

بِحَسْبِ اللَّهِ وَطَبَايِي

المحيط في
الأمم والسنن والعربية ونحوها وغيرها
في الأصول والعربية ونحوها وغيرها

الجزء الثالث

الطبعة الثالثة

دار الشرق العربي

بيروت - شارع سورية - بناية درويش

٦ - المدح والذم

يجري المدح والذم بأفعال كثيرة يمكن قسمتها إلى ثلاث زمر ، لكل زمرة أحكامها الخاصة ، وإن كانت كلها تتشابه في تصميمات جملها .

أ - المدح والذم بفعل « حب » :

يستعمل فعل « حب » للمدح إن كان مثبتاً ، فإذا دخلته « لا » ، النافية صار للذم . والشكل المتداد لجملة هو الآتي :

(حبذا زيدٌ)

وقد اختلف النحاة - كما نتمهم - في تحليله . واليك ما قالوه في هذا الشأن :

- ١ - (حبٌ) : فعل ماض جامد لانشاء المدح .
- (ذا) : اسم اشارة في محل رفع فاعل لحب .
- (زيد) : مبتدأ مؤخر . وجملة فعل المدح مع فاعله خبر عنه مقدم . أو : « زيد » خبر لمبتدأ محذوف تقديره « هو » ، أي : المدح زيدٌ . وعلى ذلك يكون الكلام جملتين : حبذا + المدح زيد . وكتاها مستأنفة . أما على الاعراب الأول فالكلام جملة واحدة كبرى ، داخلها جملة صغرى : [زيد (حبذا)] ^(١) .

(١) هذا التحليل لأبي علي الفارسي وابن برهان وابن خروف وابن مالك .
وقيل هو تحليل سيبويه . وعلى كل ، فهو المشهور بنتا اليوم .

٢ - (حبذا) : اسم مركب من « حب وذا » ، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، أو في محل رفع خبر مقدم .
(زيد) : خبر ، أو مبتدأ مؤخر (١) .

٣ - (حبذا) : كلها : فعل ماض .
(زيد) : فاعل (٢) .

ب أمطام فاصنة يحبنا :

- ١ - لا يكون الفاعل هنا إلا اسم الإشارة « ذا » .
- ٢ - لا يجوز لهذا الفاعل أن يطابق المخصوص بالمدح أو الذم ، بل يلتزم شكل الافراد والتذكير ، تقول : « حبذا زيد - حبذا فاطمة - حبذا زيد وعمرو - حبذا فاطمة وعائشة ... الخ » .
- ٣ - يجوز الاتيان بتمييز لهذا الفاعل ، لأنه اسم إشارة مبهم . لكن هذا التمييز لا يطابقه بل يطابق المخصوص بالمدح أو الذم . تقول : « حبذا رجلاً زيد - حبذا رجلين زيد وعمرو - حبذا رجالاً زيد وعمرو وبنو » .
- ٤ - يجوز حذف المخصوص إن دل الكلام عليه ، كأن يقول لك أحدهم : ما رأيك في السفر ؟ فتقول : « يا حبذا ! لولا قلة المال ، والتقدير : يا حبذا السفر .

(١) وهذا التحليل للبرد وابن السراج وابن هشام اللخمي وابن عصفور وغيرهم .
(٢) وهذا التحليل لابن درستويه وجماعة غيره .

٥ - لا يجوز تقديم المخصوص في باب « جذا » ، فلا يقال :
« زيد جذا » .

٦ - لا يجوز للتمييز هنا أن يتقدم على « جذا » ، فلا يقال :
« رجلاً جذا زيد » ، ولكن يسمح له بأن يكون قبل المخصوص أو
بعده ، تقول : « جذا رجلاً زيد - أو : جذا زيد رجلاً » .

٧ - لا يجوز دخول نواسخ الابتداء على المخصوص هنا ، على الرغم
من اعتباره مبتدأً ، فلا يقال : « جذا كان زيد - ولا : جذا إن زيداً -
ولا : جذا ظننت زيداً » .

٨ - كل ما قيل في « جذا » يقال مثله في « لا جذا » ، إلا
أن هذه للزم بسبب النافي « لا » .

ويمكن الآن تلخيص الأشكال المتعددة لأساليب « جذا » على
الشكل التالي (١) :

١ - (جذا) = فعل + فاعل .

٢ - (جذا زيدٌ) = فعل + فاعل + مبتدأ أو خبر لمبتدأ
محذوف .

٣ - (جذا رجلاً زيدٌ) = فعل + فاعل + تمييز للفاعل +
مبتدأ أو خبر لمبتدأ محذوف .

٤ - (جذا زيدٌ رجلاً) = فعل + فاعل + مبتدأ أو ... +
تمييز .

(١) هذا التلخيص جار - كما هو ظاهر - على التحليل الأول الذي هو
الشهور الآن بيننا .

ج - المدح والذم بنعم وبئس :

نِعْمَ وبِئْسَ : ضلان جامدان لا يستعملان إلا في المدح والذم .
وأشكال جملتها تشبه أشكال جملة « جدًا » مع بعض الاختلافات اليسيرة .
واليك بيان ذلك مع تحليل كل شكل :

١ - (نعم الرجل)

هذا أبسط أشكال جملة المدح بنعم . حيث لا نرى إلا فعل المدح مع فاعله . أما المخصوص بالمدح فمحذوف . ولا يجوز استعمال هذا الشكل إلا عندما يكون في الكلام ما يشعر بالمخصوص ، كقوله تعالى : « ومأواهم جهنم ، وبئس المصير » ، أي : وبئس المصير جهنم .

٢ - (نعم الرجل زيد)

وهذا هو الشكل المألوف . ويتألف من فعل للمدح ، ثم فاعله ، ثم مخصص بالمدح . وقد اختلفوا في أعراب هذا المخصوص اختلافهم في مخصص « جدًا » . فقال بعضهم : هو مبتدأ ، خبره جملة المدح قبله . وقال آخرون : هو مبتدأ خبره محذوف . والتقدير : زيد المدوح . وقال غيرهم : هو خبر لمبتدأ محذوف . والتقدير : المدوح زيد .

٣ - (زيد نعم الرجل)

نرى هنا المخصص قد تقدم . وهذه ميزة لمخصص « نعم » لا يتحلل بها مخصص « جدًا » . وفي هذه الحالة يجب أعرابه مبتدأ ، وجملة المدح خبر عنه .

٤ - (نعم ... رجلاً زيد)

هنا نرى فاعل المدح وهو « الرجل » قد طرد من الجملة ، فتاب

عنه في الفاعلية ضميره الذي تقديره « هو » . ولما لم يكن هذا الضمير يعود على شيء مذكور ، صار كلمة غامضة في حاجة ماسة إلى التمييز ، أو قل : إن الاسناد كله أصبح في حاجة إلى التمييز ، لأن اسناد فعل المدح إلى ضمير غامض الدلالة شيء غير مقبول ، ولهذا كله عاد الفاعل نفسه ، وهو « الرجل » ، ولكن لا على هيئة فاعل ، لأن الفاعلية احتلها ضميره ، بل على هيئة تمييز (١) . وصارت الجملة الآن مؤلفة من : فعل مدح + فاعل مستتر + تمييز + مخصوص هو مبتدأ أو خبر على خلاف في الاعتبار .

وقد اشترطوا في هذا الضمير الفاعل شروطاً ثلاثة : أن يظل مستتراً ، ثم أن يظل مفرداً ، ثم أن يميز بنكرة بعده (٢) .

كما اشترطوا في التمييز هنا شروطاً أخرى : أن يتأخر عن فعل المدح أو الذم ، وهو نفس الشرط في تمييز « جذاً » ، ثم ان يطابق المخصوص افراداً وتثنيةً وجمعاً ، فنقول : « نعم .. رجلاً زيداً - نعم ... رجلين زيداً وعمرو - نعم ... رجالاً زيداً وعمرو وبشر » ، ثم أن يكون صالحاً للدخول « ال » عليه . وهذا طبعي لأنه في الأصل كان فاعلاً لفعل المدح أو الذم ، وفاعل المدح أو الذم - كما نعلم - يجب أن يكون محلياً بـ « ال » (٣) .

(١) راجع مبحث التمييز المحول .

(٢) وكل هذه الشروط من باب تحصيل الحاصل .

(٣) اشترطوا في باب نعم وبشر أن يكون الفاعل محلياً بـ « ال » الجنسية ، نحو : « نعم الرجل زيد » ، أو مضافاً إلى ما فيه « ال » هذه ، نحو : « نعم رجل الصديق زيد » ، أو مضافاً إلى مضاف إلى ما فيه « ال » هذه ، نحو : « نعم حكيم شعراء الجاهلية زهير » . ←

٥ - (زيدٌ نعم ... رجلاً)

ليس في هذا الأسلوب شيء جديد سوى تقديم المخصوص . أما عناصره فكنواصر سابقه .

٦ - (نعم ... رجلاً)

هنا حذف المخصوص . وقد قلنا : إن ذلك لا يكون إلا بدليل .

٧ - (نعم ... زيدٌ رجلاً)

هنا تأخر التمييز عن المخصوص . وهذا جائز إلا أنه قليل .

٨ - (زيدٌ نعم ما هو)

هنا نرى « ما » قد دخلت الجملة ، وبمدها اسم مفرد هو الضمير « هو » .

وقد اختلفوا في تحليل هذا الأسلوب .

١ - فقال قوم : فاعل نعم ضمير مستتر . و « ما » نكرة تامة في محل نصب على التمييز للفاعل المستتر . وعلى هذا تكون جملتنا مؤلفة مما يلي :

→ على أن هذا الشرط ليس لازماً . فقد جاء فاعل نعم نكرة ، كقولهم :
« نعم شاعر أنت » . كما جاء نكرة مضافة إلى نكرة كقول الشاعر :

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم

وصاحب الركب عثمان بن عفا

كما جاء اسماً موصولاً ، نحو : « نعم الذي يصون لسانه عما لا يحسن » . وسرى بد قليل أن فاعل نعم قد يكون لفظ « ما » الموصولة أو النكرة للموصوفة . وكل هذا هو الذي حملنا على إهمال ذكر الشروط التي اشترطوها في فاعل نعم ، في المتن .

مبتدأ + فعل مدح + فاعل مستتر + « ما » تمييز + مخصوص
هو مبتدأ أو خبر على اختلافهم المعروف في أمره .

٢ - وقال آخرون : « ما » نكرة تامة ، وهي نفسها فاعل لفعل
المدح . وعلى هذا تكون جملتنا مؤلفة من العناصر الآتية :

مبتدأ + فعل مدح + « ما » فاعل + مخصوص هو مبتدأ أو ...
هذا ويجوز أن تدغم « ما » في الفعل فيقال : « نِعِمَّا » بكسر
النون والمين .

٩ - (نعم ما يفعل زيد)

هنا نرى بمد « ما » جملة ، لا مفرداً . وقد اختلفوا في تحليل
هذا الأسلوب أيضاً :

١ - فقال قوم : فاعل نعم ضمير مستتر ، و « ما » نكرة
ناقصة (١) في محل نصب على التمييز لفاعل نعم المستتر . والجملة بعدها صفة
لها . والتقدير : نعم هو شيئاً يفعله زيد . وعلى هذا التقدير تكون جملتنا
مؤلفة من العناصر الآتية :

فعل مدح + فاعل مستتر + « ما » النكرة الناقصة التي هي
تمييز للفاعل المستتر + جملة من فعل وفاعل واقعة ضفة لـ « ما » .

٢ - وقال آخرون : « ما » معرفة ناقصة (٢) ، أي اسم موصول ،

(١) النكرة الناقصة هي التي تحتاج الى ما يسم منهاها ، ويكون هذا التعميم
صفة لها ، سواء أكان مفرداً كقول الشاعر : « لما نافع يسمى اللبيب ... »
أي : للمفيد نافع يسمى اللبيب ، أو كان جملة ، كما هو الوضع في مثالنا أعلاه .
أما النكرة التامة فلا تحتاج الى هذا التعميم .
(٢) أي هي اسم موصول . وسميت معرفة لأن الأسماء الموصولة مطارف .
وسميت ناقصة لحاجتها الى جملة الصلة .

وهي نفسها فاعل لفعل المدح ، والجملة بمدحها صلة لها . والتقدير : نعم
الذي يفعله زيد . وعلى هذا التقدير تكون جملتنا مؤلفة من العناصر الآتية :
فعل مدح + اسم موصول فاعل + جملة صلة .

١٠ - (زيد نعم ما) .

هنا لا نجد شيئاً بمد « ما » ، لا مفرداً ولا جملة . وعلى هذا
تكون نكرة تامة ، لا كشافها بنفسها وعدم حاجتها إلى ما يتممها . وقد
اختلفوا في إعرابها : فذهب قوم إلى أنها هي نفسها فاعل « نعم » ،
وذهب آخرون إلى أنها تمييز لفاعل نعم المستتر . فعلى المذهب الأول
تكون الجملة مؤلفة من العناصر الآتية : مبتدأ + فعل + فاعل . وعلى
الثاني تكون مؤلفة من العناصر التالية : مبتدأ + فعل + فاعل مستتر
+ تمييز .

١١ - (نعم الرجل كان زيد*)

هنا نجد الفعل الناسخ قد دخل على المخصوص . وهذه اليزة لا
يتحلى بها مخصص « جدا » كما رأينا .

١٢ - (نعم الرجل رجلاً زيد*)

هنا نرى اجتماع الفاعل الظاهر « الرجل » مع تمييز له « رجلاً » .
وهذا الأسلوب منه بعضهم بحجة أن الفاعل ظاهر ، فهو واضح لا يحتاج
إلى تمييز . وأجازه آخرون على أنه نوع من التوكيد .

١٣ - (نعم الرجل زيد* من شاعر)

هنا نجد التمييز مجروراً بمن . وهذا جائز . إلا أننا في الاعراب

تقول : الجار والمجرور متعلقان بحال مخوفة من « الرجل » الذي هو الميئز .

١٤ - (نعمت المرأة فاطمة)

هنا نجد الفعل مقترناً بتاء التانيث لأن فاعله مؤنث . وهذا جائز لا واجب ، إذ يمكن أن يقال : « نعم المرأة فاطمة » . كما أنه يجوز تانيث الفعل ولو كان فاعله مذكراً ، وذلك إذا كان المخصوص مؤنثاً ، نحو : « نعمت الثواب الجنة » (١) .

د - المرح والزم بوزن « فَعْلٌ » :

هذه هي الزمرة الثالثة من الأفعال التي تستعمل في المدح والذم ، وهي : كل فعل اجتمعت فيه الشروط اللازمة لصوغ « أفعل » التمجيد منه ، بعد نقله إلى باب « فَعْلٌ » المضموم المين ، نحو : « كَتَبَ - حَسَنَ - قَبِيحَ - بَرَّعَ ... الخ » ، أو تركه على حاله إن كان ممثل المين ، نحو : « ساءَ - جادَ - خان ... الخ » .

وبعد أن نصب الفعل في هذا الوزن يجوز لك أن تسكن عينه لنقل الضمة على المين ، فتقول : « كَتَبَ - حَسَنَ - قَبِيحَ - بَرَّعَ ... الخ » ، كما يجوز لك أن تنقل الضمة إلى الفاء ، فتقول : « كَتَبَ - حَسَنَ - حُبَّ - قَبِيحَ ... الخ » .

فاذا تهيأ لك الفعل على الشكل الذي يجب جاز لك أن تستعمله في جميع أساليب نعم وبش ، مطبقاً عليه جميع أحكامها (٢) ، فتقول :

(١) كل الأحكام والأشكال التي أوردناها لـ « نعم » تنطبق على « بش » .
(٢) ما عدا الأساليب التي تدخلها « ما » .

- ١ - حَسُنَ الرجلُ ...
- ٢ - حَسُنَ الرجلُ زيدٌ .
- ٣ - زَيْدٌ حَسُنَ الرجلُ .
- ٤ - حَسُنَ ... رجلاً زيدٌ .
- ٥ - زَيْدٌ حَسُنَ ... رجلاً .
- ٦ - حَسُنَ الرجلُ رجلاً زيدٌ .

إلا أن هذه الزمرة تمتاز عن سابقتها بثلاثة أساليب جائزة فيها :

١ - (حَسُنَ زيدٌ)

هنا نجد المخصوص بالمدح هو نفسه فاعل المدح . وهذا شيء لم يكن جائزاً مع « نعم » و « جذا » . فهناك كان لا بد من فاعل لفعل المدح أو اللوم ، ثم من مخصص بالمدح أو اللوم .

٢ - (حَسُنَ بزيدٌ)

هنا نجد الفاعل مجروراً بياء زائدة ، تشبيهاً له بفاعل التعجب في صيغة : « أحسن بزيدٍ » ، لأن هذه الزمرة تحمل في حقيقتها كلاً من معني التعجب والمدح واللم .

٣ - (زيدٌ وعمرو وبكرٌ حَسَتُوا رجلاً)

هنا نجد الفاعل المستتر قد برز ووافق المخصوص في جنسه وعدده . وهذان أمران كافا محظورين على فاعل « نعم » المستتر . إذ الواجب في مثل هذا التركيب مع « نعم » أن يقال : « زيدٌ وعمرو وبكرٌ نعم ... رجلاً » .

٧ - الاختصاص

آ - معناه وأغراضه :

إذا كتب أهل حيٍّ من الأحياء هذه المريضة إلى رئاسة البلدية :

« نحن نرجو تشجير شارعنا » .

فماذا سيفهم رئيس البلدية من كلمة « نحن » ؟ هل سيرف شخصيات هؤلاء الطالبين بتشجير شارعهم من مجرد قوطم « نحن » ؟ لا شك أنه لن يرضهم ، ولا شك أن شارعهم سيظل بغير أشجار إلى الأبد . ذلك أن الضمير - وإن كان يمد في المعارف - هو كلمة مبهمه ، فكل إنسان يستطيع أن يقول « أنا » ، وكل فئة من الناس تستطيع أن تقول « نحن » . وهكذا تصبح كلمة « أنا » علماً على كل فرد متكلم ، وتصبح كلمة « نحن » علماً على كل جماعة تتكلم . وفي ذلك ما فيه من التموض والابهام .

هنا ، يجد سكان الحي أنفسهم مضطرين إلى أن يبينوا لرئيس البلدية ما يمتونه بكلمة « نحن » ، فيكتبون :

« نحن - سكان حيِّ الصالحية - نرجو تشجير شارعنا » .
وعندئذ فقط سيرف رئيس البلدية من هؤلاء الطالبون ، وسيأمر بتشجير شارعهم .

وهكذا نصل إلى معنى الاختصاص ، وإلى النرض الأول من

فرضيه : إنه ذكر اسم صريح منصوب بعد ضمير مبهم ، بفرض توضيح هذا الضمير ، وبيان المقصود منه .

ويقف المدير في طلابه قائلاً لهم :

« أنا أدعوكم إلى الجد والعمل » .

فهل يكون الضمير « أنا » مبهماً بالنسبة للطلاب المستمعين ؟ لا .
فها هو صاحب الضمير مائلاً أمامهم يخاطبهم . ومع ذلك ، فلا يزال « أنا » محتاجاً إلى تحديد أكثر ، فهذا الضمير يعني « ذات المدير » كلها ، بكل ما تشتمل عليه من صفات ، لكن المدير لا يخاطب طلابه بكل ذاته ، إنه يخاطبهم باعتباره أباً لهم ، أو باعتباره صديقاً لهم ، أو باعتباره مديراً لهم ، أو بأي اعتبار آخر مما يشتمل عليه « أنا » . وهكذا نجد الضمير عامضاً لشموله صفات الذات الكثيرة . وبالتالي يصبح في حاجة إلى بيان الصفة المقصودة منه . فيقول المدير عندئذٍ :

« أنا - الأب الروحي لكم - أدعوكم إلى الجد والعمل » .

وهكذا نصل إلى الفرض الثاني من الاختصاص : إنه يبان صفة مقصودة من بين الصفات الكثيرة التي يشتمل عليها الضمير باطلاقة (١) .

ويرد الآن السؤال الآتي : لماذا سمي هذا الأسلوب اختصاصاً ؟

والجواب : أن المدير عندما قال عبارته الأولى : « أنا أدعوكم » كان قد نسب الدعوة وأسندها إلى « أنا » بكل ما يشتمل عليه هذا الضمير

(١) خبر عن هذا الفرض في أساليبنا المعاصرة بالأسلوب التالي : « أنا - بصفي أباً روحياً لكم - أدعوكم ... »

من صفات ، لكنه لما قال : « أنا - الأب الروحي لكم - أدعوكم .. » صار إسناد الدعوة مخصوصاً بصفة الأبوة الروحية من بين كل الصفات التي يشتمل عليها الضمير « أنا » . إنه اختص الدعوة بهذه الصفة فقط . فلهذا سمي هذا الأسلوب اختصاصاً ، ولهذا أيضاً سمي الاسم المنصوب بالاختصاص ، لأنه هو وحده اختص بالحدث من بين سائر الصفات التي تنضوي معه تحت الضمير « أنا » .

ب - تحليل أسلوب الاختصاص :

لا بد في كل عبارة اختصاص من ضمير يتلوه الاسم المختص على الشكل التالي :

(نحن - معاشر الانبياء - لا نورث)

الاعراب :

(نحن) : ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ .

(معاشر) : اسم منصوب على الاختصاص . وبعبارة أكثر تفصيلاً :

مفعول به لفعل مخنوف وجوباً تقديره « أخص - أو أعني - أو أقصد » .

(الانبياء) : مضاف إليه مجرور .

(لا نورث) : لا : نافية . نورث : مضارع مرفوع مجهول .

نائب الفاعل مستتر تقديره « نحن » .

« جملة : نحن مع خبره » ابتدائية لا محل لها من الاعراب .

« جملة : أخص معاشر الانبياء » اعتراضية لا محل لها من الاعراب .

ويرى بعضهم جعلها حالاً من الضمير « نحن » ، فيكون محلها النص (١) .

(١) حجة اللانين للحالية أن الحال لا تأتي من المبتدأ ولا مما أصله المبتدأ .

وهي حجة واهية كما ظهر لك ذلك في مبحث الحال . فراجع .

« جملة : لا نورث » خبر عن المبتدأ « نحن » محلها الرفع .

ج - الضمير في الاختصاص :

الأكثر في أسلوب الاختصاص أن يكون لضمير المتكلم ، كما رأيت في الأمثلة السابقة . وقد يكون لضمير الخطاب على قلة ، نحو : « بك - الله - أرجو نجاح القصد » . أما ضمير النية فلا يأتي له الاختصاص مطلقاً ، فلا يقال : « هم - الطلاب - يحبون الرياضة » .

د - المختص :

- ١ - يجب في الاسم المختص أن يكون معرفاً بـ « ال » ، نحو : « أنا - الطلاب - أحب القراءة » .
- ٢ - أو أن يكون مضافاً لمعرف بها ، نحو : « نحن - معاشرة - الانبياء - لا نورث » .
- ٣ - أو أن يكون مضافاً إلى علم ، نحو : « نحن - بي ضبة - أصحاب الجبل » .
- ٤ - أو أن يكون علماً . وهذا قليل . ومنه قول الراجز : « بنا - تيماً - يكشف الضباب » .

هـ - الاختصاص بأمرها :

استعملت العرب قديماً أسلوباً غريباً في الاختصاص يشبه أسلوب النداء بتصميمه وذلك نحو :

(أنا - أيها الطالب - أحب القراءة)

فالتكلم هنا لا يريد مناداة طالب ، لأنه هو الطالب نفسه ، إنما يريد من عبارته ما زیده نحن اليوم بقولنا : « أنا - بصفتي طالباً - أحب القراءة » .

والاعراب :

(أنا) : مبتدأ .

(أيها) : أي* : مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره « أخص أو أعني ... » ، مبني على الضم في محل نصب . وبعبارة مختصرة : اسم مبني على الضم في محل نصب على الاختصاص . ها : زائدة .

(الطالب) : صفة لأي* مرفوعة .

(أحب القراءة) : فعل مضارع مرفوع وفاعل مستتر ومفعول به .

« جملة : أنا مع الخبر » ابتدائية لا محل لها .

« جملة : أخص أيها الطالب » : معترضة لا محل لها . أو حالية عليها النصب .

« جملة : أحب » : خبر للمبتدأ محلها الرفع .

ملاحظات :

١ - ليس من الضروري أن يكون الضمير في باب الاختصاص واقعاً موقع المبتدأ ، بل يجوز أن يكون في مواقع إعرابية مختلفة ، نحو : « اني - الطالب - أحب القراءة » .

٢ - ليس من الضروري أيضاً أن تكون جملة الاختصاص معترضة

بين الضمير وتام الجملة ، بل قد تأتي بعد التام ، نحو : « اعتمدوا عليّ »
أيها الرفيقُ ، أي : اعتمدوا عليّ بصفتي رفيقاً لكم .

٣ - لا يجوز للمختص أن يتقدم على الضمير . فلا يقال :
« الطالب أنا أحب القراءة » . وهذا طبيعي ، لأن الاختصاص في واقعه
هو عملية تخصيص لشيء عام ، ولا يكون تخصيص إلا من بعد تعميم .

٨ - التحذير

آ - تعريفه :

التحذير هو : تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجنبه ، كقولك لمن تخشى عليه أن تصيبه النار : « احذر النار » .

أو هو : تنبيه المخاطب على ما يخشى أن يصيبه مكروه ، كقولك : « أبعد ثوبك عن النار » .

لكن البلاغة تأتي - في مواقف التحذير - هذا الاسباب الذي جاءت عليه الجملتان السابقتان ، لأن الاسباب هنا يفوت الغرض من التحذير . فكأن أكون غيباً لو رحت أحذر انساناً من سيارة تكاد تدهسه بقولي : « يا أيها الرجل الواقف في وسط الشارع ، هناك سيارة قادمة من خلفك تكاد تدهسك ، فاحذرها » . لا شك أن السيارة ستكون قد دهسته قبل أن أتم عبارتي ، بل ليس بعيداً أن يكون قد دخل عالم الأرواح قبل تمامها .

إذن ، فمواقف التحذير توجب علينا أن نحذف من عبارتنا كل ما يمكن الاستغناء عنه ، وأن نكتفي بأقل ما يمكن من الكلمات . ولهذا جاءت عبارات التحذير وليس فيها إلا المفعول به وحده ، كما سنرى بعد قليل .

ب - أساليب التحذير :

قلنا قبل لحظة : إن عبارة التحذير ليس فيها إلا المفعول فقط ، لكن هذا المفعول قد يكون هو المكروه المحذر منه ، نحو « النار ! » ، وقد يكون هو الشيء الذي يخشى عليه من المكروه ، نحو : « ثوبك » ، وقد يجتمع في العبارة المفعولان كلاهما ، نحو : « ثوبك والنار » . والذي يجب الانتباه اليه ، هو أن كل مفعول يناسبه من الأفعال ما لا يتناسب صاحبه ، فيجب علينا عند تقدير الأفعال المحذوفة أن نقدر لكل مفعول ما يناسبه منها .

واليك الآن أساليب التحذير المختلفة ، مع تحليل كل منها :

١ - (النار)

هنا لا نجد إلا المحذر منه . والفعل الذي يناسبه هو « إحذر » ، أو ما يمكن أن يؤدي معناه من الأفعال . وعلى كل ، « فالنار » مفعول به لفعل محذوف . وبعبارة مختصرة : منصوب على التحذير . وعلى هذا نكون عابرتنا مؤلفة من جملة واحدة .

٢ - (النارَ النارَ)

هذا الأسلوب كسابقه ، إلا أن فيه توكيداً لفظياً للمفعول به .

٣ - (ثوبك)

هنا لا نجد المكروه المحذر منه ، بل نجد الشيء الذي يخشى عليه من المكروه ، والفعل المناسب له هو « أبعد » . فيكون « ثوبك » مفعولاً به لفعل محذوف تقديره « أبعد » أو أي فعل آخر يناسب المقام . وبعبارة مختصرة : « ثوبك » منصوب على التحذير . وعلى كل ، فالعبارة مؤلفة من جملة واحدة .

٤ - (ثوبك ثوبك)

الجديد هنا ، هو وجود توكيد لفظي للمفعول به .

٥ - (النار والحفرة)

هنا نجد مكروهين محذراً منها ، لذا ففعل « احذر » وحده يليق بها مما ، إذ يمكن أن يقال : احذر النار والحفرة . فلي هذا ، تكون النار هي المفعول به ، وتكون الحفرة معطوفة على النار . والعبارة كلها جملة واحدة .

٦ - (ثوبك والنار)

هنا نجد شيئين مختلفين : المكروه المحذّر منه ، وهو النار ، والشيء الذي يخشى عليه منها ، وهو الثوب . وعلى ذلك ، فتقدير فعل واحد للاسمين لا يجوز ، لأن ما يناسب أحدهما لا يناسب الآخر ، فلو قدرت فعل « احذر » فقط ، لكان كلامي : « احذر ثوبك واحذر النار » . وهذا الكلام فاسد ، إذ لا معنى لأن احذر الانسان من ثوبه . ولو سلطت الفعل « أبعد » وحده على الاسمين ، لكان كلامي « أبعد ثوبك وأبعد النار » ، وهذا كلام فاسد أيضاً ، إذ يعني أن يبعد عن نفسه كلا من الثوب والنار ، مع أن المراد أن يبعد ثوبه عن النار ، لا أن يبعده معها . كل ذلك يوجب علي أن أقدر فعلاً لكل اسم على حدة ، هكذا : « أبعد ثوبك واحذر النار » . وعلى هذا ، يكون « ثوبك » مفعولاً به لفعل مخوف تقديره « أبعد » ، و « النار » مفعول به لفعل آخر مخوف تقديره « احذر » . وتكون العبارة على هذا التقدير مؤلفة من جملتين لا من جملة واحدة . وحرف العطف يطفئ الجملة الثانية على الجملة الأولى .

٧ - (إياك والنار)

هذا الأسلوب كسابقه في تصميمه : هو مؤلف من جملتين لم يبق من كل منها إلا مفعولها . غير أن مفعول الجملة الأولى هنا جاء على صورة ضمير نصب منفصل ، والفعل المناسب له هو فعل « أَحَذَّرُ » ، إذ كان الأصل « أَحَذَّرَكَ » و « إِحْذَرِ النَّارَ » ، فلما حذف الفعل « أَحَذَّرُ » فقدّ الضمير المتصل ما كان يعتمد عليه في اتصاله ، فانتقل إلى شكل المنفصل .

٨ - (إياك من النار)

هنا نجد المكروه المحذر منه مجروراً بمن ، وهذا يسمح لنا بتقدير فعل واحد ، فيكون التقدير : احذر من النار . وعلى هذا تكون العبارة مؤلفة من جملة واحدة : « إياك » هو مفعولها ، و « من النار » جار ومجرور متعلقان بفعلها المحذوف .

٩ - (إياك النار)

هنا نجد المكروه المحذر منه غير مسبوق بحرف عطف ، وهذا يسمح لنا بتقدير فعل واحد فقط ، هو فعل « أَحَذَّرُ » ، لأن هذا الفعل يستطيع أن يعمد إلى مفعولين ، فيكون التقدير : « أَحَذَّرَكَ النَّارَ » ، وعلى هذا تكون العبارة مؤلفة من جملة واحدة : « إياك » مفعولها الأول ، و « النار » مفعولها الثاني .

ملاحظات :

١ - يقول النحاة : إن حذف الفعل في عبارات التحذير واجب ، إلا إذا كانت العبارة لا تشمل إلا على المحذر فقط ، أو المحذر منه فقط ،

نحو : « ثوبك » ، ونحو « النار » . ففي هاتين الحالتين يجوز ظهور الفعل ، فتقول : « باعد ثوبك » ، كما تقول : « احذر النار » . لكنه إذا ظهر الفعل لم تحسب العبارة في عداد أساليب التحذير .

٢ - يمكن للتحذير أو المخطر منه المذكور وحده في الجملة أن يأتي مرفوعاً ، لا منصوباً ، نحو « النار » . ففي هذه الحالة لا تحسب العبارة في أساليب التحذير ، ويعرب المرفوع مبتدأ محذوف الخبر . والتقدير : النار قريبة منك ، أو أي تقدر آخر مناسب .

٣ - إذا كان المخطر بلفظ « إياك » ، فلا يلفظ وحده في العبارة ، بل لا بد من ذكر المكروه المخطر منه معه أيضاً . فلا يقال « إياك » فقط ، بل يقال : « إياك والكذب » - أو : « إياك من الكذب » - أو : « إياك الكذب » .

٤ - لا تستعمل في أساليب التحذير سلسلة ضمائر التكلم : « إياي - إيانا » ، ولا سلسلة ضمائر الغائب : « إياه - إياها ... » ، فلا يقال : « إياي والكذب » ولا : « إياه والكذب » ، إذ لا معنى لأن يحذر الإنسان نفسه ، ولا أن يحذر إنساناً غائباً عنه . إلا إذا كان الضمير من هاتين السلسلتين واقماً موقع المخطر منه فيجوز ، كقول زياد بن أبيه لأهل العراق : « فإياي ودليج الليل » أي : احذروني واحذروا دليج الليل .

٩ - الاغراء

تعريف وأساليب :

الاغراء هو عكس التحذير ، أي هو : تنبيه المخاطب على أمر محبوب ليفعله ، نحو : « الصدقَ الصدقَ » ، أو لفت نظره إلى شيء يطلبه وهو غافل عنه ، أو لا يراه ، كقولك للصياد : « المصفورَ المصفورَ » .

وكما اقتضت البلاغة - في مقام التحذير - الإيجازَ دون الاطناب ، فكذلك هنا . فليس من البلاغة في شيء أن أقول للصياد : « يا أيها الصياد الذي يلتمس صيداً له ، إن على الشجرة التي على يمينك عصفوراً واقفاً في أعلاها » ، إذ لو قلت ذلك لطار المصفور قبل أن أتم جملتي . لكن أساليب الاغراء أقل تنوعاً من أساليب التحذير . وهذه هي :

١ - (الصدقَ)

مفعول به لفعل محذوف تقديره « إلزم » . وبعبارة مختصرة : منصوب على الاغراء . ويجوز في هذا الأسلوب ظهور الفعل : « إلزم الصدقَ » ، كما يجوز رفعه على أنه مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدأ محذوف . لكنه في كلتا الحالتين لا يصد في أساليب الاغراء .

٢ - (الصدقَ الصدقَ)

اسم منصوب على الاغراء ، ومعه توكيد لفظي له .

٣ - (الصدقَ والأمانة)

اسم منصوب على الاغراء ، ومعه معطوف عليه .

وهذان الأسلوبان الأخيران يجب فيها حذف الفعل . ثم يمكنك أن تلاحظ أن عبارة الاغراء تتألف دائماً من جملة واحدة مها اختلفت أشكالها .

١٠ - الاشتغال

آ - تعريفه والقرضى منه :

الاشتغال هو أسلوب من أساليب التقديم ، ويقوم على : تقدم تكلة واحدة فقط ، من تكلات الاسم أو الفعل ، إلى صدر الكلام ، هي وحدها ، إن لم يكن لها تكلات ، أو هي وتكلفتها معها ، إن كان لها تكلة ، أو هي وشركاؤها ، إن كان لها شركاء في الحكم ، بعد أن تترك في مكانها ضميرها الصالح لأن يقوم بمهمتها .

والأمثلة التالية توضح فقرات هذا التعريف الطويل :

١ - (رأيت زيدا ← زيدا رأيت) : هنا زى المفعول به « زيدا » ، وهو تكلة للفعل ، قد ترك مكانه ، وتقدم إلى صدر الكلام ، بعد أن ترك في مكانه ضميره الصالح لأن يشغل هذا المكان ، ذلك لأن الضمير يمكنه أن يكون مفعولاً به .

فهذا معنى قولنا : تقدم تكلة من تكلات الفعل .

٢ - (رأيت أخا زيدا ← زيدا رأيت أخاه) : هنا زى « زيدا » مضافاً إليه ، أي إنه يقوم بمهمة التكلة للاسم المضاف « أخا » . وقد ترك مكانه وتقدم إلى صدر الجملة بعد أن أناب ضميره عنه .

فهذا معنى قولنا : تقدم تكلة من تكلات الاسم .

٣ - (أعطيت الفقير ثوباً ← الفقير ثوباً أعطيته إياه) : هذا لاسلوب مرفوض ، لأنه يقوم على تقدم تكملتين هما المفعولان لفعل « اعطى » .
فهذا معنى قولنا : تقدم تكملة واحدة فقط .

٤ - (رأيت اخا زيدا ← اخا زيد رأيتَه) : هنا نرى تكملة الفعل ، أي المفعول به « أخا » قد تقدمت ومعها تكملتها الإضافية ، أي المضاف إليه .
فهذا معنى قولنا : هي وتكملتها معها .

٥ - (رأيت زيدا وعمراً وبكراً ← زيدا وعمراً وبكراً رأيتهم) :
هنا نرى المفعول به ، وهو تكملة الفعل ، قد تقدم ومعها المفعولان عليه الشريكان له في حكم المفعولية .
فهذا معنى قولنا : هي وشركاؤها في الحكم .

٦ - (سرت حتى المدرسة ← المدرسة سرت حتاها) : هذا الاسلوب مرفوض لأنه يؤدي إلى أن تجر « حتى » الضمير . والضمير لا يصلح لجره بحتى ، لأنها لا تجر إلا الاسماء الظاهرة .
فهذا معنى قولنا : جد أن تترك في مكانها ضميرها الذي يصلح لأن يقوم مقامها (١) .

(١) يسمى الحالة التكملة المقدمة « مشغولاً عنه » ، ويسمون الضمير الحال مكان التكملة « مشغولاً به » ، ويسمون الفعل أو ما يقوم مقامه في الجملة التي جرى فيها التقديم « مشغولاً » أو « مشتغلاً » . ونحن لم نذكر هذه التسميات في المتن لعدم تسليمنا بها . فهي تقوم كلها على اعتبار الاسم المتقدم معمولاً للفعل ، وقد رأينا أن المضاف إليه قد يقدم أحياناً ، وليس المضاف إليه معمولاً للفعل .
فهو هنا المضاف إليه إنه مشغول عنه ، قول فاسد ، لأن الفصل لم يكن مشغولاً به قبل تقدمه حتى يقال إنه مشغول عنه جد هذا التضم .

وهنا ترد الأسئلة التالية : لماذا تلجأ اللغة إلى هذا الأسلوب من التقديم ؟ وأي التكملات صالحة له ؟ وهل يشترط في الصالح منها شيء من الشروط ؟ وماذا يحدث للتكملة بعد أن تقدم ؟

فأما الجواب عن الأول ، فهو : أن اللغة تفعل ذلك للفت نظر المخاطب إلى هذه التكملة المقدمة ، ولجعلها محوراً للحديث وعمدة في الكلام ، بعد أن كانت فضلة لا ينتبه إليها وهي في ذيل الكلام أو في طياته .

وأما الأجوبة عن الأسئلة الباقية فتأتي في الفقرات التالية :

ب - التكميلات الصالحة للتقديم :

تبلغ تكميلات الاسم سبعة ، وتكميلات الفعل ستة ، فيكون المجموع ثلاث عشرة تكملة . فأياها يصلح للتقديم ، وأيها لا يصلح له ؟

إن المبدأ العام في صلاحية تقدم تكملة ما هو صلاحية ضميرها لأن يقوم بمهمتها إذا هي تقدمت . ومن هذا المبدأ سنناقش بالتفصيل أمر كل تكملة :

١ - (البدل) : هو تكملة للاسم يقصد منها توضيح ما قبلها وزيادة تحديده . ومثل هذه الوظيفة لا يمكن الضمير أن يقوم بها ، لأنه أكثر إيهاماً وغموضاً من الاسم الظاهر . فلهذا لا يجوز تقدم البدل ، والبراهة الثانية فيما يأتي مرفوضة : « رأيت أبا حفص عمر ← عمر رأيت أبا حفص إياه » .

٢ - (عطف البيان) : وظيفته كوظيفة البدل ، فحكمه كحكمه .

٣ - (التوكيد اللفظي) : ويقوم على تكرار اللفظ بحروفه .
وهذه الوظيفة متممة على الضمير ، لأنه ليس تكراراً للفظ الظاهر . وعلى
هذا لا يجوز تقسم التوكيد اللفظي ، والعبارة الثانية فيما يأتي مرفوضة :
« رأيت زيداً زيداً ← زيداً رأيت زيداً إياه » .

٤ - (التوكيد المعنوي) : ويجري - كما نعلم - بألفاظ مخصوصة ،
هي : النفس ، والمين ، وكل ، وكلا ، وكلتا . ولما لم يكن الضمير
واحداً من هذه الألفاظ ، لم يكن صالحاً للقيام بهمة التوكيد المعنوي ،
فتكون العبارة الثانية فيما يأتي مرفوضة : « رأيت زيداً نفسه » ← نفسه
رأيت زيداً إياه » .

٥ - (النعت) : علمنا أن النعت لا يكون إلا مشتقاً ، أو
جامداً في تأويل المشتق . والضمير ليس مشتقاً ولا هو في تأويل المشتق ،
لأنه كناية عن الذات ، وليس كناية عن صفة فيها . وعلى هذا تكون
العبارة الثانية فيما يأتي مرفوضة : « رأيت زيداً الكاتب » ← الكاتب رأيت
زيداً إياه » .

٦ - (الحال) : علمنا أن الحال لا تكون إلا وصفاً منكرأ ،
والضمير ليس وصفاً ولا هو نكرة ، بل هو كناية عن الذات ، ثم هو
معرفة . وعلى هذا ، فليس يصلح للقيام بهمة الحال ، وإذن تكون العبارة
الثانية بما يأتي مرفوضة : « جاء زيد ضاحكاً » ← ضاحكاً جاء زيد إياه » .

٧ - (التمييز) : علمنا أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، والضمير
معرفة ، لذا لا يصلح للقيام بهمة التمييز ، فالعبارة الثانية بما يأتي مرفوضة :
« اشتريت عشرين كتاباً » ← كتاباً اشتريت عشرين إياه » .

٨ - (المضاف إليه) : وظيفته - كما عرفنا - أن يعرف المضاف

أو يخصه . وهذه الوظيفة يصلح لها كل من الظاهر والمضمر ، فتقول : « قرأت كتاب سيويه » و « قرأت كتابه » . وعلى هذا يجوز المضاف إليه أن يتقدم تاركاً لضميره مهمة النيابة عنه ، فالعبارة الثانية فيما يأتي صحيحة : « قرأت كتاب سيويه » ← « سيويه قرأت كتابه » .

وهذه التكملة - أي المضاف إليه - هي التكملة الوحيدة من تكملات الاسم الصالحة للتقدم ، لأن ضميرها يستطيع - كما رأينا - أن يقوم بهمتها .

ولنستأنف المناقشة ناظرين في تكملات الفعل :

٩ - (المفعول لأجله) : علمنا أن المفعول لأجله لا يكون إلا مصدرًا قلبياً . ولما لم يكن الضمير مصدرًا قلبياً ، كان غير صالح للمفعولية لأجلها ، فالعبارة الثانية مما يأتي مرفوضة : « سافرت طلباً للعلم » ← « طلباً للعلم سافرت إياه » .

١٠ - (المفعول معه) : رأينا أن المفعول معه لا يشترط فيه إلا أن يكون اسماً واقعاً بعد واو بمعنى « مع » . وهذه الوظيفة يستطيع الضمير أداءها بكل سهولة . وعلى هذا يجوز للمفعول معه أن يتقدم تاركاً مكانه لضميره . فالعبارة الثانية مما يأتي صحيحة : « سافرت وزيداً » ← « زيداً سافرت وإياه » .

١١ - (الظرف) : يقال عند بحث الظرف إن من جملة الأشياء التي تنوب عنه ضميره ، وذلك إذا لم يضمن معنى « في » ، فينسب عند ذلك مشبهاً بالمفعول به . وهذا يعني صراحة جواز تقدم الظرف ، واحلال ضميره محله ، فالعبارة الثانية مما يأتي صحيحة : « صمت الشهر كله » ← « الشهر كله صمته » . لكنه في هذه الحالة يعتبر مفعولاً به على التوسع بإسقاط حرف الجر ، لا منصوباً على المفعولية فيها .

١٢ - (المفعول المطلق) : رأينا عند بحث الأشياء التي تنوب

عنه أن ضميره هو أحد هذه الأشياء . وهذا يعني صراحة صحة العبارة الثانية مما يأتي : « جلست الجلسة المريحة ← الجلسة المريحة جاستها » .

١٣ - (المفعول به) : رأيتنا عند بحث أشكال المفعول به أنه قد يأتي ضميراً ، وهذا يعني صراحة جواز تقديم المفعول به وترك مكانه لضميره ، فالعبارة الثانية مما يأتي صحيحة : « رأيت زيداً ← زيداً رأيت » .

١٤ - (المجرور بالحرف) : لم نشترط عند بحث المجرور بالحرف أن يكون هذا المجرور من نوع معين ، بل كل الذي اشترطناه أن يكون اسماً . ولما كان الضمير معدوداً في الاسماء ، كان صالحاً للحلول محل الظاهر . وعلى هذا يجوز للمجرور أن يتقدم تاركاً مكانه لضميره ، فالعبارة الثانية مما يأتي صحيحة : « سلمت على زيدٍ ← زيداً سلمت عليه » .



والخلاصة : أنه من بين التكميلات الثلاث عشرة (١) ، لا يصلح منها للتقدم في باب الاشتغال إلا خمس : واحدة من تكميلات الاسم ، هي المضاف إليه ، وأربع من تكميلات الفعل هي : المفعول المطلق - المفعول به - المفعول معه - المجرور بالحرف .

ومع ذلك ، فلا يكفي أن تكون التكملة واحدة من هؤلاء الخمس

(١) يلاحظ القارئ أن التكميلات بلغت هنا (١٤) ، وقد قلنا في صدر الفقرة إنها (١٣) . وسبب الخلاف بين الرقنين أننا ذكرنا تكملة التوكيد مرتين : مرة بنوعها الانفصي ، ومرة بنوعها المنوي . وكان قصدنا من ذلك بيان أن التوكيد بنوعيه لا يصلح للتقدم في باب الاشتغال .

حتى يجوز لها أن تترك مكانها لضميرها ، وتتقدم هي إلى صدر الجملة ، بل لا بد من توفر شرطين لذلك :

(اولها) : أن لا تكون نكرة محضة ، لأنها عندما تترك مكانها ، سيكون هذا المكان لضميرها ، والضمير - كما نعلم - معرفة ، فلا يجوز لها ، وهي النكرة ، أن تنيب عنها ما هو معرفة . وعلى ذلك تكون العبارة الثانية مما يأتي مرفوضة : « رأيت رجلاً ← رجلاً رأيته » . أما إذا كانت معرفة ، أو كانت نكرة مفيدة - والنكرة المفيدة كالعرفة - ، فيجوز لها أن تغادر مكانها منيعة ضميرها منها . نحو : « رأيت زيدا ← زيدا رأيته - رأيت رجلاً صالحاً ← رجلاً صالحاً رأيته » .

(ثانيها) : أن يكون محلها الذي مشتركه من المحال الصالحة للظاهر والضمير معاً . فإن كان محلها مختصاً بالظاهر ، فلا يجوز لها تركه للضمير . فنحن نعلم أن بعض حروف الجر لا يجر إلا الاسم الظاهر ، مثل : « حتى - مذ - منذ - كي ... الخ » ، ففي مثل هذه الحالة ، لا يجوز للجور أن يترك مكانه لضميره ويتقدم هو إلى صدر الجملة . وعلى ذلك فالعبارات الثواني مما يأتي مرفوضة :

- « سرت حتى المدرسة ← المدرسة سرت حناها » .
- « مارأيتك منذ يوم أمس ← يوم أمس ما رأيتك منذ » .
- « كيم فعلت ذلك ؟ - ما كيه فعلت ذلك ؟ » .

ثم نحن نعلم أن بعض الأسماء لا يضاف إلا إلى الظاهر ، مثل : « دو - دات - قاب - معاذ - كي الخيرية ... » ، فإذا أراد المضاف إليه بعد هذه الأسماء أن يتقدم إلى صدر الجملة تاركاً محلها لضميره ، فلا يجوز له ذلك . والعبارات الثواني مما يأتي مرفوضة :

- « رأيت ذا الفضل ← الفضل رأيت ذاه » .
- « معاذ الله أن أفعل هذا ← الله معافه أن أفعل هذا » .
- « كم كتاب قرأته ! ← كتاباً كمته قرأته » .

ج - ما يحدث للتكملة بعد تفرعها :

في الحالة العامة ، وعند عدم وجود مانع من الموانع ، يجوز في التكملة التي تقدمت وتركت ضميرها في مكانها أحد أمرين :

١ - أن ترفع على أنها مبتدأ ، والجملة بعدها خبر عنها ، نحو :
« رأيت زيدا ← زيداً رأيت » . وفي هذه الحالة تخرج المسألة من باب الاشتغال .

٢ - أن تنصب على أنها مفعول به لعامل محذوف وجوباً يفسره العامل الذي بعد التكملة . ويشترط في هذا العامل المحذوف المفسر أن يشارك العامل المذكور المفسر في لفظه ومعناه مما ، نحو : « زيداً رأيت » ، والتقدير : رأيت زيدا رأيت ، أو في معناه فقط دون لفظه ، نحو : « الدارَ جلست فيها » ، والتقدير : حلات الدارَ جلست فيها .

فإن كانت التكملة المتقدمة هي المفعول به ، كان تقدير الفعل المحذوف أمراً سهلاً ، لأنه يمكن تقديره دائماً من لفظ الفعل المذكور ، نحو : « زيداً ضربته : ضربت زيدا ضربته - والسماءَ رفعها : ورفع السماءَ رفعها - الكتابَ قرأه زيد : قرأ الكتابَ قرأه زيد ... الخ » .

وإنما تحدث الصعوبة في التقدير عندما تكون التكملة المتقدمة غير المفعول به ، نحو : « زيداً سافرت وإياه : صحبت زيدا سافرت وإياه - زيدا ضربت يده : أهنت زيدا ضربت يده - الجلسةَ المريحةَ جلستها :

فعلت الجلسة المريحة جلستها - ثلاثة الفراسخ سرتها : قطعت ثلاثة الفراسخ سرتها ، (١) .



وقد يعرض في الكلام ما يوجب رفع التكملة المتقدمة ، أو يوجب نصبها ، أو يرجح أحد الأمرين .

واليك بيان ذلك :

١ - (يجب النصب) : وذلك إذا وقعت التكملة المتقدمة بعد أداة مختصة بالفعل ، كأدوات الشرط والعرض والتحضيض والاستفهام - ما عدا الهمزة - نحو : « إن زيدا رأيتَه فسلمت عليه - هلا الصدق قلته - هل زيدا رأيتَه ؟ » .

(١) لاحظ أن التالين الأخيرين يتصل أوها على مفعول مطلق تقدم ، ويشتمل ثانيهما على ظرف مكان مقدم . وكان من الممكن تقدير فعل من لفظ الفعل المذكور مع كل واحد منهما ، فنقول : « جلست اخلية المريحة جلستها - سرت ثلاثة الفراسخ سرتها » ، إلا أن هذا التقدير غير مقبول عند الحاجة ، وإن كان أسلم للسنى ، وذلك لأنه يبقى المطلق مطلقاً والظرف ظرفاً . وهم يأبون إلا أن يكون القدر ناصباً للتكملة المتقدمة على أنها (مفعول به) فقط .

والواقع أنهم لم يصرحوا بذلك تمام الصريح ، وإنما يفهم ذلك من أمثلتهم في كتبهم . بل إن هذه الكتب - في حدود ما قرأت منها - لم تذكر مثلاً لاشتغال جري مع مفعول مطلق ، أو مفعول معه أو ظرف زمان ، أو ظرف مكان . بل تجدد كل أمثلتهم تدور على الاشتغال عن المفعول الصريح ، أو عن المجرور بالحرف ، أو عن المجرور بالاضافة . وهذا منهم غريب ، لأنهم لم يصحوا على منع الاشتغال عن المطلق والظرف والمفعول معه ، بل على العكس تجد تعريفهم للاشتغال يفعل هذه الأبواب الثلاثة ، فتعريفهم يقول : الاشتغال أن يتقدم اسم [أي اسم] ، وتأخر عنه فعل ، قد عمل في ضمير ذلك الاسم ، أو في سببه ، وهو المضاف الى ←

٢ - (ويجب الرفع) : وذلك في موضعين :

(آ) - أن تقع التكملة بعد أداة لا يابها إلا الاسم ، وذلك مثل « إذا » الفجائية ، نحو : « خرجت فاذا الجو ملؤه الضباب » . فلو نصبت « الجو » على الاشتغال ، لكان تقدير كلامك : فاذا يملأ الجو ملؤه الضباب . وهذا ممنوع ، لأن « إذا » الفجائية لا يابها الفعل ، فلذلك لا يجوز تقدير فعل بعدها . ومن هذا القليل أيضاً أن تقع التكملة المتقدمة بعد واو الحال ، ويكون الفعل المذكور مضارعاً مثبتاً ، نحو : « جئت والفرس يركبه أخوك » ، فلو نصبت الفرس على الاشتغال ، لكان تقدير كلامك : جئت ويركب الفرس يركبه أخوك . وهذا ممنوع ، لأن واو الحال - كما علمت - لا تدخل الجملة المضارعية المقتبة . ومنه أيضاً أن تقع التكملة المتقدمة بعد « ليتما » ، نحو : « ليتما زيد أراه » ، فلو نصبت زيدا على الاشتغال ، لكان تقدير كلامك : ليتما أرى زيدا أراه .

→ ضمير الاسم السابق . اهـ (هنا هذا التعريف عن شرح ابن عقيل) .

فإذا كان الأمر كذلك ، ألا يبدو عجيباً سكوتهم عن التمثيل للاشتغال عن المطلق والظرف والفعل معه ؟ ! أم أنهم لم يجدوا في النصوص الرسة شيئاً من هذا القيل فسكوا عن التمثيل خشية أن يكونوا بتمثيلهم في موقف من يضع اللغة ؟

هذا ، ولا بد من الإشارة الى اخلاف النحاة في ناصب التكملة المتقدمة التي يسونها المتنول عنه . وفيما يلي ما قاله ابن عقيل في هذا الصدد :

« فذهب الجمهور الى أن ناصبه عمل مضمر وجوباً ... »

« والمذهب الثاني : أنه منصوب بالصل المذكور بعده ، وهذا مذهب كوفي . واختلف هؤلاء ؟ فقال قوم : إنه عامل في الضمير وفي الاسم معاً ، فاذا قلت : « زيداً صرته » كان « صرته » ناصباً لـ « زيد » والله . ورد هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره . وقال قوم : هو عامل في الظاهر ، والضمير ملغى . ورد بأن الأسماء لا تلتقي بعد اتصالها بالعوامل ، « اهـ .

وفي ابن يمين ردود أخرى على هذا المذهب لا يتسع المجال لذكرها .

وهذا محتج ، لأن « ليت » لا تفقد اختصاصها بالاسماء ولو اتصلت بها
« ما » الزائدة .

(ب) - ويجب رفع التكملة المتقدمة أيضاً إذا وقعت قبل أدوات
الاستفهام ، أو الشرط ، أو التحضيض ، أو « ما » النافية ، أو لام
الابتداء ، أو « ما » التمجيدية ، أو « كم » الخبرية ، أو « إن »
واخواتها ، نحو : « زهيرٌ هل أكرمته ؟ زيدٌ إن لقيته فأكرمه ،
خالدٌ هلا دعوتَه ! الشرُّ ما فعلته ، الخيرٌ لأنا أفعله ، الخلق الحسنُ
ما أطيبه ! زهيرٌ كم أكرمته ، أسامةٌ إني أحبه » . فالاسم في ذلك
كله مبتدأ ، والجملة بعده خبر عنه . وإنما لم يحز نصبه بفعل محذوف مفسر
بالمذكور ، لأن ما بعد هذه الأدوات لا يعمل فيما قبلها . والفعل إذا لم
يستطع أن يعمل في مكان ، لم يستطع أن يفسر عاملاً مقدراً في ذلك المكان .

٣ - (ويرجح النصب) : وذلك في الصور الآتية :

(آ) - أن يقع بعد التكملة المتقدمة جملة إنشائية دالة على أمر
أو نهي أو دعاء ، نحو : « خالدٌ أكرمه - الكريم لا ثبته » - اللهم
أمرَ زيدَ يسيِّره » . فلو رفعت التكملة المتقدمة لكانت الجملة الانشائية
بمدها خبراً عنها ، وهذا جائز ، ولكنه قليل ، فالنصب على تقدير فعل
محذوف أرجح .

(ب) - أن يقع قبل التكملة المتقدمة حرف عطف وقبله جملة
فعلية ، نحو : « لقيت القومَ حتى زيداً لقيته » ، وإنما رجح النصب هنا
ليكون المنصوب مع فعله المحذوف جملة فعلية معطوفة على الجملة الفعلية
السابقة ، وذلك لأن تشاكل الجمل المتعاطفة في الاسمية والفعلية أولى من
تخالفها . ومن ذلك قوله تعالى : « يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ » ،

والظالمين أعداء لهم عذاباً أليماً ، وقوله : « فريقاً هدى ، وفريقاً حقاً عليهم الضلالة » .

(ج) - أن تقع التكملة المقدمة بعد همزة الاستفهام ، نحو : « أزيداً رأيتَه ؟ » . وذلك لأن همزة الاستفهام تليها الأفعال أكثر مما تليها الاسماء . ومن هذا قوله تعالى : « أبشراً منا واحداً سيئه » .

٤ - (ويرجح الرفع) : إذا لم يكن في الكلام ما يوجب النصب ، أو يرجحه ، أو يوجب الرفع ، نحو : « خالدٌ أكرمته » . لأنه إذا دار الأمر بين التقدير وعدمه ، فتركه أولى .

مفاهيم :

١ - إذا رفعت التكملة المقدمة ، صارت مبتدأ ، وصارت الجملة بعدها خبراً عنها . وخرج التركيب بذلك من باب الاشتغال .

٢ - إذا تقدمت التكملة ولم تترك ضميراً لها في مكانها ، خرج التركيب عن أن يكون من باب الاشتغال . وليس هذا التقديم محصوراً في التكملات التي ذكرناها ، بل هو حاز في غيرها ، فنتقدم الحال ، نحو : « جاء زيد باسمًا ← باسمًا جاء زيد » ، كما يتقدم التمييز أيضاً ، نحو : « أطيّب نفساً بنيل إلى ← أنفساً نطيب بنيل إلى ؟ » .

٣ - قد يتقدم الفاعل ، أو نائب الفاعل ، ويترك كل منها ضميره في مكانه ، نحو : « ذهب الأولاد ← الأولاد ذهبوا - صُرب الأولاد ← الأولاد صربوا » ، فلا يسمى ذلك اشتغالا ، لأن رفع التقدم على الابتداء - في هذه الحالة - واجب . والاشتغال لا يكون في العمدة ، بل لا يكون إلا في التكملات ، وبشرط أن تكون منصوبة بعامل محذوف يفسره ما بعده .

١١ - التنازع

آ - تعريفه وأساليبه :

التنازع هو أن يتوجه عاملان منقداً إلى معمول واحد متأخر عنها ، كقوله تعالى : « آتوني أَقْرَبُ عَلَيْهِ قِطْرًا » ، حيث ترى أن كلاً من الفعلين « آتوني وأفرج » يطلب « قطراً » بالمعوايصة ، فكأنهما يتنازعا في .

وفي هذه الحال يمكنك أن تعطى الاسم الظاهر لأي الماملين شئت ، أما الآخر ، فلك أن تعطيه ضمير هذا الظاهر ، ولك ألا تعطيه شيئاً .

ولما كان الماملان قد يتفقان أو يختلفان في طلبها من حيث الرفع والنصب ، كان للتنازع دائماً أربع صور كلها جائز . واليك بيانها :

(آ) - (إذا كان الماملان يطلبان مرفوعاً) .

لهذه الحالة أربعة أساليب ، هي الآتية :

١ - (قام ، وقعد الرجال) (١)

(١) هذا الأسلوب لا يقبله سيويه ، فسنده أن المامل الذي يطلب مرفوعاً لا بد من إعطائه هنا المرفوع إما ظاهراً وإما مضراً ، فالأسلوب الصحيح عنده أن يقال : « قاموا ، وقعد الرجال » . وحجته في ذلك أن المرفوع ، فاعلاً كان أو نائب فاعل ، عمدة لا يجوز حذفها . ولبس بشيء ، لأتأملنا أن الأساليب ←

هنا نجد الاسم الظاهر « الرجال » أعطي فاعلاً للفعل الثاني « قعد » . أما الفعل الأول فلم يعط شيئاً .

(الاعراب : « قام . » فعل ماض فاعله محذوف اكفاء بفاعل الثاني ، « وقعد الرجال » فعل وفاعل . « جملة : قام » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وقعد الرجال » مطوقة على الابتدائية لا محل لها) .

٢ - (قام - وقعد - الرجال) (١)

هنا نجد العكس : فقد أعطي الظاهر للفعل الأول ، أما الثاني فلم يعط شيئاً .

(الاعراب : « قام » فعل ماض . « وقعد » فعل ماض فاعله محذوف اكفاء بفاعل الفعل الأول . « الرجال » فاعل لقام . « جملة : قام الرجل » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وقعد » مطوقة على الابتدائية لا محل لها . وهذا من قبيل العطف على الجملة قبل تمامها ، وهو خلاف الأصل في العطف على الجملة ، ولهذا السبب يرى البصريون إعمال الفعل الثاني في الظاهر هرباً من هذا العطف المخالف للأصل) .

→ العرية لا تأتي حذف الشيء إذا دل الكلام عليه ، ولو كان هذا المحذوف عمدة . والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى .

أما الكسائي والفراء فقد أجزا هذا الأسلوب واستشهدا عليه بقول الشاعر :

تَعَفَّقَ بِالْأَرطَى لَهَا ، وَأَرَادَهَا
رَجَالٌ ، فَبَدَّتْ نَبْلَهُمْ ، وَكَلْبٌ

(البيت في وصف بقرة وحشية . تفق : لاذ . الأرطى : نوع من الشجر . بدت : غلبت : كليب : جمع كلب . والمعنى : لاذ بشجر الأرطى ، وأراد صيد هذه البقرة رجال وكلاهم ، فغلبت البقرة نبلهم) .

(١) انظر الحاشية السابقة .

٣ - (قاموا ، وقعد الرجال)

هنا نجد الفعل الثاني قد أخذ الظاهر ، ولكن الأول لم يحرم حرماناً تاماً ، بل أرضي بالضمير .

(الاعراب : « قاموا » فعل وفاعل . والجملة ابتدائية . « وقعد الرجال » فعل وفاعل والجملة مبطوفة) .

٤ - (قام - وقعدوا - الرجال)

هنا نجد الظاهر قد أعطي للأول ، أما الثاني فقد أرضي بالضمير .

(الاعراب : « قام الرجال » فعل وفاعل والجملة ابتدائية . « وقعدوا » فعل وفاعل والجملة مبطوفة) .

(ب) - (إذا كان العاملان يطلبان منصوباً)

وصورها أربع أيضاً ، كلها جائز :

١ - (رايت ، وضربت زيداً)

أعطيت الثاني ، وحرمت الأول .

٢ - (رايت - وضربت - زيداً)^(١)

أعطيت الأول ، وحرمت الثاني .

(١) ومن النحاة من لم يميز هنا الأسلوب ، وطالب بإرضاء الثاني بالضمير بعد أن حرم من الظاهر . وهو مردود بقول الفاعلة عائكة بنت عبد المطلب عمه النبي (ص) :

بمكاذ بُعْثِي الناظرين - إذا هُمُّوا لحوا - شعاعه

٣ - (وايتة ، وضربت زيداً) (١)

أعطيت الظاهر للثاني ، وأرضيت الأول بالضمير .

٤ - (رايت - وضربته - زيداً)

أعطيت الظاهر للأول ، وأرضيت الثاني بالضمير .

(ج) - (إذا كان الأول رافضاً والثاني ناصباً)

والصور الأربع نفسها متكرر :

١ - (وآني ، ورايت الرجال)

أعطيت الظاهر للثاني منصوباً ، أما الأول فحرمة مرفوعه لدلالة منصوب الثاني عليه .

٢ - (وآني - ورايت - الرجال)

أعطيت الظاهر للأول مرفوعاً ، أما الثاني فحرمة منصوبه .

٣ - (راوني ، ورايت الرجال)

أعطيت الظاهر للثاني منصوباً ، أما الأول فأرضيته بالضمير .

٤ - (وآني - ورايتهم - الرجال)

أعطيت الظاهر للأول ، أما الثاني فأرضيته بالضمير .

(د) - (إذا كان الأول ناصباً والثاني رافضاً)

والصور الأربع نفسها متكرر :

١ - (رأيت ، ورايت الرجال)

٢ - (رأيت - ورايت - الرجال)

٣ - (رأيتهم ، ورآني الرجال) (١)

٤ - (رأيت - ورآوني - الرجال)

★ ★ ★

يمكن الآن تلخيص ما مر على الشكل الآتي :

١ - يمكنك أن تعطي الظاهر لأيّ العاملين شئت ، أما الآخر فيجوز لك إرضاءه بالضمير ، ويجوز لك حرمانه . سواء في ذلك أن يكون العاملان رافعين أو ناصبين ، أو مختلفين في الرفع والنصب .

أما إذا آيت إلا الذهاب في مذهب بعض النحاة ، فتلخيص المسألة يكون على الشكل التالي :

١ - إذا أعطيت الظاهر الأول وجب إرضاء الثاني بالضمير مطلقاً ، سواء أكان يطلب مرفوعاً ، أم كان يطلب منصوباً .

٢ - فإن أعطيت الظاهر لثاني ، فقد وجب إرضاء الأول بالضمير إذا كان يطلب مرفوعاً ، كما وجب حرمانه إذا كان يطلب منصوباً .

ب - شروطه :

١ - لا يقع التنازع إلا بين العوامل الآتية :

(١) ومن النحاة من لم يجز هذا الأسلوب ذاهباً الى أن الأول إذا حرم من الظاهر فلا يعطى الضمير ، اذا كان يطلب منصوباً . وهو مردود بقول الشاعر :
إذا كنت ترضيه ، وترضيك صاحب*
جهاراً ، فكُن في الغيب أحفظاً للمهد

- (آ) - الأفعال المتصرفة ، نحو : « قام - وقعد - زيد » .
 (ب) - أسماء الفاعلين والمفعولين ، نحو : « زيد مستقبل » -
 ومكرم - عمراً غداً ، ونحو : « زيد بمنزلة » - وملتطخ - ثوبه » .
 (ج) - المصادر ، نحو : « عجيت من حبك - وتقديرك - زيداً » .
 (د) - أسماء التفضيل ، نحو : « زيد أضبط الناس - وأجمعهم
 - لالم » .
 (هـ) - الصفات المشبهة ، نحو : « زيد كريم - وصالح - أبوه » .
 (و) - أسماء الأفعال ، نحو : « هيات ، ودراك زيداً ، أي :
 بعُد ، وأدرك زيداً » .

وقد يقع التنازع بين اثنين من العوامل السابقة مختلفين في نوعيهما ،
 كأن يكون أحدهما فعلاً والآخر اسم فاعل ، وذلك كقوله تعالى : « هائمٌ
 اقرأ كتابيه » .

والخلاصة : أنه لا يقع التنازع إلا بين الأفعال المتصرفة ، أو ما يشبه
 الأفعال المتصرفة من المصادر المشتقات وأسماء الأفعال .

أما الاسماء والأفعال الجامدة والحروف ، فلا تنازع بينها ، ولا
 بين واحد منها وواحد من العوامل السابقة .

٢ - يشترط في العاملين المتنازعين أن يكون بينها ارتباط ، فلا
 يجوز أن تقول : « قام - قعد - أخوك » ، إذ لا ارتباط بين الفعلين .
 والارتباط يحصل بواحد من ثلاثة أمور :

- (آ) - أن يعطف الثاني على الأول بحرف من حروف المطف ،
 كما رأيت في الأمثلة السابقة .
 (ب) - أن يكون أولهما عاملاً في ثانيها ، كقوله تعالى : « وأنهم
 ظنوا - كما ظننتم - أن لن يبعث الله » . فالعاملان المتنازعان هنا ، هما

« ظنوا » و « ظننتم » ، والمعمول المتنازع فيه هو « أن لن يبعث الله »
وتلاحظ أن العامل الثاني ، وهو « كما ظننتم » معمول الأول « ظنوا » ،
لأن الكاف جارة للمصدر المؤول من « ما ظننتم » ، وهي ومجرورها
متعلقان بمفعول مطلق محذوف للفعل الأول ، والتقدير : طنوا ظناً كظنكم :
فَعَمَلُ الأول في الثاني خلق الارتباط بينها .

(ج) - أن يكون ثانيها جواباً للأول ، نحو قوله تعالى :
« يَسْتَفْتُونَكَ ؟ - قَالَ اللهُ يُفْتِيكُمْ - في الكلالَةِ » .

٣ - إذا تكرر العامل بلفظه ، نحو : « جاء حاء زيد » ، أو
بمرادفه ، نحو : « جاء ، أقبل زيد » ، فليس المسألة من باب التنازع ،
لأن الثاني هنا ، هو تأكيد لفظي للأول ، والتوكيد لا يعمل شيئاً ، إنما
هو لفظ عاطل عن العمل .

٤ - لا يكون تنازع إلا إذا كان كلا العاملين متجهاً إلى المعمول
المذكور ، نحو « اشترت - وأكلت - تفاحة » . فأن ترى أن التفاحة
مسترة ومأكولة ، أما إذا توجه العاملان إلى معمولين مختلفين ، ولا
تنازع عندئذ ، نحو : « يكفي - فلا أبني - اجتهد » ، فالعاملان
هنا ليسا متجهين معاً إلى الاجتهاد ، إذ لو كانا كذلك لكان تقدير الكلام :
يكفيني اجتهدك فلا أبني اجتهدك . وهذا فاسد . وإنما التقدير الصحيح :
يكفيني اجتهدك فلا أبني غيره . وعلى هذا يكون لكل من العاملين
معموله الخاص به . وإذن فلا تنازع في معمول واحد .

٥ - ويشترط في العاملين أيضاً أن يكونا متقدمين على المعمول ،
كالأمثلة السالفة . فإن تقدم المعمول مرفوعاً ، نحو : « زيد قام وقعد » ،
فليس معمولاً لأحد منها ، بل هو مبتدأ معمول للابتداء ، أما « قام »

وقد ، فكل منها فاعله المستتر الخاص به . وإن تقدم المفعول منصوباً ، نحو :
« زيداً رأيتُ وأكرمتُ » ، فهو مفعول لأولهما ، أما الثاني فليس له
شيء ، وكذا إذا كان منصوباً متوسطاً بينهما ، نحو : « رأيتُ زيداً
وأكرمتُ » .

١٢ - التوكيد بالنون

آ - نونا التوكيد :

من أساليب التوكيد في العربية أن تتصل بهاية الفعل إحدى نونين تسميان بنوني التوكيد ، الأولى منها مفتوحة مشددة ، مثل : « إخطنْ » درسك ، « وإثانية ساكنة خفيفة ، مثل : « إخطنْ درسك » .

ب - اوفعال التي تؤكّد :

تختلف الأفعال من حيث قبولها لنون التوكيد وعدمه فتكون على الشكل التالي :

- ١ - الماضي لا يؤكد مطلقاً بالنون ، فلا يقال : « ذهبَ زيدٌ » . وقال بعضهم : إن كان ماضياً لفظاً مستقبلاً معنى فقد يؤكد بها على قلّة . ومنه الحديث : « فامّا أدركنْ أحدُ منكم الدجّالَ » ، فانه على معنى : « فامّا يدركنْ » . وكذلك إذا كان الفعل الماضي يعني اللعاء ، نحو : « أطالنْ اللهُ بقاءك » ، لأنه على معنى : لبطلنْ اللهُ بقاءك (١) .
- ٢ - فامّا فعل الأمر فيجوز توكيده مطلقاً . نحو : « إخطنْ المهْدَ » .

(١) ومنه قول الشاعر :

دامنٌ سعدك ، لو رحمت مئيمًا
لولاك لم ياك للصباية جانحًا

٣ - وأما المضارع فله ثلاث حالات : حالة يجب فيها توكيده ، وأخرى يمتنع فيها ذلك ، وثالثة يجوز فيها التوكيد وعدمه :

(آ) - (فيجب توكيد المضارع بالنون) : إذا اجتمعت فيه أربعة شروط ، الأول : أن يقع جواباً لقسم ، والثاني : أن يكون مثبتاً ، والثالث : أن يكون مستقبلاً ، والرابع : أن يتصل بلام القسم ، نحو : « والله لأسافرن » . ففي هذه الحالة لا بد من التوكيد ، سواء أرغب التكلم في التوكيد أم لم يرغب . فإذا رأيت عبارة يبدو لك أنه قوفرت فيها هذه الشروط ، والفعل فيها غير مؤكد ، فاعلم أن أحد الشروط لا بد أن يكون مختلفاً ، والأكثر أن يكون شرط الاثبات هو المختل ، ويكون في الكلام حرف في مقدر ، كقوله تعالى : « تالله تفتأ تذكر يوسف » ، أي : تالله لا نعماً تذكر يوسف .

(ب) - (ويمتنع توكيد المضارع بالنون) : إذا وقع جواباً لقسم ، ثم اختلف شرط من الشروط الثلاثة الباقية ، فمثال ما اختلف فيه شرط الاثبات : « والله لا أخون العهد » (١) ، ومثال ما اختلف فيه شرط الاستقبال : « والله لأقرأ الآن » (٢) ، ومثال ما اختلف فيه شرط

(١) ويكثر في هذا المقام حذف حرف النفي ، ومنه الآية السابقة ، وقول ليلى الاخيلية : « فأكنت أبكي بعد نوبة هالكاً » ، أي : آليت لا أبكي بعد نوبة هالكاً .

(٢) ومنه قول الشاعر :

يبيأ لأبغض كل امرئ يزخرف قولاً ولا يفعل

لأن بغضه حاصل وقت تكلمه ، لا أنه سيحصل بعد ذلك .

وقول الآخر :

لئن تك قد ضاقت عليكم ميوسكم ليعلم ربي أن بيتي واسع

لأن علم الله سبحانه حاصل في كل وقت ، لا في المستقبل فقط .

الاتصال بلام القسم : « والله لسوف أسافر » (١) .

(ج) - (ويجوز توكيد المضارع بالنون) : وذلك في أربع حالات :

١ - أن يقع بعد أداة من أدوات الطلب ، وهي : لام الأمر ، و « لا » الناهية ، وأدوات الاستفهام والتمني والترحى والمرض والتهضيض ، نحو : « لتجتهدن » - لا تكسلن - هل تقرأن كثيراً ؟ ليتك تزورن زيداً - لعلك تفوزن - ألا تزورن زيداً - هلا تزورن زيداً » .

٢ - أن يقع في شرط بعد أداة شرط مصحوبة بـ « ما » الزائدة . فإن كانت هذه الأداة هي « إن » ، فتأكيده حينئذ قريب من الواجب ، ولم يرد في القرآن الكريم إلا مؤكداً ، كقوله تعالى : « وإما يترغبنك من الشيطان ترغ فاستعذ بالله » ، وقوله : « فامسا ترين من البشر أحداً فقولي إني نذرت للرحمن صوماً فلن أكليم اليوم إنسياً » .

أما إن كانت الأداة غير « إن » ، فتأكيده قليل ، نحو : « حينما نجلسن ترعج » . وأقل منه أن يقع جواب شرط ، نحو : « حينما تجلسن ترأحن » (٢) ، وأقل من الاثنين أن لا تكون الأداة مصحوبة بـ « ما » الزائدة ، نحو : « من يجتهدن ينجح » (٣) .

(١) هذا ويمنع توكيد المضارع أيضاً إذا لم يكن في حلة تحيز توكيده ، وسنعرف حالات الجواز في الفقرة الآتية .

(٢) ومنه قول الشاعر :

ومها تشأ منه فزارة تطعكم ومها تشأ منه فزارة تنمها

أي : تمنن . لكنه أبدل النون الساكنة الهمزة عند الوقف .

(٣) ومنه قول بنت مرة ترث أباعا وتوعد قتلته بني قتيبة :

من ثقفن منهم فليس بأب أبداً ، وقتل بني قتيبة شافي

٣ - أن يكون متفياً بـ « لا » ، أو « لم » ، فمن الأول قوله تعالى : « واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة » . ومن الثاني قولك : « لم يجهدن زيد (١) » .

٤ - أن يقع بعد « ما » الزائدة غير مسبوقه بأداة شرط ، كقولهم : « بجهد ما تبلغن » . أي : لا بد من التعب والمشقة حتى تبلغ ما تريد .

ج - ما يطرأ على الفعل عند تكبيره :

إذا دخلت نون التوكيد على الفعل أحدثت فيه بعض التغيرات .
واليك شرحها :

١ - (الأمر الصحيح الذي لم يتصل به شيء) : إذا كان الفعل الذي يراد توكيده بالنون فعل أمر صحيح الآخر ، ولم يكن متصلاً بشيء من الضائر ، فكل ما يطرأ عليه هو أنه يبنى على الفتح : « اضرب » ← « إضربن » .

٢ - (الأمر المعتل الآخر الذي لم يتصل به شيء) : أما هذا فيبدله حرف العلة المحذوف ثم يبنى على الفتح : « اخش » ← « اخشين » ، « ارم » ← « ارمين » ، « أغز » ← « أغزون » (٢) .

(١) ومنه قول أبي الصماء يصف قمأ صب فيه اللبن فلت رغوته :
يَحْسِبُهُ الْجَاهِل - مَا لَمْ يَلْمَا - شَيْخاً عَلَى كَرْسِيٍّ مُعَمَّماً
أي : ما لم يلطن : فلت نون التوكيد الخفيفة ألفاً عند الوقف .
(٢) وسري هذا الحكم على المضارع المجزوم بخف آخره ، نحو : « لا نخس » ← « لا نخنين » ، لا ترم ← « لا ترمين » ، لا تنز ← « لا تنزون » .
ولله من المفيد أن تلاحظ أن الألف المحذوفة إذا ردت أهلت إلى ياء . وذلك لكي تتحمل الياء الباء على الفتح ، إذ الألف لا تقبل الحركات .

٣ - (الأمر المتصل بألف الاثنين) : وهذا لا يؤكد بالخفيفة ، بل بالثقيلة وحدها ، وهي معه مكسورة لا مفتوحة : « إضربا ← اضربان » .

٤ - (الأمر المتصل بواو الجماعة) : إذا كان ما قبل الواو مضموماً ، حذفت الواو : « اضربوا ← اضربن » ، فإن كان ما قبلها مفتوحاً ، بقيت ، ولكنها عندئذٍ تضم : « إخشوا ← إخشون » .

٥ - (الأمر المتصل بياء المخاطبة) : إذا كان ما قبل الياء مكسوراً ، حذفت الياء : « اضربي ← اضرين » ، فإن كان ما قبلها مفتوحاً ، بقيت ، ولكنها عند ذلك تكسر : « إخشي ← إخشين » .

٦ - (الأمر المتصل بنون النسوة) : وهذا لا يؤكد بالخفيفة ، بل بالثقيلة وحدها . ثم إنه لا يحذف منه شيء ، بل تضاف إليه ألف بين نون النسوة ونون التوكيد الثقيلة التي يجب أن تكسر هنا كما كسرت بعد ألف الاثنين : « إصربن ← إصربان » .

٧ - (المضارع) : وأحكامه كأحكام فعل الأمر ، صحيحاً ومعتلاً ، ومتصلاً بالضمائر ، وغير متصل ، سوى أنه إذا كان من الأفعال الخمسة ، وأكد بالنون الثقيلة ، حذفت نون الرفع كراهية توالي ثلاث فوات . والأشلة : « يضرب » ← « يضربن » ، « يخشى » ← « يخشين » ، « يرمي » ← « يرمين » ، « يغزو » ← « يغزون » ، « يضربان » ← « يضربان » ، « يضربون » ← « يضربون » ، « يخشون » ← « يخشون » ، « تضربين » ← « تضربين » ، « تخشين » ← « تضربن » ، « تضربان » .

د - أمطام النون الخفيفة :

١ - رأينا في الفقرة السابقة أن النون الخفيفة لا تستعمل بعد

ألف الاثنين ونون النسوة ، فلا يقال : « إضربان » ولا : « يضربنان » .
وأجاز ذلك يونس بشرط أن تكسر ، فتقول : « إضربان - يضربنان » .

٢ - نون التوكيد الخفيفة ساكنة ، فإذا التقت بساكن بعدها
وجب حذفها هرباً من التقاء الساكنين ، فتقول : « إقرأ الكتاب » بيناء
الفعل على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة التي حذفت دفماً لاتقاء
الساكنين ، والأصل : « اقرآن الكتاب (١) » .

وقد تحذف وليس بعدها ساكن . ومنه ما انشده الجاحظ :
« كما قيلَ قبْلَ اليومِ : خالفَ تُذْ كِرا (٢) » ، والأصل : خالفَ .

٣ - إذا وقفت على النون الخفيفة ، وكان ما قبلها مكسوراً أو
مضموماً ، جاز لك إبقاؤها ، نحو : « إضربْ - إضربْ » ، وجاز
لك حذفها ، ولكن يجب عندئذ رد واو الجماعة وياء المخاطبة اللتين حذفنا
لأجلها ، نحو : « اضرِبْ - اضرِبوا ، اضرِبْ - اضرِبِ » .

٤ - إذا وقفت على النون الخفيفة ، وكان ما قبلها مفتوحاً ، جاز
لك إثباتها ، نحو : « إضربْ » ، وجاز لك قلبها ألفاً كنون التنوين ،
نحو : « يا زيد اضرِبْ (٣) » .

(١) ومنه قول الأصبط بن قريع السدي :
ولا تُهِنَ الفقيرَ علكَ أنْ تركَعَ يوماً والدهرُ قدرَ قَعَةٍ
والأصل : ولا تهين .

(٢) تمام البيت :
خلاقاً لقولي من فيالة رأيهِ
كما قيلَ قبلَ اليومِ خالفَ تُذْ كِرا

(٣) ومنه قول الأعشى :
وصلِّ على حينِ المشياتِ والضحى
ولا تحمدِ الشيطانَ ، واللهُ فاحمداً
والأصل : فاحدن .

١٣ - العدد

تستعمل العربية في أسلوب المد عشرين لفظاً فقط . ومنها كـبر
العدد أو صغر فلن نخرج ألفاظه عن هذه الكلمات العشرين ، وهي :

واحد = أحد	عشرون
اثنان	ثلاثون
ثلاث	أربعون
أربع	خمسون
خمس	ستون
ست	سبعون
سبع	ثمانون
ثمان	تسعون
تسع	مئة
عشر	ألف

ولهذه الألفاظ - عند المد - مشكلات كثيرة : فبعضها يذكر
ويؤنث ، وبعضها الآخر يثبت على صورة واحدة ، ثم إن بعضها يفرد فلا يضاف ،
وبعضها الآخر يضاف فلا يفرد ، وبعضها الثالث يركب ... إلى مشكلات
أخرى عديدة سنحاول فيما يلي حلها واحدةً واحدةً :

أ - تذكير العدد وتأنيثه :

هذه المشكلة محصورة في القائمة الأولى ، أي في ألفاظ « الواحد ،

حتى « المشرة » . ويمكن قسمة هذه الألفاظ - من حيث سلوكها في التذكير والتأنيث - إلى ثلاث زمر :

١ - (واحد - اثنان) : هذه الزمرة توافق معدودها في التذكير والتأنيث ، سواءً أكانت وحدها في العدد ، أم كانت مع غيرها ، تقول : « جاء رجل واحد - جاءت امرأة واحدة - جاء رجلان اثنان - جاءت امرأتان اثنتان - جاء واحد وعشرون رجلاً - جاء اثنان وعشرون رجلاً - جاءت واحدة (١) وعشرون امرأة - جاءت اثنتان وعشرون امرأة » .

٢ - (ثلاث - أربع - خمس - ست - سبع - ثمان - تسع) : وهذه الزمرة تخالف معدودها في التذكير والتأنيث ، فتلحقها التاء إذا كان معدودها مذكراً ، وتسقط منها إذا كان معدودها مؤنثاً ، نحو : « ثلاثة رجال - ثلاثة عشر رجلاً - ثلاثة وعشرون رجلاً - ثلاث فتيات - ثلاث عشرة فتاة - ثلاث وعشرون فتاة » .

٣ - (عشر) : لهذا اللفظ سلوكان : فإن كان مفرداً ، أي ليس معه غيره من ألفاظ العدد ، فإنه كالزمرة الثانية يخالف : « عشرة رجال - عشر فتيات » ، وإن تركب معه لفظ آخر ، فهو موافق : « خمسة عشر رجلاً - خمس عشرة امرأة » .

ولهذا اللفظ مشكلة أخرى تتعلق بحركة شينته ، فهذه الشين مفتوحة أبداً إذا كان العدود مذكراً : « عشرة رجال - خمسة عشر رجلاً » ، ويجوز تسكينها إن كان العدود مؤنثاً : « عشر نساء - خمس

(١) وللواحدة مرادف هو « إحدى » ، ويمكن استعماله هنا ، فتقول : « إحدى وعشرون امرأة » .

عشرة امرأة . وبنو نيم يكسرونها في هذه الحالة ، فيقولون :
« خمس عشرة امرأة » .

أما القائمة الثانية ، وهي المؤلفة من ألفاظ العقود « عشرين ...
تسعين » ، ولفظي المئة والألف ، فلا تتبدل صورها تبعاً لمعناها ،
تقول : « عشرون رجلاً - عشرون امرأة - مئة رجل - مئة امرأة -
ألف رجل - ألف امرأة » .

ب - العدد المركب والعدد المفرد :

كان المتظر من العربية - بعد أن تتجاوز في المد العشرة - أن
تلتجأ إلى العطف ، فتقول : « واحد وعشرة .. اثنان وعشرة .. ثلاثة
وعشرة ... إلخ » . ولكنها لم تفعل ذلك ، بل نزع حرف العطف ،
وجعلت الكلمتين كلمة واحدة ، فقالت : « أحد عشر - اثنا عشر - ثلاثة
عشر ... إلخ » . فلما تجاوزت « العشرين » ، هجرت التركيب ، ولجأت
إلى العطف ، فلم تقل : « أحد عشرون - اثنا عشرون » بل قالت :
« واحد وعشرون - اثنان وعشرون » .

إن نزع حرف العطف بين المدين هو ما يسمى بتركيب العدد .
وقد رأينا أنه لا يقع إلا في الأعداد التي بين العشرة والعشرين ، أي :
١١ - ١٢ ... حتى ١٩ ، فقط .

فإذا نظرنا إلى أعدادنا من هذه الزاوية ، أي زاوية التركيب وعدمه ،
وجدناها على أربعة أشكال :

١ - أعداد مركبة تركيباً إضافياً ، أي هي مضافة ومعنوها

مضاف اليه ، وذلك مثل « د خمسة رجالٍ - مئة رجلٍ - ألف رجلٍ - سبعُ قتيانٍ - مئة فتاةٍ ... الخ » .

٢ - اعداد مركبة تركيباً عددياً : ونعني بها هذه الزمرة التي ليس بين جزأها حرف عطف : « أحد عشر - خمسة عشر - تسعة عشر » .

٣ - اعداد مركبة تركيباً عطفياً : وهي تلك التي بين أجزائها حرف عطف ، مثل « خمسة وعشرون - أربعة وثلاثون - مئة وأربعون ... الخ » .

٤ - اعداد مفردة : أي ليست مركبة أي نوع من أنواع التركيب ، وهذه هي ألفاظ المقود إذا لم يكن معها عدد آخر ، مثل : « عشرون رجلاً - خمسون امرأة » .

ج - تعريف العدد بـ « ال » :

إذا أريد تعريف العدد بالألف واللام ، نُظْمِر اليه من حيث التركيب وعدمه :

١ - فإن كان مفرداً ، أدخلت « ال » عليه ، نحو : « جاء العشرون رجلاً » .

٢ - وإن كان مركباً تركيباً اضافياً ، أدخلت « ال » على المضاف اليه ، لا عليه هو ، فنقول : « جاء خمسة الرجال - ورأيت مئة الرجل » . ولا تقل « جاء الخمسة رجالٍ - ولا : رأيت المئة رجلٍ » .

٣ - وإن كان مركباً تركيباً عددياً ، أدخلت « ال » على جزئه الأول فقط ، فنقول : « جاء الخمسة عشر رجلاً » .

٤ - وإن كان مركباً تركيباً عطفياً ، أدخلت « ال » على كل جزء من أجزائه ، فنقول : « جاء المئة والخمسة والعشرون رجلاً » .

د - اعراب العدد ومباؤه :

يمكن قسمة ألفاظ العدد - من حيث الاعراب والبناء - إلى أربع زمر :

١ - (واحد - ثلاثة - أربعة - خمسة - ستة - سبعة - ثمانية - تسعة - عشرة - مئة - ألف) : وهذه معربة ، واعرابها بالحركات الثلاث ، فالضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، والكسرة للجر ، نحو : « جاء خمسة رجالٍ - رأيت مئة رجلٍ - مررت بألف رجلٍ » .

٢ - (عشرون ثلاثون ... حتى التسعين) : وهذه معربة أيضاً ، إلا أنها تتبع في اعرابها الجمع المذكر السالم ، فالواو للرفع ، والياء للنصب والجر ، مثل : « جاء عشرون رجلاً - رأيت ثلاثين رجلاً - مررت بأربعين رجلاً » .

٣ - (اثنان - اثنان) : وهذان اللفظان معربان أيضاً ، إلا أنها يتبعان التثنية في اعرابها ، فالألف للرفع ، والياء لكل من النصب والجر ، نحو : « جاء رجلان اثنان - رأيت رجلين اثنين - مررت باثنين من الرجال » .

٤ - (الاعداد المركبة تركيباً عدياً) : وهذه مبنية على فتح الجزأين ، فلا تتغير في رفع أو نصب أو جر ، فنقول : « جاء خمسة عشر رجلاً - رأيت خمسة عشر رجلاً - مررت بخمسة عشر رجلاً » . وتقول في اعرابها : « خمسة عشر » جزآن مبنيان على الفتح في محل

رفع ، أو في محل نصب ، أو في محل جر ، بحسب موقع هذا العدد من الاعراب .

ويستثنى من ذلك « اثنا عشر » ، واثننا عشرة » ، إذ الجزء الأول من كل من هذين العددين معرب ، وليس مبنيًا . واعرابه كاعراب الثنى ، كما رأينا . أما فونه فقد سقطت لقيام الجزء الثاني مقامها ، وليس سقوطها للاضافة ، لأن الجزأين مركبان تركيباً عددياً ، لا تركيباً إضافياً . تقول : « جاء اثنا عشر رجلاً - ورأيت اثني عشر رجلاً - ومررت بالثني عشر رجلاً » . ويكون الاعراب على الشكل التالي : « جاء » فعل ماض . « اثنا » فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الألف لأنه ملحق بالثنى ، وحذفت فونه لقيام الجزء الثاني مقامها . « عشر » جزء مبني على الفتح لا محل له من الاعراب . « رجلاً » تمييز .

قلنا إن جزأي المركب مبنيان على الفتح ، وهذا صحيح ، إلا إذا كان الجزء الأول منتهياً بياء ، فينبى عندئذ على السكون ، تقول : « جاءت ثمانى عشرة امرأة » ، ورأيت ثمانى عشرة امرأة - ومررت بثمانى عشرة امرأة » ، وتقول في الأعداد الترتيبية (١) : « جاء الطالب الحادي عشر - والثاني عشر - ورأيت الحادي عشر - والثاني عشر - ومررت بالحادي عشر - والثاني عشر » .

وبمناسبة الحديث عن اعراب الاعداد ، نرى من المفيد التنبيه على أن بعض الاعداد الأصلية والترتيبية تنتهي بالياء مثل : « الثاني - الحادي - الثاني » . فهذه الكلمات تسند في جنس الاسم المنقوص ، وعلى ذلك فياؤها تحذف في حالة التنكير المرفوع والمجرور ، وتثبت في حالة التعريف ،

وحالة التذكير المنصوب ، كما أنه لا يظهر عليها من الحركات إلا الفتح ، أما الضم والكسر فيقدران عليها . تقول : « جاءت ثمانٍ من النسوة - مررت بثمانٍ من النسوة - جاءت النسوة الثماني - جاءت ثماني نسوة - رأيت نسوة ثمانياً » . وتقول : « جاءت النسوة الثماني » - مررت بالنسوة الثماني » - رأيت النسوة الثماني » .
ونضيف إلى ما تقدم أن هذه الأياء تثبت في حالة التركيب مطلقاً ، كما لاحظت من الأمثلة التي سلفت في المركبات .

هـ - تمييز العدد :

ويمكن قسمة الفاظ العدد - من حيث التمييز - إلى ثلاث زمر :
١ - (التمييز جمع مجرور بالاضافة) : ولا يكون هذا إلا بعد الفاظ « ثلاثة ... إلى العشرة » . تقول : « جاء خمسة رجالٍ - رأيت عشر فتياتٍ » .

٢ - (التمييز مفرد مجرور بالاضافة) : ولا يكون ذلك إلا بعد لفظي « المئة والألف » . تقول : « جاء مئة رجلٍ - رأيت ألف رجلٍ » .

٣ - (التمييز مفرد منصوب) : ويقع ذلك بعد الأعداد المركبة ، وبعد الفاظ المقود ، تقول : « جاء خمسة عشر رجلاً - جاء عشرون رجلاً » .

و - إضافة العدد إلى غير تمييزه :

رأينا في الفقرة السابقة أن العدد قد يكون مضافاً إلى تمييزه ،

نحو : « خمسة رجال » . ولكن هذه الاضافة محصورة في الفاظ معينة ، كما رأيت ، وليست هي قصدنا . إنما الذي تقصده هنا أن يضاف العدد إلى غير معدوده ، كأن تقول لزيد الذي أعارك عشرين كتاباً : « قرأت عشرينك » ، أي : قرأت العشرين التي تملكها من الكتب .

هذه الاضافة ليست محصورة في الفاظ معينة ، بل إن كل الفاظ العدد صالحة لها ، ما عدا « اثنا عشر - واثنى عشرة » . فتقول لزيد مشيراً إلى كتبه : « هذه ثلاثتك - وهذه عشرينك - وهذه عشروك - وقرأت عشرينك - ونظرت في مكتبك ... الخ » .

واختلف النحاة في أمر الاعداد المركبة إذا وقعت في مثل هذه الاضافة :

١ - فذهب البصريون إلى وجوب بقاء الجزأين مبنيين على الفتح . فتقول على مذهبهم : « هذه خمسة - عشرك » .

٢ - وأجاز قوم لإعراب الجزء الثاني ، مع بقاء الأول مبنيّاً ، فيكون المرب مجروراً بالاضافة ، فتقول : « هـ - ا ، خمسة - عشرك » . والاعراب : « هذه » مبتدأ . « خمسة » جزء مني على الفتح في محل رفع خبر ، وهو مضاف . « عشر » مضاف اليه مجرور ، وهو مضاف ، والكاف في محل جر بالاضافة .

٣ - وأجاز الكوفيون إعراب الجزأين ، فيكون الأول بحسب موقعه من الجملة ويكون الثاني مضافاً اليه ، ثم يأتي المضاف اليه الآخر ، تقول : « هذه خمسة - عشر زيد » . والاعراب : « هذه » مبتدأ . « خمسة » خبر مرفوع ، وهو مضاف . « عشر » مضاف اليه ، وهو مضاف . « زيد » مضاف اليه .

ز - الاعداد الترتيبية :

تنقسم ألفاظ العدد إلى قسمين : الأعداد الأصلية ، وهي تلك التي تمين مقدار معدودها ، فإذا قلت : « جاء خمسة رجال » ، فهم السامع أن عندك رجالاً يبلغ مقدارهم خمسة ، والاعداد الترتيبية ، وهي التي تشير إلى ترتيب معدودها بالنسبة إلى غيره ، لا إلى مقداره ، فإذا قلت : « جاء الرجل الخامس » ، فليس معنى ذلك أن « الرجل » يبلغ في المقدار « خمسة » ، وإنما يعني أنه أتى بعد أربعة سبقوه في الترتيب .

ولهذه الأعداد مشكلاتها الخاصة التي تتعلق بصياغتها ، وتركيبها واستعمالها . ولنبدأ بحلها واحدة واحدة :

١ - (صياغتها) : إذا كان الترتيب عندك (١) ، فقل : « جاء الرجل الأول » للمذكر ، وقل للمؤنث : « جاءت المرأة الأولى » . هذا إذا لم يكن مع ال (١) عدد آخر ، فإن كان معه غيره ، فقل : « جاء الرجل الحادي عشر - وجاءت المرأة الحادية عشرة (١) » .

فإن وصلت في الترتيب إلى (٢) ، فاشتق من العدد الأصلي عدداً ترتيبياً على وزن « فاعل » ، فقل : « الثاني » ؛ واستمر في ذلك حتى (١٠) : « الثالث - الرابع - الخامس - السادس - السابع - الثامن - التاسع - العاشر » .

فإذا وصلت إلى (١١) ، فاجعل الجزء الأول ترتيبياً فقط ، أما

(١) يقول الصرفيون إن « الحادي » مقلوب « الواحد » جلت فاؤه في آخره ، فالأصل « وحد » اهلب الي « حو » ، فلما جلت على وزن فاعل ، صار : « حادو » ، فاهلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها : « حادي » . وعلى هذا يكون وزنه « عالف » لا « فاعل » . ومثل ذلك يقال في « الحادية » .

الثاني فتركه على لفظه الأصلي ، واستمر في ذلك حتى (١٩) : « الحادي عشر - الثاني عشر - ... » ، ولا تقل : « الحادي العاشر - الثاني العاشر ... » .

فاذا وصلت إلى (٢٠) ، فلا تشتق منه شيئاً ، بل أضف « ال » إليه ليصير عدداً ترتيبياً ، فتقول : « جاء الولد العشرون ، ورأيت الولد العشرين - ومررت بالولد العشرين ^(١) » . ولا تقل : « جاء الولد العشرون » .

وما قلناه في (٢٠) يقال مثله في كل الفاظ العقود (٣٠ - ٤٠ - ٥٠ ... الخ) .

فاذا تجاوزت (٢٠) ، فاجعل الجزء الأول مشتقاً على وزن « فاعل » ، أما العقود فتحلّى بالالف واللام فقط ، ثم يعطف الجزآن أحدهما على الآخر ، هكذا : « الحادي والعشرون - الثاني والعشرون - الثالث والعشرون .. الخ » .

فاذا وصلت إلى (١٠٠) أو (١٠٠٠) ، فافعل بهما ما فعلت بالعقود ، قل : « جاء الرجل المئة - ورأيت الرجل المئة - ومررت بالرجل الألف » . ولا تشتق منها شيئاً ، إذ لا يقال : « الرجل المائى - والرجل الآلف » .

فاذا تجاوزت المئة والألف ، فافعل بما زاد عليها ما فعلته في السابق ، واجعل بينه وبين لفظي « المئة والألف » كلمة « بعد » ، فتقول فيمن ترتيبه (١٠١) : « الأول بعد المئة » ، وفيمن ترتيبه (١٠٠١) : « الأول بعد الألف » ، وفيمن ترتيبه (١٠٥) :

(١) كما يجوز لك أن تقول : جاء الولد المتم عشرين ، ورأيت الولد المتم عشرين ، ومررت بالولد المتم عشرين .

« الخامس بعد المئة » ، وفيمن ترتبه (١١٥) : « الخامس عشر بعد المئة » ، وفيمن ترتبه (١٢١) : « الحادي والعشرون بعد المئة » ... وهكذا .

٢ - (تأييدها وتذكيرها) : هذه المشكاة لا تعاني منها سلسلة الأعداد الترتيبية ، فهي توافق معدودها تذكيراً وتأييداً دائماً تقول : « جاء الرجل الخامس - جاءت المرأة الخامسة » . ويستوي في ذلك أن تكون مفردة وأن تكون مركبة ، تقول : « جاء الرجل الخامس عشر - جاءت المرأة الخامسة عشرة » .

٣ - (تركيبها) : تركيب مع « العشر » تركيباً عديداً مثل أخواتها الأصلية ، أي ينير حرف عطف ، تقول : « الحادي عشر - الخامس عشر ... الخ » . وتركب مع الفاظ العقود تركيباً عطفياً مثل أخواتها الأصلية أيضاً ، فتقول : « الخامس والعشرون - السادس والثلاثون ... الخ » .

٤ - (اعرابها) : إذا كانت مفردة أو معطوفة ، فهي معرفة بالحركات الثلاث ، تقول : « جاء الرجل الخامس » - رأيت الرجل الخامس - مررت بالرجل الخامس - جاء الرجل الخامس والعشرون ... الخ . فان ركب مع العشرة ، فالجزآن مبنيان على الفتح ، نحو : « جاء الرجل الخامس عشر » - رأيت الرجل الخامس عشر - مررت بالرجل الخامس عشر ، إلا ما كان منها منتهياً بالياء ، فيكون بناؤه على السكون ، نحو : « جاء الرجل الحادي عشر » - مررت بالرجل الحادي عشر - رأيت الرجل الحادي عشر » .

هذا ، ولا يستثنى من البناء الرقم (١٢) ، خلافاً لما رأيناه في

الاعداد الأصلية ، فتقول : « جاء الرجل الثاني عشر » بالبناء على السكون
و « جاءت المرأة الثانية عشرة » بالبناء على الفتح .

ملاحظات :

١ - يجري العد في المرية على طريقتين : الأولى أن تبدأ بالآحاد
ثم تدرج إلى العشرات فالثلاث فالألوف . وكان العرب قديماً يفضلون هذه
الطريقة ، فكافوا إذا أرادوا عد (١١٢٥) قالوا : « جاء خمسة وعشرون
ومئة وألف رجل » . والطريقة الثانية : أن تبدأ بأعلى لفظ في العدد
ثم تدرج منه إلى ما دونه حتى تصل إلى العشرات فتقفز من فوقها إلى
الآحاد ثم تعود إلى العشرات . وهذه الطريقة هي النالبة اليوم ، فتقول في
عد الرقم السابق : « جاء ألف ومئة وخمسة وعشرون رجلاً » .

٢ - إذا تألف العدد من أجزاء كثيرة ، فالشيء المدود يأخذ -
باعتباره تمييزاً - الحكم الذي ينسجم مع آخر لفظ يأتي في عملية العد .
ففي مثل (١٠٥) ، تقول : « جاء مئة وخمسة رجال » ، فتجمع
كلمة « الرجال » وتجعلها مضافاً إليها ، لأنها وقعت بعد كلمة « خمسة » .
أما لو اتبعت الطريقة الأخرى ، أي بدأت بالآحاد ، فيجب أن تقول :
« جاء خمسة ومئة رجل » ، بفراد كلمة « رجل » ، لأنه وقع بعد كلمة
« مئة » . وتقول في (١٢٥) : « جاء مئة وخمسة وعشرون رجلاً » ،
فتنصب المدود على التمييز لأنه وقع بعد كلمة « عشرون » . فإذا بدأت
بالآحاد ، قلت : « جاء خمسة وعشرون ومئة رجل » ، بجر المدود
بالإضافة لوقوعه بعد كلمة « مئة » .

٣ - وإذا كثرت أجزاء العدد ، فقد يقع بعض ألفاظه معدوداً لما
قبله ، وعدداً لما بعده ، وتطبق في هذه الحالة كل الأحكام التي عرفناها

سابقاً ، من حيث التمييز والتذكير والثأنيث . لاحظ ما يأتي :

(١٢٥٠٠٠) : جاء مئة ألفٍ وخمسة وعشرون ألفَ رجلٍ .
لاحظ أن كلمة « ألف » الأولى جاءت مجرورة بالاضافة ، لأنها معدود
لكلمة « مئة » ، ونحن نعلم أن معدود هذه الكلمة مفرد مجرور بالاضافة .
ثم لاحظ أن كلمة « الف » الثانية جاءت منصوبة على التمييز ، لأنها
معدودة لكلمة « عشرون » ، ونحن نعلم أن معدود هذه الكلمة مفرد
منصوب على التمييز . ثم لاحظ أخيراً أن كلمة « ألف الثانية » هي في
الوقت نفسه عدد لكلمة « رجل » ، لذلك جاء مفرداً مضافاً إليه ، كما
تقضي بذلك القواعد المعروفة .

(٥٥٢٥) : جاء خمسة آلافٍ وخمسة مئةٍ وخمسة وعشرون
رجلاً . لاحظ أن كلمة « خمسة » تكررت في العدد ثلاث مرات : ففي
المرّة الأولى كانت مؤنثة ، لأن معدودها ، وهو كلمة « آلاف » ، مذكر ،
وفي الثانية جاءت مذكّرة ، لأن معدودها ، وهو كلمة « مئة » مؤنث ،
وفي المرّة الثالثة عادت إلى اثأنيث ، لأن معدودها الآن ، وهو كلمة
« رجلاً » مذكر .

٤ - إذا كان في العدد عدة أجزاء ، وكل واحد منها معدوده
الألف ، فالأفضل ، والذي كان متبعاً سابقاً ، أن تذكر « الألف » مع
كل جزء ، مثل (١٢٥٠٠٠) ، فهنا عندنا « مئة ألف » + « خمسة
وعشرون ألفاً » . فنقول : « عندي مئة ألفٍ وخمسة وعشرون ألفَ
ليرة » ، ولا تقل : « عندي مئة وخمسة وعشرون ألف ليرة » ، كما
يفعل أكثرهم اليوم ، لأنه لو سمعك عربي قديم وأنت تقول ذلك ، لظنك
تعد من اليمين إلى الشمال ، وإن عندك « مائة » ليرة فقط ، و « خمسة
وعشرون ألف ليرة » . ويكون حاصل ما معك بالارقام (٢٥١٠٠)
ليرة . وهذا خلاف مرادك ولا شك .

٥ - رأينا أن ال (١) له لفظان : « واحد - واحد » ،
والثاني منها لا يستعمل إلا مركباً مع العشرة ، نحو : « أحد عشر » ،
أما الأول فيستعمل حين الأفراد ، نحو : « جاء رجل واحد » ، ومع
ألفاظ العقود ، نحو : « واحد وعشرون » . ولا يستعمل واحد منها في
مكان الآخر ، فلا يقال : « جاء رجل أحد - ولا : جاء أحد وعشرون
رجلاً » ، كما لا يقال : « جاء واحد عشر رجلاً » . وأما « واحدة » ،
واحدى » فيستعمل أولهما مفرداً ومع ألفاظ العقود ، فتقول : « جاءت
امرأة واحدة - وجاءت واحدة وعشرون امرأة » ، ويستعمل ثانيهما مركباً
مع العشرة ، ومعطوفاً على ألفاظ العقود ، تقول : « جاءت إحدى عشرة
امرأة - وجاءت إحدى وعشرون امرأة » ، ولا يقال : « جاءت امرأة
إحدى - ولا : جاءت واحدة عشرة امرأة » .

٦ - لم يكن عند العرب لفظ للمعدد إذا جاوز الألف . فكانوا
يعبرون عن المليون (١ ٠٠٠ ٠٠٠) بقولهم « ألف ألف » وعن
المليار (١ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠) بقولهم « ألف ألف ألف » . فإذا شئت
أنب أن تستعمل لفظي المليون والمليار ، فطبق عليهما كل الأحكام التي
تطبق على لفظي المئة والألف . فتقول : « جاء مليون رجل » ، ومليار
رجل » بجعل المعدود مفرداً مجزوراً بالاصافة .

٧ - تعامل كلمة « بضع » معاملة الأعداد من (٣ - ١٠) ،
فتذكر مع المؤنث ، وتؤنث مع المذكر ، كما أن تميزها جمع مجزور بالاصافة .
تقول : « جاء بضعة رجال - جاءت بضع فتيات » . وإذا ركبت مع
العشرة بنيت معها على الفتح ، وبقي لها حكمها في التذكير والتأنيث . تقول :
جاءت بضعة عشر رجلاً - وبضع عشرة امرأة » .

خاتمة**في عمل المصدر والمشتقات**أ - نظرية العامل :

يرى النحاة أن الظواهر الاعرابية - أي تغيرات أواخر الكلام من رفع ، إلى نصب ، إلى جر ، إلى جزم - إنما هي نتيجة تأثير بعض الكلام في بعض . فسموا الكلمة المؤثرة عاملاً ، والكلمة المتأثرة مفعولاً ، والظاهرة الاعرابية الحادثة عملاً . ففي مثل قولك : « لم أسافر » ، تكون « لم » هي العامل ، و « أسافر » هي المفعول ، والجزم الحاصل على « أسافر » هو العمل .

ثم أطلقوا فقالوا : ما من ظاهرة إعرابية إلا لها عامل أحدثها . فلما قيل : ولكن المبتدأ مرفوع ، وليس قبله شيء حتى يكون رافعاً له ، قال النحاة : العامل هنا معنوي غير ملفوظ ، إنه الابتداء . فالابتداء هو الذي عمل الرفع في المبتدأ .

ولما قيل : ولكننا نجد في العربية كلمات لا تتغير أواخرها مهما سبقها من العوامل ، فنقول : « جاء سيويهِ ، ورأيت سيويهِ ، ومررت بسيويهِ » ، وكل ذلك بالكسر ، فهل مثل هذه الكلمات خارجة على قانون العمل والعامل والمفعول ؟ قال النحاة : لا . ولكن العمل في هذه الكلمات البنية يكون في محلها لا في لفظها .

وهكذا انقسم العامل - عندهم إلى قسمين : عامل لفظي ، وعامل

معنوي ، كما انقسم العمل عندهم إلى قسمين : عمل لفظي ، وعمل محلي . واسترسالاً في هذه انقصة قالوا : والممول قيمان : معمول مباشر ، كالفاعل في قولك : « جاء زيد » ، وممول غير مباشر ، وهو التابع لأحد الممولات الباشرة ، كالنعت في قولك : « جاء زيد الكريم » ، والمطوف في مثل : « جاء زيد وعمر » ، والتوكيد في مثل : « جاء زيد نفسه » ، والبذل في مثل : « جاء زيد أبو عبد الله » .

هذا هو ما يسمى بنظرية العامل .

وليس ما قلناه هو كل شيء في هذه النظرية ، بل إن تقريراتها وقواعدها أكثر من أن يتسع لها هذا الحيز الذي خصصناه لعرضها عرضاً سريعاً ليكون تمهيداً لما نريد بحثه في هذه الخاتمة من عمل المصدر والمشتقات .

ولا بد ، في الختام ، من الإشارة إلى أن هذه النظرية سيطرت سيطرة تامة على التفكير النحوي منذ عهد الخليل وسيبويه إلى أيامنا هذه ، فأفادت النحو العربي في مواطن ، كما كانت عبئاً ثقيلاً عليه في مواطن أخرى . ذلك أن المؤمنين بها أبوا إلا أن يخضعوا لها سلوك اللغة بكل ما فيه من تنوع وشذوذ . ولكننا نعلم أن اللغة ليست مادة جامدة يمكن إخضاعها لقوانين ثابتة ، بل هي كالكائنات الحية تماماً : تولد ، ثم تنمو ، ثم تموت ، ويكون لها في أثناء ذلك سلوكها الحر ، ومنطقها الخاص ، ونزواتها التي لا يمكن تفسيرها أو تحليلها . وكل هذا يجعل من عملية تفسير سلوك لغة ما بنظرية واحدة ، عملاً غير مجدٍ ، إن لم تقل إنه عمل لا يدل على تفكير سليم .

ولقد أحس الناس ، منذ القديم ، بما في هذه النظرية من تعنت واستبداد ، وبما نجره على النحو العربي من الضرر الفادح ، فأعلنوا الثورة

عليها مطالبين بالنائها ، وتخليص النحو من شرورها . وكان على رأس هؤلاء في الماضي ابن مضاء القرطبي في كتابه « الرد على النحاة » .
أما في العصر الحاضر فيكاد أغلب النحاة المعاصرين أن يكونوا من أعدائها التحمسين في عداوتها .

ب - عمل المصدر :

المصدر اسم يدل على الحدث ، وهذا يعني أنه كالفعل ، لأن هذا أيضاً يدل على الحدث . وإذا كان الأمر كذلك ، كان من الطبيعي أن يكون للمصدر في الجملة عمل يشبه عمل الفعل فيها : فيكون له فاعل قام به ، ومفعول وقع عليه ، وظرف حدث فيه ... إلى آخر ذلك مما عرفناه من تكلمات الفعل .

هذا هو ، إذن ، ما يسمى بعمل المصدر ، وهذا هو سبب عمله .

ولكن المصدر ليس كالفعل تماماً ، فالفعل يعمل بغير شرط ، أما المصدر فلا بد لعمله من توفر بعض الشروط . وقبل الكلام على هذه الشروط نرى من الأفضل أن نعرض عليك صوراً من عمل المصدر :

١ - (هجبت من شرب اليوم زيدٌ عسلاً) : في هذه الصورة نجد المصدر « شرب » قد أضيف إلى ظرفه ، وهو « اليوم » ، ثم رفع فاعلاً هو « زيد » ، ثم نصب مفعولاً به هو « عسلاً » . وهذا الأسلوب في استعمال المصدر نادرٌ جداً .

٢ - (هجبت من شرب العسل زيدٌ اليوم) : وهذه الصورة أكثر شيوعاً من سابقتها . وفيها نجد المصدر مضافاً إلى مفعوله ، ثم نجد قد رفع الفاعل ، ونصب الظرف

٣ - (عجبت من شرب زيد العسل اليوم) : وهذه أكثر الصور شيوعاً ، وفيها نجد المصدر مضافاً إلى فاعله ، ناصباً المفعول به والظرف .

٤ - (أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً) : في هذه الآية الكريمة ، نجد المصدر « إطعام » منوئاً غير مضاف إلى شيء . ومع ذلك نصب « يتيماً » على المفعولية . لكن استعمال المصدر عاملاً وهو منون ، كما في هذه الآية ، قليل .

٥ - (أنت كثير الضرب زيداً) : المصدر في هذه الصورة محلى بالآلف واللام ، ومع ذلك فهو ناصب « زيداً » على المفعولية . وهذه الصورة قليلة الوجود في الكلام العربي .

٦ - (أنت كثير النوم) : هنا لا نجد للمصدر فاعلاً ولا مفعولاً . فأما فقدان المفعول فيعود إلى أن حدث « النوم » حدث لازم لا يحتاج إلى مفعول به ، وأما فقدان الفاعل فيعود إلى استتاره في المصدر نفسه .

يمكننا الآن أن نلاحظ الأشياء الآتية :

١ - المصدر كفعله تماماً تمدياً ولزوماً ، فيأخذ مفعولاً به إذا كان فعله متعدياً ، ويكتفى بفاعله إن كان فعله لازماً .

٢ - المصدر كالفعل تماماً من حيث تكلفته بالتكلمات كلها ، فيكون له ، كما لفعله ، مفعول به ، وظرف ، ومفعول معه ، مثل : « يسرني سفرك وزيداً » ، ومفعول لأجله ، مثل « يسرني اغترابك طلباً للعلم » ، ومجرور بالحرف مثل : « تعجيني كتابتك بالقلم » ... الخ .

٣ - إن المصدر يعمل في كل أحواله ، منوئاً ، ومضافاً ، ومحلى بـ « ال » . إلا أن عمله وهو مضاف أكثر منه وهو منون ، وعمله

وهو منون أكثر منه وهو محلي بـ « ال » .

٤ - إن المصدر قد يضاف إلى أحد معمولاته فيحدث فيه الجر لفظاً ، أما سائرهما فيحدث فيه ما يستحق من رفع أو نصب .

٥ - إن الإضافة التي تحدث بين المصدر وأحد معمولاته هي إضافة لفظية شكلية ، وليست إضافة معنوية محضة (١) . بمعنى أن المضاف إليه يظل في الاعتبار التحوي معمولاً للمصدر على جهة من الجهات ، وإن كان هو في اللفظ الظاهر مضافاً إليه . ففي مثل : « يسرني شرب زيد العسل » ، يكون « زيد » فاعلاً للشرب في المعنى ، وإن كان في اللفظ مضافاً إليه . ويعرب بأنه فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً . وفي مثل : « يعجني شرب العسل زيد » نقول : « العسل » مفعول به للشرب مجرور لفظاً بالإضافة الشكلية ، منصوب محلاً .

ويترب على هذا أنه إذا وجد تابع للمعول الذي أضيف المصدر إليه ، جاز لهذا التابع أن يتبع المعول على لفظه المجرور ، أو على محله من الرفع والنصب ، فنقول : « يسرني شرب زيد وعمرو العسل » جاراً المعطوف ، أو : « يسرني شرب زيد وعمرو العسل » رافعاً المعطوف . فتكون في الحالة الأولى اتبعته على اللفظ ، وفي الحالة الثانية اتبعته على المحل . ونقول : « أحب شرب العسل الحلو » بجر الصفة على اللفظ ، و « أحب شرب العسل الحلو » بنصب الصفة على المحل ، لأن الموصوف مفعول به في المعنى .

٦ - إن المصدر قد يرفع فاعله ، كما رأينا في المثالين الأول والثاني ، أو قد يضاف إليه ، كما رأينا في المثال الثالث ، أو قد يستتر فاعله فيه ،

(١) راجع مبحث الإضافة .

كما في المثل السادس . لكن هذه الصور الثلاث ليست هي كل شيء ، إذ قد يحذف فاعل المصدر نهائياً ، من غير أن يستكن فيه ضميره ، نحو : « سرتي تكريم العاملين » . فهنا لا زى فاعلاً للتكريم ظاهراً ، ولا يمكن أن تقدر ضميراً مستتراً مستكناً في التكريم هو فاعل له ، لأننا مجهول من قام بهذا التكريم . وعلى هذا ، فإذا قدر له فاعل في شكل ضمير مستتر ، عاد هذا الضمير على لا شيء .

ولنتساءل الآن : ما الشروط التي يجب توفرها في المصدر حتى يعمل عمل فعله ؟ .

والجواب : ليس هناك إلا شرط واحد ، وهو أن يكون المصدر مستعملًا للدلالة على وقوع الحدث . فإذا كان مستعملًا لغير ذلك ، لم يعمل .

ولكن ، متى نعرف أنه مستعمل للدلالة على وقوع الحدث ؟

والجواب : نعرف ذلك إذا وقع في أحد الموقعين الآتين :

١ - أن يستعمل مفعولاً مطلقاً ثابتاً عن فعله ، نحو : « حفظاً درسك (١) » أي : احفظ درسك .

٢ - أن يصح إحلال المصدر المؤول محله ، نحو : « يسرتي حفظك الدرس » ، إذ يمكن هنا إحلال المصدر المؤول فتقول : « يسرتي أن تحفظ الدرس » .

ونسأل الآن : ومتى نعلم أن المصدر مستعمل لغير الدلالة على الحدث ؟

والجواب : إذا وقع في المواقع الآتية :

١ - إذا استعمل مفعولاً مطلقاً مؤكداً لفعله ، نحو : « مزقت الكتابَ تمزيقاً » .

٢ - إذا استعمل مفعولاً مطلقاً مبنياً لتويع فعله ، نحو : « سرت سيرة الصالحين » .

٣ - إذا استعمل مفعولاً مطلقاً مبنياً لعدد مرات فعله ، نحو : « ضربت الولد ضربتين » .

٤ - إذا كان مصدرأ ، نحو : « يمجيني ضَرْبُكَ » .

٥ - إذا خرج عن المصدرية إلى الاسمية ، نحو : « العلم نور » .
والمصدر اليمي كالمصدر العادي في كل أحكامه .

ج - عمل اسم المصدر :

لاسم المصدر كل أحكام المصدر في العمل ، إلا أن إعماله قليل ،
نحو : « يمجيني عطاؤك زيداً ديناراً » . حيث نجد « المطاء » ، وهو
اسم المصدر « اعطاء » ، مضافاً إلى فاعله ، وهو الكاف ، وناصباً مفعولين
هما « زيداً وديناراً » .

د - عمل اسم الفاعل :

يعمل اسم الفاعل عمل فعله ، سواء في ذلك أن يكون متعدياً أو
لازماً . فالتعدي نحو : « هل مكرم سعيدٌ ضيوفه ؟ » ، واللازم نحو :
« خالد مجتهدٌ أولادُهُ » ، حيث نجد « مكرم » في المثال الأول رافعاً
لفاعله « زيد » ، وناصباً لمفعوله « ضيوفه » ، وحيث نجد « مجتهد » في
المثال الثاني مكثفياً برفع الفاعل ، وهو « أولادُهُ » .

ويتفق اسم الفاعل مع المصدر في أمور :

١ - أنه قد يستتر فيه فاعله ، نحو : « أنت حافظٌ درسك » ،
إذ الفاعل هنا ضمير مستتر تقديره « أنت » .

٢ - أنه قد يضاف إلى مفعوله ، نحو : « أنت حافظُ الدرس » .

٣ - أنه يعمل منوناً ، نحو : « أنت حافظٌ درسك » ، أو
مضافاً ، كما رأينا في المثال السابق ، أو محلياً بـ « ال » ، نحو :
« أنت الحافظُ درسك » .

ولا يختلف عن المصدر إلا في شيء واحد ، وهو أنه لا يضاف
إلى فاعله ، فلا يقال : « هل حافظٌ زيدُ الدرس ؟ » .

هذا ، ولا يعمل اسم الفاعل إلا في حالتين :

١ - أن يكون محلياً بـ « ال » . وحيث لا يحتاج إلى أي
شرط آخر ، نحو : « أنت الكاتبُ رسالةً » - جاء الكاتبُ رسالةً -
الكاتبُ رسالةً قادمٌ ... الخ .

٢ - فإذا لم يكن محلياً بـ « ال » ، وجب أن يدل على الحال
أو الاستقبال ، ثم أن يكون مسبوقاً بنفي أو استفهام ، أو أن يكون
خبراً لمبتدأ أو نعتاً أو حالاً ، والأمثلة : « ما كاتبُ زيدٍ رسالةً غداً ^(١) » -
« هل كاتبُ زيدٍ رسالةً ؟ » - زيد كاتبُ رسالةً - جاء الطالبُ الكاتبُ
رسالةً - جاء زيد ضاحكاً ثمره » .

حيث تجدد « كاتب » الأول مسبوقاً بنفي ، رافعاً لزيد على الفاعلية ،

(١) وضنا في المثال كلمة « غداً » للدلالة على أن اسم الفاعل دال على
وقوع الحدث في المستقبل . ولم نكررها في الأمثلة التالية اكفاءً بوجودها في المثال
الأول .

ناصباً الرسالة على المفعولية ، وتجدد « كاتب » الثاني مسبقاً بالاستفهام ،
عاملاً مثل عمل الأول ، وتجدد « كاتب » الثالث خيراً للبشداً « زيد »
ناصباً الرسالة على المفعولية ، أما الفاعل فضمير مستتر فيه تقديره « هو »
يعود على « زيد » ، وتجدد « كاتب » الرابع نعتاً للطالب ، ناصباً الرسالة
على المفعولية ، أما الفاعل فضمير مستتر فيه تقديره « هو » يعود على
« الطالب » ، وتجدد كلمة « ضاحك » حالاً من زيد ، رافعاً « ثمره »
على الفاعلية .

فإن دل اسم الفاعل على المضي لم يعمل ، فلا يقال : « زيد كاتبٌ »
رسالةً أمس . ، بل يقال : « زيد كاتب الرسالة أمس » ، بالإضافة .

هـ - عمل مبالغة اسم الفاعل :

تعمل مبالغة اسم الفاعل عمل الفعل بالشروط نفسها التي هي لاسم
الفاعل ، نحو : « هل حلالٌ زيدٌ مشككتَه ؟ » .

و - عمل اسم المفعول :

يعمل اسم المفعول عمل الفعل المبني للمجهول ، فيرفع نائب الفاعل .
وشروط عمله وأحواله كشروط اسم الفاعل وأحواله ، نحو : « هل
محفوظٌ درسك ؟ - ما محفوظٌ درسك - أنت محفوظٌ درسك - جاء
المحفوظٌ درسه ... » . والدرس في كل ذلك نائب فاعل مرفوع .

ز - عمل الصفة المشبهة :

تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل اللازم ، لأنها مشبهة به ،

ولأنها مشتقة من الفعل اللازم . غير أن لك في معمولها ، وهو فاعلها ، أربعة أوجه :

- ١ - أن ترفعه على الفاعلية ، نحو : « زيدٌ جميلٌ وجهه » .
 - ٢ - أن تجره بالاضافة ، نحو : « زيدٌ جميلٌ الوجه » .
 - ٣ - أن تنصبه على التمييز ، نحو : « زيدٌ جميلٌ وجهاً » .
 - ٤ - أن تنصبه على التشبيه بالمفعول به . ويشترط عند ذلك أن يكون معرفة ، نحو : « زيدٌ جميلٌ وجهه » - أو : « زيدٌ جميلٌ الوجه » .
- واعلم أنه تمتنع إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها إذا اقترنت بـ « ال » ، وكان معمولها مجرداً منها ، أو مضافاً الى مجرد منها ، فلا يقال : « زيد هو الحسن خلقه » - ولا : « زيد هو العظيم شدة بأسه » ، ولكن يقال : « زيد هو الحسن الخلق » - « وزيد هو العظيم شدة بأسه » .

ح - عمل اسم التفضيل :

يقتصر عمل اسم التفضيل على رفعه فاعلاً مستتراً فيه ، فقولك : « زيدٌ أكبرُ الرجال » ، يساوي في المعنى قولك : « زيد فاق الرجال في الكبر » . وعلى ذلك يكون له فاعل على شكل ضمير مستتر فيه ، تقديره « هو » .

ولا يجوز له أن يرفع الفاعل الظاهر إلا إذا صلح وقوع فعل بمناء موقعه ، ولا يتأتى ذلك إلا في أساليب نادرة مثل : « ما رأيت رجلاً أوقع في نفسه النصيحة كزهير » ، إذ يمكن أن تضع الفعل مكان اسم التفضيل « أوقع » ، فتقول : « ما رأيت رجلاً وقع في نفسه النصيحة كزهير » . وعلى ذلك تكون « النصيحة » فاعلاً ظاهراً لاسم التفضيل « أوقع » .

القسم الرابع
في الأدوات

مقدمة

في معنى الأداة وأشكالها

أ - معنى الأداة النحوية :

اسمع مني العبارة الآتية : « رجل عصا حمار ضرب » . وقل لي هل فهمت شيئاً ؟ ستقول : لا .

وليس هذا صحيحاً تماماً . فهذه الكلمات لم تذهب في الهواء دون أن تترك في نفسك أثراً ، لقد أثارت في خيالك صور هذه الأشياء التي ندعوها « الرجل والعصا والحمار والضرب » . ولكن هذه الصور ظلت في خيلتك منفصلاً بعضها عن بعض لا يجمع بينها رابط . هذا هو إذن النقص الذي يجعل العبارة غير ذات دلالة . وقبل أن نتقّل الى عبارة غيرها ، تعال نحللها لنحدد ما فيها من عناصر .

لو أعدنا النظر فيها لوجدناها ألفاظاً تدل على أشياء . لنقل إذن : إنها تتألف من عنصرين :

١ - من أشياء ، أو قل : من ماهيات .

٢ - من ألفاظ تدل على هذه الأشياء ، أو قل : من دوال على الماهيات (١) .

(١) تسمى دوال الماهيات في علم اللغة الحديث (Sémantèmes) . انظر كتابنا « الوجيز في قه اللغة » ص ٢٧٣ وما بعدها .

إسمع الآن عبارتنا الماضية وهي بهذا الشكل الجديد : « ضرب الرجل حماراً بعصاه » . وقل لي : هل فهمت منها الآن شيئاً ؟ ستقول : نعم . إذن ما الذي دخل العبارة حتى جعلها تامة الدلالة ؟ لماذا أصبحت الكلمات الآن مرتبطاً بعضها ببعض ؟ ما نوع هذه الروابط التي قامت بين الكلمات ؟

وفي الجواب تقول :

لقد قامت بين « الرجل » و « ضرب » علاقة نحوية نسميها علاقة الفاعلية ، وقد دل على هذه العلاقة وجود الضمة على نهاية كلمة « الرجل » . وكذلك قامت علاقة أخرى بين « ضرب » و « حماراً » تسمى علاقة المفعولية ، والذي دل على هذه العلاقة هو الفتحة الموجودة في نهاية كلمة « حماراً » ، أما العصا فلاقها بـ « ضرب » هي علاقة الواسطة ، والذي دل على هذه العلاقة هو حرف الباء الذي اتصل بالكلمة .

وهناك أشياء أخرى صرنا نفهمها من الجملة الآن ، منها أن الرجل شخص معروف ، والذي دل على ذلك هو « ال » المتصلة به ، ومنها أن الحمار غير معروف ، والذي دل على ذلك هو هذه النون الساكنة التي نسميها التنوين ، والتي لحقت آخر كلمة « حماراً » ، ومنها أن العصا هي ملك للرجل ، بدلالة الهاء التي اتصلت بنهاية الكلمة ... الخ .

إذن ، فقد دخل العبارة عنصران جديدان :

١ - معان لحقت بالماهيات ، وربطت فيما بينها ، وهي : الفاعلية ، والمفعولية ، والتعريف ، والتذكير ، والواسطة ... ونقسم هذه المعاني بالمعاني النحوية ، أو الفصائل النحوية ، أو المقولات النحوية ، أو الأبواب النحوية (١) .

(١) كل هذه التسميات يقابلها في اللغات الأجنبية (Catégorie grammaticale) .

٢ - ألفاظ دلت على هذه المعاني النحوية ، هي الضمة ، والفتحة ، و « ال » ، والتنوين ، والباء ... ونقسم هذه الأدوات النحوية (٢) .

وهكذا أصبحت عبارتنا - ومثلها كل العبارات التامة المفيدة - مؤلفة من العناصر الأربعة التالية :

- ١ - ماهيات (هي الأشياء والمعاني) .
 - ٢ - دوال على الماهيات (هي الأسماء والأفعال) .
 - ٣ - معان نحوية (كالفاعلية والمفعولية وغيرها) .
 - ٤ - دوال على المعاني النحوية (وهي الأدوات) .
- إذن ، فالأداة النحوية هي : لفظ دال على معنى من المعاني النحوية .

ب - أشكال الأدوات :

مرت معنا - عند تحليلنا للعبارة السابقة - أشكال متعددة للأداة النحوية ، ومع ذلك ، فليست هذه هي كل الأشكال الممكنة لها . لننظر الآن في أشكالها بالتفصيل :

١ - قد تكون الأداة صوتاً مفرداً ، (كالضمة الدالة على الفاعلية ، والفتحة الدالة على المفعولية ، والكسرة الدالة على الإضافة ، والواو الدالة على جماعة الذكور المقلاء ، والياء الدالة على مخاطبة ، والنون الدالة على التنكير ... وهكذا) .

٢ - قد تكون الأداة مقطعاً صوتياً واحداً . (ومن هذا النوع

(١) وتسمى في علم اللغة الحديث (Morphème) .

كثير من الحروف ، مثل : ب - ل - م - ن - عن - في - كي - لن - لم - ما - إن - بل ... الخ) .

٣ - قد تكون الأداة كلمة مؤلفة من عدة مقاطع (مثل « ليس » الدالة على النفي ، و « صار » الدالة على التحول ، و « كان » الدالة على الماضي ، و « كيف » الدالة على الاستفهام عن الحال ، و « ليت » الدالة على التمني ... وهكذا) .

٤ - قد تكون الأداة عبارة بتمامها ، وذلك مثل « لا سيما » في نحو قولك : « أحب الرياضة ولا سيما السباحة » ، فهذه العبارة لا تقوم في الجملة بأكثر مما يقوم به أي حرف . وعند التحليل الوظيفي للجملة ، لا بد من اعتبار « ولا سيما » أداة مثل بقية الأدوات .

٥ - وأخيراً ، فقد تكون الأداة صفراً ، وذلك في مثل قولك « ضَرَبَ » ، فنحن نفهم عند نطق هذا الفعل على هذه الشاكلة ، أنه وقع من مفرد مذكر غائب ، والذي دلنا على هذا المعنى النحوي - أي وقوعه من مفرد مذكر غائب - هو عدم اتصال الفعل بشيء من الأدوات ، فكان عدم وجود أداة ، هو أداة في حد ذاته له دلالة النحوية الخاصة .

هكذا ترى أن « الأداة » لا ترادف دائماً ما نسميه في النحو « بالحرف » ، فقد تكون حرفاً ، أو اسماً ، أو فعلاً ، أو عبارة كاملة .

ولكن أي الأدوات هو الذي سندرسه في هذا القسم ؟

بالطبع ، سنتخلّى عن الأدوات الصفيرية ، وعن تلك التي هي من نوع الحركات ، إذ لا فائدة ترجى من وراء دراستها ، في مجال النحو على الأقل ، وسنحصر هنا فيما سوى ذلك من الأدوات .

على أننا سنضم إلى الأدوات بعض الكلمات التي ينحى على المبتدئ ألا يهتدي إلى الوجه الصحيح في اعرابها ، إما لندرة استعمالها ، وذلك كـ بعض أسماء الأفعال والأصوات ، والمصادر الملازمة للمصدرية ، والظروف الملازمة للظرفية ... وهكذا ، وإما لقرابة التركيب الذي تأتي فيه ، مثل « ولا سيما » وغيرها ، وإما لأن لها اعراباً خاصاً في استعمال خاص قد لا يهتدي المبتدئ إلى مظهره ، وذلك مثل كلمة « حقاً » وغيرها .

هذا ، وسنتبع في دراستنا للأدوات الترتيب الأبجدي الذي سار عليه ابن هشام في كتابه « معني اللبيب » ، لاعتقادنا أنه أكثر فائدة للمتعلم من الترتيب المعنوي الذي سار عليه الزخشي في كتابه « الفصل » .

حرف الواو

أ - الهمزة

أ - (الهمزة حرف نداء) :

ويكون لنداء القريب ، كقول امرئ القيس :
أفأطم مهلاً ، بمض هذا التدلّل
وإن كنت قد أزمعت صرعى فأجملني

ب - (الهمزة حرف استفهام) :

وذلك في نحو قولك : « أزيد قائم ؟ » .
أحكامها :

١ - يجوز حذفها ، كقول عمر بن أبي ربيعة :
فوالله ما أدري ، وإن كنت دارياً

يسبّع رميّن الجرّ أم بثان ؟

أي : أبسّع ؟

٢ - تستعمل للتصور والتصديق (١) ، فالأول نحو : « أزيد
جاء ؟ » ، والثاني نحو : « أجاء زيد ؟ » .

(١) الصور : السؤال عن الشيء ، مكاناً كان أو زماناً أو ذاتاً ...
والتصديق : السؤال عن الحدث . وأدوات الاستفهام كلها للتصور ، نحو : « من
جاء ؟ » - ماذا قلت ؟ أين جلست ؟ متى سافرت ؟ « أما التصديق فليس له إلا
« هل » ، نحو : « هل جاء زيد ؟ » .

٣ - يجب تصورها على كل شيء ، حتى على حروف المطف ،
كقوله تعالى : « أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ ؟ » .

معانيها :

- ١ - الاستفهام الحقيقي ، نحو : « أَجَاءَ زَيْدٌ ؟ » .
- ٢ - التسوية ، كقوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ
أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ، لَا يُؤْمِنُونَ » . وفي هذا المعنى يجب تأويل
ما بعدها بمصدر يكون له محل من الاعراب . والتقدير في الآية : إنذارك
وعدم إنذارك سواء .
- ٣ - الانكار الباطالي : وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع ،
وأن مدعيه كاذب ، كقوله تعالى : « فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ
الْبَنُونَ ! » .
- ٤ - الانكار التوييخي : وهذه تقتضي أن ما بعدها واقع ، وأن
فاعله ملوم ، كقوله تعالى : « أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ !! » .
- ٥ - التقرير : ومعناه حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف بما
أنت عالم به ، كقوله تعالى : « أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ ؟ » .
- ٦ - التهم ، كقوله تعالى : « أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يُعْبَدُ
آبَاؤُنَا ؟ » .
- ٧ - الأمر ، نحو قوله تعالى : « أَسْلِمْتَ » ، أي : أسلموا .
- ٨ - التعجب ، كقوله تعالى : « أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ
الْقُلُوبَ ؟ ! » .
- ٩ - الاستبطاء ، كقوله تعالى : « أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ
تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ! » .

ج - (الهمزة فعل أمر) :

وذلك في نحو قولك : « إ زيدا » أي : عِدْ ريدا ، لأنه من الفعل « وأى » بمعنى « وَعَدَ » . وتقول عند الوقف : « إه » بإضافة هاء السكت .

[١]

آ - (الألف حرف إنكار) :

وذلك في نحو قولك : « أزيده » !! ؟ ، تقول ذلك إذا قال لك أحدهم : « رأيت زيدا » ، فأردت أن تنكر عليه ما يقول . فالألف التي بعد « زيد » للانكار ، أما الهاء الساكنة فللسك . وهذه الألف لا تأتي إلا في نهاية الجملة الانكارية ، وبشرط أن تكون الكلمة التي تنتهي بها هذه الجملة مفتوحة الآخر ، نحو : « اقرأ زيد الكتاب !! ؟ » . وتقول منكراً أن يكون زيد قد سافر : « أسافراه » . وحقيقة هذه الألف أنها إشباع للفتحة التي قبلها .

ب - (الألف للتذكر) :

وهذه مثل سابقها في كونها إشباعاً للفتحة التي قبلها ، وإنما تأتي بعد كلمة مفتوحة الآخر تلكاً عندها التكلم ليتذكر ما يقوله بعدها ، نحو : « رأيت أحدا ... وعمر » .

ج - (الألف علامة للاتين لا محل لها) :

وهي تلك التي في لنة « أكلوني البراغيث » ، نحو : « جاء زيد وعمر » .

د - (الألف ضمير متصل) :

وهذه لا تكون إلا في محل رفع ، نحو : « زيد وعمرو جاءا - زيد وعمرو ضربا » .

هـ - (الألف كافة) :

وهي التي تأتي مع « ين » ، فتكفيها عن الإضافة إلى الجملة التي بعدها ، كقول بنت النعمان :

فينا نسوسُ الناسَ والأمرُ أمرنا
إذا نحن فيهم سوقةٌ ليس تُشَصَّفُ

وقال بعضهم : هذه الألف بقية من « ما » الكافة ، وقال آخرون : هي إشباع لفتحة « ين » وليست كافة . وعلى هذا تكون الجملة بعدها مضافاً إليها .

و - (الألف حرف فصل بين الهمزتين) :

وهي تلك التي تحشر بين الهمزتين لتسهيل النطق بهما ، نحو : « أأأكل زيد » . والاثيان بها هنا جائز لا واجب .

ز - (الألف حرف فصل بين النونين) :

وهي تلك التي يؤتى بها وجوباً بين نون النسوة ونون التوكيد الثقيلة ، نحو : « أدُرُسُنانٍ يا بنات » .

ح - (الألف للتدبة أو الاستغاثة أو التعجب) :

وهي تلك التي تلي المنادى المدحوب ، أو المستغاث ، أو المتعجب منه ، نحو : « وا ولدا - يا زيدا - يا روعتا ! » .

ط - (الالف بدل من نون التوكيد) :

وهي تلك التي تأتي بدلاً من نون التوكيد الخفيفة عند الوقف ،
كقول الأعشى :

ولا تبد الشيطان ، والله فاعبدا

ي - (الالف للاطلاق) :

وهي التي يؤتى بها لاطلاق القافية المفتوحة ، أي لمد الصوت بها ،
كقول المتنبي :

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته
وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا

ك - (الالف علامة رفع) :

ويكون ذلك في المثنى والملحق به ، نحو : « جاء رجلان اثنان » .

ل - (الالف علامة نصب) :

ويكون ذلك في الاسماء الخمسة ، نحو : « رأيت أباك » .

م - (الالف فارقة) :

وهي التي يؤتى بها بعد واو الجماعة تفرقة بينها وبين الواو الماطفة ،
نحو : « الرجال قاموا » . وهذه الألف تكتب ولا تلفظ (١) .

(١) ليست كل منه الألفات مما يدخل في مفهوم « الأداة النحوية » .
وإنما ذكرناها لأن المرين قد اعتادوا - إذا صادفوها في الكلام - أن يربوها .
وقول « يربوها » أي يسوها ، لا أن هذه الألفات محلاً من الاعراب ، إذ
كلها لا محل لها من الاعراب ما عدا الألف التي هي ضمير الاثنين . وقد أشرنا إلى
أن محلها الرفع على الفاعلية ، أو على نيابة الفاعلية .

[آ]

حرف لنداء البعيد ، نحو : « آ زيد » .

[أَهْلٌ]

حرف جواب مثل نعم . ولا عمل له .

استعمالاته :

١ - يكون تصديقاً للمخبر . يقال لك : « جاء زيد » فتجيب مصدقاً : « أجل » .

٢ - ويكون وعداً للطالب . يقال لك : « أعطني ديناراً » فتقول : « أجل » .

٣ - ويكون اعلماً للمستخبر . يقال لك : « هل جاء زيد ؟ » فتقول : « أجل » .

[أُخٌ]

اسم فعل مضارع بمعنى « اكره » أو « أتكره » .

[اِزٌ]

اسم الزمان الماضي .

استعمالاته :

١ - يقع ظرفاً ، وهذا هو الغالب ، كقوله تعالى : « فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا » ، فهو في الآية في محل نصب على الظرفية الزمانية ، متعلق بنصره .

٢ - ويقع مفعولاً به ، كقوله تعالى : « واذكروا إذ كنتم قليلاً فكشركم » .

٣ - ويقع بدلاً من المفعول به ، كقوله تعالى : « واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً » ، فهو في الآية بدل من « مريم » .

٤ - ويقع مضافاً إليه بعد اسم زمانٍ صالح للاستثناء عنه ، نحو : « يومئذ - عندئذ - بعدئذ ... الخ » ، أو غير صالح للاستثناء ، كقوله تعالى : « ربنا لا تزعج قلوبنا بعد إذ هديتنا » . فهو في الآية والامثلة في محل جر بالاضافة .

وتتضمن « إذ » معاني أخرى غير الظرفية ، فيختلف النحاة في إعرابها : فمنهم من يقيها على ظرفيتها ، ومنهم من يجد لها إعراباً آخر :

١ - (ضربت زيداً إذ أساء) : تضمنت هنا معنى التعليل ، فقال قوم : هي حرف تعليل لا عمل له ، والجملة بعده مستأنفة .

٢ - (بينا أنا جالس إذ أقبل زيد) : أفادت هنا المفاجأة ، فقال قوم : هي حرف للمفاجأة لا عمل له ، وقال آخرون : هي ظرف مكان ، وقال غيرهم : هي حرف توكيد زائد .

٣ - (وإذا قال ربك للملائكة) : قال قوم : هي حرف تحقيق هنا ، وفي كل الآيات المصدرة بها .

أحكامه :

١ - يلزم « إذ » الاضافة إلى جملة ، إما اسمية ، كقوله تعالى : « واذكروا إذ أنتم قليل » ، وأما فعلية فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى ، كقوله

تعالى : « وإذ قال ربك للملائكة » ، أو فعلية فعلها ماضٍ معنى لا لفظاً ، كقوله تعالى : « وإذ يرضع إبراهيمُ القواعدَ » .

٢ - وقد يحذف أحد شطري الجملة بعدها ، فلا يعني ذلك أنها مضافة إلى المفرد ، ومنه قول الأخطل :

كانت منازلُ أَلأفِ عهدتهمُ

إذ نحن إذ ذاك دونَ الناسِ إخوانا

والقدير : إذ نحن متآلفون ... وإذ ذاك كائنٌ .

[إذا]

آ - (ظرف للزمان) :

وذلك في نحو قولك : « سأتيتك إذا طلعت الشمس » ، فإذا ظرف متعلق بأتيتك .

أحكامها :

١ - تازم « إذا » الإضافة إلى الجملة الفعلية ، نحو : « إذا جاء زيد فأكرمه » .

٢ - إذا جاء بعدها مرفوع فهو فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، نحو : « إذا زيد جاء فأكرمه » ، ولا يجوز اعتباره مبتدأ لما قلنا في الحكم الأول من أنها لا تصاف إلا إلى الجمل الفعلية .

٣ - ولهذا السبب أيضاً لا يجوز بعدها إلا النصب على الاشتغال حين يتقدم المفعول ، نحو : « إذا زيداً رأيته فسلم عليه » .

٤ - تضمن « إذا » معنى الشرط فلا تجزم إلا في الشعر خاصة ،

كقول عبد القيس بن خفاف :

إستنن ما أغناك ربك بالننى وإذا تصببك خصاصة فجمّل

٥ - تكثر زيادة « ما » بعدها ، نحو : « إذا ما رأيت زيدا فسلم عليه » .

٦ - إذا تضمنت « إذا » معنى الشرط ففي متعلقها مذهبان ، أحدهما يعلقها بالجواب ، ويجعلها مضافة إلى جملة الشرط ، وثانيها يعلقها بجملة الشرط ، فلا تكون عنده مضافة إلى شيء .

ب - (« إذا » فجائية) :

وهي التي في نحو قولك : « خرجت فلذا زيد واقف » .

واختلف النحاة في إعرابها :

١ - قال الأخفش : هي حرف للفجاءة لا عمل له .

٢ - وقال المبرد : هي ظرف مكان ، والتقدير : « خرجت فزيد واقف في الحضرة » .

٣ - وقال الزجاج : هي ظرف زمان ، والتقدير : « خرجت فزيد واقف وقت خروجي » .

وعلى القول بالظرفية المكانية أو الزمانية ، تكون متعلقة بالخبر « واقف » ، فإن لم يذكر الخبر ، كما في نحو قولك : « خرجت فلذا زيد » ، فهي متعلقة بخبر محذوف تقديره : مستقر .

وتقول العرب : « خرجت فلذا زيد واقفا » ، فالخبر في هذه الصورة محذوف ، و « واقفا » حال .

ومن « إذا » الفجائية ، تلك التي تأتي مكان الفاء الرابطة للجواب .

الشرط ، كقوله تعالى : « ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون » .

[اذما]

مركبة من « إذ » و « ما » . وقد اختلف فيها النحاة : فذهب سيويه إلى أنها أصبحت بعد التركيب حرفاً للشرط بمنزلة « ان » معي وعملاً ، وذهب المبرد وابن السراج والفارسي إلى أنها باقية على ظرفيتها ، وأن « ما » زائدة بعدها كزيادتها بعد « إذا » الشرطية .
هذا ، والجزم بـ « إذما » قليل .

[انذ]

حرف جواب ينصب المضارع بشروط : أن يتصدر ، ثم أن يليه المضارع الذي معناه الاستقبال ، ثم ألا يفصل بينه وبينه فاصل ، إلا أن يكون الفاصل ظرفاً ، أو مجروراً ، أو قسماً ، أو حرف « لا » ، أو منادى ، نحو قولك لمن قال لك : سأزورك : « إذن أكرمك - إذن غداً أكرمك - إذن والله أكرمك - إذن لا أخيب ظنك - إذن يا عبد الله أكرمك » . والاكثر إهمالها عند وجود الفاصل .

وفي الوقف عليها مذهبان : أحدهما يقف عليها بالآلف تشبيهاً لنونها بتون النصب ، وهؤلاء يكتبونها « إذأ » . والآخر يقف عليها بالنون . وهؤلاء يكتبونها بالنون « إذن » .

وأكثر استعمالها أن تقع جواباً لـ « إن » أو « لو » ، كقول كثير :

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقبلها
وقول قُرَيْطِ بْنِ أَتَيْفٍ :

لو كنت من مازن لم تستبح إيلي
بنو اللقيطة من ذهل بين شيبانا

إذن لقام بنصري معشر خشن
عند الحفيظة إن نو لوثة لانا

[أُرأيت]

اسم فعل أمر بمعنى « أخبرني » ، نحو : « أُرأيت لو جاء زيد »
فماذا تصنع ؟ ، أي : أخبرني لو جاء ...

والثناء فيه ليست ضميراً فاعلاً ، إنما هي حرف خطاب ، وذلك لأن
أسماء الأفعال أسماء ، والثناء لا تتصل بالأسماء . أما فاعله - باعتبار أنه
اسم فعل - فضمير مستتر فيه تقديره « أنت » . وهذه الثناء تتصرف
بحسب الخطاب ، فتقول للمؤنثة « أُرأيت » ، وللثني « أُرأيتا » وللجمع
المذكر « أُرأيتم » وللجمع المؤنث « أُرأيتن » . ومنه قوله تعالى : « قل
أُرأيتم إن أصبح ماؤكم غوراً فمن يأتيكم بماء معين ؟ » أي : أخبروني إن
أصبح ...

وقد تثبت تأؤه على هيئة المفرد المذكر ، وعندئذٍ تلحقه الكاف من
أجل الخطاب ، فيقال : أُرأيتكَ ، أُرأيتكِ ، أُرأيتكما ، أُرأيتمكم ،
أُرأيتمكن . وبين سيويته والفراء خلاف في إعراب كل من الثناء والكاف .
(انظر ذلك في الثني - حرف الكاف) .

[اسي]

اسم صوت لزجر النعم .

يقول الخنّى وابنّض العجهم ناطقاً
إلى رننا صوت الحمار اليَجَدْعُ
أي : صوت الحمار الذي يجمع .

وعلى أسماء الماعلين والمفعولين ، إذا كانت هذه الأسماء عاملة ،
نحو : « جاء الضارب زيداً » ، أي : الذي سيضربُ زيداً .

فأما الداخلة على الظرف ، فالظرف متعلق بجملة الصلة المحذوفة .
والتقدير : من لا يزال شاكرأ على الذي هو كائن معه . وجملة الصلة
المحذوفة صلة لها . وأما الداخلة على الجملة الاسمية والفعلية ، فالجملة المذكورة
صلتها . وأما الداخلة على اسم الفاعل أو المفعول ، فالاسم وحده صلتها .
وليس له محل من الاعراب ، إنما الاعراب لـ « ال » وحدها . ففي
قولاك « جاء الضاربُ زيداً » تكون « ال » فاعلاً لجاء ، أما الضمة التي
على « ضارب » فهي الضمة التي كان يجب ظهورها على « ال » باعتبارها
فاعلاً ، ولكن لما كانت مبنية لا تقبل الحركات ، ألقت حركتها على صلتها
« ضارب » .

وقلّ مثل ذلك إذا ظهرت على صلتها الفتحة أو الكسرة كما في
قولاك : « رأيت الضاربَ زيداً » ومرتت بالضاربِ زيداً (١) .

ب - (حرف تعريف) :

وهذه نوعان : عهدية وجنسية (٢) ، وكل منها ثلاثة أقسام :

١ - « ال » لا يمر هذا اللفظ الشديد ، بل يعتبر الداخلة على
الاسم الذي هو المراد بنسب العوامل
السابقة له .

(٢) « المهدية » معناها العريضة . وهي قيد ما تدخل عليه تعريفاً ←

١ - « ال » للعهد الذكري : أي للتعريف الذكري . وذلك بأن يذكر اسم ليس فيه « ال » ثم يذكر مرة ثانية مصحوباً بـ « ال » فيكون تعريفها له نتيجة ذكره سابقاً ، كقوله تعالى : « كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً ، فعصى فرعون الرسول » ، أي : عصى فرعون هذا الرسول المذكور سابقاً .

٢ - « ال » للعهد الذهني : وهي تلك التي تدخل على اسم معهود ، أي معروف ذهنياً ، كأن يكون صاحب الاسم مما هو معروف لدى المخاطب بحيث إذا ذكر اسمه انصرف ذهن المخاطب إليه ، وذلك كقولك لأحد الطلاب : « جاء المدير » .

٣ - « ال » للعهد الحضورى : وهي الداخلة على اسم معهود ، أي معروف بسبب حضوره أمام المخاطب ، وذلك كقولك لطالب يمزق كتابه : « لا تمزق الكتاب » . ومن هذا النوع تلك الداخلة على الاسم الذي بعد اسم الإشارة ، نحو : « جاءني هذا الرجل » ، والداخلة على الاسم المنادى بعد « أيها » ، نحو : « يا أيها الرجل » ، والداخلة على الاسم الذي بعد « إذا » الفجائية ، نحو : « خرجت فاذا الأسد » ، والداخلة على اسم الزمان الحاضر ، كقوله تعالى : « اليوم أكلت لكم دينكم » .

٤ - « ال » جنسية لاستغراق الافراد : وهي التي يجوز إحلال « كل » محلها على الحقيقة ، كقوله تعالى : « وخلق الانسان ضعيفاً » ، إذ المعنى : وخلق كل إنسان ضعيفاً .

→ في اللفظ والمعنى . وأما الجنسية فلا تهد ما تدخل عليه إلا تعريفاً في اللفظ فقط ، أما في المعنى فيظل نكرة . لذا يصح في الجملة بعده أن تكون حالاً منه أو نناً له .

٥ - « ال » جنسية لاستفراق خصائص الأفراد : وهي التي يمكن إحلال « كل » محلها على سبيل المجاز ، نحو : « زيد هو الرجلُ علماً » ، إذ المعنى : زيد هو كل الرجال علماً ، أي : اجتمعت فيه كل صفات الرجال الحسنة في العلم .

٦ - « ال » جنسية لتعريف الماهية : وهي التي لا يمكن وضع « كل » موضعها لا على سبيل الحقيقة ، ولا على سبيل المجاز ، وذلك نحو : « لا أشرب الخمر » .

ج - (زائدة) :

وهي التي لا تفيد مصحوبها تعريفاً ، لا في اللفظ كالجنسية ، ولا في المعنى كالمهنية . ولها فوعان :

١ - « ال » زائدة لازمة : وهي الداخلة على الاسماء الموصولة ، نحو : « الذي - التي - الذين - اللذين - اللتين - اللاتي » ، واللازمة لبعض الأعلام ملازمة دائمة ، نحو « اللات - المزى - النضر - النعمان - السمود - المدينة المنورة - البيت الحرام ... الخ » .

٢ - « ال » زائدة غير لازمة : وهي الداخلة على بعض الأعلام المنقولة ، وليست ملازمة لها ، نحو « وليد - الوليد ، حارث - الحارث ، أمين - الأمين ... الخ » ، ومنها الداخلة لضرورة شعرية على بعض الأعلام التي لا قبلها ، كقول الرماح بن ميادة :

رأيت الوليدَ بنَ اليزيدِ مباركاً

شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهله

الشاهد فيه قوله « اليزيد » .

ومنها الداخلة على الحال ، نحو : « ادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ » ،
وعلى التمييز كقول الشاعر :

رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجوهَنَا
صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

وذلك لأن الحال والتمييز لا يكونان إلا نكرتين ، فتكون « ال »
إذا دخلت عليها زائدة .

د - (حرف استفهام) :

وذلك كقولك : « أَلْ جاء زيد ؟ » . وهذه هي « هل » نفسها
أبدلت هاؤها همزة .

[أَل]

آ - (حرف استفتاح) :

وتأتي في صدور الجمل دالة على تحقق ما بعدها ، كقوله تعالى :
« أَلَا إِنَّهُمْ مِّنَ السَّفَهَاءِ وَلَكِن لَّا يَلْمِزُونَ » ، وقوله : « أَلَا إِنَّ
أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ » .
وهي حرف عاطل لا عمل له .

ب - (مركبة من الهمزة و « لا ») :

أي من همزة الاستفهام ، و « لا » النافية للجنس . وهذه تعمل
عمل الحروف المشبهة بالفعل . ولها ثلاثة معانٍ :

١ - التوبيخ والانكار : كقول الشاعر :

ألا ارعواء لمن ولت شبيته
وآذنت بشيب بده هرم ؟ ! (١)

٢ - التني : كقول الشاعر :

ألا عمر ولي مستطاع رجوعه
فأرب ما أثأت يده الغفلات ؟ ! (٢)

٣ - الاستفهام الحقيقي : كقول قيس بن اللوح :

ألا صطار لسمي أم لها جلد
إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي ؟

ج - (حرف عرض ومحضيض) :

والعرض طلب بليغ ، والتحضيض طلب بحث . وتختص « ألا »
هذه بالجملة الفعلية ، كقوله تعالى . « ألا تحبون أن يغفر الله لكم » .
وعند التحقيق تنحل « ألا » هذه إلى همزة استفهام ، مع « لا » النافية .

[ألا]

آ - (حرف محضيض) :

لا عمل له . ويختص بالجملة الفعلية الخبرية كسائر أدوات التحضيض ،
نحو : « ألا زرتنا ! » .

(١) فالهمزة للاستفهام التوبيخي ، و « لا » نافية للجنس ، و « ارعواء »
اسمها مبني على الفتح في محل نصب ، والخبر محذوف تعلق به الجار والمجرور « لمن » .
(٢) أثأت : أسدت . وإذا جاءت « ألا » لني التني فلا خبر لها لفظاً
ولا تديراً . بل تكتفي باسمها ، ويكون منها ومنه كلام تام .

حرف الألف

ب - (مركبة من « ان » و « لا ») :

أي من « أن » الناصبة للضارع ، و « لا » النافية ، نحو :
« أريدُ ألاَّ أسافرَ » . فأسافر منصوب بأن المدغمة في « لا » . ومنهم
من لا يدغمها في الكتابة ، فيكتبها متفصلة هكذا : « أريد أن لا أسافر »
ولا مشكلة عندئذٍ .

[الا]

آ - (حرف استثناء) :

وذلك في نحو قولك : « جاء الطلابُ إلاَّ خالدًا » .

ب - (أداة حصر) :

وذلك في الاستثناء المفرغ خاصة ، نحو : « ما جاء زيد إلا راكبًا » .

ج - (مركبة من « ان » و « لا ») :

أي من « إن » الشرطية ، « ولا » النافية ، كقوله تعالى :
« إلا تنصروه فقد نصره الله » ، أي : إن لا تنصروه ..

د - (وصفية) :

وهي التي تتركب مع الاسم الذي بعدها لتكوين كلمة واحدة تقع
صفة لما قبلها ، وتكون عندئذ بمنزلة « غير » التي يوصف بها . (راجع
مبحث الاستثناء) .

واشترط النحاة لها ثلاثة شروط : أن يكون موصوفها جمعا ، ثم
أن يكون منكرًا ، ثم أن تقع في كلام يصح فيه الاستثناء ، نحو :
« جاءنا رجالٌ إلا زيدٌ » . فالرجال - كما ترى - جمع ، ثم هو منكر ،

ثم ان الكلام يمكن تحويله إلى تركيب استثناء فيقال : « جاءنا رجالٌ إلا زيداً » .

ثم اختلف النحاة في الشروط والاعراب . فأما سيبويه فلم يشترط لها شيئاً ، ومثل لها بمثال ليس فيه واحد من هذه الشروط ، وهو قوله : « لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لقلنا » . وأما ابن الحاجب فاشتراط عكس شرطهم ، وهو ألا يكون الكلام صالحاً للاستثناء ، وذلك كقوله تعالى : « لو كان فيها آلهةٌ إلا اللهُ لفسدتا » ، إذ لو قيلَ هذا الكلام الاستثناء لفسد معناه ، لأنه يصير عندئذٍ : لو كان فيها آلهةٌ ليس بينهم الله لفسدتا ، ويترتب عليه أنه لو وجد فيها آلهة بينهم الله لم تفسدا . وهذا كلام قاسد لأنه كفر حقيقي .

فأما في الاعراب فقال بعضهم : « إلا » وحدها هي اسم في محل رفع صفة لما قبلها (لرجال في المثال الأول ، ولرجل في مثال سيبويه ، ولآلهة في الآية الكريمة) ، وهي مضافة ، والاسم الذي بعدها مضاف إليه . ولكن لما كانت « إلا » هذه الاسمية تشبه « الا » الحرفية الاستثنائية في لفظها ، بنيت على السكون مثلها ، فأما حركتها التي تستحقها بحكم وقوعها صفة ، فقد ألقيت على المضاف إليه بعدها ، وعلى ذلك يكون « زيد » في المثال الأول ومثال سيبويه ، و « الله » في الآية الكريمة ، مضافاً إليها مرفوعين لفظاً ، مجرورين محلاً .

ورأى آخرون - ورأيهم أسهل - أن تكون هي وما بعدها كلمة واحدة يوصف بها ، وعلى هذا يكون « الا زيدٌ » صفةً لرجل ، و « الا اللهُ » صفةً لآلهة .

[إلى] :

آ - (حرف جر أصلي) :

وله سبعة معانٍ :

١ - انتهاء الغاية الزمانية : كقوله تعالى : « ثم آتوا الصيامَ إلى الليلِ » ، أو انتهاء الغاية المكانية ، نحو قوله تعالى : « من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى » .

٢ - المصية : نحو : « الذَّوْدُ إلى الذودِ إِبِلٌ » . أي : الذود مع الذود إبلٌ (١) .

٣ - التبيين : وهي الداخلة على ما هو فاعل في المعنى بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مما يعني جاً أو بنضاً ، كقوله تعالى : « ربِّ ! السجنُ أحبُّ إليَّ » مما يدعوني إليه ، إذ الياء في « إلي » هي فاعل « الحب » في المعنى .

٤ - مرادفة اللام : كقوله تعالى : « والأمر إليك فانظري ماذا تأمرين » ، إذ المعنى : « الأمر لك » . وقال بعضهم : بل هي هنا لاتهاء الغاية ، وتقدير الآية : الأمر متته إليك .

٥ - مرادفة « في » : كقول النابغة الذبياني :

فلا تَتَرَّ كَتَنِي بِالوعيدِ كَأَتِي

إلى الناس مطلي به القارُ أجربُ

أي : كَأَتِي في الناس أجربُ .

٦ - مرادفة « من » : كقول عمرو بن أحرر الباهلي يصف ناقته :

تقول ، وقد عَالَيْتُ بِالْكُورِ فوقها :

أَيْسَقِي فلا يروى إليَّ ابن أحرر ؟

أي : فلا يروى مني .

(١) الذود من الإبل : ما كان بين الثلاثة والشرة .

٧ - مرادفة « عند » : كقول أبي كبير الهذلي :

أم لا سبيل إلى الشباب وذكره
أشهى إلي من الرحيق السلسل
أي : أشهى عندي من الرحيق .

ب - (حرف جر زائد) :

قال بذلك الفراء مستدلاً بقراءة بعضهم : « فاجعل أقيدة من
الناس تهوى اليهم » ، أي : تهوام . وعلى ذلك فجرورها مفصول به
مجرور لفظاً منصوب محلاً .

[اليك]

اسم فعل أمر بمعنى « تنح » ، نحو : « اليك عني » .

[أم]

آ - (حرف عطف) :

ولا تكون كذلك إلا إذا سبقت بهمزة التسوية ، كقوله تعالى :
« إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون » ،
أو بهمزة يطلب بها و ب « أم » التمين ، نحو : « أزيد عندك أم
عمرؤ ؟ » .

إلا أن التي بعد همزة التسوية تختلف عن التي بعد همزة التمين في
أمرين : أولهما : أن الكلام مع الأولى خبر لا استفهام ، فلذا لا يستحق
جواباً ، أما الثانية فالكلام معها استفهام على حقيقته ، لذا فهو محتاج إلى
جواب . الثاني : أن الأولى لا تكون إلا بين جملتين في تأويل المفردين ،

إذ التقدير في الآية : سواءٌ عليهم انذارك وعدم انذارك ، أما الثانية فتقع بين المفردين الصريحين - كما رأينا في المثال - ، وتقع بين الجملتين ، لكن لا على تأويلها بالمفردين ، وذلك نحو قوله تعالى : « أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ؟ » . والنتيجة لكل ذلك أن « ام » التي بعد همزة التسوية لا تسقط إلا مصدرًا مؤولًا على مصدر مؤول ، وأنَّ « أم » التي بعد همزة الاستفهام الحقيقي تستطيع أن تسقط المفرد على المفرد والجمله على الجملة .

هذا ، وتسمى « ام » الماطفة بـ « أم » المتصلة ، لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وتسمى أيضاً معادلةً ، لأنها تعادل الهمزة في إفادة معنى التسوية ، إن كانت الهمزة للتسوية ، وفي إفادة معنى الاستفهام ، إن كانت الهمزة للاستفهام ، بمعنى أنها تعطي لمطوفها الذي هو بعدها نفس المعنى الذي تعطيه الهمزة لما دخلت عليه .

ويحوز حذف « ام » المتصلة الماطفة مع مطوفها إذا دل الكلام عليها ، كقول أبي ذؤيب الهذلي :

عطاني إليها القلبُ ، إني لأمره

سميعٌ ، فما أدري : أرشدُ طلابها

والتقدير : أرشدُ أم غي ؟

ب - (حرف إضراب) :

وهذه ليست عاطفة ، بل هي إضراب واستئناف بمعنى « بل » ، ولا تقع بعدها إلا جملة مستأنفة .

والحال التي تقع فيها ثلاثة :

١ - بعد الخبر المحض ، نحو : « جاء زيدٌ ، أم جاء عمرو » ،

أي : بل جاء عمرو . ومنه قوله تعالى : « تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين » ، أم يقولون افتراه » ، أي : بل يقولون افتراه .

٢ - بعد همزة لا يقصد بها التسوية ، ولا الاستفهام الحقيقي ، بل يقصد بها الاستفهام الإنكاري أو الابطالي أو غيرها ، كقوله تعالى : « ألهم أرجلهم يشون بها ، أم لهم أيدي يطشون بها » ، إذ المعنى : ليست لهم أرجلهم يشون بها ، بل لهم أيدي يطشون بها .

٣ - بعد استفهام ، ولكنه بنير الهمزة ، كقوله تعالى : « هل يستوي الأعمى والبصير » ، أم هل تستوي الظلمات والنور ؟ . أي : بل هل تستوي الظلمات والنور ؟

وإذا وقع بعد « أم » التي لمعنى الاضراب مفرد ، فليس معنى ذلك أنها عاطفة له ، لأنها - كما قلنا - حرف استئناف لا عمل له ، وعند ذلك لا بد من تقدير ما يصير المفرد معه جملة استئنافية لا محل لها من الاضراب ، وذلك كقولهم : « إنها لايل » ، أم شاء ؟ . والتقدير : بل أهي شاء ؟

هذا ، وتسمى « أم » التي لمعنى الاضراب بـ « أم » المنقطعة ، وذلك لأن ما بعدها منقطع عما قبلها ، وليس معطوفاً عليه ، بل هو مستأنف .

والمعنى الذي تأتي له « أم » المنقطعة هو الاضراب وحده تارة ، بحيث يصح وضع « بل » وحدها مكانها ، نحو : « سأتيك غداً » ، أم تعال أنت إلي » ، إذ يمكن القول : « بل تعال أنت إلي » ، ثم الاضراب ومعه استفهام إنكاري أو طلي ، بحيث لا يصح إحلال « بل » وحدها في محلها ، بل لا بد مع « بل » من حرف استفهام حتى يستقيم المعنى ،

فمن النوع الأول - أي الاضراب مع الاستفهام الانكاري - قوله تعالى :
 « أم له البناتُ ولكمُ البنونَ » ، إذ التقدير : بل آلهُ البناتُ ولكمُ
 البنونَ ؟ فلو حذفت من التقدير همزة الاستفهام قللت : بل له البناتُ
 ولكمُ البنونَ ، لاستحال المعنى . ومن الثاني - أي الاضراب مع الاستفهام
 الطلبي (١) - قولك : « هل جاء زيد أم جاء عمرو ؟ » ، إذ التقدير :
 بل هل جاء عمرو ؟ فلو حذفت من التقدير كلمة « هل » لانتقل الكلام
 إلى غير معناه ، أي لأصبح خبراً بعد أن كان استفهاماً .

ج - (حرف تعريف) :

وهذه خاصة بلغة اليمن ، ومنه الحديث الشريف : « ليس من
 أميرٍ أمصيامٍ في أمستفر » ، أي : ليس من البرِّ الصيامُ في السفر .

[أما]

حرف استفتاح بمنزلة « ألا » ، وتكثر قبل القسم ، نحو : « أما
 والله لأكرمئك » . ومنه قول أبي صخر الهذلي :

أما والذي أبكى وأصحك ، والذي
 أماتَ وأحيا ، والذي أمره الأمر
 لقد تركني أحسدُ الوحش أن أرى
 أليفين منها لا يروعهما الذعرُ

(١) الاستفهام الطلبي : هو الذي يطلب به العلم ، أي يطلب به الاخبار
 عما هو مستفهم عنه .

[أَمَّا]

حرف شرط وتفصيل وتوكيد لا عمل له ، نحو : « خذ هذين الكتابين : فأما الأول ، فأعطه زيدا ، وأما الثاني فأعطه عمرا » .

وقد تبدل ميمها الأولى ياءً للتخفيف ، كقول عمر بن أبي ربيعة :
رَأَتْ رجلاً أَيْباً إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ
فَيَضْحَى ، وَأَيْباً بِالشَّيْءِ فَيَخْصَرُ

فأما تسميتها بحرف شرط ، فللزوم الفاء جوابها ، وأما كونها للتفصيل ، فلأن غالب أحوالها أن تكون له ، وأما كونها للتوكيد فلأن الجملة معها أقوى منها بغيرها ، تقول : « زيد ذاهب » ، فإذا أردت كلاماً أقوى من ذلك قلت : « أما زيد فذاهب » .

فإذا جاءت للتفصيل لم يكن من الضروري تكرارها ، بل قد يستغنى بذكر أحد القسمين عن الآخر ، كقوله تعالى : « هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آياتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ » ، فأما الذين في قلوبهم زيغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ . أي : وأما غيرهم فيؤمنون به ويكافون معناه إلى ربهم .

ولا بدء لـ « أمّا » من فاصل بينها وبين الفاء . ويفصل بأحد ستة :

- ١ - بالبتداء ، نحو : « أمّا زيد فذاهب » .
- ٢ - بالخبير ، نحو : « أمّا في الدار فزيد » .
- ٣ - بجملة الشرط ، نحو : « أمّا إن جاء زيد فأكرمه » .
- ٤ - بمفعول الجواب ، نحو : « فأما اليتيم فلا تقهر » .
- ٥ - باسم منصوب على الاشتغال بفعل محذوف يفسره ما بعد الفاء ، نحو : « أمّا زيدا فأضربه » . ويجب في هذه الصورة تقدير الفعل

المحذوف بعد الفاء لا قبل المنصوب ، لأن « أما » تعتبر بحكم الفعل ، كما سنرى بعد قليل ، ولا يدخل فعل على فعل .

٦ - بظرف معمول لـ « أمّا » ، نحو : « أمّا اليومَ فاني ذاهبٌ » و « أمّا في الدار فان زيداّ جالسٌ » . ولا يمكن اعتبار خبر « إن » هو العامل في الظرف ، لأن خبر « ان » لا يتقدم عليها ، فكذلك معموله ، فلم يسبق غير أن يكون هذا الظرف معمولاً لـ « أمّا » . وخالف في ذلك المبرد والفراء وابن درستويه فأجازوا أن يكون الظرف معمولاً لخبر « إن » .

قلنا : « أمّا » حرف شرط . فأين جملتنا الشرط ؟ أليس الشرط يحتاج إلى جملتين ؟ وفي الجواب عن هذا السؤال قيل : « أمّا » وحدها بمنزلة جملة الشرط ، لأنها على تأويل : مما يكن من شيء .

إذن فقولك : « أمّا زيد فذاهب » ، يساوي : مما يكن من شيء فزيد ذاهب ، وعلى هذا تكون « اما » هي أداة الشرط وهي فعل الشرط ، ولهذا السبب يتعلق بها الظرف كما رأينا قبل قليل .

[أمّا]

حرف يتلب استعماله مكرراً نحو : « جاء إما زيد وإما عمرو » .

وقد اختلف النحاة في أمر الثانية منها ، فذهب قوم إلى أنها حرف عطف ، وإن الواو التي معها زائدة . وقال آخرون : بل الماطف هو الواو ، و « اما » لا عمل لها .

واما « إمّا » الأولى فقد اتفقوا على أنها غير عاطفة ، لأنها تأتي

في أول الكلام وليس قبلها ما يمكن المطف عليه ، ولأنها قد تعترض بين العامل ومعموله ، كما اعترضت في المثال بين الفعل والفاعل .

وعلى كل فإن المعاني التي تأتي لها « إمّا » خمسة ، وهي نفسها المعاني التي تأتي لها « أو » . فأعربها إذن أن يقال فيها : إنها حرف لكذا من المعاني الخمسة .

معانيها :

١ - الشك : نحو : « جاءني إمّا زيد وإما عمرو » . إذا لم تعلم الجائي منها .

٢ - الابهام : نحو : « سيأتيك إمّا زيد وإما عمرو » . إذا كنت تعلم الآتي ولكنك لا تريد أن يعلّمه المخاطب .

٣ - التخيير : كقوله تعالى : « إمّا أن تعذب وإمّا أن تتخذَ فيهم حسناً » .

٤ - الإباحة : نحو : « اقرأ إمّا قصة وإما ديواناً » .

٥ - التفصيل : نحو : « الكلمة : إمّا اسم وإمّا فعل وإمّا حرف » .

وقد يستغنى عن « إمّا » الثانية بذكر ما ينفي عنها ، نحو : « إمّا أن تتكلم بخير ، وإلاّ فاسكت » . ومنه قول المثقب العبدى :

فامّا أن تكونَ أخي بصدقٍ فأعرفَ منك غثي من سميني
وإلاّ فأطرحني ولتُخذني عدواً أتُقيك وتُثَقيني

وقد لا تصاحب « اما » الثانية الواو ، كقول معبد بن قرط يدعو على أمه بلوت :

يا ليتنا أمّنا شالتْ نعمتها أيّنا إلى جنة أيّنا إلى نار

وترى في البيت شاهداً آخر على إبدال ميمها الأولى ياء للتخفيف ،
ثم على فتح هزتها .

[أَمَّا مَكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « تقدم » :

[آمِن]

اسم فعل أمر بمعنى « استجب » .

[أَنْ]

آ - (ضمير منفصل) :

وهي تلك الموجودة في الضائر : « أَنْتَ - أَنْتِ - أَنْتَا - أَنْتُمْ -
أَنْتَن » . وهذا أحد رأيين في السألة ، وعليه تكون التاء حرف خطاب .
والرأي الثاني أن الضمير هو كل الحروف الملقوطة .

ب - (حرف مصدرى) :

وهي الداخلة على الأفعال المتصرفة ، ماضية كانت ، أم مضارعة ،
أم أمرية ، فمثال دخولها على الماضي : « سافرت بعد أن غربت الشمس » ،
ومثال دخولها على المضارع : « سأتيك بعد أن تقرب الشمس » ، ومثال
دخولها على فعل الأمر : « كتبت إليه بأن قم » .

وهي في كل ذلك مؤولة مع ما بعدها بالمصدر ، والجملة بعدها صلة
لها لا محل لها من الاعراب . ثم إن مصدرها المؤول يقع مواقع إعرابية
مختلفة : فيكون مبتدأ ، كقوله تعالى : « وأن تصوموا خير لكم » ،
والتقدير : الصيام خير لكم ، ويكون فاعلاً ، نحو : « يسرنى أن تنجح »

والتقدير يسرني نجاحك ، ويكون مفعولاً به ، نحو : « أريد أن أسافر » ،
والتقدير : أريد السفر ، ويكون مجروراً بإضافة ، نحو : « سأتيك بعد
أن تقرب الشمس » ، والتقدير : سأتيك بعد غروب الشمس ، ويأتي
مجروراً بالحرف ، نحو : « كتبت إليه بأن قم » ، والتقدير : كتبت إليه
بالقيام .

وحذف الجار قبلها قياسي ، نحو : « عجبت أن تسافر » . أي :
عجبت من أن تسافر . واختلف النحاة في اعراب المصدر عند حذف
الجار ، فقال قوم : هو في محل نصب بنزع الخافض ، وقال آخرون :
بل هو في محل جر على تقدير الحرف الجار موجوداً ، ثم يتعلق الجار
والمجرور بما قبلها .

وإذا دخلت « أن » هذه على المضارع نصبته ، أما إن دخلت على
غيره فلا عمل لها . لكن سبكها للجملة التي بعدها بالمصدر ملازم لها في
كل أحوالها .

والذي يميز « أن » هذه من « أن » المخففة هو أن الأولى لا
تكون إلا بعد لفظ دال على غير اليقين ، نحو : « أريد أن - أحب أن
- آمل أن ... الخ » ، أما الثانية فسنراها في الفقرة التالية :

ج - (مخففة من أن) :

وهذه لا تقع إلا بعد فعل دال على اليقين ، نحو : « علمت أن
ستسافر » . وهي مثل سابقها : أي حرف مصدري . ثم اختلفوا في
عملها ، فقال قوم : هي عاملة في حالة التخفيف كما كانت عاملة في حالة
التشديد ، أي هي ناصبة للاسم رافعة للخبر ، ولكن اسمها وهي مخففة يجب
فيه أن يكون ضمير شأن مخنوقاً ، وربما ثبت كقول الشاعر :

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق
كما يجب في خبرها أن يكون جملة .

وقال آخرون : بل هي مهمة ، ولا عمل لها إلا سببك الجملة
بعدها بمصدر . (أنظر مبحث الحروف المشبهة بالفعل) .

د - (حرف تفسير) :

قال به بعضهم ، واشتروا لذلك ثلاثة شروط :

١ - أن تقع بين جملتين : فإن وقع قبلها المفرد فليست تفسيرية ،
كقوله تعالى : « وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين » ، فهذه
مصدرية ، والمصدر المؤول خبر للمبتدأ « آخر » .

٢ - أن يكون في الجملة السابقة معنى القول دون حروفه ، كقوله
تعالى : « وانطلق الملائمة منهم أن أمشوا » ، إذ معنى الانطلاق هنا انطلاق
اللسنة بالقول . فإن كان في الجملة السابقة حروف القول لم يصح مجيء
التفسيرية ، فلا يقال : « قلت لزيد أن قم » .

٣ - ألا يدخل عليها حرف جر ، نحو : « كتبت إليه أن قم » ،
فإن أدخلت الجار ، فقلت : « كتبت إليه بأن قم » ، كانت مصدرية لا
تفسيرية .

هـ - (زائفة) :

ولها أربعة مواضع :

١ - بعد « لما » الحينية : نحو : « لما أن أشرقت الشمس جاء زيد » .

٢ - بين القسم و « لو » ، نحو : « أقسم أن لو جاء زيد
لأكرمه » .

٣ - بين الكاف وتخفوضها ، وهذا نادر ، كقول الشاعر :

ويوماً توافياً بوجه مقسم
كأن ظبية تطو إلى وارق السلم

٤ - بعد « إذا » : كقول أوس بن حجر يصف صيداً :

فأمهله حتى إذا أن كأنه
مطاطي يد في لجة الماء غارف

[أن]

حرف مشبه بالفعل يدخل على البدأ والخبر فينصب الأول ويرفع الثاني . وهي معها في تأويل المصدر . والجملة المؤلفة من اسمها وخبرها صلة لها لا محل لها من الاعراب .

وتقع مع صلتها مواقع إعرابية مختلفة : فتكون في محل رفع ، نحو : « سرتي أنك مجتهد » ، والتأويل : سرتي اجتهدك ، وفي محل نصب ، نحو : « علمت أنك مسافر » ، والتأويل : علمت سفرك ، وفي محل جر ، نحو : « عجبت من أنك راسب » ، والتأويل : عجبت من رسوبك .

وحذف الحار قبلها قياسي ، نحو : « عجبت أنك راسب » . والخلاف في اعراب المصدر عندئذ كالخلاف الذي عرفته في « أن » .

[ان]

آ - (حرف شرط جازم) :

وتدخل على المضارعين فتجزمهما لفظاً ، نحو : « إن تجتهد تنجح » ، وعلى الماضيين فتجزمهما محلاً ، نحو : « إن اجتهد زيد نجح » . وإذا

اقترن جوابها بالفاء أو « إذا » الفجائية ، كان مجزومها الثاني هو جملة
الجواب ، نحو : « إن تجهد » فانت ناجح » .

ب - (حرف نفي) :

وتدخل على الجملة الاسمية ، كقوله تعالى : « إن الكافرون إلا في
غرور » ، أي : ليس الكافرون إلا في غرور ، وعلى الجملة الفعلية ،
كقوله تعالى : « إن أردنا إلا الحسى » ، أي : ما أردنا إلا الحسى .

وإذا دخلت على الجملة الاسمية فهي عند بعضهم عاملة عمل « ليس » ،
ولكن بشروط (أنظر هذه الشروط في مبحث الأفعال الناقصة) . وعند
غيرهم : حرف عاطل لا عمل له .

ج - (مخففة من « إن ») :

وتدخل على الجملة الاسمية ، نحو : « إن زيداً لمنطلق » . فمنهم من
يهملها - كما رأيت في المثال - فيكون ما بعدها مبتدأ وخبراً ، ومنهم من
يهملها ، نحو : « إن زيداً لمنطلق » ، فتكون ناصبة للاسم رافعة للخبر .

وتدخل على الجملة الفعلية فلا تكون إلا مفعلة . والأكثر عندئذ
أن يكون الفعل بعدها ماضياً ناسخاً ، كقوله تعالى : « وإن كادوا
لَيَفْقُتْنِيَنَّاكَ عن الذي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ » ، وأقل من ذلك أن يكون
مضارعاً ناسخاً ، كقوله تعالى : « وإن يكاد الذين كفروا لَيُزْلِقُونَكَ
يَإَبْصَارِهِمْ » ، وأقل من الاثنين أن يكون ماضياً غير ناسخ ، كقول
زوجة الزبير تخاطب قاتل زوجها :

شَلَّتْ بِمِثْكَ إِنْ قَتَلْتَ لَسَلماً حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ السَّعَمِيدِ

وأقل من الثلاثة أن يكون الفعل مضارعاً غير ناسخ ، كقولهم :
« إن يزيتك لنفُسُك » .

هذا ، ولا بد في « إن » الخففة من الثقيلة ، من لام مفتوحة بعدها تسمى اللام الفارقة ، لأنها تفرقها وتميزها من « إن » النافية . وتدخل هذه اللام على عجز الجملة أياً يكن شكلها : فتدخل على الخبر إن تأخر ، نحو : « إن زيدا لمنطلق » ، وعلى الاسم إن تأخر ، نحو : « إن في الدار زيدا » ، وعلى خبر الفعل الناقص ، وعلى فاعل الفعل التام . وذلك ظاهر في الأمثلة السابقة .

وهذه اللام هي اللام المزحلقة نفسها ، إلا أنها في الخففة لازمة لفرقها وتميزها من « إن » النافية .

د - (زائفة) :

وزاد في عدة محال :

١ - بعد « ما » النافية ، كقول النابغة يمتنر للنهمان :

ما إن أتيت بجي أنت تكرهه

إذن فلا رقت سوطي إلي يدي

٢ - بعد « ما » الموصولية ، كقول الشاعر :

يُرجي المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدقاه الخلوب

٣ - بعد « ما » المصدرية الزمانية ، كقول المعلّوطة :

ورج الفتى للخير ما إن رأته

على السين خيراً لا يزال يزيد

٤ - بعد « ألا » الاستفاحية ، كقول الشاعر يتنزل بمجيبته

« غضوب » :

ألا إن سرى لي لي فبت كثيراً أحاذر أن تنأى النوى بغضوبها

هـ - وقبل مدة الإنكار ، كقول أحد الاعراب وقد سئل :
أخرج إن أخصبت البادية : « أنا إنه » ؛ ! « منكر أن يكون رأيه على
خلاف ذلك (١) .

[ان]

آ - (حرف مشبه بالفعل) :

تدخل على المبتدأ والخبر فتنبص الأول ، ويسمى اسمها ، وترفع
الثاني ، ويسمى خبرها ، نحو : « إنَّ زيدا قائمٌ » .

وقد تنصبها في لفة ، كقول عمر بن أبي ربيعة :

إذا أسودَّ جنحُ الليلِ فلتنَّاتِ ولتنكُنْ

خُطْباك خيفافاً ، إن حراسنا أسدا

وقد يرتفع بعدها الاسم فيكون مبتدأ ، وهو وخبره خبر لها ،
أما اسمها فيكون ضمير شأنٍ محذوفاً ، كقول الأخطل :

إنَّ منْ يدخلُ الكنيسةَ يوماً يلقَ فيها جاذراً وظباءَ

أي : إنَّه من يدخل ...

(١) مدة الإنكار هي ألف تلي الكلمة المفتوحة ، أو ياء تلي الكلمة
المكسورة ، أو واو تلي الكلمة المضمومة . وهي في حقيقتها أشباع لهذه الحركات
يأتيه العربي عندما يريد استنكار سؤال وجه إليه ، أو خبر ألقي إليه ، فقول
منكراً سفر زيد وقد أخبروك به : « أسافراه !! - أسافر الى القاهرة !! -
أسافر زيده !! » والماء في كل ذلك لسكت .
وفي المثال أعلاه : الهززة الأولى للاستفهام الإنكاري . و « أنا » مبتدأ
محذوف الخبر . والتقدير : أنا لا أخرج ؟ ، و « ان » زائدة ، و « ي »
مدة إنكار ، والماء لسكت .

ولا يجوز اعتبار « من » اسماً لها ، لأنه اسم شرط جازم ،
بدليل جزمه للفعلين بعده ، واسم الشرط له الصدارة في الكلام فلا يعمل
فيه ما قبله ، فتعين أن يكون مبتدأ ، وأن يكون اسم « إن » ضمير
شأن محذوفاً .
ب - (حرف جواب) :

بمعنى « نعم » ، ولا عمل له حينئذٍ ، كقول عبيد الله بن قيس الرقيبات :
وَيَقْلُنَّ : شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ ، وقد كبرت ، فقلت : إنه
أي : قلت : نعم . . والماء للسكت .

[إنما]

مكفوفة كافة لا عمل لها كقوله تعالى : « إنما المؤمنون إخوة » ،
ومثلها أيضاً : « إنما » المفتوحة الممزة .

[أو]

حرف عطف ، له ثلاثة معان :
١ - أن يكون لأحد الشيئين ، أو الأشياء ، نحو : « خذ
الكتاب ، أو القلم ، أو الدقتر » ، أي : خذ أحد هذه الأشياء .
٢ - أن يكون لطلق الجمع ، كالواو ، نحو قول حميد بن ثور :

قومٌ إذا سمعوا المصريحَ رأيتهم
ما بينَ ملجيمٍ مُهرِّهِ أو سافحٍ (١)
أي : رأيتهم بين هذا وذاك .

٣ - أن يكون للاضراب ، مثل « بل » ، كقوله تعالى :
« وأرسلناه إلى مئة ألفٍ أو يزيدون » ، أي : بل يزيدون .

(١) السافح : الآخذ بناصية الفرس بلا لجام .

وقد ذكر له المتأخرون معاني كثيرة ، كالشك ، والابهام ،
والتخير ، والاباحة ، والتقسيم ، ومرادفة « إلا » ، ومرادفة « إلى » ،
والقريب ، والشرط ، والتبويض . وكلها مستفاد من ملاسات الكلام ،
وليست معاني حقيقية للحرف .

[أُوتٌ]

اسم فعل مضارع بمعنى « أتوجع » .
وفيه لفات كثيرة : أُوتٍ - أُوتٌ - أُوتٍ - أُوتٍ - أُوتٍ .

[أُوه]

اسم فعل مضارع بمعنى « أتوجع » . ولفاته كلغات « أوت » ،
فانظرها .

[أُي]

آ - (حرف نداء) :

وينادى به البعيد ، أو القريب ، أو المتوسط ، على خلاف في
ذلك ، نحو : « أي عبد الله » .

ب - (حرف تفسير) :

ويقع بين المفردين ، فيكون الثاني عطف بيان على الأول ، نحو :
« رأيت ليثاً ، أي أسداً » . ويقع بين الجملتين ، فيكون الثانية تفسيرية
لا محل لها من الاعراب ، كقول الشاعر :

وترمينني بالطرفِ أي أنتَ مذنبٌ وتقليتني لكنَّ إياك لا أقلي

[أي]

آ - (اسم استفهام) :

فيستفهم بها عن كل شيء : عن الزمان ، نحو : « في أي يوم جئت ؟ » ، وعن المكان ، نحو : « في أي مكان جلست ؟ ... » وإنما تأخذ معناها مما تضاف إليه .

ب - (اسم شرط) :

هي نفسها الاستفهامية ، تضمنت معنى الشرط فصارت تحجزم فعاين ، نحو : « أيًا تقرأ تستفد » .

ج - (اسم لمعنى الكمال) :

وتسمى « أي » الكمالية ، وهي الدالة على كمال موصوفها ، نحو : « زيدٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ » أي : كاملٌ في صفات الرجال .
وإذا وقعت بعد نكرة كانت صفة له - كما في المثال السابق - ، وإن وقعت بعد معرفة نصبت على الحال منه ، نحو : « أقبل زيد أيُّ رجلٍ » ، أي : أقبل زيد كاملاً في الرجولية .

د - (اسم موصول) :

وهي تلك التي في قوله تعالى : « ثم لنزعنَّ من كلِّ شيعةٍ أيَّهم أشدُّ على الرحمن عتيبًا » .

وهذه مبنية على الضم لاضاعتها وحذف صدر صلتها ، إذ التقدير : أيُّهم هو أشدُّ . أي : لنزعن الذي هو أشدُّ . هذا ما يقوله سيويه . وقد خالفه نحاة كثيرون ذاهبين إلى أن الاضافة والبناء لا يجتمعان .

هـ - (وصلة للنداء) :

وهي التي يتوصل بها إلى نداء ما فيه « ال » نحو : « يا أَيُّهَا الرجلُ » . وهذه مبنية على الضم في محل نصب على النداء . ويكثر حذف الأداة قبلها ، فيقال ! « أَيُّهَا الرجلُ » .

و - (في محل نصب على الاختصاص) :

وهي التي تستعمل في الاختصاص الذي يجيء على شكل النداء ، نحو : « أنا - أَيُّهَا الصديقُ - أجبكم » . وهي مبنية أيضاً على الضم في محل نصب على الاختصاص .

[إي]

حرف جواب بمعنى « نعم » ، إلا أنه لا يستعمل إلا والقسم بعده ، كقوله تعالى : « ويستنبئونك أحقُّ هو ؟ قل : إيّ وربي إنه لحق » .

[أيا]

حرف نداء للبيد ، نحو : « أيا عبد الله » .

[اغ]

اسم صوت يزجر به الجمل لاناخته ، لا محل له من الاعراب .

[أمّا]

أنظر « أمّا » و « إمّا » .

[أَيْمَن]

اسم مشتق من « اليَمَن » يستعمل للقسم مضافاً إلى لفظ الجلالة فقط ، نحو « وَايْمَنُ اللّٰهُ لِأَسَافِرُنَا » . وهو مبتدأ محذوف الخبر وجوباً .
والتقدير : ايمَنُ اللّٰهُ قسمي . وأجاز ابن عصفور أن يكون هو الخبر ، والمبتدأ محذوف ، والتقدير عندئذ : قسمي ايمَنُ اللّٰهُ .

[اِيْرَ]

اسم فعل أمر بمعنى « إِمض فيما أنت فيه من حديث أو فعل » .
وذلك كأن يكون أحدهم يحدثك ، ثم يسكت لسبب من الأسباب ، فتقول له : « اِيْرَ » . أي : تابع حديثك ، أو إِمض في حديثك .

[اِيْرَ]

هو مؤنث « اِيْ » . انظر « اِيْ » .

[اِيْرَهَا]

انظر « هِيَهَات » .

[اِيْرَهَا]

انظر « اِيْ » .

[اِيْرَهَا]

اسم فعل أمر بمعنى « اكْف » .

[اِيْرَهَات]

انظر « هِيَهَات » .

[اِيْرَهَات]

انظر « هِيَهَات » .

حرف الباء

[ب]

آ - (حرف جر أصلي) :

وله ثلاثة عشر معنى :

- ١ - الالصاق : نحو : « أمسكت بزيد » .
 - ٢ - التعمية : وهي التي تجعل اللازم متعدياً ، مثل همزة التعمية ، وذلك نحو قوله تعالى : « ذهب الله بنورهم » ، أي : أذهب الله نورهم . وقد قرئت الآية كذلك .
 - ٣ - الاستعانة : وهي الداخلة على آلة الفعل ، نحو : « كتبت بالقلم » .
 - ٤ - السببية : نحو : « عاقبت زيدا بإهماله » ، أي : بسبب إهماله .
 - ٥ - المصاحبة : نحو : « اذهب بأمان الله » ، أي : مع أمان الله .
 - ٦ - مرادفة « في » : نحو قوله تعالى : « ولقد نصّرَكُمْ اللهُ بيدر » ، أي : في بئر .
 - ٧ - البدل : كقول قُرَيْبٍ بن أَثَيْفٍ :
- فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا
شئوا الاغرة فرساناً وركباناً
- أي : ليت لي بدلاً منهم .

- ٨ - المقابلة : وهي الداخلة على الأعواض ، نحو : « اشترت الكتاب بـ درهم » .
- ٩ - مرادفة « عن » : كقوله تعالى : « فاسأل به خبيراً » ، أي : اسأل عنه خبيراً .
- ١٠ - مرادفة « على » : نحو قوله تعالى : « ومين أهل الكتاب مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِقِطَارٍ يُؤْتِيهِ إِلَيْكَ » ، أي : تأمنه على قنطار .
- ١١ - التبييض : أي مرادفة « من » ، كقوله تعالى : « عينا يشرب بها عباد الله » ، أي : يشرب منها .
- ١٢ - القسم : نحو : « أقسم بالله » .
- ١٣ - مرادفة « إلى » : كقوله تعالى : « وقد أحسنَ بي إذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ » ، أي : أحسن إليّ .

ب - (حرف جر زائد) :

ومعناها التوكيد أبدأ . ومواضع زياتها ستة :

- ١ - تَزَادَ في الفاعل : وزياتها فيه على ثلاثة أقسام : واجبة ، وغالبة ، وضرورة .
- فأما الواجبة فهي في فاعل صيغة التمجيد الثانية « أفضل به » ، نحو : « أكرمَ زيدٌ !! » .
- وأما الغالبة فهي في فاعل « كفى » إذا كان بمعنى « إكتف » ، نحو قوله تعالى : « وكفى بالله شهيداً » ، إذ المعنى : إكتفِ بالله شهيداً . فلفظ الجلالة مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل « كفى » . فلن لم

يكن الفعل بمعنى الأمر لم تزد الباء في فاعله ، نحو : « يكفيني منك دينار » ،
إذ لا يقال : « يكفيني منك بدينار » .

وأما الضرورة في قول عمرو بن ملقط :

مها لي الليلة مها ليّه ؟ أودى بنمليّ وسرباليّه

أي : ماذا أصابني الليلة ، لقد هلك نملاي وسربالي .

٢ - وتزاد في المفعول : كقوله تعالى : « وهزي اليك بجذع النخلة تساقط عليك رطباً جنياً » ، أي : وهزي جذع النخلة . وكثرت زيادتها في مفعول « عرف » ونحوه ، مثل « عرفت بالأمر » ، وعلمت به . كما زيدت في مفعول « كفى » ، كقول الشاعر :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حب النبي محمد إيانا

أي : فكفانا فضلاً حب النبي .

٣ - وتزاد في البتداء : نحو : « بحسبك درهم » - خرجت فاذا بزيد - كيف بك إذا كان كذا وكذا . وأصل ذلك كله : حسبك درهم - خرجت فاذا زيد - كيف أنت إذا كان كذا وكذا .

وقد زيدت فيما أصله الابتداء وهو اسم « ليس » بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر ، كقراءة بعضهم : « ليس البرء بأن تولوا وجوهكم قيسل الشرق والغرب » .

٤ - وتزاد في الخبر المنفي : نحو : « ما زيد بقائم » - وليس زيد بقائم » .

٥ - وتزاد في الحال المنفي طاملها : كقول القحيف الثقلي يمدح حكيم بن المسيّب :

فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيّب منهاها

٦ - وتراد في « النفس والعين » مستعملتين في التوكيد : نحو :
« جاء زيد بنفسه » ، و « رأيت زيدا بينه » .

[بَجَلْ]

أ - (حرف جواب) :

بمعنى نعم ، فتقول لمن سألك : هل جاء زيد ؟ : « بجل » .

ب - (اسم فعل مضارع) :

بمعنى « يكفي » ، نحو : « بجلي » ، أي يكفيني . وهو نادر الاستعمال .

ج - (اسم بمعنى « حسب ») :

فيضاف إلى ياء التكلم ، كقول طرفة بن العبد :

ألا إني «أشربت» أسودَ حالكاً

ألا بجلي من ذا الشراب ألا بجل

يقول : شربت من كأس المنية فحسي من ذاك الشراب .

[بَخ]

اسم فعل ماض بمعنى « عَظُمَ وَفُخِمَ » .

وفيه لغات : بَخَّ - بَخَّ - بَخَّ - بَخَّ - بَخَّ - بَخَّ - بَخَّ -

بَخَّ .

[بَسَى]

اسم فعل أمر بمعنى « اكْفِ » .

[بَطَّانَ]

اسم فعل أمر بمعنى « أَبْطِئْ » .

[بَعَّرَكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « تَأَخَّرَ » ، أو « إِحْذَرْ » شيئاً خلفك .

[بَلَّ]

آ - (حرف عطف وإضراب) :

وذلك إذا تلاها مفرد ، لأنها لا تعطف إلا المفردات ، نحو :
« جاء زيدٌ بل عمرٌو » .

ثم إن جاء قبلها أمر أو إيجاب ، نحو : « إضربْ زيداً بل عمرأ » ،
ونحو المثال الذي قبله ، فهي تجعل ما قبلها كالسكوت عنه ، فلا يحكم عليه
بشيء ، ويكون الحكم في حقيقته لما بعدها . أما إن تقدمها نهي أو نفي ،
نحو : « لا تضربْ زيداً بل عمرأ - وما قام زيدٌ بل عمرٌو » ، فهي
لتقرير ما قبلها على حاله ، وجعل ضده لما بعدها .

ب - (حرف إضراب واستئناف) :

وذلك إذا تلتها الجملة ، نحو : « جاء زيد ، بل جاء عمرٌو » .

ولها حيثئذ معنيان : الإضراب الإبطالي : ومعناه إلغاء الحكم
الذي قبلها وتقرير الحكم الذي بعدها ، كما في المثال السابق ، والإضراب
الانتقالي : وهذا لا يعني إلغاء الحكم الذي قبلها ، بل يعني تقريره ،

والانتقال منه إلى حكم آخر بعدها ، كقوله تعالى : « قد أفلح من زكّى ، وذَكَرَ اسمَ رَبِّهِ فَصَلَّى » ، بل تؤثر الحياة الدنيا .
وهي في كلا المعنيين حرف ابتداء ، والجملة بعدها مستأنفة لا محل لها من الاعراب .

[بَلَاءٌ]

١ - (اسم فعل أمر) :

بمعنى « دع » ، وذلك إذا كان الاسم بعدها منصوباً ، نحو :
« بَلِّغْ زَيْدًا » . فيكون المنصوب مفعولاً به .

٢ - (مفعول مطلق) :

وذلك إذا جر الاسم الذي بعدها ، نحو : « بَلِّغْ زَيْدًا » ، فتكون هي مصدرًا منصوباً على المفعولية المطلقة ، ويكون ما بعدها مضافاً إليه .

٣ - (اسم استفهام) :

وذلك إذا رفعت الاسم الواقع بعدها ، نحو : « بَلِّغْ زَيْدًا ؟ » ، فتكون هي اسم استفهام بمعنى « كيف » مبنية على الفتح في محل رفع خبراً مقدماً ، ويكون ما بعدها مرفوعاً على أنه مبتدأ مؤخر .

وهي في جميع استعمالاتها ذات معنى واحد ، وهو بيان أن الاسم الذي بعدها أولى بالحكم مما قبلها ، نحو : « لقد أكرمت عدوي بله صديقي » ، أي : إذا كنت قد أكرمت عدوي فمن باب أولى أن أكون قد أكرمت صديقي .

[بلى]

حرف جواب مختص بالنفي ، ويفيد إبطاله ، كقوله تعالى : « أَيْحَسِبُ
الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ؟ بلى » ، وقوله : « أَلَمْ يَأْتِكُمْ
نَذِيرٌ ؟ قَالُوا : بلى » .

[بيم ؟]

مركبة من كلمتين : الباء الجارة ، و « ما » الاستفهامية التي
حذفت ألفها للدخول الجار عليها .

[بيه]

اسم فعل مرادف لـ « يبخ » ، وهو مثله يستعمل مكرراً :
« يه يه » .

[بهل]

هو مقلوب « بله » ، إلا أنه لا يستعمل إلا منصوباً على المصدرية
مضافاً إلى ما بعده ، نحو : « بهل زيد » .

[بيمر]

ويقال فيه : « ميمد » . وهو اسم ملازم للنصب على الاستثناء
المنقطع ، وللإضافة إلى « أن » وصلتها ، نحو : « زيد كثير المال يمد
أنه بخيل » (١) .

(١) « يد » : اسم منصوب على الاستثناء ، وهو مضاف ، و « أن »
وما دخلت عليه في تأويل مصدر في محل جر بالإضافة .

حرف التاء

[ت]

آ - (حرف جر) :

وهي المختصة بمجر لفظ الجلالة في القسم ، كقوله تعالى : « وتالله لا أكيدن أصنامكم بعد أن قولوا مدبرين » . وربما جروا بها غير لفظ الجلالة ، كقولهم : « تَرَبِّي - تَرَبِّ الكعبة - تارحمَن » .

ب - (حرف خطاب) :

وهي الوجودية في سلسلة ضمائر المخاطبة : « أنتَ - أنتِ - أنْتَا - أنْتِي - أنْتُنَّ » . وهذا على مذهب من يرى أن الضمير هو « أَنْ » ، وحدها . ومنهم من يخالف ، فيرى أن الحروف كلها هي الضمير . وعلى هذا ، لا يكون هناك تاء خطاب .

ج - (لتأنيث) :

وهي الساكنة الداخلة على الفعل ، نحو : « قامتْ هند - وجلستْ فاطمة .. الخ » . وهذه حرف لا محل له من الاعراب خلافاً للجولي الذي زعم أنها ضمير وأنها في محل رفع .

[تَسْوُ]

اسم صوت لثجر الحمار لكي يشرب . لا محل له من الاعراب .

[تَيْمَر]

اسم فعل أمر بمعنى « أَسْهِلْ » ، نحو : « تَيْدَ زيداً » . وقد اتصل به كاف الخطاب ، فيقال : « تَيْدَكَ زيداً » .

حرف الناء

[نَى]

اسم صوت لا محل له من الاعراب ، يستعمل للناء التيس عند السفاد .

[نَمَّ]

اسم إشارة للمكان البعيد ، نحو : « جلس زيد نَمَّ » ، أي : جلس هناك . ولكنه لا يقبل « ها » التنيه في أوله ، ولا كاف الخطاب في آخره ، كما تفعل أسماء الإشارة كلها . وهو ملازم للنصب على الظرفية المكانية . وقد يؤنث لفظه فيقال « نَمَّة » .

[نُمَّ]

ويقال فيها : « نُمَّ » أيضاً . وهي حرف عطف يقتضي التشريك والترتيب والتراخي ، نحو : « جاء زيد ، ثم عمرو ، ثم خالد » .

وقد تفقد معنى التراخي فيقال : « أخذت القلم ثم كتبت » ، إذ ليس بين أخذ القلم والكتابة مهلة ، وإنما هما عملان يعقب ثانيهما الأول .

حرف الجيم

[ج]

فعل أمر المفرد المخاطب المذكور من « وجى - يجي » بمعنى « قطع » - يقطع ، نحو : « ج. رثة المصفور » ، أي : إقطعها .

[جيء]

اسم صوت لا محل له من الاعراب ، يستعمل لئجر الابل لكي تشرب .

[جاءه]

اسم صوت لئجر السبع ، لا محل له من الاعراب .

[جَلَل]

آ - (اسم بمعنى « عظيم ») :

وذلك نحو قولك : « أصابني أمرٌ جَلَلٌ » ، أي : عظيمٌ .

ب - (حرف جواب) :

بمعنى « نعم » ، وذلك نحو قولك : « جَلَلٌ » جواباً عن سؤال : « هل جاء زيد ؟ » .

ج - (اسم بمعنى « أجّل ») :

وذلك في نحو قولك : « فعلت ذلك من جَلَلِك » ، أي : من أجلك .

[جَهْ]

اسم صوت لزجر الابل ، لا محل له من الاعراب .

[مَهْوَتْ]

اسم صوت لزجر الابل لكي تشرب ، لا محل له من الاعراب .

[مَهْبَر]

حرف جواب بمعنى « نعم » .

هرف الحاء

[ما ما]

اسم صوت للضأن كي يأكل ، لا محل له من الاعراب .

[حاشى]

انظر « حشا » .

[حاشا]

آ - (فعل ماض متصرف) :

وهذه تكتب ألفها الأخيرة ياء لوقوعها رابعة ، نحو : « شتَمَ زيد رفاقه وما حاشى أحداً منهم » ، أي : ولم يستثنِ أحداً منهم . وهو فعل ماض متصرف ، فيأتي منه المضارع « يحاشي » ، وفعل الأمر « حاش » .

ب - (فعل ماض جليء) :

وهو الذي يستعمل في الاستثناء ، نحو : « سكر القوم حاشا زيدا » . وفاعله في هذه الصورة هو ضمير مستتر تقديره « هو » يعود على مصدر الفعل المتقدم عليه ، أو على اسم فاعله ، أو على البعض المفهوم من الاسم العام . فإذا قيل : « سكر القوم حاشا زيدا » فالغنى : جانب هو - أي سكرهم ، أو السكران منهم ، أو بعضهم - زيدا . وعلى هذا يكون زيدا مفعولاً به منصوباً .

ج - (حرف شبيه بالزائد) :

وهو المستعمل في الاستثناء إذا كان ما بعده مجروراً ، نحو :
« سكر القوم حاشاً زيد » . فزيد مجرور لفظاً بحاشاً ، منصوب محلاً
على الاستثناء .

د - (مفعول مطلق) :

وذلك إذا استعملت في التنزيه منونةً ، كقراءة بعضهم : « وَقُتِلْنَ
حاشاً لله ، ما هذا بشراً ، إِنَّهُ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ » ، أو مضافةً
كقراءة آخرين : « حاشَ الله » ، أو مبنيةً على الفتح لشبهها باختها
« حاشَ الحرفية » ، كقراءة آخرين : « حاشَ لله » . وهي في كل ذلك
اسم منصوب ، أو في محل نصب على المفعولية المطلقة ، والتقدير : تنزيه
الله ، تنزيهاً لله .

[هـ]

اسم صوت لزجر الابل ، لا محل له من الاعراب .

[هـ]

اسم صوت لزجر الجمل ، لا محل له من الاعراب .

[هـ]آ - (حرف جر) :

وذلك إذا وليها المفرد المجرور ، كقوله تعالى : « سلام هي حتى

مطلع الفجر » ، أو المضارع المنصوب ، نحو : « اجتهدتُ حتى أتجمع » ،
ومجرورها في هذه الصورة هو المصدر المؤول من « أن » المضرة بعدها
ومن جملة المضارع .

و « حتى » الجارة لا تجر إلا الاسم الظاهر ، أو المصدر المؤول ،
كما رأيت ، أما الضمير فلا يجز بها ، فلا يقال : « حثاه - حثاه -
حاثم ... إلخ » .

ومجرورها داخل في حكم ما قبلها إن لم يكن هناك قرينة تقتضي
خلاف ذلك ، فإذا قلت : « قرأت الكتابَ حتى الفصل الخامس » فهم
السامع العربي أن الفصل الخامس مقروء . وفي هذا الأمر تختلف عن
« إلى » ، فهذه إذا لم توجد القرينة التي تعين المعنى المراد ، كان مجرورها
غير داخل فيما قبله ، فإذا قلت : « قرأتُ الكتابَ إلى الفصل الخامس » ،
فهم السامع العربي أنك توقفت عند الفصل الخامس فلم تقرأه .

هذا ، ولحقى الجارة الداخلة على المضارع المنصوب معنيان : مرادفة
« إلى » ، كقوله تعالى : « قالوا : لن نبترحَ عليه عاكفين حتى يرجع
إلينا موسى » ، أي : إلى أن يرجع إلينا موسى ، ثم مرادفة « كي »
التعليلية ، نحو : « أسلّم حتى تدخل الجنة » ، أي : كي تدخل الجنة .

ب - (حرف عطف) :

وذلك في نحو قولك : « أحبُّ الفاكهةَ حتى التفاح » .

ويشترط في مجرورها شروط :

١ - أن يكون مفرداً ، إذ لا تعطف « حتى » الجمل .

٢ - أن يكون ظاهراً لا مضمراً .

٣ - أن يكون بعضاً مما قبلها ، نحو : « قدم الحُجَّاجُ حتى المشاة » ، أو جزءاً مما قبلها ، نحو : « قرأت الكتابَ حتى خاتمته » ، أو كجزء منه ، نحو : « أعجبتني القصة حتى مزاها » .

٤ - أن يكون غاية لما قبلها ، إما في زيادة أو نقص ، فالأول : « مات الناس حتى الانبياء » ، والثاني نحو : « نجح الطلابُ حتى الكسالى » .

هذا ، والمعنى الذي تحمله « حتى » العاطفة هو معنى الناية دائماً .
وشيء آخر ، وهو أن معطوفها داخل في حكم المعطوف عليه قبلها دائماً ،
فاذا قلت : « قرأت الكتابَ حتى الفصلَ الخامس » كان الفصل الخامس مقروءاً بلا شك ، لأن المطف - كما نعلم - تحريك في الحكم .

ج - (حرف ابتداء) :

وهي الداخلة على الجمل لا على المفردات ، وتدخل على الجملة الفعلية
كقول حسان بن ثابت يمدح الفساسة :

يُغَشَّوْنَ حتى ما تهرُ كلابهم
لا يَسْأَلُونَ عن السواد الثقيلِ

وعلى الجملة الاسمية ، كقول الفرزدق يهجو جريراً :

فواعجبا حتى كليبُ تسبُّني كأنَّ أباهما نهشلُ أو مجاشعُ

وهي في الحالين حرف ابتداء لا عمل له ، والجملة بعدها استئنافية
لا محل لها من الامراب .

[مَجْ]

اسم صوت لجزر الضأن .

[مَجْجُوراً]

حجراً : مفعول مطلق لفعل محذوف ، ومججوراً : صفة له .
والمعنى : امنع نفسي متناً ممنوعاً . وهي عبارة تستعمل في مقام التعوذ ،
وذلك كأن يقال لك : أتشرب الحجر ؟ فتقول : حجراً مججوراً !!

[حذر بك]

مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه متنى . والثنية فيه لا يقصد منها
المدد اثنان على سبيل الحصر ، بل المقصود بها التكثير ، فالمعنى : حذراً
بعد حذر . والكاف التي فيه في محل جر بالاضافة .

[حسر]

ويقال : حسر ، بالسكون والتخفيف . وهو اسم فعل مضارع
بمعنى « أتألم » .

[حشى]

لغة في « حاشا » . (انظر « حاشا ») .

[حقاً]

اسم منصوب على الظرفية المجازية ، وذلك في مثل قولك : « حقاً
أنك صادق » . ولا يليها إلا « أن » ، المفتوحة الهمزة ، فيكون المصدر
المؤول منها ومن صلتها في محل رفع مبتدأ مؤخر ، وتكون حقاً متعلقة
بالخبر المحذوف المقدم . التقدير : في الحق صدقك . أي : صدقك كائن
في الحق . هذا مذهب سيويه . وبعض النحاة يرى أنه منصوب على
المصدرية . بمعنى أنه مفعول مطلق تاب عن فعله ويجعل المصدر المؤول فاعلاً
له . والتقدير : حق صدقك ، أي : ثبت صدقك .

[مَلْ]

اسم صوت لرجل الناقة .

[مَنْبِك]

مفعول مطلق . أحكامه كأحكام « حذاريك » . (راجع « حذاريك ») .

[مُوَبْ]

اسم صوت لرجل الابل .

[مَيَّ]

اسم فعل أمر بمعنى « أَقِيلْ » ، نحو : « حيَّ على الصلاة ، حيَّ على الفلاح » ، أي : أَقِيلْ على الصلاة ، أَقِيلْ على الفلاح .

[مَيْثْ]

وفيها مسائل كثيرة :

١ - لغاتها : العرب تقول : « حيث » ، وطيء من بينا يقول : « حَوْتُ » .

٢ - بناؤها : المشهور فيها البناء على الضم ، وقد بنى على الفتح ، وعلى الكسر .

٣ - إضافتها : المشهور أنها تضاف إلى الجملة ، اسمية كانت أو فعلية ، نحو : « جلست حيث زيدٌ جالس - وحيث جلس زيدٌ » . وقد سمعت مضافة إلى المفرد ، كقول أحد الرجاز :

أما ترى حيث سبيل طالماً نجماً يضيء كالشهابٍ لامعاً

٤ - إهرابها : المشهور أنها مبنية غير معربة ، وسُمِّيتْ معربة مجرورة في قراءة : « والذين كذبوا بآياتنا سنستخرجهم من حيث لا يملكون » . كما وردت في البيت السابق منصوبة على أنها مفعول به لفعل « ترى » .

هـ - استعمالها : الناب فيها أن تكون في محل نصب على الظرفية ، وقد تجر بـ « من » ، نحو : « انطلقت من حيث وقف زيد » . وقد سميت مجرورة بالاضافة ، وذلك في قول زهير بن أبي سلمى :

فشدّ ولم يفزع ميوتا كثيرة

لدى حيث ألفت رحلتها أم قشتم^(١)

وقد تقع « حيث » مفعولاً به . ومن ذلك البيت السابق « أما ترى حيث سبيل طالما » .

٦ - معناها : المشهور أنها اسم للكان . وقد تأتي للزمان قليلاً ، ومنه قول أحدهم :

حيثا تستقمّ يقدر لك اللـ نجاحاً في غابر الأزمان
إذ المعنى : متى تستقم .

هذا ، وإذا دخلت عليها « ما » كفتها عن الاضافة ، وضممتها معنى الشرط فجعلتها تجزم فملين . وهذا ظاهر في البيت السابق .

[مَيَّهَلْ]

اسم فعل أمر بمعنى « أقيّل » . وقد ينون : « حيثلاً » . أو قد يكون بألف من غير تنوين : « حيثلا » .

(١) فاعل « شد » يود على حين بن ضمضم أحد مؤرثي حرب داحس والفراء . و « أم قشتم » : هي النية .

حرف الخاء

[غير]

أ - (فعل ماض متصرف) :

وذلك إذا استعملته في غير الاستثناء ، من نحو قولك : « خلا البيت من السكان » وهو في هذه الحالة فعل لازم لا يتعدى الى المفعول به .

ب - (فعل ماض جامد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء ، نحو : « قام القوم خلا زيدا » . وهو في هذه الحالة فعل متعدٍ ، ومفعوله هو الاسم المستثنى بعده . أما فاعله فضمير مستتر تقديره « هو » يعود على مصدر الفعل السابق ، أو على اسم فاعله ، أو على البعض المفهوم مما قبله ، والتقدير : خلا القيام زيدا ، أو خلا القائم زيدا ، أو خلا البعض منهم زيدا .

ج - (حرف جر شبيه بالزائد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء وجرت الاسم المستثنى به ، نحو : « قام القوم خلا زيدا » . فزيد مجرور لفظاً منصوب محلاً على الاستثناء .

حرف الدال

[دَجَ]

اسم صوت للدجاج لكي يأكل .

[دَعَ]

آ - (فعل أمر) :

وذلك في نحو قولك : « دَعِ الكتابَ » .

ب - (اسم فعل) :

اسم فعل أمر بمعنى « انتمش » . ويقال للمائر ، أو لمن أصابته
حادثه .

[دَعَا]

اسم منصوب على المفعولية المطلقة ، نحو : « دَعَا لك » . والجار
والمجرور متعلقان بخبر محذوف مبتدأ محذوف . والتقدير : دعائي لك ، أو
ارادتي لك . فهذا التركيب مثل تراكيب : « سقياً لك - ورعياً لك -
وبعداً لك ... الخ » . ولا يقال : « دَعَا لك » إلا للمائر أو لمن أصابته
مصيبة ، ومعناه : اتماشاً لك . وقد يقال : « دَعَدَ لك » .

[دَعَرَهَا]

انظر « دَعَا » .

[ده]

اسم صوت لزجر الابل .

[دوايك]

مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه مثنى ، والكاف مضاف اليه .
والثنية فيه على معنى التكثير ، لا على معنى التثنية حصراً . ومعناه :
مداولة بمدّ مداولة .

[دونك]

اسم فعل أمر بمعنى « خذ » ، نحو : « دونك الكتاب » .
والكاف فيه للخطاب وليست ضميراً .

[دوه]

اسم صوت ، نداء للفصيل ، أي الجمل الصغير .

حرف الذال

[ذ]

أ - (اسم إشارة) :

اسم إشارة للمفرد المذكر ، وذلك في نحو قولك : « إختَر بين ذا و ذا » . وتصل به « ها » التنبيهية فيصير « هذا » ، كما تصل به لام البعد وكاف الخطاب فيقال « ذاك » و « ذلك » .

ب - (من الأسماء الخمسة) :

ولا يكون ذلك إلا إذا كان منصوباً ، نحو : « رأيت ذا الفضل » .
ومنه : رأيت صاحب الفضل .

ج - (اسم موصول) :

وذلك إذا سبق بمن أو ما استفهاميتين ولم يؤلف معها كلمة واحدة ولم يرد به الإشارة ، نحو : من ذا جاء ؟ أي : من الذي جاء ؟

[ذه]

اسم إشارة للمفرد المؤنث ، نحو : « هات ذه اللوأة » . وتصل به « ها » التنبيهية فيقال « هذه » .

[ذو]

أ - (من الأسماء الخمسة) :

ولا يكون ذلك إلا إذا وقع في مواقع الرفع ، نحو : « جاء ذو الفضل » .

ب - (اسم موصول) :

وذلك في لفظة « طيء » ، كقولهم : « جاء ذو فاز » ، أي :
جاء الذي فاز .

[ذِي]

آ - (اسم إشارة) :

اسم إشارة للمفرد المؤنث ، نحو : « ذي أفضل من ذي » .

ب - (من الاسماء الخمسة) :

ولا يكون ذلك إلا إذا وقع في مواقع الجر : « مررت بسذي
الفضل » .

[ذِيًا]

هو مصغر « ذا » الاشارية . وتتصل به كاف الخطاب فيقال
« ذِيَاكَ » .

حرف الراء

[رَ]

فعل أمر من « رأى » ، نحو « رَ الرأي » ، أي : ليكن لك في الأمر رأي .

[رُبَّ]

حرف جر شبيه بالزائد . وله معنيان : التكثير ، نحو : « رب كتابٍ فاض قرأته » ، أي : قرأت كثيراً من الكتب النافعة ، والتقليل ، نحو : « ربما قرأ زيد قصة » ، أي : كان زيد يقرأ القصص قليلاً .
أحكامها :

١ - لا تجر « رب » إلا المفرد النكرة ، فلا يقال : « رب رجالٍ » - ولا : « رب زيدٍ » .

٢ - ويجب في مجرورها الظاهر أن يوصف ، كما رأيت في المثال آنفاً .

٣ - إذا جرت « رب » الضمير - وهذا قليل - وجب افراد الضمير وتذكيره وتمييزه ، نحو : « ربُّه رجلاً صالحاً صادقاً » .

٤ - يجب تصدير « رب » .

٥ - تعمل « ربُّ » مذكورة ومخنوفة . ويكثر حذفها بعد الواو ، كقول الفرزدق يصف ذئباً :

وأطلسَ عَسَّالٍ وما كان صاحباً
 دعوت بناري موهناً فأثاني
 وأقل من ذلك أن تحذف بعد الفاء ، ومنه قول امرئ القيس :
 فثليكِ حُبلى قد طرقتُ ومرضع
 فألهيتها عن ذي ثنائِمٍ مُحَوِّلِ
 وأقل منه أن تحذف بعد « بل » . ومنه قول الراجز :

بل بَلَدٍ ذي صُعدٍ وآكامٍ

وقد تحذف وليس قبلها شيء من الحروف ، ومنه قول جميل :
 رسم دارٍ وقفتُ في طَلَلِهِ كدت أقضي الغداة من جَلَلِهِ

٦ - إذا دخلت عليها « ما » الزائدة ، فالتألب أن تكفها عن العمل ،
 وأن تلغي اختصاصها بالجل الاسمية ، فتصير صالحة للفعلية والاسمية على حد
 سواء ، نحو : « ربما قرأ زيد قصة - وربما زيد قادم » . وقال بعضهم
 بل لا تدخل عند ذلك إلا على الفعلية .

وقد يبقى لها عملها - وهو قليل - ومنه قول عدي بن الرعاء :

ربما ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ بين بصرى وطمنسةٍ نجلاء

وإذا دخلت على الفعلية فالتألب في فعلها أن يكون ماضياً لفظاً
 ومعنىً ، وقد يأتي مستقبلاً ، كقوله تعالى : « ربما يؤذ الذين كفروا لو
 كانوا مسلمين » .

٧ - في رب لثات كثيرة هي : رَبٌّ - رَبَّةٌ - رَبٌّ - رَبَّةٌ - رَبٌّ - رَبَّةٌ
 - رَبَّتْ - رَبَّتْ - رَبَّتْ - رَبَّتْ - رَبَّتْ - رَبَّتْ - رَبَّتْ - رَبَّتْ -
 رَبَّتْ - رَبٌّ - رَبٌّ - رَبٌّ - رَبٌّ - رَبٌّ .

هذا ، ومجرورها في محل رفع على الابتداء في نحو : « رب كتابٍ نافعٍ عندي » ، وفي محل نصب على المفعولية المقدمة في نحو : « رب كتابٍ نافعٍ قرأتُ » ، وفي محل رفع على الابتداء ، أو نصب على الاشتغال في نحو : « رب كتابٍ نافعٍ قرأته » . وإذا قدرت الاشتغال فيجب تقدير الفعل بـ « رب » ومجرورها ، لأن لها الصدارة في الكلام ، فيكون التقدير : رب كتابٍ نافعٍ قرأتُ قرأته .

ولما كان مجرور « رب » مرفوع المحل أو منصوبه ، جاز في تأنيه مراعاة المحل ، فنقول : « رب كتابٍ نافعاً قرأتُ » - ورب كتابٍ نافعٍ عندي » ، إلا أن مراعاة المحل في التاج المطوف قليلة ، نحو : « رب كتابٍ نافعٍ ورسالةٍ قرأتُ » .

[رَغِمَا]

مفعول مطلق منصوب ، نحو : « خرجت رَغِمَ الطريقِ التَّزِيرِ » .

[رَوَى]

فعل أمر من « رأى » والماء فيه للسكت .

[رُوِيَ]

هو تصغير ترخيمي للمصدر « إرواد » بمعنى « إمهال » . وله أربعة استعمالات :

١ - فيستعمل اسم فعل أمرٍ بمعنى « أمهل » ، وذلك إذا بنيته على الفتح ، نحو : « رويدَ زيداً » أي : أمهلّه . وقد اتصل به كاف الخطاب فيقال : « رويدك زيداً » .

٢ - وقد يستعمل للمعنى نفسه ، وهو على شكل مفعول مطلق

منصوب ، ويكون ذلك إذا فوّتته أو أضفته ، نحو : « رويداً زيداً -
و رويدَ زيدٍ » .

٣ - وقد يستعمل نعتاً ، على حد التعت بالصدر ، نحو : « ساروا
سيراً رويداً » . وفي هذه الصورة قد يأتي صفة لمصدر محذوف ، فيكون
أيضاً مفعولاً مطلقاً ، ولكن على انتيابة عن المصدر ، لا على الأصالة كما
رأينا سابقاً ، ويكون ذلك إذا رأيت انساناً يستعجل في عملٍ ، وأجبت
أن يعالج عمله في تودة ، فنقول له : « رويداً » . والتقدير : عالج عملك
علاجاً رويداً .

٤ - وقد يستعمل حالاً ، نحو : « ساروا رويداً » . وهذا على
رأي البصريين الذين يميزون في مثل هذه المصادر أن تكون منصوبة على
الحالية ، وقد رأينا سابقاً أن هذه المصادر منصوبة على المفعولية المطلقة ،
لا على الحالية ، لأنها دالة على هيئة الحدث ، لا على هيئة المحدث .

[رَيْثٌ]

ظرف للزمان منقول عن المصدر ، وهو مصدر « راث يرث ريثاً »
إذا أبطأ . ثم ضُمِّنَ معنى الزمان ، ويراد به المقدار منه ، نحو :
« انتظر ريثَ صلي » .

استعمالاته :

١ - يستعمل مضافاً إلى الجملة ، نحو : « بقيت في الدار ريثَ
انقطع المطر - وسأبقى في البيت ريثَ ينقطع المطر » . ويستبر في المثال
الأول مبنياً على الفتح في محل نصب ، وذلك لأن الجملة التي أضيف إليها

مبنية المصدر ، فصورها فعل ماض ، أما في المثال الثاني فيعتبر مربباً منصوباً ، لأن صدر الجملة هنا مرب ، وهو الفعل المضارع .

٢ - ويستعمل مضافاً إلى المصدر المؤول من « ما » المصدرية وما بعدها ، نحو : « بقيت في الدار ريثاً انقطع المطر » ، التفسير : ريثاً انقطاع المطر ، أو مضافاً إلى المصدر المؤول من « أن » وما بعدها ، نحو : « ساقى ريثاً أن ينقطع المطر » . لكن إضافته إلى « ما » وصلتها أكثر .

٣ - ويكثر استعماله في الاستثناء المفرغ ، نحو : « ما قصد عندنا إلا ريثاً قرأ الفاتحة » . ومنه الحديث : « فلم يلبث إلا ريثاً قلت » .

وهو في كل حالاته هذه منصوب على الظرفية الزمانية .

حرف الزاي

[زِهْ]

اسم فعل مضارع بمعنى « استحسن » . وأكثراً ما يستعمل مكرواً ،
نحو : « زِهْ زِهْ » .

حرف السين

[س]

حرف استقبال يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال ، نحو : « سيأتي زيد » . وزعم الكوفيون أنه مختص من « سوف » .

[سَاء]

اسم صوت لزر الخمار كي يشرب .

[سبحان]

اسم ملازم للاضافة ، وللنصب على الفمولية الطلقة ، نحو : « سبحان الله » . وهو يستعمل لمعينين : للتسبيح ، وللتعجب .

[سرعان]

اسم فعل ماض بمعنى « أشرع » ، نحو : « سرعان زيد سفرأ » ، فزيد فاعله ، وسفرأ تمييز محوّل عن فاعل ، والأصل : سرعان سفرأ زيد . وقد يكون فاعله مصلواً مؤولاً ، نحو : « سرعان ما جاء زيد » ، التأويل : سرعان مجيء زيد .

ومسينه مثلثة : سرعان - سرعان - سيران .

[سَعْ]

اسم صوت لزجر الابل .

[سعريك]

مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه متى . وشأنه كشأن « حذاريك »
وحنانيك » ، فافظرها . إلا أنه لا يستعمل إلا مع « لييك » ، فيقال :
« لييك وسعديك » .

[سواء]

هو اسم أصله المصدر « استواء » ، لكنه يستعمل اسماً بمعنى
« مستوٍ » ، وبسبب أصله المصدرى ، فإنه لا يثنى ولا يجمع عند الوصف
به ، كقوله تعالى : « ليسوا سواءً من أهل » .

وله استعمالات كثيرة :

١ - فيستعمل نعتاً للكان ، نحو : « هذا مكان سيوى » ،
والأحسن فيه حيثنذر أن يقصر وتكسر سينه ، كما رأيت في المثال .

٢ - ويستعمل اسماً بمعنى « الوسط » كقوله تعالى : « فاطلع فرآه
في سواءٍ الجحيم » أي : في وسط الجحيم .

٣ - ويستعمل وصفاً بمعنى « التام » ، كقولك : « هذا درهم
سواء » ، أي : تامٌ كاملٌ .

٤ - ويستعمل في الاستثناء ، فيكون بمنزلة « غير » في معناها
وأحكامها ، نحو : « جاء القوم سوى زيد » . وهو في هذا مقصور
مكسور السين .

[سوف]

حرف استقبال يختص بالمضارع . فهو مثل السين إلا أنه يخالفه في جواز اتصاله باللام ، كقوله تعالى : « ولسوف يسطيك ربك فترضى » ، وفي جواز الفصل بينه وبين مضارعه بالقمل الملنى ، كقول زهير :
وما أدري ، وسوف - إخالٌ - إدري

أقوم آل حصنٍ أم نساء
وفيه لثات : سوف - سَفَ - سَوَ - سَيَ .

[سوي]

انظر « سواء » .

[سي]

اسم بمعنى « ميثل » ، وأصله : « سيوي » ، انقلبت واؤه ياءً وأدغمت في الياء ، وذلك لاجتماعها مع الياء وهي السابقة بالسكون .

ويشئ فيقال : « هذان الأمران سيئان » ، أي : متماثلان لا فرق بينهما .

وقد يتركب مع « لا » النافية للجنس و « ما » ليفيد أن ما بعدها له نصيب أكبر في الحكم الذي لما قبلها ، نحو : « أحب الرياضة ولا سيا السباحة » . ويجوز في الاسم الذي يليها في هذا التركيب ثلاث أحوال : الرفع والنصب والجر . واعراب هذا الأسلوب وأحكامه مختلفة . انظر تفصيلها في باب « الأساليب - أسلوب ولا سيا » .

[لا سيها]

انظر « سي » .

حرف الشين

[شِ]

فعل أمر من « وشى جي » ، نحو : « شِ الثوب » ، أي :
اجعل له وشياً وتلويناً .

[شَان]

اسم فعل ماض بمعنى « افترق » ، نحو : « شتان زيد* وعمر*و في
الكرم » ، أي : اختلفا واقتربا في الكرم .

حرف الصاد

[ص]

اسم فعل أمر بمعنى « اسكت » . وينون فيقال : « صه » بمعنى :
اسكت عن كل حديث .

حرف العين

[ع]

فعل أمر من « وعى يمي » بمعنى : حفظ يحفظ .

[عاج]

اسم صوت لزجر الناقة .

[عا عا]

اسم صوت لزجر المزم لكى يأكل .

[عام]

اسم صوت لزجر الابل .

[هاي]

اسم صوت لزجر الابل .

[عدا]

١ - (فعل ماض متصرف) :

فيأتي منه المضارع « يعلو » ، وفعل الأمر « اُعْدُ » . وذلك إذا استعملته في غير الاستثناء ، نحو : « عدا الفزالُ عدواً سريعاً » .

٢ - (فعل ماض جامد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء ونصبت ما بعده ، نحو : « جاء القوم عدا زيدا » ، فيكون « زيدا » مفعولاً به ، أما الفاعل فيعود على المصدر المفهوم من الفعل السابق ، أو على اسم الفاعل منه ، أو على اليمض . والتقدير : عدا المحيي زيدا - أو عدا الجائي زيدا - أو عدا البعض زيدا .

٣ - (حرف جر شبيه بالزائد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء وجرت ما بعده ، نحو : « جاء القوم عدا زيد » ، فيكون « زيد » مجروراً لفظاً منصوباً محلاً على الاستثناء .

[عَسَى]

اسم صوت لزجر البغل .

[عَسَرَ]

اسم صوت لزجر الضأن .

[عسى]

كلمة تعني الرجاء . ولها استعمالات كثيرة ، وفي كل استعمال اختلف النحاة في إعرابها :

آ - (عسى زيدٌ أن يقومَ) :

ولهذا الاستعمال إعرابات مختلفة :

١ - عسى : فعل ماض ناقص . زيد : اسمها مرفوع بها . أن :

يقوم : ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول في محل نصب خبر
عسى . والتقدير : عسى زيد قياماً .

ولما كان المصدر ، وهو حدث ، لا يقع خبراً عن الذات « زيد » ،
تأولوا هذه البارة التأويلات الآتية : هي على تقدير مضاف محذوف قبل
الاسم : عسى أمرٌ زيدُ القيام - أو هي على تقدير مضاف محذوف قبل
الخبر : عسى زيدٌ صاحبٌ قيامٍ - أو هي على تأويل المصدر باسم فاعل :
عسى زيدٌ قائماً - أو هي على تقدير « أن » ، زائدة : عسى زيد يقوم .
وفي هذا الاعتبار الأخير تكون الجملة في محل نصب خبراً لصى . (وهذا
اعراب الجمهور) .

٢ - عسى : فعل ماض تام متعد . زيد : فاعل مرفوع . أن
يقوم : ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول في محل نصب
مفعول به . التقدير : عسى زيدُ القيام ، أي : قاربَ زيدُ القيام .
(وهذا اعراب سيويه والبرد) .

٣ - عسى : فعل ماض تام لازم . زيد : فاعل مرفوع . أن
يقوم : ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول في محل جر بحرف
جر محذوف تقديره « من » . والجار والمجرور متعلقان بـ عسى . والتقدير :
عسى زيدٌ من القيام ، أي : قَرُبَ زيدٌ من القيام . (وهذا اعراب
لسيويه والبرد أيضاً) .

٤ - عسى : فعل تام لازم . زيد : فاعله . أن يقوم : ناصب
ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول بدل من الفاعل . التقدير :
عسى زيدٌ قيامه ، أي : قَرُبَ زيدٌ قيامه . (وهذا اعراب الكوفيين) .

٥ - عسى : فعل ناقص . زيدٌ : اسمه . أن يقوم : ناصب ومنصوب

وفاعل مستتر . والمصدر المؤول بدل من الاسم سدة مسدة الاسم والخبر
لصى . (واختار هذا الاعراب ابن مالك) .

ب - (عسى أن يقوم زيد) :

وفي هذا الاستعمال اعرابان :

١ - عسى : فعل تام . أن يقوم زيد : ناصب ومنصوب وفاعل .
والمصدر المؤول فاعل لصى . التقدير : عسى قيامُ زيدٍ ، أي : قَرُبَ
قيامُ زيد . (وهذا هو اعراب الجمهور) .

٢ - عسى : فعل ناقص . أن يقوم زيد : ناصب ومنصوب وفاعل .
والمصدر المؤول سدة مسدة اسم عسى وخبرها . (وهذا اعراب ابن مالك) .

ج - (عسى زيد يقوم) :

هنا اتفق النحاة على أن « عسى » فعل ناقص ، وأن المرفوع
بمدها اسم لها ، وأن جملة المضارع غير المقترن بـ « أن » في محل نصب
خبراً لها .

د - (عسى زيد سيقوم) :

واعراب هذا الاستعمال كاعراب سابقه باتفاق . إلا أن هذا الأسلوب
نادر الاستعمال . ومنه قول قسام بن رواحة :

عسى طيبي ، من طيبي بعد هذه ،

ستطفي غلات الكلى والجوانح (١)

(١) معنى البيت : عسى أن يتصر بعض طيبي على بعضها الباغي بعد هذه
الحالة التي وصلوا إليها .

هـ - (عسى زيد قائماً) :

وهذا الاستعمال نادر أيضاً ، ومنه قول أحد الرجاز :
أَكثَرَتَ فِي اللُّومِ مَلْحًا دَائِمًا لَا تَكْثِرُنَّ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا
وفيه اعرابان :

- ١ - عسى : ناقصة . زيد : اسمها . قائماً : خبرها .
- ٢ - عسى : ناقصة . زيد : اسمها . قائماً : خبر لـ « يكون محذوفة ، التقدير : عسى زيد يكون قائماً . والجملة من « يكون المحذوفة : واسمها وخبرها خبر لمسى .

و - (عساه يقوم) :

وفيه اعرابات ثلاثة :

- ١ - عسى : حرف مشبه بالفعل . والماء اسمه . وجملة « يقوم » خبره . (وهذا اعراب سبويه) .
- ٢ - عسى : فعل ناقص ، والماء ضمير نصب تاب عن ضمير الرفع ، وهو في محل رفع اسماً لمسى . وجملة « يقوم » في محل نصب خبراً لها . (وهذا اعراب الأخفش) .
- ٣ - عسى : فعل ناقص . والماء خبره المقدم . وجملة « يقوم » اسمه المؤخر . (وهذا الاعراب للمبرد والفارسي) .

ز - (عسى زيدا قائماً) :

وفيه اعرابان :

- ١ - عسى : حرف مشبه بالفعل . زيدا : اسمه . قائماً : خبره . (هذا الاعراب لسبويه) .

٢ - عسى : فعل ناقص . زيدا : خبره المقدم . قائم : اسمه المؤخر (وهذا الاعراب للمبرد والفارسي) .

ح - (عسى زيد قائم) :

واتفقوا هنا على أن « عسى » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير الشأن المحذوف ، و « زيد قائم » مبتدأ وخبر ، والجملة منها في محل نصب خبراً لـ « عسى » .

[هَلْ]

اسم بمعنى « فوق » . ولا يستعمل إلا مجروراً بـ « من » . كما لا يستعمل مضافاً مطلقاً ، فلا يقال : « أخذته من علٍ السطح » . وإذا أريد تنكيره ، بمعنى أن يدل على فوقية غير محددة ، أعرب ، كقول امرئ القيس يصف فرسه :

مِكْرٌ ، مِفْرٌ ، مُقْبِلٌ ، مُدْبِرٌ مَعاً
كجَلُودِ صَخْرٍ حَطَّ السَّيْلُ مِنْ عِلٍّ

أي : من فوقٍ غيرٍ محدد .

وإن أريد تعريفه ، أي أن يدل على علو مخصوص معروف لدى السامع ، بني على الضم كالظروف المنقطعة عن الإضافة لفظاً لا معنى . ومن ذلك قول أبي النجم المجلي يصف فرسه :

أَقْبُ مِنْ تَحْتِ ، عَرِيضُ مِنْ عِلٍّ

[هَلْ]

لغة في « لعل » . (انظر « لعل ») .

[على]

آ - (اسم بمعنى « فوق ») :

وذلك إذا جرت بـ « من » ، نحو : « نزلت من على المنبر » .
فتكون « على » اسماً في محل جرب من ، وهي مضافة ، والمنبر مضاف إليه .

وزعم بعضهم أنها لا تكون إلا اسماً ، سواءً أجزت بمن أم لم تجر ، ففي قولك : « وقفت على المنبر » تكون « على » عندهم اسماً مبنياً على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية متعلقة بوقفت ، وهي مضافة ، والمنبر مضاف إليه . ونسبوا هذا القول لسيويه .

ورد ابن هشام هذا المذهب بأمرين : بجواز حذفها ، كما في قول عروة بن حزام :

نحن قبيدي ما بها من صباة

وأخني الذي لولا الأثمي لقضاني

أي : لولا الأسوة لقضى عليّ ، فحذف حرف الجر « على » واتصّب المجرور بعدها . ولو كانت اسماً بمعنى فوق ، لما جاز ذلك ، إذ لا تقول : « جلست المنبر » وأنت تريد : « جلست فوق المنبر » . والأمر الثاني : أن العائد يجوز حذفه من جملة الصلة إذا كان الوصول مجروراً بصلى ، نحو : « جلست على الذي جلست » ، أي : على الذي جلست عليه . ولو كانت اسماً بمعنى فوق ، لما جاز ذلك ، إذ لا يقال : « جلست فوق الذي جلست » إلا أن تقول : « جلست فوق الذي جلست فوقه » .

ب - (حرف جر أصلي) :

ولها في ذلك ثمانية معانٍ :

- ١ - الاستعلاء الحقيقي ، نحو : « جلست على المقعد » ، أو المعنوي ، كقوله تعالى : « فضلنا بعضهم على بعض » .
- ٢ - مرادفة « مع » ، كقوله تعالى : « وآتى المال على حبه » ، أي : مع حبه له .
- ٣ - مرادفة « عن » ، كقولهم : « رضي الله عليه » ، أي : عنه .
- ٤ - التعليل ، نحو قوله تعالى : « ولتكبروا الله على ما هداكم » ، أي ، لهدايته إياكم .
- ٥ - مرادفة « في » ، كقوله تعالى : « ودخل المدينة على حين غفلة » ، أي : في حين غفلة .
- ٦ - مرادفة « من » ، كقوله تعالى : « الذين إذا اكلوا على الناس يستوفون » ، أي : اكلوا من الناس .
- ٧ - مرادفة الباء ، كقولهم : « اركب على اسم الله » ، أي : باسم الله .
- ٨ - الاستدراك والاضراب ، نحو : « زيد كثير المال ، على أنه بخيل » ، أي : لكنه بخيل . وفي هذه الصورة تكون هي ومجرورها - وهو المصدر المؤول من « أن » واسمها وخبرها - متعلقين بخبر محذوف لبدأ محذوف تقديره « التحقيق » . أي : زيد كثير المال ، والتحقيق كائن على أنه بخيل* .

ج - (زائدة) :

وزيادتها قليلة ، وأكثر ما يكون ذلك أن تكون تعويضاً من « على » أخرى محذوفة ، وذلك كقول أحد الرجاز :

إن الكريم - وأيك - يَعْثِمُ

إن لم يجد يوماً على من يَتَّكِلُ

أي : إن لم يجد من يتكل عليه ، فحذف « عليه » ثم عوض منها « على » قبل « من » . فتكون « من » على هذا الاعتبار مفعولاً به لفعل « يجد » ، وتكون « على » زائدة .

وقال ابن جني : بل هي أصلية ، و « من » مجرور بها ، وهما متعلقان بفعل « يتكل » . أما فعل « يجد » فليس له مفعول لأن الكلام انتهى عنده ، ثم استأنف الشاعر متسائلاً . والتقدير : ان الكريم يتمل إذا لم يجد شيئاً ... نلى من يتكل ؟

[عليّ]

اسم فعل أمر بمعنى ، أولنيه ، نحو : « عليّ بالكتاب » ، أي : اترك أمره لي . ويقال « عليّ بزيد » بمعنى : أرسلوه إليّ .

[عليك]

اسم فعل أمر بمعنى « الزمه » ، نحو : « عليك بزيد » .

[آ هم ؟]

مركبة من كلمتين : « عن » حرف الجر ، و « ما » الاستفهامية التي عذفت ألفها لدخول الجار عليها ، قال تعالى : « عمّ يتساءلون ؟ عن النبأ العظيم ؟ » .

[عَن]

آ - (حرف جر أصلي) :

ولها في ذلك تسعة معانٍ :

- ١ - المجاوزة ، نحو : « خرجت عن الطريق » .
- ٢ - البذل ، كقوله ﷺ : « صومي عن أميك » ، أي : بدلاً منها .
- ٣ - مرادفة « على » ، كقوله تعالى : « ومن يَبْخَلْ فَاغْنَا يَبْخَلْ عَنْ نَفْسِهِ » أي ، يبخل عليها .
- ٤ - التعليل ، كقوله تعالى : « وما نحن بتاركي آلِهتنا عن قولك » ، أي : بسبب قولك .
- ٥ - مرادفة « بعد » ، كقوله تعالى : « عما قليل ليصبحن نادمين » ، أي : بعد قليل .
- ٦ - مرادفة « في » ، نحو : « ضعف زيدٌ عن حملِ الرسالة » ، أي : ضعف في حملها .
- ٧ - مرادفة « من » ، كقوله تعالى : « وهو الذي يقبل التوبة عن عباده » ، أي : يقبلها من عباده .
- ٨ - مرادفة الباء ، كقوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى » . والظاهر أنها في هذه الآية على حقيقتها ، أي هي للمجاوزة ، وأن المعنى : وما يصدر قوله عن هوى .
- ٩ - الاستعانة ، كقولهم « رميت عن القوس » ، أي : رميت بالقوس . والظاهر أنها هنا للمجاوزة أيضاً ، إذ المعنى : رميت السهام عن القوس .

ب - (حرف جر زائد للتعويض) :

ويكون ذلك إذا حذف من مكان ، فتذكر في مكان آخر لتعويض ، وذلك كقول الشاعر زيد بن رزين :

أَجْزَعُ أَنْ نَفْسُ أَتَاهَا حَامِيهَا

فَهَلَا أَلِيَّ عَنْ يَمِينِ جَنْبِكَ تَدْفَعُ ؟

أراد : فهلا تدفع عن ألي يمين جنبيك ؟ فحذفت « عن » من أول الموصول ، ثم زيدت بعده .

ج - (حرف مصدري) :

وذلك في لغة بني تميم الذين يعملون المين في مكان الهمزة ، يقولون : « أريد عن أسافر » أي : أريد أن أسافر .

د - (اسم بمعنى « جانب ») :

وذلك حين تَجْرُ بمن أو على . فمن الأول قول قطري بن الفجاءة :

فلقد أراني للرماح دريئةً من عن يميني تارة وأمامي

ومن الثاني قول أحدم :

على عن يميني مررت الطيرُ سُتْحًا

وكيف سنوحُ واليمينُ قطيعُ ؟

[عند]

اسم مكان الحضور ، نحو : « جلستُ عند زيد » ، أي في المكان الذي هو بمحضرة ، أو لزمان الحضور ، نحو : « عند الامتحان » ، بكرمُ المرء أو يهان ، أي وقت حضور الامتحانات . وهو في الحالين ظرف منصوب ، فإن دلَّ على المكان فهو ظرف مكان ، وإن دلَّ على الزمان فهو ظرف زمان . وقد يجز بمن ، فيقال : « ذهبت من عند زيد » . ولا يجز بغيرها . أما قولهم : « ذهبت إلى عنده » فهو غلط ولحن .

[عندك]

اسم فعل أمر بمعنى « خذ » نحو : « عندك زيدا » ، أي : خذه .

[عه]

اسم صوت يزجر به الضأن .

[عوضى]

ظرف زمان لاستغراق المستقبل مثل « أبداً » ، إلا أنه يختص بالنفي . وهو معرب إن أضيف ، كقولهم : « لا أفعله عوض المائضين » ، فإن لم يضاف كان مبنياً إما على الضم ، وإما على الفتح ، وإما على الكسر ، نحو : « لن يأتي زيدا عوض » - أو : عوض - أو : عوض .

[عيسر]

اسم صوت لزجر الضأن .

[عيسر]

اسم صوت لزجر الابل .

حرف الفين

[غير]

اسم يعني خلاف ما يضاف اليه ، نحو : « زيدٌ غيرُ كسولٍ » ،
أي زيد مجتهد .

وهو اسم ملازم للاضافة ، فان لم تكن في اللفظ ، فهي في المعنى ،
نحو : « قبضت عشرةً ليس غيرٌ » ، أي : ليس غيرها مقبوضاً .

وهو اسم موعّل في الابهام ، فلا تفيد الاضافة ترفيلاً ، فاذا
قلت : « جاء غيرُ زيدٍ » لم يُعرف بالضبط مَنْ الجائي ، بل كل الذي
يعرف أن الجائي ليس زيداً ، ولهذا يصح وقوعه صفةً للنكرة رغم
إضافته ، فنقول : « جاء رجلٌ غيرُ زيدٍ » ، كما يجوز نصبه على الحال ،
فنقول : « جاء زيد غيرَ راكبٍ » .

ولهذا الاسم استعمالات مختلفة :

١ - فيستعمل اسماً عادياً ، فيقع مواقع إعرابية مختلفة ، فهو فاعل
في نحو : « جاء غيرُ زيدٍ » ، ومفعول في نحو : « رأيت غيرَ زيدٍ » ،
ومجرور في نحو : « مررت بغيرِ زيدٍ » ، ومبتدأ في نحو : « غيرُك لا
يعرفني » .

وإذا أضيف إلى مستق اكتسب منه حكمه في العمل ، ففي قولك :
« غيرُ قادمِ الزيدان » يكون « غير » مبتدأ ، و « الزيدان » فاعل له

سدة مسدة الخبر عنه ، فكأنك قلت : « ما قادم الزيدان » (١) .

وهذا هو شأن « غير » دائماً ، فكلمة أضيفت إلى اسم سلبته جميع أحكامه ، وقامت مقامه في الجملة جاعلة إياه منافاً إليه . وسنرى ذلك واضحاً عند الكلام على استعمالها في الاستثناء .

٢ - ويستعمل وصفاً فيقع مواقع الوصف ، أي يكون خبراً ، نحو : « أنت غير عارف بي » ، ويكون حالاً ، نحو : « جاء زيد غير راکب » ، ويكون نعتاً نحو : « جاء رجل غير عاقل » . إلا أنه لا ينعت إلا النكرة ، كما رأيت في المثال ، أو المرف بـ « ال » الجنسية ، لأن المرف بها قريب من النكرة ، وذلك كقوله تعالى : « إهدنا الصراط المستقيم » صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين » ، حيث جاءت « غير » نعتاً للذين . وسبب ذلك أن « غير » موغل في التكثير ، فلا يتعرف عند إضافته .

٣ - ويستعمل مع كلمة « ليس » في نحو : « قبضت عشرة ليس غير » ، فيجوز فيه علة أمور :

آ - ليس خيراً : بالرفع والتنوين ، فيكون اسماً لها ، والخبر محذوف ، تقديره : مقبوضاً .

ب - ليس غيراً : بالنصب والتنوين ، فيكون خبراً لها ، والاسم ضمير مستتر ، تقديره : ليس المقبوض غيراً .

(١) ولهذا كانت « غير » في حكم حرف النفي . وعليه فإضافتها شيء لفظي لا يستد به ، ولذا يجوز لممول المضاف إليه أن يقدم عليه ، تقول : أنا زيدا غير ضارب ، لأنه في معنى : أنا زيدا لا أضرب . ولو كان اسماً حقيقياً لما جاز لممول المضاف إليه أن يقدم ، لأن المضاف إليه لا يختم على المضاف ، وكذا معموله .

ج - ليس غيرٌ : بضمه بلا تنوين ، فيكون اسماً لها ، والخبر محذوف . ثم اختلفوا في هذه الضمة : فقال بعضهم : هي ضمة اعراب ، وحذف التنوين بسبب نية المضاف اليه ، إذ النية : ليس غيرها مقبوضاً . وقال آخرون : بل هي ضمة بناء لاقطاعه عن الاضافة لفظاً لا معنى ، على حدّ « لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ » . وعلى هذا يكون مبنياً على الضم في محل رفع اسماً لها . كما يجوز اعتباره خبراً لها والاسم ضمير مستتر .

د - ليس غيرَ : بفتحة بغير تنوين ، فيكون خبراً لها منصوباً باتفاق ، وحذف التنوين لأن المضاف اليه منويٌ لفظه ، والاسم ضمير مستتر تقديره « هو » .

وعلى كل الحالات فالجمله من « ليس » واسمها وخبرها نسب للنكرة قلبها .

هـ - وتستعمل « غير » في الاستثناء فيكون لها حكم المستثنى الواقع بعدها على شكل مضاف اليه :

أ - فيجب نصبها إذا كان الكلام تاماً مثبتاً ، نحو : « جاء القومُ غيرَ زيدٍ » (١) .

ب - ويجوز الاتباع والنصب إذا كان الكلام تاماً منفيّاً ، نحو : « ما جاء القومُ غيرَ زيدٍ - وغيرُ زيدٍ » .

(١) هذا هو رأي المناربة الذي اختاره ابن عصفور . أما الفارسي فاعتبرها في هذه الحالة - أي حالة اتصافها عند تمام الكلام وثبوته - منصوبة على الحال ، واختار ذلك ابن مالك . ويرى آخرون أنها منصوبة على التشبيه بطرف المكان . واختار هذا الوجه ابن الباذي .

ج - وتكون بحسب العوامل إذا كان الكلام مفرغاً ، نحو : « ما جاء غير زيد - وما رأيت غير زيد - وما مررت بنير زيد » .

هـ - وإذا أضيفت « غير » إلى مبني ، كالضائر مثلاً ، جاز الابقاء على امرأها ، فتقول : « جاء غيرك » بالرفع ، وجاز بناؤها على الفتح شأن كل المبنيات إذا أضيفت إلى مبني ، فتقول : « جاء غيرك » بالبناء على الفتح في محل رفع .

حرف الفاء

[ف]

آ - (حرف عطف) :

وذلك في نحو قولك : « جاء زيد فسلمت عليه » . وهذه تقييد
ثلاثة أمور :

١ .. الترتيب : وهو نوعان : ترتيب معنوي ، بمعنى أن ما بعدها
يأتي في الزمن بعد الذي قبلها ، كما هو ظاهر في المثال ، وترتيب ذكري ،
وهو عطف من عمل على عمل ، فنحو : توضأ زيد : فغسل وجهه ويديه ،
ومسح رأسه ورجليه ، ونحو : « كلمت زيدا : فقلت لا كذا وكذا » ،
فواضح من هذين المثالين أن غسل الوجه قد سبق الوضوء ، وأن القول
قد سبق الكلام .

ومن الناحية من قال : إن معنى الترتيب ليس لازماً لها ، بدليل
قوله تعالى : « وكم من قرية أهلكناها ، فجاءها بأسنا » ، إذ مجيء
الأس قبل الإهلاك لا بعده ، وبدليل قول امرئ القيس :

قفا نك من ذكره حبيب ومنزل

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

إذ ليس بين « الدخول وحومل » (١) أي نوع من أنواع الترتيب .

(١) الدخول وحومل : مكانان .

٢ - التعقيب : ومعناه أن الذي بعدها واقع عقب الذي قبلها بنير فاصل بينها ، سواء أكان بين الاثنين وقت قصير ، أم طويل ، فالأول نحو : « جاء زيد فعمرو » ، إذ الوقت بين مجيئها قصير ، لأن مجيء الثاني لا يحتاج إلى مهلة طويلة ، والثاني نحو : « تزوج زيد فولد له ولد » ، إذ الوقت بين ميلاد الولد وزواج أبيه طويل ، لأن الحدث الثاني يحتاج إلى مهلة تسعة أشهر على الأقل !

٣ - السببية : وهذا المعنى لازم لها إذا كانت « أن » مضمرة بعدها ، نحو قول الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب

وهذا المعنى غالب فيها إذا عطفت جملة على جملة ، كقوله تعالى : « فوكزه موسى ، فقضى عليه » ، أو إذا عطفت صفة على صفة ، كقوله تعالى : « ثم إنكم أيها الضالّون المكذّبون لآكلون من شجر من زقوم فماتون منها البطون » ، فواضح من هذه الشواهد أن إخبار الشباب سبب لتمني عودته ، وأن القضاء على الرجل نتيجة وكز موسى إياه ، وإن امتلاء البطون نتيجة الأكل من شجر الزقوم .

ب - (رابطة للجواب) :

وهي الواقعة في جواب الشرط ، نحو : « إذا جاء زيد فأكرمه » ، والواقعة في شبه جواب لشبه شرط ، نحو : « الذي يأتيني فله درهم » . وهذه حرف عاطل لا عمل له .

ج - (زائدة) :

وهي التي ترى حيث لا يصح وقوعها ، وذلك كالواقعة في الخبر في

نحو قولك : « زيدٌ فاضربه » ، والواقعة في جواب لمّا ، نحو قولك :
« لما جاء زيد فسلمت عليه » ، إذ لا تقع الفاء في مثل هذه المواضع .

د - (حرف استئناف) :

وذلك إذا وقعت بين جملتين لا يصبح المطف بينها لاختلافها خبراً
وانشاءً ، نحو : « إئتني فاني أكرمك » ، وقوله تعالى : « إنا أعطيناك
الكوثر ، فصلٍ لربك وانحر » .

ومن النحاة من أنكروا بحجاء الفاء للاستئناف . واعتبرها في مثل
هذه المواضع حرفاً للسببية المحضة .

هـ - (فعل أمر) :

وذلك في نحو قولك : « فِ بوعدك يا فتى » ، فالفاء فعل أمر
من « وفى بى » .

و - (تزيينية) :

وهي التي لا يراد بها عطف ولا غيره . ولا توجد إلا في كلمة
« فصاعداً » وما أشبهها . (انظر « فصاعداً ») .

[فاع]

اسم صوت لزجر الفم .

[فرطك]

اسم فعل أمر بمعنى « احذر ما أمامك » .

[فصاعداً]

في نحو قولك : « مع الكتاب بخمس ليرات فصاعداً » : الفاء
تزيينية . صاعداً : حال منصوبة ، وعاملها وصاحبها محذوفان . والتقدير :
مع الكتاب بخمس ليرات فليذهب العدد صاعداً . هكذا يقدر النحاة ،
وفيه زلر ، لأنها بذلك تكون عاطفة لجملة على جملة ، وليست زائدة لاتزين .

[فَقَطْ]

اسم فعل مضارع بمعنى « يكني » .

[فُسْمٌ]

انظر « ثُمُّ » .

[في]

آ - (حرف جر أصلي) :

ولها ثمانية معانٍ :

١ - الظرفية ، وهي إما مكانية ، نحو : « جلست في الدار » ،
أو زمانية ، نحو : « سافرت في المساء » ، أو مجازية ، نحو قوله تعالى :
« ولكم في القصص حياءٌ » .

٢ - المصاحبة ، كقوله تعالى : « فخرج على قومه في زينته » ،
والظاهر أنها للظرفية .

٣ - التعليل ، كقول الرسول ﷺ : « دخلت امرأة النار في
هرة » ، أي : بسبب هرة .

٤ - الاستعلاء ، كقوله تعالى : « وَلَأَصْلَبَنَّاكُمُ فِي جُنُوعِ النَّخْلِ » ، أي : على جنوع النخل .

٥ - مرادفة الباء ، نحو : « أَنْتَ خَيْرٌ فِي هَذَا الْأَمْرِ » ، أي : خير به .

٦ - مرادفة « إلى » ، كقوله تعالى : « فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ » ، أي : إلى أفواههم .

٧ - مرادفة « من » ، كقوله : « أَخَذْتُ كِتَابًا فِي خَمْسَةِ كُتُبٍ » ، أي : من خمسة كتب .

٨ - المقايضة ، وهي الداخلة بين مفعول سابق ، وقاضٍ لاحق ، كقوله تعالى : « فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ » ، أي : فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا بِالْقِيَاسِ إِلَى الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ .

ب - (حرف جر زائد) :

وهي نوعان :

١ - زائدة للتعويض ، وهي التي تأتي عِوَضاً من أخرى محذوفة ، كقوله : « أَكَلْتُ فِيهَا رَغَبٌ » ، إذ الأصل : أَكَلْتُ مَا رَغَبْتُ فِيهِ . فحُذِفَتْ « فِي » من جملة الصلة ، فمَوْضِعُهَا أُخْرِي جَارَةً لِلْمَوْصُولِ . وعلى هذا يكون الموصول مجروراً لفظاً منصوباً محلاً على أنه مفعول به لفعل « أَكَلْتُ » .

٢ - زائدة للتوكيد ، وهي الداخلة على مفعول فعل متعمد قادر على الوصول إلى مفعوله بنفسه ، كقوله تعالى : « وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا » ، أي : اركبوها . والظاهر أنها الأصلية الظرفية ، وأن الفعل لم يأخذ مفعوله لعدم تعلق النرض به .

حرف القاف

[ق]

فعل أمر من « وقى يقي » ، نحو : « قِ نَفْسُكَ مِنَ الْبَرْدِ » ،
أي : احفظها .

[قد]

آ - (اسم بمعنى « حسب ») :

وهذه تستعمل على وجهين :

١ - مبنية على السكون ، نحو : « قدَّ زيدٌ درهمٌ » و « قدني درهمٌ » ، فتزاد نون الوقاية بينها وبين ياء التكامل للحفاظ على سكونها .

٢ - ومعرية ، نحو : « قدُّ زيدٍ درهمٌ » و « قلدي درهمٌ » ،
بغير نون وقاية .

وهي في كل ذلك اسم مرفوع على الابتداء ، أو في محل رفع على
الابتداء ، ودرهم : خبر عنه . والمعنى : حسي درهم ، وحسبُ
زيدٍ درهم .

ب - (اسم فعل مضارع) :

بمعنى « يكفي » . وذلك في نحو قولك : « قدَّ زيداً درهمٌ » ،
فيكون « زيداً » مفعولاً به ، و « درهم » فاعلاً لاسم الفعل .

ج - (حرف) :

وهذه لا تدخل إلا على الفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من النواصب والجوازم وحروف الاستقبال ، فلا يقال : « قد نِعِمَ الرجل زيد - ولا : قد أُكْتُبَ » - ولا : قد ما جاء زيد - ولا : قد لن أسافر - ولا : قد سوف أسافر » . ومثال ما توفرت فيه الشروط : « قد جاء زيد » .

هذا ، وتعتبر « قد » مع الفعل كالكلمة الواحدة ، فلا يجوز الفصل بينها إلا بالقسم ، نحو : « قد - والله - جاء زيد » . وقد يخفف الفعل بعدها لدليل ، كقول النابغة :

أفدَ الشَّرَحْلُ غيرَ أنْ رَكابنا

لما تَزَلَّ برحانا ، وكانَ قدِ

أي : وكانَ قد زالت .

ولها خمسة معانٍ :

١ - التوقع ، نحو : « قد يقدم الغائب » ، أي : أن قدومه متوقعٌ بين وقتٍ وآخر . وهذا المعنى لا يكون لها إلا مع المضارع .

٢ - تقريب الماضي من الحال ، نحو : « قد قام زيد » . تقول ذلك إذا كان قيامه قد جرى قبل كلامك بقليل . فأما إن كان مبعداً في الماضي فلا يجوز ذلك ، وكذلك إذا كان الفعل مما لا يدل على الزمان ، وتلك هي الأفعال الجامدة مثل « ليس - عسى - نعم - بئس .. الخ » .

٣ - التقليل ، ولا يكون لها هذا المعنى إلا وهي داخلة على المضارع ، نحو : « قد يصدق الكذوب » ، أي : ربما يصدق .

- ٤ - التكثير ، نحو : « قد أقرأ في اليوم كتابين » ، أي : كثيراً ما أقرأ في اليوم كتابين .
 ه - التحقيق ، نحو : « قد جاء زيد » .

[قَرَّكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « اكتف » .

[قَط]

آ - (ظرف زمان) :

لاستفراق ما مضى ، ولا تكون إلا بعد نبي ، نحو : « ما فعلته قط » . وهي مبنية على الضم أو الكسر أو السكون . وفيها لفات : قَطٌّ - قَطٌّ - قُطٌّ - قَطٌّ - قُطٌّ - قَطٌّ .

ب - (اسم بمعنى « حسب ») :

وهذه مخففة الطاء ساكنتها ، نحو : « قط زيدا درهم » ، فتكون مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ ، ودرهم : خبر .

ج - (اسم فعل مضارع) :

وهذه تدخل فون الوقاية بينها وبين ياء التكلم ، نحو : « قطني درهم » ، فتكون الياء مفعولاً به ، و« درهم » فاعلاً لاسم الفعل .

[قَطَّكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « اكتف » أو « إته » .

[قَوْسٍ]

اسم صوت للدجاج لحته على الأكل .

حرف الطاف

[ك]

آ - (حرف جر) :

ومعناه التشبيه ، نحو : « زيد كالأسد » . وقد لفتق له النحاة معاني أخرى لا تثبت عند التحقيق .

ب - (حرف جر زائد) :

وهو الذي في قوله تعالى : « ليس كمثل شيء » . وقد تأوله بعضهم على الأصالة ، فجعله اسماً مؤكداً بكلمة « مثله » .

ج - (اسم بمعنى « مثل ») :

ولم يسلم بذلك سيويه إلا في الضرورة ، كقول المجاج :

يفضحكن عن كالبَرَدِ النهم^(١)

حيث الكاف اسم مبني على الفتح في محل جرب مجرف الجر « عن » ، وهو مضاف ، والبرد : مضاف إليه .

وقال كثير ، منهم الأخفش والفارسي : يجوز اعتبار كل كاف جارة

(١) النهم : الذائب .

اسماً ، فجوّزوا في نحو : « زيد كالأسد » أن تكون الكاف في موضع رفع خبراً للمبتدأ ، والأسد مخفوضاً بالاضافة .

ورد ابن هشام هذا المذهب بدعوى أن الكاف غير صالحة للجر بحروف الجر ، إذ لم يسمع « مررت بكالأسد » . وليس بشيء ، لأن الاسمية لا يقررها صلاحية الكلمة للجر بالحرف ، فما أكثر الكلمات التي لا خلاف في اسميتها ، ومع ذلك لا يمكن إدخال الجار عليها (١) .

د - (ضمير متصل) :

وذلك في نحو : « زيد أكرمك » .

هـ - (حرف خطاب) :

ولا محل لهذا من الاعراب لأنه حرف . وهو يوجد في أسماء الإشارة مثل « ذلك - تلك - أولئك » ، وفي الضمير المنفصل المنصوب مثل « إياك - إياكما ... » ، على مذهب من يرى أن « إيا » وحده هو الضمير ، وفي بعض أسماء الأفعال مثل « دونك - عليك - رويدك ... » .

[طائفة]

انظر « كَأَن » .

[كَأَنَّ]

حرف بسيط يدخل على المبتدأ والخبر فينصب الأول ويرفع الثاني . وله معنيان :

(١) من ذلك مثلاً كلمة « لدى » ، فالتحاة يجمعون على اسميتها ، وعلى أنها ليست قابلة للجر بالحرف ، إذ لا يقال : من لديه - أو : في لديه ...

١ - التشبيه ، وهو الغالب عليه ، والتفق عليه ، نحو : « كأن زيدا أسد » .

٢ - الشك والظن ، ولا يكون هذا إلا إذا كان الخبر مشتقا ، نحو : « كأن زيدا مقبل » .

هذا ، ويقع « كأن » في تركيب غريب يختلف النحاة في اعرابه ، وهو مثل قولك : « كأنك بالدنيا لم تكن » .

فقال الفارسي : الكاف حرف خطاب ، والباء زائدة ، فيكون أصل العبارة : « كأن الدنيا لم تكن » . وهذا أسهل الاعراب وأكثرها محافظة على المعنى .

وقال غيره : الكاف اسم كأن ، والباء بمعنى « في » ، وهي متعلقة بتكن ، وتكن تامة فاعلها ضمير المخاطب المستتر . والتقدير : كأنك لم توجد في الدنيا .

وقال ابن عصفور : الكاف زائدة كافة ، والباء زائدة ، فالتقدير : كأنما الدنيا لم تكن .

وقال ابن عمرون : الكاف اسم كأن ، والجار والمجرور خبرها ، وجملة لم تكن حال . والتقدير : كأنك موجود في الدنيا ولم تكن !

وقال الطرزي : الأصل : كأنك تبصر الدنيا لم تكن ، ثم حذف الفعل وزيدت الباء (١) .

[كأنما]

مكفوفة كافة لا عمل لها .

(١) كان قصدا من عرض هذه الاعراب الكثيرة عليك أن ترى سلامة اعراب الفارسي وفضله على غيره .

[كَأَيْنَ]

ويقال فيه « كائن » . كما أن نونه تكتب نوناً مرة ، وتنويناً مرة أخرى ، هكذا « كأي » .

وهو اسم مبهم يكنى به عن العدد الكثير ، نحو : « كَأَيْنَ من كتاب قرأت » ، أي : قرأت كثيراً من الكتب .

أحكامه :

١ - هو مبني على السكون .

٢ - واجب التصدير .

٣ - مفتقر إلى التمييز بسبب إبهامه .

٤ - الثالب على تمييزه أن يكون مجروراً بمن ، كقوله تعالى : « وكَأَيْنَ من آية في السماوات والأرض يرون عليها وهم عنها معرضون » ، وقوله : « وكَأَيْنَ من دابة - وكَأَيْنَ من نبي - وكَأَيْنَ من قرية ... الخ » .

وقد يأتي تمييزه منصوباً ، على قلة ، ومنه قول الشاعر :

أطرد اليأس بالرجا فكأين آلماً حم يسره بعد عُسْرٍ

٥ - لا يجوز جره بحرف ، فلا يقال : « بكأين تبيع هذا الثوب » .

٦ - إذا وقع مبتدأ فلا يكون خبره إلا جملة .

٧ - ويقع مواقع اعرابية مختلفة : فهو مبتدأ في نحو : « كَأَيْنَ من كتاب لم أقرأ » ، أي : كثيراً من الكتب لم أقرأه ، وهو مفعول به في نحو : « كَأَيْنَ من كتاب لم أقرأ » ، أي : كثيراً من الكتب لم أقرأه ، وهو مفعول مطلق في نحو : « كَأَيْنَ من مرة سافرت » ، أي : سافرت عدة مرات ...

[كَفَّ]

بفتح الكاف وكسرها : اسم صوت لجر الطفل عما يُتَقَدَّرُ منه .

[كَذَا]

أ - (كناية عن شيء) :

وذلك في نحو قولك : « قلت لفلان كذا وكذا » و « فلت به كذا وكذا » و « هل تذكر يوم كذا وكذا ؟ » ... الخ . وامرأب هذه كأمرب التي تليها .

ب - (كناية عن عدد) :

وذلك في نحو قولك : « اشتريت كذا كتاباً » ، أي اشتريت عدداً غير معلوم من الكتب .

وهذه لا تختلف عن « كَأَن » إلا في شيئين : أولهما أنها ليست واجبة التصدر ، والثاني أن تمييزها لا يكون إلا منصوباً . كما أن الغالب عليها أن تستعمل مكررةً بالمطف ، نحو : « قرأت كذا وكذا كتاباً » .

وهي والتي قبلها تسمان مواقع إعرابية مختلفة ، فهي مبتدأ في نحو : « كذا رجلاً جاءنا » ، أي : عددٌ من الرجال جاءنا ، وفاعل في نحو : « جاءنا كذا رجلاً » ، أي : جاءنا عددٌ من الرجال ، ومفعول به في نحو : « اشتريت كذا وكذا كتاباً » ... الخ .

ج - (مركبة) :

من كاف التشبيه ، و « دا » الاشارة ، نحو قولك : « كذا كرمي » ، أي : كرمي مثل هذا .

ويدخل على « كذا » هذه ما يدخل على أسماء الإشارة ، فتدخلها « ها » التنيية ، فيقال : « هكذا كرمي » ، وحرف الخطاب ، فيقال : « كذلك كرمي » ، ولام البد مع حرف الخطاب ، فيقال : « كذلك كرمي » .

ونصب على « كذا » هذه أن تستعمل مفعولاً مطلقاً ، نحو : « كذلك فاعملوا » ، أي : اعملوا عملاً كهذا العمل . فإذا اعتبرنا الكاف التشبيهية حرف جر كانت هي ومجروها متعلقين بصفة محذوفة لمفعول مطلق محذوف ، والتقدير : اعملوا عملاً كائناً كذلك العمل ، وإن اعتبرناها اسماً بمعنى مثل - وهذا جائز خلافاً لابن هشام - كانت هي في محل نصب على المفعولية المطلقة نائبة عن المصدر ، والتقدير : اعملوا مثل هذا العمل . وكان اسم الإشارة بعدها مضافاً إليه .

[كذلك]

انظر « كذا » المركبة .

[كلٌّ]

اسم موضوع للاستفراق . فإن أضيف إلى المفرد النكرة ، نحو : « كل رجل يعرف ذلك » ، أو إلى الجمع المرفوع ، نحو : « كل الرجال يعرفون ذلك » ، كان معناه استفراق الأفراد ، وإن أضيف إلى المفرد المرفوعة ، نحو : « كل الرجل صالح » ، كان معناه استفراق أجزاء الفرد الواحد .

ولهذا الاسم استعمالات مختلفة وفي كل استعمال له أحكام :

١ - فإذا أريد استعماله نعتاً لنكرة أو معرفة من أجل الدلالة على كماله ، وجب أن يضاف إلى اسم ظاهر يماثل الموصوف لفظاً ومعنى ، نحو : « رأيت رجلاً كلَّ الرجل » ، وكقول الشاعر :

وإن الأتلى حانت يفتلج دماؤهم
 م' القوم كل' القوم يا أم' خالد
 وفي هذا الاستعمال لا يكون معناها إلا بيان كمال الموصوف ، وأنه
 يشتمل على جميع صفات جنسه .

٢ - وإذا أريد استعمالها للتوكيد ، وجب إضافتها إلى ضمير يعود
 على المؤكّد ، كقوله تعالى : « فسجد الملائكة كلهم » .

٣ - فإن لم تستعمل لنت أو توكيد ، بل كانت بحسب العوامل ،
 جاز إضافتها إلى الظاهر ، كقوله تعالى : « كل نفس بما كسبت رهينة » ،
 وجاز أفرادها ، كقوله تعالى : « وكلاً ضربنا له الأمثال » .

٤ - وإذا أضيفت إلى ضمير لا يعود على مؤكّد قبلها ، فالتأنيب
 ألا تقع إلا مبتدأ ، نحو : « كلهم يعرف زيداً » ، ولا يقال : « جاء
 كلهم » ، بإيقاعها فاعلاً ، ولا : « رأيت كلهم » ، بإيقاعها مفعولاً ،
 الخ » .

ويترتب على هذا أنها إذا أضيفت إلى اسم مماثل لاسم قبلها كانت
 نعتاً ، وإذا أضيفت إلى ضمير يعود على اسم قبلها كانت توكيداً ، فإن لم
 يكن هذا ولا ذاك كانت بحسب العوامل .

٥ - ولفظ « كل » مفرد مذكر ، أما معناها فبحسب ما تضاف
 إليه . فإن أضيفت إلى نكرة وجب مراعاة المعنى ، فقول : « كل رجل
 يعرف زيداً - كل امرأة تعرف زيداً - كل قوم يعرفون زيداً » .

٦ - وإن أضيفت إلى المعرفة ، أو قطعت عن الإضافة لفظاً ،
 جازت مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، تقول : « كل الرجال يعرف زيداً -

أو : يعرفون زيداً ، وكل* يعرف زيداً - أو : يعرفون زيداً ، فن مراعاة اللفظ قوله **يَعْرِفُونَ** : « كلكم راع ، وكلكم مسؤول عن رعيته » ، وقوله تعالى : « كل* يعمل على شاكلته » ، ومن مراعاة المعنى قوله : « كل* له قاتون - وكل* في فلك* يسبحون » .

[كل - كلتا]

اسمان موضوعان لاستفراق الاثنين ، كما وضعت « كل » لاستفراق الجميع .

ويختلفان عنها في أمور ، كما يتفقان في أمور :

١ - لا يستعملان نمناً لبيان كمال المنعوت .

٢ - يستعملان مثلها في التوكيد ، فيقال : « جاء الرجلان كلاهما - ورأيت اثنتين كليهما » .

٣ - إضاقتها إلى ضمير لا يعود على مؤكد قبلها لا توجب إيقاعها موقعاً مبتدأ دائماً ، كما هو الشأن مع « كل » ، بل يجوز أن يقا مواقع إعرابية مختلفة ، فها مبتدأان في نحو : « كلاهما يعرفني - كلتاكما تعرفني » ، وفاعلان في نحو : « جاء كلاهما - جاءت كلتاها » ، ومفعولان في نحو « رأيت كليهما - رأيت كلتيكما » .

٤ - خلافاً لـ « كل » ، تجب إضاقتها دائماً لفظاً ومعنى إلى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين ، فيقال : « كلاهما - كلا الرجلين - كلتا - كلا الرجلين » ، ولا يقال : « كلا رجلين - كلا زيد وعمر » .

٥ - يجوز دائماً مراعاة لفظها المفرد ، ومراعاة معناها المتني ، فتقول : « كلاهما يعرف زيداً - أو : كلاهما تعرفان زيداً » ، إلا إذا كان الحدث

متبادلاً بينها ، فستؤذ تجب مراعاة اللفظ ، فقول : « كلاهما يجب صاحبه » ، ولا يجوز أن تقول : « كلاهما يجبان صاحبها » ، لأن المعنى المراد أن كلا واحد منها يجب الآخر ، فلو لم تراعى اللفظ لانقلب المعنى وصار أن لهما صاحباً مشتركاً ، وأن كل واحد منها يجب هذا الصاحب .

٦ - إذا أضيفت « كلا وكلتا » إلى الاسم الظاهر كانتا في الأعراب كالفرد المقصور ، فتأزمان الالف مقدرةً عليها الحركات الثلاث ، تقول : « جاء كلا الرجلين - رأيت كلا الرجلين - مررت بكلا الرجلين » ، أما إن إضيفتا إلى الضمير ، فهما ملحقتان بالثنى في إعرابه ، فتلحقها الالف في حالة الرفع ، والياء في حالتي النصب والجر ، تقول : « جاء كلاهما - رأيت كليهما - مررت بكليهما » .

[كلاً]

حرف ردع وزجر لا عمل له ، قال تعالى : « أطلّع النيب » ، أم انّخذَ عند الرحمن عهداً ؟ ! كلا . سنكتب ما يقول .
وقد تأتي في أوائل السور لمعنى الاستفتاح فقط ، كقوله تعالى : « وما هي إلا ذكرى للبشر . كلا والقمر » .

[كلّا]

كلمة مركبة من « كل » و « ما » المصدرية ، ولا يليها إلا جملتان ، ولهذا اشبهت أدوات الشرط ، بل لقد رأى بعضهم عدها في أدوات الشرط تسبيلاً واختصاراً . ومثالها : « كلما جاء زيدٌ أكرمته » . وتعرب على الشكل التالي :

كل : منصوبة على الظرفية الزمانية ، متعلقة بالفعل « أكرمته »

الذي هو جواب في المعنى . وهي مضافة إلى المصدر المؤول بعدها . (وانما اكتسبت الظرفية من هذا المصدر النائب عن الظرف كما سنرى) .

ما : مصدرية زمانية .

جاء زيد : فعل وفاعل . والمصدر المؤول من « ما » والجملة في محل جر بالاضافة . (وهذا المصدر فيه معنى الظرف ، لأنه على تقدير مضاف محذوف : كل وقت مجيء زيد . فتكون نيابته عن الظرف كنيابة المصدر عنه في نحو قولك : « جئت صلاة المصير » ، أي : وقت صلاة المصير . وهذا المعنى قد انتقل منه إلى كلمة « كل » ، لأن هذه الكلمة تأخذ معناها مما تضاف إليه) .

أكرمته : فعل وفاعل مفعول به .

جملة : « جاء زيد » : صلة « ما » لا محل لها من الاعراب .

جملة « أكرمته » : ابتدائية مؤخرة من تقديم لا محل لها من الاعراب ، إذ الأصل : أكرمت زيدا كلما جاء ، أو هي شبه جواب شرط لا محل لها من الاعراب .

وعلى هذا الاعراب يكون تقدير التركيب كله : « أكرم زيدا في كل مجيء له » .

وهناك إعراب آخر يجمل « ما » اسماً فكرة بمعنى « وقت » ، فتكون الجملة بعدها نعتاً لها ، لكن هذا يحوج إلى تقدير عائد في الجملة يعود على « ما » ، كي تربط الجملة الصفة بموصوفها ، فيكون التقدير : كل وقت مجيء فيه زيد أكرمه . والاعراب الأول أقرب إلى المعنى وأبسط .

١ - (خبرية) :

وهذه يخبر بها عن العدد الكثير ، نحو : « كم كتاب قرأت !! » ،
أي : قرأت كثيراً من الكتب . وسميت خبرية لأن الكلام معها ليس على
جهة الاستفهام ، وإنما هو على جهة الاخبار .

٢ - (استفهامية) :

وهذه يطلب بها تعيين العدد ، نحو : « كم كتاباً قرأت ؟ » .

وتشتركان في أمور وتختلفان في أخرى :

١ - فتشتركان في أن كليهما : اسم ، مبهم ، كناية عن عدد ،
مفتقر الى التمييز ، مبني على السكون ، واجب التصدير .

أما اختلافها ففي شيئين : في المعنى ، وفي التمييز : فمعنى الأولى
الاخبار بالكثرة ، ومعنى الثانية الاستفهام عن العدد . وتميز الأولى بجرور
دائماً بالاضافة (١) أو بن ، وتميز الثانية منصوب أبداً (٢) . وذلك ظاهر
في المثالين السالفين .

ثم إن تميز الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً ، أما تميز الخبرية ،

(١) ولكن يجب نصبه إذا فصل بينه وبين « كم » فاصل ، نحو « كم
عندي كتاباً !! » . إذ لا نحور الاضافة عند وجود الفاصل .

(٢) ويجوز جره بن إذا جرت « كم » الاستفهامية بجر ، نحو :
« بكم من قرش اشتريت الكتاب ! » . وقد مجنف الجار فيقال : « بكم قرش
اشتريت الكتاب ؟ » والأفضل نصبه على كل حال ، فتقول : « بكم قرشاً اشتريت
الكتاب ؟ » .

فيجوز إفراده ، نحو : « كم كتابٍ قرأتُ !! » ، كما يجوز جمعه ،
نحو : « كم كتبٍ قرأتُ !! » .

هذا ، وللكلمتين مواقع إعرابية مختلفة :

١ - فإن مُبَيَّنَّا بالذات ووليها اسم مرفوع ، كاتنا في موقع الخبر
المقدم ، نحو : « كم رجلًا عدوكم ؟ - كم رجلًا أنتم !! » .

٢ - وإن ميزا بالذات ووليها الظرف ، أو الفعل الذي استوفى
مفعوله ، كاتنا في موقع المبتدأ ، نحو : « كم رجلًا عندك ؟ ، وكم رجلًا
رأيتُه ؟ - وكم رجلٍ عندي !! » ، وكم رجلٍ رأيتُه !! » .

٣ - وإن ميزا بالذات وكان بعدها فعل لم يستوف مفعوله ، كاتنا
في موقع المفعول به المقدم ، نحو : « كم كتاباً قرأتَ ؟ - كم كتابٍ
قرأتُ !! » .

٤ - وإن ميزا بالظرف ، كاتنا في موقع الظرف ، نحو : « كم
ساعةً اشتغلتَ ؟ - كم ساعةً اشتغلتُ !! » .

٥ - وإن ميزا بالمصدر ، كاتنا في موقع المفعول المطلق ، نحو :
« كم مرةً سافرتَ ؟ - كم مرةً سافرتُ !! » .

وقد يحذف التمييز للعلم به ، فلا يتغير إعرابها ، نحو : « كم
سافرتَ ؟ » ، فكذلك هنا مفعول مطلق لأنها سؤال عن عدد مرات وقوع السفر .

[كما]

مركبة من كاف التشبيه ، و « ما » المصدرية ، أو الوصلية ، أو
الزائدة غير الكافة بحسب التركيب الذي هي فيه .

فإن وقع بعد « كما » مفرد مجرور ، كانت « ما » زائدة غير كافة ،

كقول عمرو بن براقة :

ونصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجرم عليه وجارم
فالكاف جارة ، و « ما » زائدة ، و « الناس » مجرور بالكاف ،
والجار والمجرور متعلقان بنجر أن المحذوف .
وإن وقع بعدها الجملة الاسمية ، كانت « ما » زائدة كافة ، كقول
نهشل بن حري :

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد
كما سيف عمرو لم تخنه مضاربته

ف « كما » هنا مكفوفة كافة ، و « سيف » مبتدأ ، وجملة
« تخنه مضاربه » في محل رفع خبراً عن المبتدأ ، والجملة الكبرى مستأنفة
لا محل لها من الاعراب .

وإن وقعت بعدها الجملة الفعلية ، كانت « ما » مصدرية ، وكان
المصدر المؤول مجروراً بالكاف ، ثم كان للجار والمجرور اعراب ما بحسب
موقعه من الكلام :

ففي مثل قول أبي صخر الهذلي :

وإني لتمروني لذكراك هزئة كما اتفض المصفور بالله القطر

تكون الكاف والمصدر المؤول المجرور بها ، متعلقين بصفة محذوفة
ل « هزة » . والتقدير : هزة كائنة كاتفاضة المصفور .

وفي مثل قولك : « بكى زيدٌ كما يبكي الأطفال » ، تكون
الكاف والمصدر المؤول المجرور بها متعلقين بصفة محذوفة لفعل مطلق
محذوف . والتقدير : بكى زيدٌ بكاءً كبكاء الأطفال .

وفي مثل قوله تعالى : « كما بدأنا أول خلقٍ نعيده » ، يجوز

اعتبار « ما » مصدرية ، فتكون الكاف والمصدر المؤول المجرور بها متعلقين بصفة المفعول المطلق المحذوف ، والتقدير : نريد أولَ خلقٍ إعادةً كائنةً كبدثنا له ، ويجوز اعتبار « ما » اسماً موصولاً ، فتكون الكاف جارة للموصول ، وهي ومجرورها متعلقان بحال محذوفة من الضمير في « نريد » ، والتقدير : نريد كائناً كالذي بدأناه .

هذا ، واختلف النحاة في اعراب قولهم : « كنْ كما أنت » ، فقال بعضهم :

١ - ما : موصولة ، و « أنت » مبتدأ حذف خبره ، والجملة صلة « ما » ، والكاف ومجرورها متعلقان بخبر « كن » المحذوف . والتقدير : كن كائناً كالذي أنت هو .

٢ - وقال غيرهم : ما : موصولة ، وأنت : خبر حذف مبتدؤه . وسائر الاعراب يماثل ما قبله . والتقدير : كن كائناً كالذي هو أنت . وبهذا أعربوا قوله تعالى : « لجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة » أي : كالذي هو لهم آلهة .

٣ - وقال غيرهم : ما : زائدة غير كافة ، والكاف جارة للضمير « أنت » ، والجار والمجرور متعلقان بخبر « كن » . والتقدير : كن كائناً كأنك .

٤ - وقال غيرهم : ما : زائدة كافة ، وأنت مبتدأ حذف خبره ، والجملة خبر « كن » ، والتقدير : كن (كما) أنت عليه (١) .

(١) يلاحظ القارىء أننا اعتبرنا الكاف جارة في كل الاعراب ، لكن هذا لا يعني عدم جواز اعتبارها اسماً بمعنى مثل في كل الاعراب أيضاً . وعليه تكون الكاف هي الصفة ، أو هي الحال ، أو هي المفعول المطلق ، أو هي الخبر ، ←

[كي]

آ - (اسم استفهام) :

وذلك في قول الشاعر :

كي تجنحون إلى سيلهم وما تُثِيرَت°
قتلاكم وظى الهيجاء تضطرم ؟
أراد : كيف ؟ فحذف الفاء ، كما قال بعضهم : « سَوَ أَفعل »
يريد : سوف أَفعل .

ب - (حرف جر) :

وهي الداخلة على « ما » الاستفهامية في قولهم : « كَيْمَ فعلت
ذلك ؟ » ، أي : لم فعلته ؟ ، والداخلة على « ما » الصدرية ، كقول
الشاعر :

إذا أنت لم تنفعَ فضرَّ ، فانما
يُرجى الفقى كما يضرُّ وينفعُ^(١)
أي : يُرجى الفقى للضرر والنفع .

ج - (حرف مصدرية ونصب) :

وذلك في نحو قولك : « ذهبت إلى المدرسة لكي أتعلِّم » ، أي :
للتعلُّم .

→ بحسب الوجوه الامراية المختلفة ، ثم يكون ما بعدها مجروراً بالاضافة . وفي
حال اعتبار « ما » كافة ، تكون الكاف مكفوفة عن الاضافة .
(١) ويرى بعضهم أن « ما » هنا كافة كفت « كي » عن عمل النصب .

واختلف النحاة في « كي » غير المسبوقة باللام التعليلية ، كما في قولك : « نهيت إلى المدرسة كي أتعلم » ، فقال بعضهم : هي المصدرية الناصبة ، ومصدرها في محل جر بلام التعليل المحذوفة ، وقال آخرون : بل هي حرف جر ، والناصب للمضارع هو « أن » المضمرة بعدها . ويحتمل الوجهين قول الشاعر :

أردتُ لكِما أن تطيرَ بقرتي فتركها شتاً بيداءَ بلقسع

فهنا اجتمعت لام التعليل ، و « كي » ، و « أن » ، فيجوز اعتبار « كي » حرف جر للتعليل مؤكداً للام التعليل ، ويكون النصب بـ « أن » ، كما يجوز اعتبار « كي » هي الناصب ، فتكون « أن » توكيداً لها .

[كيت]

اسم يكنى به عن الجملة ، قولاً كانت أو فعلاً ، وقال بعضهم : بل لا يكنى بها إلا عن جملة القول ، نحو : « قلت لزيد كيت وكيت » . وهو مبني على المفتوح في محل نصب على أنه مفعول به . ولا يستعمل إلا مكرراً بالطف ، كما رأيت في المثال .

[كيف]

آ - (اسم استفهام) :

وذلك في نحو قولك : « كيف حال زيد ؟ » (١) .

(١) ويرى سيبويه أنها ظرف ، وأنها منصوبة أبداً على الظرفية ، وذلك لأن جوابها عنده أن يقال : زيد على أحسن حال ، أو هو في أحسن حال . ومن المعلوم أن أدوات الاستفهام كلها ضرب إعراب ما يجاب به عنها ، كما ستري بعد قليل .

وتقع هذه مواقع إعرابية مختلفة ، وإنما يحدد هذا الموقع معرفة
جوابها : فإن قلت : « كيف زيد ؟ » كانت خبراً ، لأن الجواب عنها
بأني خبراً : « زيدٌ عليلٌ » . وإن قلت : « كيف كان زيد ؟ » كانت
خبراً لكان ، لأن الجواب عنها : « كان زيدٌ عليلاً » ، وإن قلت :
« كيف وجدت زيداً ؟ » كانت مفعولاً ثانياً لوجد ، لأن الجواب عنها :
« وجدت زيداً كريماً » ، وإن قلت : « كيف نام زيد ؟ » كانت حالاً
من زيد ، لأن الجواب عنها : « نام زيدٌ مستلقياً » ، أو كانت مفعولاً
مطلقاً إذا كنت تسأل بها عن هيئة النوم ، لا عن هيئة النائم ، ويكون
الجواب عنها عندئذٍ : « نام زيدٌ نوماً هادئاً » .

فإن أجبت عنها دائماً بالجار والمجرور ، فقلت : « زيد على خير ،
نام زيد على أحسن حال ... الخ » كما يقول سيوييه ، فلا بد من اعتبارها
ظرفاً كما فعل هو .

ب - (اسم شرط) :

إذا تضمنت « كيف » معنى الشرط صارت واحدةً من أدواته ،
نحو : « كيف تجلس أجلس » . ثم اختلف النحاة فيها : فقال قوم : هي
غير جازمة مطلقاً ، وقال غيرهم : بل يجوز الجزم بها ، وعدم الجزم بها
مطلقاً ، وقال غيرهم : بل لا يجوز الجزم بها إلا إذا اقترنت بـ « ما »
الزائدة ، نحو : « كيفما تجلس أجلس » .

ثم قالوا : لا يكون شرطها وجوابها إلا فعلين متفقي اللفظ والمعنى ،
كما ترى في المثالين السالفين .

وهذا الذي قالوه يتناقض مع تسليمهم بشرطيتها في قوله تعالى :
« ينفق كيف يشاء » ، وقوله : « يصوركم في الأرحام كيف يشاء » ،

وقوله : « فيسطئه في السماء كيف يشاء » ، إذ الجواب في هذه الآيات كلها محذوف دل عليه الكلام السابق ، وليس في الكلام السابق فعل متفق مع فعل الشرط لفظاً ومعنى^(١) .

وإذا تضمنت « كيف » معنى الشرط لم تقع إلا مفعولاً مطلقاً ، لأنها تكون عندئذ ربط الحدين بكيفية واحدة ، لأن قولك : « كيف تجلس أجلس » يعني : اجلس الجالس الذي تجلسه .

[كيفما]

انظر « كيف الشرطية » .

(١) سبق أن قلنا في بحث الشرط عند الكلام على « كيف » : إن اشتراط النحاة أن يتفق شرط « كيف » وجوابها في اللفظ والمعنى ، أمر لا لزوم له ، ودلنا على ذلك بما يفتق ، وهذه الآيات حجة على النحاة . (راجع بحث الشرط) .

حرف اللام

[ل]

آ - (حرف جر أصلي) :

ومعانيها كثيرة ، هي :

- ١ - الاستحقاق ، وهي الواقعة بين معنى وذات ، نحو : « الحمد لله » .
- ٢ - الاختصاص ، نحو : « الراج للفرس » .
- ٣ - الملك ، نحو : « الكتاب لزيد » .
- ٤ - التملك ، نحو : « وهبت لزيد كتاباً » .
- ٥ - شبه التملك ، كقوله تعالى : « جعل لكم من أنفسكم أزواجاً » .
- ٦ - التمليل ، نحو : « هيأت نفسي للسفر » .
- ٧ - توكيد النفي ، وهي التي تسمى بلام الجحود ، نحو : « ما كنت لأخون المهد » .
- ٨ - مرادفة « إلى » ، كقوله تعالى : « كلُّ يجرى لأجلٍ مسمى » ، أي : إلى أجل .
- ٩ - مرادفة « على » ، كقوله تعالى : « ويخرون الأذقان » ، أي : عليها .
- ١٠ - مرادفة « في » ، نحو : « مضى لسبيله » ، أي : في سبيله .

١١ - مرادفة « عند » ، نحو : « كتبته لحس خلون من رمضان » ،
أي : عند خمس .

١٢ - مرادفة « بعد » كقوله تعالى : « أقم الصلاة للوك
الشمس » ، أي : بعد غروبها .

١٣ - مرادفة « مع » ، كقول متمم بن نيرة يرثي أخاه مالكا :
فلما تفرقنا كأنني ومالكا ل طول اجتماع لم نبيت ليلة معا
أي : مع طول اجتماعنا .

١٤ - مرادفة « من » ، كقول جرير :
لنا الفضل في الدنيا واتقك راغم
ونحن لكم يوم القيامة أفضل
أي : ونحن أفضل منكم يوم القيامة .

١٥ - التبايع ، وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه ،
نحو : « قلت له » .

١٦ - مرادفة « عن » ، كقول الشاعر :
كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسداً وبفضاً : إنه لديم
أي : قلن عن وجهها .

١٧ - الصيرورة ، وتسمى لام العاقبة ، ولام المآل ، كقوله
تعالى : « فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً » . الشاهد في
اللام الداخلة على « يكون » .

١٨ - التعجب مع القسم ، وتختص هذه باسم الله تعالى ، نحو :
« لله ، لقد أصبح زيد شاعراً » ، أي : والله لقد أصبح زيد شاعراً .
وإنما تقول ذلك إذا كنت في عجب من صيرورته شاعراً .

١٩ - التعجب وحده ، نحو : « يا لجمال الربيع » (١) ، ونحو :
« لله دره فارساً » .

٢٠ - التبيين ، وهي ثلاثة أنواع :

(آ) - لام تبيين المفعول من الفاعل في اسلوب تمجبي فعله دال على الحب أو البغض ، نحو : « ما أحبني ! - ما أبغضني ! » ، فإن قلت : « ما أحبني لزيد » كان المعنى أنك أنت المحب ، وزيداً محبوباً . وإنما بين ذلك دخول اللام على « زيد » ، فلو أدخلت عليه « إلى » ، فقلت : « ما أحبني إلى زيد » ، لانتقلب المعنى وصار زيد محباً ، وصرت أنت محبوباً .

(ب) - لام تبيين المفعول في اسلوب دعائي مثل « سقياً لزيد » ، فزيد هو المدعو له بأن يسقيه الله تعالى . وهذه اللام لا تتعلق بالمصدر المذكور للدعاء ، لأن فعله متمدد لا يحتاج إلى اللام ، ولو علقناها به لصار تقدير الكلام : اللهم اسق لزيد . وليس هذا اسلوباً عربياً . وإنما تقدير الكلام : اللهم اسق ... ودعائي لزيد ، أو ... إرادتي لزيد . وعلى هذا تكون اللام ومجرورها متعلقين بخبر مبتدأ محذوف .

(ج) - لام تبيين الفاعل في اسلوب دعائي ، نحو : « تباً لزيد » . وهذه كسابقتها في التأويل والتطويق ، سوى أنها دخلت على ما هو فاعل في المعنى ، إذ التقدير : ليهلك ... إرادتي لزيد .

ب - (حرف جر زائد) :

ولها مواضع ، وكلها تختلف فيه :

(١) وقد مر معنا في اسلوب نداء التعجب ونداء الاستغاثة أن منهم من يبدء هذه اللام زائدة .

١ - (اللام بين الفعل المتعدي ومفعوله) : كقول كثير :

أريدُ لأنسى ذكرَها فكأنما تمثّلُ لي ليلى بكلّ سبيلٍ

قال بعضهم : هي زائدة ، لأن الفعل « أريد » متعدي بنفسه فلا يحتاج إلى اللام ، يقال : « أريد أن أنسى » بغير لام .

وقال آخرون : هي أصلية للتعليل ، وليست داخلة على مفعول الفعل ، لأن مفعوله مخذوف تقديره : أريد السلوان لأنسى ذكرها .

وقال الخليل وسيبويه : الفعل في مثل هذا التركيب مقدرٌ بمصدر مرفوع بالابتداء ، واللام ومجرورها خبر . والتقدير : الإرادة لنسيان الذكر . وعليه يكون الفعل غير ذي مفعول ، وتكون اللام أصلية للتعليل .

٢ - (اللام بين المضاف والمضاف إليه) : ويسمونها بالحقمة ،

ومثالها قول زهير :

سُئِمْتُ تكاليفَ الحياةِ ومن يَمِيشُ

ثمانين حولاً لا أبالك يسأم

قال بعضهم : اللام زائدة بين « أبا » والكاف . لأن « أبا » اسم لا النافية للجنس ، ولو لم يكن مضافاً ، ويكن الكاف مضافاً إليه ، لكان مبنياً على الفتح في محل نصب ، لأن هذا هو حكم اسم « لا » إذا لم يكن مضافاً . فلما كان منصوباً بالألف لأنه من الأسماء الخمسة ، دل ذلك على إضافته ، وإذن تكون اللام زائدة بينه وبين المضاف إليه .

وقال آخرون : بل اللام أصلية ، وهي ومجرورها متعلقان بالخبر المحذوف ، والتقدير : لا أبا كائن لك . أما الألف في « أبا » فليست للاعراب ، بل هي حرف أصلي من حروف الكامة ، فالاسم على ذلك مقصور ، وهو مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر ، لأنه اسم « لا » النافية للجنس . وهذه لغة معروفة ، ومنها قول الراجز :

إن أباهـا وأبا أباهـا قد بلغنا في المجد غايتها

وقال غيرهم : اللام أصلية وهي ومجرورها صفة لـ « أباهـ » ، والخبر محنوف ، وعليه تكون « أباهـ » معربة منصوبة بالآلف لأنها شبيهة بالضاف ، لأن الموصوف يدخل في زمرة الشبيه بالضاف . والتقدير إذن : لا أباهـ كائناً لك مذموم* .

٣ - (اللام في المفعول به لعامل ضعيف) : ويسمونها لام التقوية . وإنما يضعف العامل إذا كان متأخراً عن معموله ، كقوله تعالى : « إن كنتم للرؤيا تعبرون » ، فلو كان الفعل « تعبرون » متقدماً على « الرؤيا » لوصل إليها بغير اللام ، فتقول في غير القرآن : « إن كنتم تعبرون الرؤيا » . وكذلك يضعف إذا كان مشتقاً ، كقوله تعالى : « فمآل لما يريد » ، إذ لو كان العامل هنا فعلاً بدلاً من مبالغة اسم الفاعل ، لما احتاج إلى اللام ، تقول في غير القرآن : « الله يفعل ما يريد » .

واختلف النحاة هنا :

فقال بعضهم : اللام هنا زائدة بدليل صحة سقوطها على الرغم من ضعف العامل ، فتقول في غير القرآن : « فمآل ما يريد - إن كنتم الرؤيا تعبرون » . ولا يمكن اعتبارها أصلية لأن العامل متصلاً بنفسه .

وقال آخرون : ليست اللام هنا زائدة ، لأن الزائد لا يأتي إلا لمعنى التوكيد ، وهذه أتت لتقوية العامل للوصول إلى معموله ، وهذه الوظيفة هي وظيفة حرف الجر الأصلي لا الزائد . ولكن لما كان العامل متعدياً وهنا بنفسه ، فلا نسميها أصلية تماماً ، ولكن نسميها شبيهة بالأصلية . وعليه تكون اللام ومجرورها متعلقين بالعامل ، وإبست كالأزائد الذي لا يتعلق .

٤ - (لام المستغاث والمتعجب منه) : في نحو قولك : « يا زَيْدُ لِلضَّعِيفِ الْمُسْكِينِ » ، وقولك : « يا لَلْمُجِبِّ » :

فقال المبرد : اللام هنا زائدة ، والاسم بعدها مجرور لفظاً منصوب محلاً على النداء .

وقال ابن جني : اللام هنا أصلية ، وهي ومجرورها متعلقان بحرف النداء لنيابته عن فعل النداء .

وقال آخرون : اللام هنا أصلية وهي ومجرورها متعلقان بفعل النداء المهنوف ، ولكن لما كان فعل « أتادي أو أدعو » يمدى بنفسه لا باللام ، فانهم يضمنونه في الاستثانة معنى الالتجاء ، وفي التعجب معنى التعجب ، فيكون التقدير في الاستثانة : التجيء لزيد من أجل الضعيف ، وفي التعجب : أعجب للمجب .

ج - (حرف جزم) :

وهي المسماة عادة بلام الأمر ، نحو : « ليذهب زيدٌ إلى الدار » . ولها أحكام :

- ١ - هي مكسورة في اللفظ المشهورة . وبنو سُلَيْمٍ يفتحونها .
- ٢ - يكثر أن تسكن إذا جاءت بعد الفاء والواو ، كقوله تعالى : « فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي ، وَلْيُؤْمِنُوا بِي » .
- ٣ - وتسكينها بعد « ثم » قليل ، ومنه قراءة الكوفيين : « ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفْتَهُم ، وَلْيُؤْفُوا نَذْرَهُمْ » .
- ٤ - يجب استعمالها للطلب في موضعين : الأول إذا كان الفعل مبنياً للمجهول ، نحو : « لِيَتَعَنَّ يَا زَيْدُ بِحَاجَتِي » ، إذ ليس للمبني للمجهول صيغة أمرية ، والثاني إذا كان الطلب موجهاً للغائب ، نحو : « لِيَكْتُبْ زَيْدُ دَرَسَهُ » ، إذ ليس للغائب أيضاً صيغة أمرية .

٥ - استعملها للطلب من المخاطب قليل ، لأن للمخاطب صيغة أمرية تنفي عنها ، فتقول : « اكتب يا زيد » بدلاً من « لتكتب يا زيد » . ومع ذلك فقد استعملت للمخاطب ، كقوله تعالى : « فذلك فليفرحوا » .

٦ - واستعملها لأمر التكلم نفسه قليل أيضاً ، لأنه لا حاجة لأن يأمر الانسان نفسه ، ومنه قوله تعالى : « وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبّعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم » .

٧ - قد تحذف لام الأمر في الشعر ويبقى عملها ، كقول الشاعر :
محمدٌ قدِ نفَسَك كل نفسٍ إذا ما خفت من شيءٍ تبالا
أي : لتفد .

د - (حرف لا عمل له) :

ولها أنواع :

١ - (لام الابتداء) : وتسمى لام التوكيد ، لأن هذا هو معناها . وهي لام مفتوحة تدخل على الابتداء ، نحو : « لزيد قادم » ، أو على الخبر إذا تقدم ، نحو : « لقادم زيد » ، أو على الفعل الجامد ، نحو : « لنعم الرجل زيد » ، أو على الماضي المقترن بـ « قد » ، نحو : « لقد جاء زيد » ، وعلى المضارع ، نحو : « ليقوم زيد » ، وعلى الماضي المجرد من « قد » ، نحو : « لقام زيد » (١) .

٢ - (اللام المزحلقة) : هي نفسها لام الابتداء زحلت إلى عجز الجملة بعد دخول « إن » المشددة عليها ، نحو : « إن زيدا لقادم » . وإنما زحلقتها عن صدر الجملة كراهية البدء بمؤكدين .

(١) وقال بعضهم : لام الابتداء لا تكون إلا في الابتداء ، أما بقية اللامات فهي وافية في جواب قسم مقدر . وهذا تصف ظاهر .

٣ - (اللام الفارقة) : هي اللام المزحلقة نفسها ، وإنما دُعيت فارقة لأنها تأتي بعد « إن » ، المخففة من الثقيلة ، فتفرقها عن « ان » النافية ، نحو : « إن زيدا لقادم » .

٤ - (اللام الزائدة) :

قالوا : هي الواقعة في خبر مبتدأ ، كقول الراجز :

أَمِ الْحُلَيْسِ لِمَجُورٍ شَهْرَبَهْ

ترضى من اللحم بظم الرقبه

وفي خبر « أن » المفتوحة الهمزة ، كقراءة سعيد بن جبير :
« ألا أنهم لياكلون الطعام » .

وفي خبر « لكن » ، كقول الشاعر :

يلوموتي في حبٍ ليلى عواذلي ولكنني من جها لميده

وفي خبر « ما » كقول الشاعر :

أَمْسى أبانٌ ذليلاً بعد عزّيته وما أبانٌ لى أعلاجٍ سودانٍ

وفي خبر « ما زال » ، كقول كثير :

وما زلت من ليلى لذن أن عرقها

لكلها ثم المقصى بكل سيلٍ

وفي المفعول الثاني لـ « أرى » ، كما في قولهم : « أراك لشامي »

... الخ .

والحق أن كل هذه اللامات هي لامات ابتداء ، إذ المعنى فيهن جميعاً واحد ، وهو التوكيد ، وإنما حمل النحاة على جعلها قسماً خاصاً أنها ليست صدرأ في جعلها ، وقد قرروا أن لام الابتداء لها الصدارة في الجملة

وهو تقرير لا لزوم له ، أما كون لام الابتداء تعلق « ظن » عن العمل ، وتمنع النصب على الاشتغال ، فلا يلزمنا بادعاء الصدرية لها ، بل يقال : إن المربية عاملت لام الابتداء معاملة أدوات الصدارة ، ولو لم تكن لها صدارة .

٥ - (اللام الواقعة في جواب لو ولولا) : نحو قوله تعالى : « لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا » ، وقوله : « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض » .

٦ - (اللام الواقعة في جواب القسم) : كقوله تعالى : « وتالله لا أكيدن أصنامكم » .

٧ - (اللام الموطئة للقسم) : وهي الداخلة على أداة شرط للايذان بأن الجواب بعدها هو جواب قسم مقدر قبلها ، وليس جواباً للشرط ، كقوله تعالى : « لئن أخرجنّوا لا يخرجون معهم ، ولئن قتلوا لا ينصرونهم ، ولئن نصروهم ليؤننّ الأديبار ثم لا ينصرون » .

وقد تدخل هذه اللام على « إذ » لشبهها بـ « إن » الشرطية ، ومنه قول الشاعر الذي باع جزءة الصوف واشترى شمنها خمرأ فأغضب زوجته :

غضبت عليّ لأنّ شربتُ بجزّة
فلأذّ غضبتُ لأشربنّ بحروف

وقد تدخل هذه اللام على أداة الشرط ، والجواب له لا للقسم ، كقول ذي الرمة :

لئن كانت الدنيا عليّ كما أرى
تباريح من ليلى فلكتموت أروح

فأنت ترى أن الجواب اقترن بالفاء ، وهذا دليل على أنه جواب
للشروط لا للقسم . إلا أن بعض النحاة يسمي اللام هنا زائدة ، لأن الموطئة
لا تكون عندهم إلا إذا كان الجواب للقسم .

٨ - (اللام للبعد) : وهي اللاحقة لأسماء الإشارة ، نحو :
« ذلك - تلك » .

هـ - (فعل أمر) :

تكون اللام فعل أمر من « ولي يلي » ، نحو : « لي أمر زيد » ،
أي : قول شأته .

[د]

آ - (نافية تعمل عمل « ان ») :

وتسمى نافية للجنس ، أو تسمى تبرئة ، لأنها تنفي الحكم عن
جميع أفراد جنس اسمها ، نحو : « لا رجل في الدار » .

وهي تعمل عمل الأحرف المشبهة بالفعل ، فتدخل على الابتداء والخبر
فتنصب الأول وترفع الثاني . لكن عملها مشروط بشروط :

١ - أن تنص على نفي الجنس ، وإلا وجب إهمالها وتكرارها ،
نحو : « لا رجل في الدار ولا امرأة » .

٢ - أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وإلا وجب الإهمال
والتكرار ، نحو : « لا زيدٌ عندي ولا عمرو » .

٣ - أن لا يتقدم خبرها على اسمها ، فإن تقدم وجب الإهمال
والتكرار ، نحو : « لا في الدار رجلٌ ولا امرأة » .

ع - أن لا يدخل عليها حرف جر ، فإن دخل وجب إهمالها ،
نحو : « سافرت بلا زاد » .

وإذا كررت « لا » النافية للجنس جز إعمالها ، وجاز التأوها ،
نحو : « لا حول ولا قوة إلا بالله - أو : لا حول ولا قوة إلا بالله » .
ومن الجائز أيضاً إعمال إحداها ، وإهمال الأخرى .

ويكثر حذف خبر « لا » النافية للجنس ، نحو : « لا ضير - لا
شك - لا ريب - لا محالة - لا مشاحة - لا بأس - ... الخ » .

ويقل حذف اسمها ، نحو : « لا عليك » ، أي : لا بأس عليك .
وقد مر معنا أن اسمها يكون مبنياً على ما ينصب به إن كان
مفرداً ، وأنه ينصب إذا كان مضافاً أو شيئاً بالمضاف (راجع مبحث
الأحرف المشبهة بالفعل) .

ب - (نافية تعمل عمل « ليس ») :

وهذه لا يشترط لها إلا تأخر خبرها ، وعدم انتقاض نفيها بالا ،
أما تنكير معموليها ، فقد اشترطه بعضهم ، ونفاه آخرون لجيء اسمها معرفة
في قول النابغة الجعدي :

وحلت سواد القلب لا أنا باغياً

سواها ولا عن حبها متراخياً

وأما نفيها فيكون للوحدة ، كما هو ظاهر في البيت ، ويكون

للجنس ، كقول الشاعر :

تزره فلا شيء على الأرض باقياً

ولا وزر مما قضى الله واقياً

وعملها مع ذلك قليل حتى قال بعضهم إنها غير عاملة .

ج - (نافية عاطفة) :

ويشترط في هذه أن يسبقها إثبات أو أمر ، نحو : « جاء زيدٌ لا عمروٌ - واضرب زيداً لا عمراً » ، ثم أن لا تقترب بماطف ، فإن قيل : « جاءني زيد لا بل عمرو » فالماطف « بل » ، و « لا » ردٌ لما قبلها ، وليست عاطفة ، وإذا قلت : « ما جاءني زيد ولا عمرو » ، فالماطف الواو ، أما « لا » فتوكيد للنفي ، وليست عاطفة لسيين : لوجود عاطف معها ، ولتقدم النفي عليها . ثم يشترط فيها أن يتعاند متماطفاها ، فلا يقال : « جاءني رجل لا زيدٌ » ، بل يقال : « جاءني رجلٌ لا امرأةٌ » .

د - (نافية لا عمل لها) :

وهذه تدخل الجمل الفعلية والاسمية ، كما تدخل على الاخبار والأحوال والنعت ، وتعرض بين الجار والمجرور ، والتائب والتصوب ، والجازم والمجزوم ، والماطف والمطوف .

فإن كانت معترضة ، أو داخلة على فعل مضارع ، أو على فعل ماضٍ لفظاً مستقبلي معنى ، فلا يجب فيها شيءٌ ، نحو : « سافرت بلا زادٍ وغضبتُ من لا شيءٍ - اجتهدت كثيراً لكي لا أرسب - إن لا تجتهد ترسب - ما جاء زيدٌ ولا عمروٌ - زيد لا يجب القراءة - لا رحم الله الأشرار » .

أما إن دخلت على الجمل الاسمية ، أو على الفعلية التي فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى ، أو دخلت على الاخبار والنعت والأحوال ، فيجب عندئذٍ تكرارها ، نحو : « لا جلٌ في الدار ولا امرأةٌ - زيد لا جاء ولا أرسلَ رسالةً - زيد لا شاعرٌ ولا كاتبٌ - جاءنا رجل لا طويلٌ ولا قصيرٌ - جاء زيد لا ضاحكاً ولا عابساً » .

هـ - (نافية جوابية) :

وهذه تحذف بـ « هـ » الجمل كثيراً ، يقال لك : « أجاه زيد ؟ »
فتجيب : « لا ... » ، والأصل : « لا . لم يحيى » .

و - (ناهية جازمة) :

وتختص بالدخول على المضارع ، وتقضي جزمه واستقباله ، سواء
كان النهي مخاطباً ، كقوله تعالى : « لا تتخذوا عدوئكم أولياء » ،
أو عائداً ، كقوله تعالى : « لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء » ، أو
متكلاً ، نحو : « لا أرىك هنا » .

ز - (زائدة لا عمل لها) :

كذا قال النحاة في « لا » من قوله تعالى : « ما منكم أن لا
تسجد ؟ » ، وقوله : « ما منكم - إذ رأيتهم ضلّوا - أن لا تتبعي ؟ » ،
وقول الأحوص :

وتَلَحَّيْنِي في اللهو أن لا أجبه
واللهو داعٍ دائبٌ غيرُ عاقلٍ

وغير ذلك من التراكيب المشابهة ...

وإنما حملهم على ذلك أنهم لو اعتبروها نافية ، ثم فهموا من كل لفظ
معناه المعجمي ، لفسد المعنى المراد ، إذ يصبح المعنى في الآيتين : ما منكم
من عدم اتباعي ؟ - و : ما منكم من عدم السجود ؟ . فكأن الله
سبحانه يأمر هارون في الآية الأولى بعدم اتباعه ، ويأمر إبليس في الآية
الثانية بعدم السجود لآدم ، وهو خلاف المقصود من الآيتين . وكذلك في
البيت ، إذ يصبح المعنى : تلوميني على عدم حب الله ، وهو خلاف
المقصود ، إذ المقصود أنها تلومه على حب الله لا على عدم حبه .

ولكن العريية تعامل الجمل أحياناً بحسب معناها الدام ، لا بحسب المعاني المفردة المعجمية لكل مفرد على حدة ، فتراها تنطوي الجملة حكماً قد لا ينسجم مع معانيها المفردة ، ولكنه ينسجم كل الانسجام مع معناها الكلي . وهذه التراكيب التي زعم النحاة أن « لا » زائدة فيها ، هي من هذا القبيل ، فقوله تعالى في الآيتين : « ما منعك » ، يساوي في المعنى « من أمرك » ، وعلى هذا تكون « لا » على أصلها ، أي نافية ، ويبقى المعنى سليماً ، وهو : من أمرك بعدم اتباعي - و : من أمرك بعدم السجود (١) . وكذلك يقال في البيت ، فإن قوله « تلحيني » يساوي في المعنى « تطلين مني » ، وعليه تكون « لا » نافية . ويكون المعنى : وتطلين مني عدم اللهو . وهو المقصود .

من هذا نرى أن هذا القسم في « لا » وهو كونها زائدة ، لا داعي له على الإطلاق .

[لوت]

اختلف النحاة في حقيقتها ، وفي عملها :

ففي حقيقتها قال بعضهم : هي فعل ماض بمعنى « نقص » ، ثم استعمل في النفي كما استعملوا فعل « قل » ، كذلك في قولهم : « قل رجلٌ يفعل ذلك » ، إذ المعنى : ما رجلٌ يفعل ذلك .

وقال آخرون : هي « ليس » نفسها قلبت ياؤها ألفاً ، وسينها تاءً .

وقال غيرهم : بل هي مركبة من كلمتين : من « لا » النافية ، وتاء التأنيث .

(١) وقد قال بهذا جماعة من النحاة . انظر معني اللبيب ، الباب الثامن ، القاعدة الأولى ، الصورة الثامنة .

وفي عملها قال بعضهم : هي لا تعمل شيئاً ، فإن رفعت الاسم بعدها فقلت : لات حينٌ مناصٍ ، فهو مبتدأ محذوف الخبر ، وإن نصبته ، فهو مفعول به لفعل محذوف تقديره : لا أرى حينَ مناص .

وقال آخرون : بل هي عاملة عمل « إن » ، فالاسم المنصوب بعدها اسم لها ، وخبرها عندئذ محذوف ، وإن كان الاسم بعدها مرفوعاً فهو خبرها ، والاسم عندئذ محذوف .

وقال غيرهم : بل هي عاملة عمل « ليس » ، فإن رفع ما بعدها فهو اسمها والخبر محذوف وإن نصب ما بعدها فهو خبرها والاسم محذوف .

والشيء المتفق عليه أن « لات » لا تدخل إلا على أسماء الزمان ، نحو : « ولات حينَ مناص » و « لات ساعة مندم » ، وإن اسم الزمان هذا يكون وحده في الجملة ، فليس معه فعل ولا مبتدأ ولا خبر ، وأنه يجوز رفعه ويجوز نصبه ، والنصب هو الغالب عليه .

[لَبَّيْكَ]

مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه مثنى ، والكاف في محل جر بالاضافة .

[لَرُ]

انظر « لدن » .

[لَمَرْنُ]

اسم لا ابتداء الناية المكانية ، نحو : « جئتُ من لدنِ زيدٍ » ، وكقوله تعالى : « وعلّمناه من لدنّا علماً » . أو لا ابتداء الناية الزمانية ، نحو : « جلستُ أقرأ من لدنِ تركتي إلى الفجر » .

وفيها أحكام :

١ - أنها مبنية على السكون .

٢ - أن نونها قد تحذف ، كقول الراجز :

من لدّ شولاً قالى إلتلتها (١)

٣ - أن جرّها بـ « من » أكثر من نصبها على الظرفية ، ولم تأت في القرآن الكريم إلا مجرورة بمن .

٤ - أنها لا تقع إلا فضلة ، بمعنى أنها لا تكون خبراً مطلقاً ، فلا يقال : « زيدٌ لذي » أو : « زيد من لذي » على أساس أنها متعلقة بالخبر المحذوف ، أو هي وجارها متعلقان بالخبر المحذوف . وبهذا تختلف عن « عند » و « لدى » اللتين هما بمعناها ، فهاتان تعنان خبراً ، فيقال : « زيد عندي » و « زيد لدى الباب » . أما « لدن » فلا تكون إلا بعد تمام الجملة ، فيقال : « ذهب زيد من لذي » .

٥ - أنها تضاف إلى المفرد ، نحو : « أخذت من لدن زيد كتاباً » ، وإلى الجملة ، نحو : « سافرت من لدن طلعت الشمس » . وبهذا تختلف عن « عند » و « لدى » اللتين لا تضافان إلا إلى المفرد ، فلا يقال : « سافرت عند طلعت الشمس » - ولا : « سافرت لدى طلعت

(١) هذا كلام تهوله العرب ، ويجري بينها مجرى اللز ، وهو يمدل في مناه قولنا اليوم : « شرحت له الأمر من الالف الى الياء » ، أي شرحته له برمته . والقول : جمع شاة ، وهي الناقة التي خف لبنا ، أو هو مصدر « شات الناقة » إذا رقت ذنبها للضراب ، والاملاء : هو أن يكون للناقة ولد يلوها ، أي يتبعها . فيكون المعنى : من لدن أن رقت الناقة ذنبها للسفاد الى أن جلت تم ولدت فكان لها ولد يتبعها . أي : من أول الأمر إلى آخره .

الشمس ، بل يقال : « سافرت عندما طلعت الشمس ، أو عند طلوع الشمس - و : « سافرت لدى طلوع الشمس » .

٦ - أنها قد لا تضاف مطلقاً ، نحو : « ذهبت من لدن غدوة »
بنصب الغدوة على التمييز ، فيكون المعنى : ذهبت من وقتٍ هو غدوة* .

[لدى]

اسم بمعنى « عند » ، وله جميع أحكامه . (انظر « عند ») .

[لماً]

اسم فعل أمر بمعنى « اتعش » . يقال للعائر ، أو لمن أصابه مصاب .

[لعلّ]

حرف مشبه بالفعل يدخل على الابتداء والخبر ، فينصب الأول ، ويسمى اسمه ، ويرفع الثاني ويسمى خبره . ومن العرب من ينصب بها الابتداء والخبر ، وحكى يونس عنهم قولهم : « لعل أباك منطلقاً » .

وقد مر معنا أن بني عقيل يطامونها معاملة حرف الجر الشبيه بالزائد . ومن ذلك قول كعب بن سعد يرثي أخاه أبا الفوار :

قلنتُ ادعُ أخرى وارفع الصوتَ جهرة

لعلّ أبي الفوار منك قريبٌ

وعليه يكون المجرور بعدها مبتدأ مجرور اللفظ مرفوع المحل .

وقد تتصل « ما » الزائدة بـ « لعل » فتكفها عن العمل ، وتلغى اختصاصها بالجلد الاسمية ، كقول الفرزدق :

أعيدَ نظراً يا عبد قيس لعلّما

أضأت لك النارَ الحمارَ القيّدا

وقد يقرن خبرها بـ « أن » لشبهها بـ « كقول متمم بن نويرة :
لعلك يوماً أن تليماً مليمٌ*
عليك من اللاتي يدعنك أجداً

ومعانيها ثلاثة :

- ١ - التوقع ، وهو ترجي المحبوب ، نحو : « لعل زيدا نالجح » ،
والاشفاق من المكروه ، نحو : « لعل المريض ميت » ، أي : أخشى
أن يموت .
- ٢ - التعليل ، وعليه حملوا نهايات الآيات من مثل : « لعلكم
تتقون - لعلكم تذكرون » .
- ٣ - الاستفهام ، أثبتته الكوفيون ، ولهذا علق بها الفصل في نحو :
« لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً » .

[لكن]

آ - (حرف استدراك لا عمل له) :

وذلك إذا وقعت بين الجملتين ، نحو : « ما جاء زيدٌ لكن جاء
عمرٌ » .

ب - (حرف عطف واستدراك) :

وذلك إذا وقعت بين مفردين وكانت مسبوقه بنفي أو نهي ، ولم
يكن معها واو ، نحو : « ما جاء زيدٌ لكن عمرٌ » . فإن ذكرت الواو
معهما ، نحو : « ما جاء زيدٌ ولكن عمرٌ » ، كان العطف للواو ، و
« لكن » حرف استدراك لا عمل له .

[لكن]

حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر . ومعناه الاستدراك .

وقد يحذف اسمه ، كقول الفرزدق :

فلو كنت ضيئاً عرفت قرابتي

ولكن زنجي عظيم المشافر

أي : ولكنك زنجي .

وتتصل بها « ما » فتكفها عن العمل ، كقول امرئ القيس :

ولكننا أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي

[لهم]

حرف تنفي يجزم المضارع ويقلب زمنه إلى الماضي ، كقوله تعالى :

« لم يلد ولم يولد » .

وزعم ابن مالك أن من العرب من لا يجزم المضارع بها ، كقول

الشاعر :

لولا فوارس من نهم وأسرثهم

يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

كما زعم الأحياني أن بعض العرب ينصب بها ، كقراءة بعضهم :

« ألم تشرح لك صدرك ؟ » .

[لما]

آ - (حرف تنفي وجزم وقلب) :

أي : هي مثل « لم » تنفي المضارع وتجزمه ، وتقلب زمنه إلى

الماضي ، نحو : « لما يأت زيد » .

لكنها تختلف عن « لم » في خمسة أمور :

١ - أنها لا تجزم فعل شرط ، فلا يقال : « إن لما تأت فلن أكرمك » ، في حين أنه يقال : « إن لم تأت فلن أكرمك » .

٢ - أن نفيها مستمر إلى الحال ، فقولاك : « لما يأت زيد » معناه : حتى الآن زيد غير آتٍ . أما « لم » فيحتمل نفيها الاتصال كقوله تعالى : « ولم أكن بدعائك - رب - شقياً » ، أي : لم أكن شقياً ، ولا أزال كذلك ، ويحتمل الانقطاع ، كقوله تعالى : « هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً » ، أي : لم يكن شيئاً مذكوراً ، ثم كان .

٣ - يغلب على منفي « لما » أن يكون قريباً من الحال ، وعلى منفي « لم » أن يكون بعيداً في الماضي . وعبروا عن ذلك بقولهم : « لما » تنفي « قد فعل » ، و « لم » تنفي « فعل » . لأن « قد فعل » ماض قريب ، و « فعل » ماض بعيد .

٤ - أن منفي « لما » متوقعٌ بثبوته ، بخلاف منفي « لم » ، فإذا قلت : « لما يشمر بستاننا » ، فعناه أن إثماره متوقع بين يومٍ وآخر . أما إذا قلت : « لم يشمر بستاننا » ، فليس معناه أنه سيثمر في المستقبل القريب .

٥ - أن منفي « لما » جائز الحذف لدليل ، نحو : « اشترت الكتاب لأقرأه ولما » ، أي : ولما أقرأه بعد .

ب - (حرف وجود لوجود) :

وذلك كقولك : « لما جاء زيدٌ سلت عليه » . ويرى بعضهم أنها في هذا التركيب وأمثاله ظرف بمعنى « حين » ، فيسمونها لذلك : « لما » الحينية . وقد فصلنا الكلام عليها في مبحث الشرط ، فارجع اليه .

ج - (حرف استثناء) :

ولا تستعمل إلا في الاستثناء المفرغ ، ولا يكون بعدها إلا جملة ، كقوله تعالى : « إنَّ كلَّ نفسٍ لما عليها حافظٌ » ، أي : ما كل نفسٍ إلا عاينها حافظٌ ، وكقولهم : « أنشدك الله لما فعلت » ، أي : ما أسألك إلا فعلك . وقد حللنا هذه العبارة الأخيرة في مبحث الاستثناء ، فارجع اليه .

[لن]

حرف نفي ينصب المضارع ويخلصه للاستقبال ، نحو : « لن يأتي زيدٌ اليوم » . وقد يحزم المضارع بها في الضرورة ، كقول أعرابيٍّ يمدح الحسينَ بنَ عليٍّ رضي الله عنها :

لن يَخيبَ الآنَ من رجائِكَ مَنْ
حرَّكَ مِنِّ دُونِ بابِكَ الحلقة

[لو]

حرف شرط غير جازم . وقد فصلنا القول فيه في مبحث انشراط . وقد تخرج عن معنى الشرط إلى معنى العرض ، نحو : « لو تزورنا » .

[لولا]

حرف شرط غير جازم . انظر تفصيل الكلام عليه في مبحث الشرط .

[لوما]

حرف شرط غير جازم مثل « لولا » .

[لَيْتَ]

حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر . وقد ينصبها ، كقول
المعراج :

يا ليت أيام الصبا رواجما

ومعناه التمني ، وهو : طلب التمني ، كقول أبي التماهية :

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب

وإذا اقترنت به « ما » الزائدة لم تلغ اختصاصه بالأسماء ، فلا يقال :
« ليتما جاء زيد » . ولهذا يجوز كفه عن العمل ، وإبقاء عمله . وقد
روي بيت النابغة بالوجهين :

قلت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد
بنصب الحمام ورقمه .

[ليس]

٢ - (فعل ماض ناقص) :

يرفع مبتدأ وينصب الخبر ، نحو : « ليس زيد قادماً » . وينوquem
يلغون عمله إذا انتقض نفيه بـ « إلا » ، ومنه قولهم : « ليس الطبيب
إلا المسك » . وقد يبطل عمله بشئ ذلك ، كقول هشام بن عتبة :

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها

وليس منها شفاء النفس مبذول

وتأوله بعضهم على أن اسمها ضمير شأن مخوف ، وأن المبتدأ والخبر المرفوعين في محل نصب خبراً لها . وكذلك فعلوا بها إذا رأوها داخلة على الجملة الفعلية ، نحو : « ليس يبري زيدٌ شيئاً » . وهذا تكلف لا لزوم له ، والخير أن تعتبر في مثل ذلك حرفاً لا فعلاً . بل لقد ذهب ابن السراج والفارسي وابن شقير وجماعة إلى حرفيتها ، سواءً أكانت عاملة ، أم كانت مهملة . ولا يصيب هذا الرأي إلا شيء واحد لا أرى له أهمية كبيرة ، وهو أن « ليس » تتصل بها ضمائر الرفع كالأفعال ، فيقال : « لستُ - لستَ - لستم ... الخ » .

لذا ، فالقول بحرفيتها عند دخولها على الجملة الفعلية فقط ، نحو : « ليس يعلمُ زيدٌ شيئاً » يبدو رأياً سديداً لا يصح شيء ، لأن ضمائر الرفع لا تتصل بها في هذه الحالة .

ب - (حرف عطف) :

بمنزلة حرف المطف « لا » معنىً وعملاً . أثبت ذلك الكوفيون ، واستشهدوا عليه بقول ثعلب بن حبيب يذكر الأثرم أبرهة الحبشي صاحب الفيل :

أين المفرُ والالهُ الطالبُ والأثرمُ المغلوبُ ليس الغالبُ

حرف الميم

[م]

آ - (علامة جمع الذكور) :

وهي المتصلة بضمير جمع الذكور المقلاء ، نحو : « هُمْ - أَنْتُمْ - كُمْ - ». وهي في اللغة المشهورة ساكنة ، نحو : « أَنْتُمْ خَيْرُ مِنْهُمْ » ، ولا تضم إلا عند التقائها بساكن آخر ، نحو : « أَنْتُمْ الْقَوْمُ الْكَرَامُ » . ويكثر ضمها في الشعر للضرورة ، كقول الفرزدق :

هذا ابن خير عبادِ اللهِ كُتَيْبِمْو

هذا التقيُّ النقيُّ الطاهر الملم

ويجوز كسرهما إذا كانت متصلة بالهاء المكسورة ، كما في البيت السابق ، إذ يمكن أن ينشد : هذا ابن خير عبادِ اللهِ كُتَيْبِمْي ... وبمض العرب يضمها مطلقاً ، فيقول : « ائتمو - هو - كتابكو ... » .

ب - (عوض عن حرف النداء) :

وهي ميم مشددة مفتوحة تتصل بلفظ الجلالة عند حذف حرف النداء قبله ، نحو : « اللهم اغفر لي » . وشذ وجودها مع ثبوت حرف النداء كقول الشاعر :

إني إذا ما حدثُ أَلَمًا أقولُ يا اللهم يا اللهم

ج - (اسم استفهام) :

وهي « ما » الاستفهامية نفسها ، حذفت ألفها عند دخول الجار عليها ، كقوله تعالى : « عمٌ يتساءلون ؟ » ، أي : عن أي شيء يتساءلون . وهي ميم يجب فتحها إشارة إلى ألفها المحذوفة ، نحو : « لِمَ - إلامَ - عمٌ - بمَ - علامَ - ممٌ ؟ ... إلخ » . وقد تسكن لضرورة شعرية ، كقول الشاعر :

يا أبا الأسودِ لِمَ خلقتي لهوم طارقاتٍ وذِكرٍ ؟

[ما]

آ - (اسم موصول) :

وأكثر استعمالها أن تكون لنير الماقل ، كقوله تعالى : « ما عندكم ينفدُ » ، وما عند الله باقٍ . وقد تستعمل للماقل ، كقوله تعالى : « فأنكحوا ما طابَ لكم من النساءِ » ، وكقولهم : « سبحانَ ما سخَّرَ كنُ لنا » ، وقولهم : « سبحانَ ما يسبيحُ الرعدُ بحمده » ، ولكن هذا قليل وأكثر ما تكون ما للماقل ، إذا اقترنت الماقل بغير الماقل في حكم واحد ، كقوله تعالى : « بسبيحُ الله ما في السماوات وما في الأرض » .

ب - (معرفة تامة علمة) :

وسميت « معرفة » ، لأنها تقدر بلفظ « الشيء » ، و « تامة » ، لأنها لا تحتاج إلى صفة أو صلة تتم معناها ، و « عامّة » ، لأنها لا تقع مع عاملها صفة لما قبلها ، كقوله تعالى : « إنَّ تُبَدُّوا الصدقاتِ فتممّا هي » ، أي : فتمم الشيء هي .

وهذا النوع من « ما » لا يقع إلا في عبارات المدح والثناء ، كما رأيت في الآية .

ج - (معرفة تامة خاصة) :

وسميت هذه « خاصة » ، لأنها تكون هي وعاملها صفةً لما قبلها ، نحو : « غسلته غسلًا نعمًا » ، أي : غسلًا نعيمَ الفصل . وهذه مثل سابقتها : لا تقع إلا في عبارات المدح والثناء .

د - (نكرة ناقصة) :

وهي التي تقدر بلفظ « شيء » ، وتحتاج إلى صفة تكمم معناها ، نحو : « عندي ما سارُّ لك » ، أي : عندي شيءٌ سارُّ لك . ومنه قول الشاعر :

لما نافع يسمى الليبُ فلا تكن*

لشيءٍ بيبِدِ نفعُهُ الدهرَ ساعيا

أي : لشيءٍ نافعٍ يسمى الليب .

هـ - (نكرة تامة) :

وهي التي تقدر بلفظ « شيء » ، ولا تحتاج إلى صفة تكمم معناها . وتقع في ثلاثة أساليب : أسلوب التعجب ، نحو : « ما أجملَ الربيع ! » ، أي : شيءٌ جميلُ الربيع ، وأسلوب المدح والثناء ، نحو : « غسلته غسلًا نعمًا » ، أي : نعم شيئاً (١) ، وأسلوب مخصوص من أساليب المبالغة هو الذي مثل قولهم : « إنَّ زيدا ممَّا أن يكتب » ، أي : إن زيدا مخلوق

(١) ويصبرها بعضهم معرفة تامة ، كما رأيت في الفقرة « ج » . انظر تفصيل أغاريا في مبحث المدح والثناء .

من شيء كتابة ف « ما » بمعنى « شيء » مجرور بـ « من » ، والمصدر
المؤول من « أن » وصلتها في موضع جر بدل منها .

و - (اسم استفهام) :

ومعناها « أي شيء ؟ » ، كقوله تعالى : « وما تلك يمينك يا
موسى ؟ » .

ويجب حذف ألف « ما » الاستفهامية إذا جرئت ، وإبقاء الفتحة
دليلاً عليها ، كقول الشاعر الكيت بن زيد :

قللك ولالة السود قد طال مكثهم

فحتم حاتم العناء المطول ؟

وربما تبعت الفتحة الألف في الحذف ، وهو مخصوص بالشعر ،
كقول الشاعر :

يا أبا الأسود لم خلقتي لهموم طارقات وذكر ؟

وقد تثبت الألف للضرورة الشعرية ، كقول حسان :

على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد ؟

ز - (شرطية غير زمانية) :

وتستعمل هذه لنير العاقل ، كقوله تعالى : « وما تفعلوا من خير
يعلمه الله » .

ح - (شرطية زمانية) :

وهذه معناها الزمان ، وهي في محل نصب على الظرفية الزمانية ،
ومنها قوله تعالى : « فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم » ، أي : استقيموا
لهم مدة استقامتهم لكم ، وقول الشاعر :

ثُمَّ تَكُنْ يَا بَنَ عَبْدِ اللَّهِ فِينَا فَلَا ظِلْمًا نَخَافُ وَلَا افْتِقَارًا

ط - (حرف نفي) :

وتدخل هذه على الجمل الفعلية والاسمية ، فاذا دخلت على الفعلية لم تعمل شيئاً ، نحو : « ما جاء زيدٌ » ، وإن دخلت على الاسمية أعملها الحجازيون والتهاميون والتجديون عمل « ليس » بشروط معروفة ، كقوله تعالى : « ما هذا بشراً » ، وأهلها التميميون ، نحو : « ما زيد قادمٌ » . وقد تستعمل « ما » نافيةً للجنس ، فتعمل عمل « إِنَّ » ، وهذا نادر ، ومنه قول الشاعر :

وَمَا بِأَسَ لَوْ رَدَّتْ عَلَيْنَا تَحِيَّةٌ

قليلٌ على من يعرف الحقَ عابها

ي - (حرف مصدري) :

وهذه تؤول مع ما بعدها بمصدر يقع مواقع إعرابية مختلفة ، فهو مبتدأ مؤخر في قوله تعالى : « عزَّزْتُ عليه ما عتَّشتم » ، أي : عَنَّتْكُمْ عزَّزْتُ عليه ، ومفعول به في قوله تعالى : « ودَّوْا ما عتَّشتم » ، أي : ودَّوْا عَنَّتْكُمْ ، ومجرور بالحرف في قوله تعالى : « لهم عذابٌ شديدٌ بما نسوا يومَ الحسابِ » ، أي : بنسيانهم يومَ الحساب ، ومجرور بالاضافة في قوله تعالى : « ليجزيكَ أجرَ ما سقيتَ لنا » ، أي : أجرَ سقيكَ .

ك - (حرف مصدري زماني) :

وإنما سمي بالزماني لأن المصدر المؤول منه ومن صلته لا يقع إلا في موضع نصب على نيابة الظرفية الزمانية ، كقوله تعالى : « وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمتُ حياً » ، أي : دوامي حياً ، والأصل : مدةً دوامي

حياً ، فحذف المضاف الذي هو الظرف ، فتاب المضاف اليه - الذي هو المصدر - منابه .

والفرق بين « ما » المصدرية الزمانية هذه ، و « ما » الشرطية الزمانية التي سبقت ، أن هذه حرف ، وتلك اسم ، وأنَّ المنصوب على الظرفية أو على نياتها هو المصدر المؤول هنا ، وهو « ما » نفسها هناك .

ل - (زائفة كافة) :

وهذه أنواع :

١ - كافة عن عمل الرفع ، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال ، هي : قل - كثر - طال . وأضاف بعضهم : شدة ، ولا يدخلن عندئذٍ إلا على جملة فعلية صريح بفعلها ، كقول الشاعر :

قلما يبرحُ اللبُّ إلى ما يورثُ المجدَ داعياً أو مجيئاً

وندر دخولهن على الجملة الاسمية ، كقول المرار :

صدتِ فأطوَّلتِ الصدودَ وقلَّما

وصالٌ على طول الصدود يدومُ

٢ - كافة عن عمل النصب والرفع ، وهي المتصلة بـ « إن » وأخواتها ، كقوله تعالى : « إنما المؤمنون إخوة » . وإذا اتصلت « ما » بالكافة بالأحرف المشبهة ألقت اختصاصها بالأسماء ، وجعلتها صالحة للدخول على الجمل الفعلية ، كقوله تعالى : « كأنما يساقون إلى الموت » ، ما عدا « ليت » ، فإن اختصاصها بالأسماء لا يزول ، فلا يقال : « ليتما جاء زيد » ، ولهذا جاز كقولها عن العمل عند اقترانها بـ « ما » ، وجاز عدمه ، وقد روي بالوجهين قول النابغة الذبياني :

قالتُ ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا أو نصفه قَدَر

برفع الحمام على الالفاء ، وينصبه على الاعمال .

٣ - كافة عن عمل الجر ، وهذه تتصل بأحرف وظروف وأسماء .
فالأحرف المكفوفة بها هي : « رب - ب - ك - من » . فالأول كقول
جذيمة بن مالك الأبرش :

ربما أوفيت في حلمي ترغمن ثوبي شمالات

والثاني كقول الشاعر :

فلئن صرت لا تحير جواباً لها قد ثرى وأنت خطيب

والثالث كقولهم : « كن كما أنت » .

والرابع كقول أبي حية :

واننا لمّا نضرب الكبش ضربة

على رأسه تلقي اللسان من الفم

والظروف والأسماء المكفوفة بها عن الاضافة هي : « بعد - بين -
حيث - إذ - مي » ، نحو : « جئت بعدما جاء زيد - بينما أنا عند زيد
إذ أقبل خالد - حيثما تجلس ترتع - إذاما تجتهد تنجح - أحب القراءة
ولا سيما قراءة موجهة » .

م - (زائفة للتعويض) :

فيعوض بها عن « كان » المحذوفة وحدها ، كقول الشاعر :

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفرٍ فان قومي لم تأكلهم الضبّع

إذ الأصل : لأنّ كنت ذا نفر ، فحذفت « كان » فانفصل
الضمير ، ثم زيدت « ما » للتعويض ، فأدغمت بأنّ ، فصارت « أمّا » .
أو تكون عوضاً من جملة « كان » المحذوفة كلها ، كقولهم :

« إفضل هذا إما لا » ، أي : إفضل هذا إن كنت لا تفعل غيره ،
فحذفت « كنت تفعل غيره » وعوض من المحذوف « ما » ، فأدغمت
« إن » بها ، فصارت « إما لا » .

ن - (زائفة) :

وتزاد هذه في مواطن كثيرة :

- ١ - بين الفعل ومرفوعه ، نحو : « شتان ما زيد وعمرؤ » .
- ٢ - بين الجار ومجروره ، نحو : « سأخرج عمًا قليل » .
- ٣ - بين المضاف والمضاف اليه ، نحو : « تعبت من غير ما عمل » .
- ٤ - بعد أدوات الشرط ، كقوله تعالى : « فامّا ترّين من
البشر أحداً فقلّبي إني نذرت للرحمن صوماً » .
- ٥ - قبل « خلا - عدا - حاشا » ، نحو : « جاء القوم ما خلا
زيد » .

ملاحظة :

إعلم أن النحاة اختلفوا اختلافاً كبيراً في أقسام « ما » وفي مواضع
كل قسم . فمنهم من أثبت بعض الأقسام ومنهم من نقاها ، ومنهم من ردّها
« ما » في أحد التراكيب إلى قسم ، ومنهم من ردها إلى قسم آخر .
واليك غاذج من هذه الخلافات :

- ١ - « إن تبدوا الصدقات فنعما هي » : قيل : « ما » معرفة
تامة ، وقيل : « ما » نكرة تامة . فملى الأولى تكون فاعلاً لنعم ، وعلى
الثاني تكون تمييزاً لفاعل نعم المستتر .
- ٢ - « ما أجمل الربيع » : قيل : هي نكرة تامة ، وقيل : بل

هي اسم موصول ، والجملة بعدها صلة لها ، والخبر محذوف ، والتقدير :
الذي جعل الربيع شي* عظيم* . وقيل : بل هي نكرة موصوفة ، والجملة
بعدها صفتها ، والخبر محذوف ، والتقدير : شي* جعل الربيع شي* عظيم* .

٣ - « غسلته غسلًا نعمًا » : قيل : هي نكرة تامة ، فتكون
تميزاً لفاعل نعم المحذوف ، وقيل : بل هي معرفة تامة ، فتكون فاعلاً لنعم .
٤ - « ما دمت حيا » : قيل : هي حرف موصول ، وقيل :
بل هي اسم موصول .

٥ - « قلما - طالما - شديداً » : قيل : هي كافة ، وقيل : بل
هي مصدرية .

٦ - « إنما المؤمنون إخوة » : قال البيانون : إن « ما » هنا
نافية ، وقال النحويون : بل هي زائدة كافة .

٧ - « كن كما أنت » : قيل : هي زائدة كافة ، وقيل : هي
اسم موصول ، والتقدير : كن كالذي هو أنت ، وقيل غير ذلك .

٨ - « بعدما - بينا » : قيل : هي زائدة كافة ، وقيل : بل
هي مصدرية . الخ .. الخ .

[ما دام]

مركبة من كلمتين : « ما » مصدرية زمانية ، و « دام » فعل
ماض ناقص .

[عازداً]

كلمة يختلف تحليلها باختلاف التراكيب التي توجد فيها :

١ - ففي قولك : « ماذا الكتاب ؟ » لا بد من اعتبارها كلمتين :

« ما » اسم استفهام ، و « ذا » اسم إشارة ، والمعنى : ما هذا الكتاب ؟
 ٢ - وفي قولك : « لماذا سافرت ؟ » لا بد من اعتبارها كلمة واحدة للاستفهام ، والمعنى : لأي شيء سافرت ؟

٣ - وفي قولك : « ماذا اشتريت ؟ » يمكن اعتبارها كلمة واحدة ، فتكون اسم استفهام في محل نصب على أنها مفعول به مقدم ، والتقدير : أي شيء اشتريت ؟ ويمكن اعتبارها كلمتين : « ما » اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم ، و « ذا » اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر ، وجملة « اشتريت » صلة لذا ، والتقدير : ما الذي اشتريت ؟ .

٤ - وفي قول الشاعر المثقّب السبدي :

دعي ماذا علمتِ سأتقيهِ ولكنّ بالمغيّب نيتيني

لا بد من اعتبارها كلمة واحدة ، فإما أن تجعل اسماً موصولاً ، والجملة بعدها صلة لها ، والتقدير : دعي الذي علمته ، وإما أن تجعل اسم جنس بمعنى « شيء » ، والجملة بعدها صفة لها ، والتقدير : دعي شيئاً علمته .

[متى]

أ - (اسم استفهام) :

يستفهم به عن الزمان ، نحو : « متى جاء زيد ؟ » .

ب - (اسم شرط جازم) :

ويستعمل لربط الشرط والجواب بزمان واحد ، نحو : « متى تأتيني أكرمك » .

ج - (اسم بمعنى « وسط ») :

واستعمله بهذا المعنى نادر جداً ، وعليه خرج بعضهم قول أبي ذؤيب الهذلي يصف السحب الصاعدة من البحر :

شربن بماء البحر ثم ترَفَّقَتْ

متى لُججِ خُضِرٍ لهنَّ ثُججٌ

فقالوا : أراد : وسط لجج .

د - (حرف جر) :

بمعنى « من » أو بمعنى « في » ، وهذا خاصٌ بلفظة هذيل ، يقولون : « وضعتُه متى كمي » ، أي : في كمي ، و : « أخرجها متى كيه » ، أي : من كيه . وعلى هذا المعنى الأخير خرج بعضهم قول أبي ذؤيب السابق .

[من]

آ - (حرف جر) :

وذلك إذا وليها اسم مجرور ، نحو : « ما رأيته منذ يوم الخميس » . ومعناها « من » إن كان مجرورها يدل على الزمان الماضي ، كما في المثال السابق ، فإن دل المجرور على الحاضر ، كان معناها « في » ، نحو : « ما رأيته منذ يومنا هذا » ، أي : في يومنا هذا .

ب - (ظرف) :

وذلك إذا وليها اسم مرفوع ، نحو : « ما رأيته مذ يومان » ، أو جملة فعلية ، نحو : « ما رأيته مذ سافر » ، أو جملة اسمية ، نحو : « ما رأيته مذ هو صغير » .

ثم اختلف النحاة في إعرابها والاسم بعدها مرفوع ، فقال قوم : هي مبتدأ والمرفوع بعدها خبر ، ومنها « الأمد » ، والتقدير : ما رأيته .. أمدُ امتفاء الرؤية يومان ، وقال آخرون : بل هي ظرف في محل نصب مضافة إلى الجملة بعدها ، والمرفوع بعدها فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : ما رأيته مذ كان يومان ، وقيل غير هذا وذلك مما لا يخلو من تعسف . وكذلك اختلفوا فيها إذا كان بعدها جملة ، والمشهور من المذاهب أنها عندئذ ظرف مضاف إلى الجملة .

[مَضَى]

اسم فعل أمر بمعنى « اعذر » .

[مع]

اسم موضوع لمعنى المصاحبة . ويختلف إعرابه باختلاف استعماله :

١ - فلان أضفته منصوباً ، كان ظرفَ مكانٍ دالاً على موضع الاجتماع في نحو : « جلست مع زيد » ، أو ظرفَ زمانٍ دالاً على زمان الاجتماع في نحو : « جئتك مع العصر » .

٢ - وإن جررته بـ « من » ، وهذا نادر ، كان اسم مكانٍ بمعنى « عند » مجروراً ، نحو : « ذهبت من معه » ، أي : من عنده .

٣ - وإن لم تضيفه ، فهو منصوب على الحال في نحو : « جاء زيد وعمرو معاً » ، أو هو ظرف منصوب متعلق بخبر محذوف في مثل : « زيد وعمرو معاً » ، وقال قوم : بل هي منصوبة على الحال دائماً ، والخبر في مثل هذا المثال الأخير محذوف ، والتقدير : زيد وعمرو مجتمعان معاً .

[معاذَ الله]

مفعول مطلق منصوب ، ولفظ الجلالة مضاف إليه .

[مَطَانِكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « أثبت » .

[مَن]

أ - (اسم استفهام) :

وذلك في نحو قولك : « من جاء ؟ » ، وقوله تعالى : « مَنْ يَشْتَا مِنْ مَرْقَدًا ؟ » ، وقوله : « مَنْ رَبُّكَ يَا مُوسَى ؟ » .

ب - (اسم شرط جازم) :

وذلك في نحو قولك : « مَنْ يَجْتَهِدْ يَنْجُ » .

ج - (اسم موصول) :

وذلك في نحو قولك : « جاء من تعرفه » .

د - (فكرة موصوفة) :

ومعناها عند ذلك « شخص » ، كقول سُؤَيْدِ بْنِ أَبِي كَاهِلٍ :

رَبُّهُ مِنْ أَنْضَجَتْ غِيظاً قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتاً لَمْ يُطْعَمْ

أي : رب شخص أنضجت قلبه غيظاً قد تمنى لي الموت . فن مجرور برب في محل رفع مبتدأ والجملة بعده صفة له ، وجملة « تمنى » خبر له . وإنما تصيّن اعتبارها فكرة ، لأن « رب » لا تدخل إلا على النكرات .

[ميم]

آ - (حرف جر أصلي) :

ولها عدة معانٍ :

١ - ابتداء القاية ، مكانية كانت كقوله تعالى : « سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى » ، أم زمانية ، كقول رسول الله ﷺ : « فطيرنا من الجمعة إلى الجمعة » .

٢ - التبويض ، أي أن تكون بمعنى « بعض » ، كقوله تعالى : « لن تناولوا البرء حتى تنفقوا مما تحبون » ، أي : حتى تنفقوا بعض ما تحبون . وعلى هذا المعنى تأتي « من » في مثل : « هذا الرجل من قریش » ، أي : هو بعض قریش .

٣ - بيان الجنس ، وهي الجارة للتمييز ، نحو : « كم من بلاد زرت » . وأكثر ما يكون ذلك بعد المبهات ، ولا سيما « ما » و « منها » لافراط إيهامهما ، كقوله تعالى « ما تنسخ من آية أو ننسخها نأت بجيرٍ منها أو مثليها » ، وقوله : « وقالوا : مها تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين » . وتكون هي ومجرورها متعلقين بصفة محذوفة للمميز إن كان نكرة ، نحو : « قرأت خمسة من الكتب » ، وبحال محذوفة منه إن كان معرفة ، نحو : « إن الذي حفظت من الشعر لا يكفي » .

٤ - التعليل ، كقوله تعالى : « بما خطيئتهم أغرقوا » ، أي : بسبب خطيئتهم .

٥ - البدل ، كقوله تعالى : « أرضيتكم بالحياة الدنيا من الآخرة ؟ » ، أي : بدل الآخرة .

٦ - مرادفة « عن » ، كقوله تعالى : « يا ويلنا قد كنّا في غفلةٍ من هذا » ، أي : عنه .

ب - (حرف جر زائد) :

ومعناها التنصيص على العموم ، نحو : « ما جاءني من رجلٍ » ، أو تأكيد المموم ، إن كان في الكلام ما يشير إلى العموم بدونها ، نحو : « ما جاءني من أحدٍ » ، إذ لو قلت : « ما جاءني أحدٌ » لكان المموم مفهوماً من كلمة « أحد » .

ولا تزداد « من » إلا في مواضع مخصوصة ، وبشروط مخصوصة ، فتزداد في الفاعل ، والمفعول به ، والابتداء ، وبشرط أن يتقدمها نقي ، أو نهي* ، أو استفهام ، وإن يكون مجرورها نكرة ، نحو : « هل جاء من أحدٍ ؟ » - ما جاء من أحدٍ - هل رأيت من أحدٍ ؟ - ما رأيت من أحدٍ - هل من كتابٍ عندك ؟ - ما من كتابٍ عندي .

[من]

مثل « مذ » في معناها وأقسامها وأحكامها . انظر « مذ » .

[منّا]

يمكن اعتبارها كلمة واحدة ، اسم استفهام للماقل ، ويمكن اعتبارها كلمتين : « من » اسم استفهام ، و « ذا » اسم موصول ، نحو : « منّا جاء اليك ؟ » . فعلى الاعتبار الأول يكون التقدير : من جاء اليك ؟ وبحسن كتابتها متصلة ، وعلى الاعتبار الثاني يكون التقدير : من الذي جاء اليك ؟ وبحسن كتابتها منفصلة ، هكذا : من ذا ؟

[مَ]

اسم فعل أمر بمعنى « أكف » .

[صهما]

آ - (اسم شرط جازم) :

وتستعمل لما لا يعقل ، كقوله تعالى : « وقالوا : مها تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين » .

ب - (اسم استفهام) :

ذكره جماعة منهم ابن مالك ، واستدلوا عليه بقول عمرو بن ملقظ :
مها لي الليلة مها ليته ؟ أودي بنعلي وسرباليته
أي : ما لي الليلة ؟

[صير]

انظر « يد » .

حرف النون

[ن]

آ - (نون التوكيد) :

وهي نونان : خفيفة ، وثقيلة . وقد اجتمعتا في قوله تعالى :
« لِيَسْجُزْنَ وَلِيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِرِينَ » . وتختصان بالفعل ، وأما قول
رؤبة :

أَقَاتِلْنِ أَحْضَرُوا الشُّهُودَا

فضرورة سوغها شبه الوصف بالفعل . (انظر شروط استعمالها في
مبحث التوكيد بالنون) .

ب - (نون التنوين) :

وهي نون زائدة ساكنة تلحق آخر الكلمة لغير توكيد . وقد
اختلف النحاة في أقسامها ، وجملة ما بلغوه في ذلك تسعة :

١ - تنوين التمكين : وهو اللاحق للاسم المرب المنصرف ،
مثل : « رجل - بيت - مال » .

٢ - تنوين التنكير : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقا بين
معرفتها ونكرتها ، ققولك : « ص » ، بغير تنوين ، يعني « اسكت عن
الكلام الذي تقوله فقط » ، أما ققولك : « ص » ، بالتنوين ، فيعني :
« اسكت عن كل كلام » . وققولك : « جاء سيوي » ، بغير تنوين ، تقصد

منه رجلاً بعينه ، أما قولك : « جاء سيويهِ » بالتنوين فتقصد منه رجلاً ما بمن يسمون بهذا الاسم .

وهذا التنوين يلحق ببعض أسماء الأفعال سماعاً ، مثل : « صهِ - مه - إيه » ، ويلحق قياساً الأعلام المختومة بـ « ويهِ » ، مثل : « سيويهِ - نفلويهِ - خالويهِ » .

٣ - تنوين المقابلة : وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، مثل : « مسلماتٍ - قانتاتٍ » . قالوا : هو في مقابلة النون التي في الجمع المذكور السالم ، مثل : « مسلمين - قانتين » . ورده بعضهم إلى تنوين التمكنين .

٤ - تنوين العوض : وهو اللاحق لبعض الأسماء عوضاً من حرف أصلي ساقط ، مثل : « جوارٍ - غوائٍ » جمع جاريةٍ وغاشيةٍ ، والأصل : جواري - وغوائني ، فحذفت الياء لأنها من الأسماء المنقوصة ، وجاء التنوين عوضاً منها . ولم يقولوا إن التنوين للتمكنين ، لأن جمع جواري وغوائني من صيغ منتهي الجموع ، فهي محرومة من تنوين التمكنين ، فكان هذا التنوين إذن عوضاً من الياء المحذوفة . فأما « قاضٍ - وعالٍ » فالتنوين فيها للتمكنين لأنها من الأسماء المنصرفة المستحقة لتنوين التمكنين .

وقد يكون تنوين العوض عوضاً من كلمة محذوفة ، كالتنوين اللاحق لبعض الأسماء الملازمة للإضافة عوضاً من المضاف إليه المحذوف ، مثل : « كلٍ - وبعضٍ » ، أو يكون عوضاً من جملة محذوفة ، وهو التنوين اللاحق لـ « إذ » في نحو قوله تعالى : « وانشقَّت السماءُ فهي يومئذٍ واهيةٌ » ، إذ المعنى : فهي إذ انشقت واهية .

وقد رد بعض النحاة جميع أنواع تنوين العوض إلى قسم تنوين التمكنين .

٥ - تنوين التثنية : وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الاطلاق ، كقول جرير :

أقلى اللوم - عاذل - والمتابن
وقولي - إن أصبت - : لقد أصابن

والأصل : عتابا ... أصابا

٦ - التنوين الغالي : وهو اللاحق لآخر القافية المقيدة ، كقول رؤبة :

وقاتم الأعماقِ خاوي المخرقن

وسمي « غالياً » لتجاوزه حد الوزن .

وقال ابن مالك : إن تسمية اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة تنويناً مجازاً . وإنما هو نون أخرى زائدة ، ولهذا لا يختص بالاسم ، ويجمع الألف واللام ، ويثبت في الوقف . وكل ذلك لا يجوز مع التنوين الحقيقي .

٧ - تنوين الضرورة : وهو اللاحق لما لا ينصرف ، كقول امرئ القيس :

ويوم دخلت الخيبر خدر عُنيزة
فقلت : لك الولايات إنك مرجلي

ولمنادى النبي على الضم ، كقول الأحوص :

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

ورده بعضهم إلى تنوين التمكين .

٨ - التنوين الشاذ : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية ، كقولهم « هؤلاء قومك » .

٩ - تنوين الحكاية : وهو اللاحق للأعلام المنقولة عن أسماء أو صفات منونة ، كأن تسمى رجلاً بكامة « عاقلة » . فتحكيها كما كانت قبل المليية . وأكثر النحاة على أن هذا هو تنوين التمكين .

ج - (نون النسوة) :

وهي ضمير الاناث في نحو قولك : « النساء يذهبن » .

د - (النون علامة النسوة) :

وهذه حرف لا محل له من الاعراب ، وذلك إذا اجتمعت مع الفاعل في لغة « أكلوني البراغيث » ، نحو : « يذهبن النسوة » . وهي علامة أيضاً في نحو : « كتابكن » - « وكتابهن » ، على مذهب من يرى أن الضمير هو الهاء فقط ، والكاف فقط .

هـ - (نون الوقاية) :

وتسمى نون الهاد أيضاً ، وهذه مواضعها :

١ - بين الفعل وياء التكلم ، نحو : « ضربني - أكرمني » . ووجودها هنا لازم لوقاية الفعل المتصل به ياء التكلم من الكسر . فأما قول رؤبة :

عددت قومي كمديد الطيس

فضرورة ، والأصل أن يقول : ليسني .

وإذا كان الفعل من الأفعال الخمسة ، مثل : « يضربون - وتضربون - وتضربان » ، ثم اتصلت به ياء التكلم ، جاز اجتماع النوين : نون الرفع للأفعال الخمسة ، ونون الوقاية ، فتقول : « يضربوتي » ، وجاز الاكتفاء بنون واحدة ، فتقول : « الرجال يضربوني » . واختلف النحاة

في النون المحذوفة : فقال بعضهم : هي نون الرفع ، وقال آخرون : بل هي نون الوقاية .

٢ - بين اسم الفعل وياء التكلم ، نحو : « دراكني - تراكني » ، أي : أدركني وأتركني .

٣ - بين الحرف المشبه بالفعل وياء التكلم ، نحو : « إني - كآني » . ووجودها هنا جائز . وينبغي حذفها مع « لعل » ، فيقال : « لعلني » ، ويقل مع « ليت » ، فيقال : « ليتني » .

٤ - بين حرفي الجر « من - عن » وياء التكلم ، نحو : « مني - عني » . ووجودها هنا لازم . فأما قول الشاعر :

أيها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني
فشاذ ، والأصل أن يقول : عني ومني .

٥ - بين « لدن وقد وقط » وبين ياء التكلم ، نحو : « لدثي - قدثي وقطني » (بمعنى حسبي) . ووجودها بين هذه المضافات ، وبين ياء التكلم ، لازم . وما ورد من الكلام مخالفاً لذلك فهو قليل نادر .

٦ - بين المشتقات وياء التكلم ، نحو : « هل أنت مكرمني ؟ » . ووجودها في هذا الموضع شاذ .

و - (النون فعل أمر) :

وهي نون مكسورة تكون فعل أمر من « ونى - يني » بمعنى قتر وتعب .

ز - (النون علامة الرفع) :

وهي نون الأفعال الخمسة ، نحو : « يكتبان - يكتبون - تكتبين » .

ح - (النون عوض عن التنوين) :

وهي الموجودة في المثنى ، مثل : « الولدان » ، وفي الجمع المذكر السالم ، مثل : « المعلمون » . وهذه النون تسقط في الاضافة كما يسقط التنوين في الاسم المفرد ، فتقول : « جاء معلم المدرسة وموظفوها » .

[النجاء]

اسم فعل أمر بمعنى « أسرع » . وقد اتصل به كاف الخطاب ، فيقال : « النجاءك » .

[نبح]

اسم صوت لرجل الابل كي تنبح .

[نعم]

حرف للتصديق ، أو للوعد ، أو للاعلام : فالتصديق بعد الخبر ،

نحو :

- جاء زيد .

- نعم

والوعد بعد الأمر والنهي والطلب بصورة عامة ، نحو :

- أعط زيدا كتابه .

- نعم .

والاعلام بعد الاستفهام ، نحو :

- هل جاء زيد ؟

- نعم .

حرف الراء

[ه]

آ - (ضمير للفائب) :

وتستعمل في موضعي الجر والنصب ، كقوله تعالى : « قال له صاحبه وهو مجاوره » .

ب - (حرف للغيبة) :

وهي الماء في « إياه » ، على مذهب من يرى أن الضمير هو « إيا » وحدها .

ج - (للسكت) :

وهي حرف ساكن يلحق أواخر بعض الكلمات عند الوقف عليها ، نحو : « وا زيدا » (١) . وربما وصلوها ، كقول المتنبي :

وا حرّ قلباه ممّن قلبه شبيم

وعند ذلك ، فاما أن يضموها تشبيها لها بهاء الضمير ، وإما أن يكسروها على قاعدة التخلص من التقاء الساكنين .

[ها]

آ - (حرف تنبيه) :

وهي الداخلة على أسماء الإشارة ، نحو : « هذا - هؤلاء - ههنا » ،

(١) انظر قواعد الوقف في الجزء الأول من الكتاب .

ثم المتصلة بـ « أي » في النداء ، نحو : « يا أيها الرجل » . فأما في أسماء الإشارة ، فهي ممتمة فيما دلّ على بُعد ، فلا يقال : « ها ثم » - هكذا ... » ، وجائزة فيما سوى ذلك ، وأما في النداء فواجبة ، فلا يقال : « يا أي الرجل » . وقد تضم في النداء إتباعاً لحركة الياء ، فيقال : « يا أيّه الرجل » .

ب - (اسم فعل أمر) :

ومناه « خذ » ، نحو : « ها الكتاب » ، أي : خذه . وقد اتصل بها كاف الخطاب فيقال : « هاك الكتاب » - هاكم الكتاب ... » . وقد تهمز ألفها فيقال : ها الكتاب .

[هاء]

اسم فعل أمر بمعنى « خذ » ، نحو : « هاء الكتاب » ، أي : خذه . وقد اتصل بها كاف الخطاب فيقال : « هاءك الكتاب » . وقد يستغنى عن الكاف ، فتصرف الهمزة تصريف كاف الخطاب ، فيقال للفرد المذكر « هاء » ، وللؤنثة المفردة « هاء » ، وللثني مذكراً أو مؤنثاً « هاؤما » ، ولجمع الاناث « هاؤن » ، ولجمع الذكور « هاؤم » ، ومنه قوله تعالى : « هاؤم اقرؤوا كتابه » .

[هاء]

فعل أمر جامد بدليل قبوله الضمائر ، فيقال : « هاتي - هاتيا - هاتوا » ، ومنه قوله تعالى : « قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين » . وزعم الزنجشيري وشارحه ابن يعيش أنها اسم فعل أمر ، وأن الضمائر التي تلحقها إنما هي لقوة شبه هذا الاسم بالفعل ، وكأنما يمدانها علامات وليست ضمائر .

[هَامِ]

اسم صوت لزجر الابل .

[هَالِ]

اسم صوت لزجر الخيل .

[هَجْ]

اسم صوت لزجر النعم والكلب .

[هَجَا]

اسم صوت لزجر الكلب .

[هِدَعْ]

اسم صوت للابل كي تسكن .

[هُسى]

وقد تكسر هاؤه ، اسم صوت لزجر النعم .

[هَكْزَا]

مركبة من ثلاث كلمات : « ها » حرف التنبيه ، والكاف الجارة ،
و « ذا » الاشارية .

[هَل]

٢ - (حرف استفهام) :

وهو حرف موضوع لطلب التصديق الايجابي ، دون التصور ،

ودون التصديق السلي (١) ، فلا يقال : « هل زيداً ضربت ؟ » ، لأنه حيثئذ سؤال عن المضروب ، لا عن الضرب ، ولا : « هل زيد قائم ؟ أم عمر ؟ » ، لأنه عندئذ سؤال عن القائم ، لا عن القيام ، ولا : « هل لم يقم زيد ؟ » ، لأنه سؤال عن القيام المنفي ، و « هل » لم توضع إلا للسؤال عن الحدث الإيجابي .

وتفترق « هل » من الهمزة من تسعة أوجه :

١ - اختصاصها بالتصديق ، أي بالسؤال عن الحدث ، فلا يقال إلا : « هل جاء زيد ؟ » ، أما الهمزة فهي للتصديق ، نحو : « أجاء زيد ؟ » ، وللتصور ، أي السؤال عن الشيء ، نحو : « آئت فلت هذا ؟ » .

٢ - اختصاصها بالإيجاب ، فلا يقال إلا : « هل جاء زيد ؟ » ، أما الهمزة فهي للإيجاب والسلب ، نحو : « أجاء زيد ؟ - ألم يأت زيد ؟ » .

٣ - تخصيصها المضارع بالاستقبال ، نحو : « هل تسافر ؟ » ، أي : هل سيقع منك السفر في المستقبل ؟ بخلاف الهمزة التي لا أثر لها في زمن المضارع ، فتأتي معه وزمنه المستقبل ، نحو : « أتسافر غداً ؟ » ، كما تأتي معه وزمنه الحاضر ، نحو : « أظن الآن زيداً قائماً ؟ » .

٤ ، ٥ ، ٦ - إنها لا تدخل على الشرط ، ولا على « إن » ، ولا

(١) مر معنا في حرف الهمزة أن التصور هو السؤال عن الشيء ، زماناً كان أو مكاناً ، أو ذاتاً ، نحو : « متى سافرت - أين جئت - من جاء ؟ » ، وأن التصديق هو السؤال عن الحدث ، نحو : « هل جاء زيد ؟ » . فأما « هل » فهي للتصديق الإيجابي وحده ، وأما الهمزة فهي للتصديق الإيجابي والسلي ، وللتصور أيضاً ، وأما سائر أدوات الاستهام فهي للتصور فقط .

على اسم بعده فعل ، فلا يقال : « هل إن جاء زيدٌ أكرمتَه ؟ » - ولا :
هل إن زيداً مسافرٌ ؟ - ولا : هل زيدٌ جاء ؟ ، والهمزة بخلاف
ذلك كله ، قال تعالى : « أفأن ماتَ أو قُتِلَ انقلبتم على أعقابكم ؟ -
إنئنتك لآنت يوسفٌ ؟ - أشرأ منّا واحداً تتَّبِعُهُ ؟ » .

٧ - أنها تقع بعد العاطف ، نحو : « هل جاء زيد ؟ وهل
سلمتَ عليه ؟ » ، والهمزة تقع قبله ، تقول : « أجاء زيد ؟ أو سلمتَ
عليه ؟ » .

٨ - أنها تقع بعد « أم » ، كقوله تعالى : « قل هل يستوي
الأمى والبصيرُ » ، أم هل تستوي الظلمات والنورُ ؟ » .

٩ - أن الاستفهام معها على معنى النفي ، ولهذا يجوز مجيء
« إلا » الحصرية بعدها ، كقوله تعالى : « هل جزاءُ الإحسان إلا
الإحسانُ ؟ » ، أي : ليس جزاءُ الإحسان إلا الإحسان . كما يجوز
دخول الباء الزائدة على الخبر بعدها ، كقول الفرزدق :

يقول إذا اقلّوْلى عليها وأقردتْ

ألا هل أخو عيشٍ لذيدٍ بدائم ؟ (١)

أي : ليس أخو عيشٍ لذيدٍ بدائم .

كما صح عطف جملتها على جمل خبرية ، كقول امرئ القيس :

وإن شفاي عبْرَةً مُهْرَاقَةً

وهل عند رسمٍ دارسٍ من مَصَوَّلٍ ؟

أي : وليس عند رسمٍ دارسٍ من مَصَوَّلٍ . ولو كانت على معنى

(١) اقلولى عليها : صعد وارتفع . أقردت : سكنت .

الاستفهام الحقيقي ، لما جاز عطف جملتها على جملة خبرية ، لأن الاستفهام إنشاء ، والانشاء لا يعطف على الخبر .

ب - (حرف تحقيق) :

بمعنى « قد » . قاله بعضهم ، وبذلك فسروا قوله تعالى : « هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا » . أي : قد أتى ..

ج - (اسم فعل أمر) :

بمعنى « أسرع » ، نحو : « هل يازيد » ، أي : أسرع .

[هـ]

اسم صوت لرجل الخيل والناقة . وقد أتت اسم فعل أمر في قول النابغة الجعدي يهجو ليلى الأخيلية :

ألا حيتا ليلى وقولا لها : هلا

أي : أقبلي وأسرعى .

[هـ]

حرف تفضيض ، أي حث على إتيان الفعل ، وذلك إذا وليها المضارع ، نحو : « هلا تزورنا » ، أي : زرنا . فإن وليها الماضي كان معناها التوبيخ فيما تركه المخاطب ، نحو : « هلا أكرمت زيدا » .

وهي كأدوات الشرط : لا يليها إلا الفعل ، فإن وليها الاسم فعلى تقدير فعل محذوف قبله ، نحو : « هلا زيدا » ، تقول ذلك لمن أكرم خالدًا ، والتقدير : هلا أكرمت زيدا ، ونحو : « هلا زيد » ، تقول ذلك لمن قال : « أكرم خالد » ، والتقدير : هلا أكرم زيد .

[هَلَمْ]

هي في لغة قريش اسم فعل أمر بمعنى « أَقِيل » ، نحو : « هَلَمْ »
يا زيد ، أي : تعال ، وبمعنى « أَحْضِر » ، نحو : « هَلَمْ زيدا » ،
أي : أحضره .

أما التميميون فيصاون بها الضائر ، فيقولون : « هَلَمْ » - هَلْمي -
هَلْما - هَلْوا - هَلْمن - ، فتكون في لغتهم فعل أمر جامداً .

[هَمَّاهَمْ]

اسم فعل ماض بمعنى « نَفِدَ » .

[هُنَا]

اسم إشارة للمكان . تتصل بها كاف الخطاب فيقال : « هناك » ،
ولام البعد فيقال : « هنالك » . وقد تشدد نونها : « هُنَّا » ، فلا
تكون إلا للمكان البعيد ، وعندئذٍ يمتنع دخول « ها » التنيية عليها ،
فلا يقال : « ههنا » كما يقال : « ههنا » .

[هُوَ]

ضمير رفع منفصل ، وكذلك فروعها : هي - هما - هم - هن .

وإذا استعملته ، هو وفروعه ، في نحو : « زيد هو الفاضل » ،
كان لك فيه وجهان : أن تجعله مبتدأ ، وتجعل ما بعده خبراً عنه ،
فتقول : « زيد هو الفاضل » - وكان زيد هو الفاضل - وظننت زيدا
هو الفاضل ، برفع « الفاضل » في كل ، لأنه خبر عن الضمير ؛ ولك
أن تجعله فصلاً ، وتجعل ما بعده بحسب المواضع التي قبله ، فتقول : « زيد
هو الفاضل » برفع « الفاضل » لأنه خبر عن « زيد » ، و : « كان

زيد هو الفاضل « بنصب » الفاضل « على أنه خبر لـ « كان » ، و :
 « ظننت زيدا هو الفاضل » بنصبه أيضاً على أنه مفعول ثانٍ لـ « ظننت » .
 والوجه الثاني هو الإفصح ، وعليه جاء التنزيل ، قال تعالى : « إن
 كان هذا هو الحق » بنصب الحق .

ثم اختلف النحاة فيه إن كان فصلاً : فقال بعضهم : هو في هذه
 الحالة حرف لا محل له من الاعراب ، وإن كانت له صورة الضائر
 المنفصلة ، وقال آخرون : بل يبقى على اسميته ، ولكن لا يكون له محل
 من الاعراب ، فيكون شأنه كشأن أسماء الأفعال ، مثل : سَهَ ، ومَهَ :
 هي أسماء ، ولكن لا محل لها من الاعراب .

[هي]

انظر « هو » .

[هيا]

حرف نداء للبعيد ، نحو : « هيا زيد » .

[هياً]

اسم فعل أمر بمعنى « أسرع » .

[هَيْتَ]

وثالث تأوّه ، اسم فعل أمر بمعنى « أسرع » ، قال الشاعر :
 أبلغ أمير المؤمنين _____ ين - أبا العراق - إذا أتيتنا
 أن العراقَ وأهلَه سَلَمٌ إليك ، فَهَيْتَ هَيْتَا (١)

(١) المعنى : يا أبا العراق بلغ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بأن العراق
 وأهله متقادون لأسرك ، فأسرع إليهم .

وإذا قلت : « هيت لك » ، كان الجار والمجرور متعلقين بخبر
محذوف لابتداء محذوف ، والتقدير : دعائي كائن لك ، فاللام تبين للمخاطب
جيء به بعد استثناء الكلام عنه ، كما كان كذلك في « سقياً لك » .

وقال بعضهم في قوله تعالى : « وقالت هيت لك » : هيت : اسم
فعل ماض بمعنى « تهيأت » ، فعلى هذا تكون اللام متعلقة به ، كما
تتعلق بماء لو صُرِّحَ به ، وقال آخرون : بل هي اسم فعل أمر بمعنى
« أقبل » ، فعلى هذا يكون امراب اللام كأمربها الأول .

[هَبَّجَ]

اسم صوت لزجر الناقة .

[هَبَّغَ]

اسم صوت لاناخة الابل .

[هَبَّرَ]

اسم صوت لزجر الابل .

[هَبَّكَ]

وقد تشدد ياءه وتفتح ، اسم فعل أمر بمعنى « أسرِعْ » .

[هَبَّهَ]

لنة في هيات .

[هَبَّهَات]

اسم فعل ماض بمعنى « بَعُدَ » . وفيه لئات كثيرة ، هي :

[۷۲]

انظر « هیات » .

حرف الواو

[و]

آ - (حرف عطف) :

نحو : « جاء زيدٌ وعمرو » . واختلف النحاة في إفادتها :
فالأكثر على أنها لمطلق الجمع ، وأنها لا تفيد ترتيباً ولا مصيةً ، وخالفهم
في ذلك قطرب والربيعي والفراء ومطلب وأبو عمرو الزاهد وهشام
والشافعي ، فذهبوا إلى أنها تفيد الترتيب .

ب - (حرف استئناف) :

كقوله تعالى : « واتقوا اللهَ ، ويعلمكم اللهُ » . فهذه الواو
ليست للعطف ، ولو كانت كذلك لزم عطف الخبر على الأمر ، وهذا غير
جائز ، فمبين أن تكون للاستئناف . وكذا تقول في كل واو لا يصح
عطف ما بعدها على ما قبلها .

ج - (الواو للحال) :

وهي كل واو على تقدير « إذ » ، نحو : « جاء زيد والشمسُ
طالمةٌ » ، التقدير : جاء زيدٌ إذ الشمسُ طالمةٌ .

د - (الواو للهيئة) :

وهذه نوعان : عاطفة ، وغير عاطفة :

فالماطفة هي التي يتصبب المضارع بعدها بـ « أن » المضمرة ، نحو
قول الشاعر :

لا تَنهَ عن خُلُقٍ وتَأْتِ مثلهُ
عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ
ومعطوفها هو المصدر المؤول من « أن » وصلتها .

وغير الماطفة هي الداخلة على المفعول معه ، نحو : « سرتُ والنهرَ » .

هـ - (الواو للقسم) :

وهذه حرف جر أصلي ، وهي والقسم به متعلقان بفعل القسم
المخنوف وجوباً معها ، نحو : « واللهِ لأكرمنَّ زيداً » .

و - (واو رب) :

وهي التي تفتح بها الحكايات القصيرة في القصائد ، كقول امرئ
القيس :

ويلدِ كموجِ البحرِ أرخى سُدُولهُ
عليَّ بأنسواعِ الهمومِ ليتلي

واختلف النحاة فيها : فالكوفيون والمبرد على أنها هي الجارة لما
بعدها ، وعليه تكون حرف جر شيئاً بالزائد ، وما بعدها مجرور اللفظ
مرفوع المحل أو منصوبه بحسب العوامل التي بعده . والبصريون على أن
الجر ليس بها ، بل بـ « رب » مخنوقة بعدها ، وعليه ، تكون الواو
حرف عطف ، وتكون الجملة بعدها معطوفة على شيء في نفس التكلم .
وحجتهم في ذلك أنها لو كانت هي الجارة لجاز دخول واو العطف عليها
كما تدخل على واو القسم ، كقول الشاعر :

ووالله لولا تمرُّهُ ما جَبَّتْهُ ولا كان أدنى من عبيد ومشرق
فلما لم يجز دخول العاطف عليها ، دل ذلك على أنها هي العاطفة .

ز - (الواو ضمير متصل) :

وهو ضمير الذكور المقلاء ، نحو : « الرجال قاموا » . والشهور
بين النحاة أنها اسم ، وأنها في محل رفع فاعلاً أو نائب فاعل ، بحسب
الفعل المتصلة به . وذهب الأخفش والمأزني إلى أنها حرف كناء التأنيث
الساكنة ، وأن الفاعل مستتر .

وقد تستعمل ضمير المقلاء إذا تَرَبَّعُوا منزلتهم ، كقوله تعالى : « يا
أيُّهَا النمل ادخلوا مساكنكم » .

ح - (الواو علامة الذكور) :

وذلك في لغة « أكلوني البراغيث » ، كقول « أَحْيَيْتَنِي الْجَلَّاحُ :
يلومونني في اشتراء النخيل ————— ل أهلي فكشهم يمدل »

واختلف النحاة فيها : فهي عند سيبويه حرف « دال » على الجماعة كما
أن التاء في « قالت » حرف « دال » على التأنيث ، وقيل : هي اسم مرفوع
على الفاعلية ، ثم قيل : إن ما بعدها بدل منها ، وقيل : مبتدأ ، والجملة
خبر مقدم .

ط - (واو الانكار) :

وهي مثل ألف الانكار : إشباع للضمة الآتية في نهاية عبارة
ملفوظة في استنكار ، كما لو قال لك أحدم : « جاء أحمد » ، فنقول
مستنكراً ذلك : « آأحمدوه ؟ » . فالواو إشباع لضمة « أحمد » ، والهاء
للسكت .

ي - (واو التذكّر) :

كقول من أراد أن يقول : « يقومُ زيدٌ » ، فسي « زيد » ،
فأراد مدّ الصوت ليتذكّر ، إذ لم يرد قطع الكلام ، : « يقومـو » .
وحقيقة هذه الواو أنها كسابتها : اشباع للضمّة ، فهي ظاهرة صوتية
وليست أداة حقيقية .

[وا]آ - (حرف نداء) :

وهو يختص بنداء التذبة ، نحو : « وا زيدا ! » . وأجاز بعضهم
استعماله في النداء الحقيقي .

ب - (اسم فعل مضارع) :

بمعنى « أعجب » ، كقول الراجز :
وا ، بأبي أنتِ وفوكِ الأشتبُ كأنما ذرٌّ عليه الزُرْنَبُ
أو زنجيلٌ وهو عندي أطيبُ

[واهأ]

اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » ، نحو : « واهأ له ما أطيبه ! » .

[وَحْ]

اسم صوت لزجر الضأن .

[وراءك]

اسم فعل أمر بمعنى « تأخّر » .

[وَسْطَان]

وتثلك واوه ، اسم فعل ماض بمعنى « أَسْرَعَ » .

[وَيْ]

اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » .

[وَيْكَ]

كقول عنتره :

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها

قيل الفوارس : وَيْكَ عنتره أقدم

واختلف النحاة فيها : فقال قوم : هي « وي » نفسها لحقتها كاف الخطاب ، وعليه ، تكون « وي » اسم فعل مضارع ، والكاف للخطاب ، وقال الكسائي : « أصل « ويك » « ويلك » ، وعليه تكون « وي » مفعولاً مطلقاً مضافاً ، والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة .

[وَيْكَأَم]

هكذا وردت متصلة في رسم القرآن في قوله تعالى : « وَيْكَأَنَّهُ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ » . واختلف النحاة فيها على ثلاثة مذاهب :

١ - هي مركبة من « وي » الذي هو اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » ، و « كَأَنَّ » الحرف المشبه بالفعل ، ولكنه ههنا ليس بمعنى التشبيه ، بل بمعنى التأكيد مثل « إِنَّ » ، فيكون التفسير : وَيْ إِنَّهُ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ . وهذا المذهب للخليل وسيبويه .

٢ - هي مركبة من « وَيْكَ » التي هي اسم فعل مضارع مع

كاف الخطاب ، و « أَنْ » الحرف المشبه بالفعل ، وإِما فتحت همزته لأنه معمول لاسم الفعل ، أو لفعل محذوف ، أو للام محذوفة ، والتقدير : أعجبُ أنه لا يفلح الكافرون - أعجبُ .. إعلمُ أنه لا يفلح الكافرون - أعجبُ لأنه لا يفلح الكافرون . وهذا مذهب القراء .

٣ - هي كلمة واحدة اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » .

[وَبَرَأُ]

اسم فعل أمر بمعنى « أسرع » .

حرف الياء

[ي]

أ - (ياء المتكلم) :

وهي ضمير متصل للنصب في نحو : « ضربني » ، وللجر في نحو : « كتابي » .

ب - (ياء المخاطبة) :

وهي ضمير متصل للمخاطبة ، لا يكون إلا للرفع ، فهي فاعل في نحو : « تقومين » ، ونائب فاعل في نحو : « أنت تُكرمِينَ » .
وذهب الأخفش والملازمي إلى أنها حرف للتأنيث ، وأن الفاعل أو نائب
الفاعل ضمير مستتر تقديره « أنت » . فذهبها فيها كذهبها في واو الجماعة .

ج - (ياء الانكار وياء التذكر) :

هما كواو الانكار وواو التذكر : إشباع للكسرة ، وليستا أداتين
بالمعنى الصحيح للأداة .

[يا]

أداة نداء ، تصلح للبميد والقريب والمتوسط ، ولا يستعمل غيرها
في الاستغاثة والتعجب ، وهي وحدها التي يجوز حذفها قبل المنادى .
(راجع أسلوب النداء) .

خاتمة في الاعراب

١ - حقيقة الاعراب

يبدو ضرورياً ، في صدر هذه الخاتمة ، أن نحدد بالضبط ما نريده من كلمة « إعراب » . ذلك لأن لهذه الكلمة معاني مختلفة في اللغة والاصطلاح .

فالاعراب لغةً : هو الابانة والافصح . تقول : أعرب فلان عن رأيه ، إذا أبان عنه وأفصح . وأما في الاصطلاح ، فللكلمة الاعراب أكثر من معنى واحد .

٢ - فالاعراب مرةً : هو ضد البناء ، أي هو قابلية الكلمة لأن يتغير آخرها بحسب العوامل الداخلة عليها . فكلمة « رجل » بهذا المعنى معربة ، لأنها تبدو مرفوعةً مرةً ، ومنصوبةً أخرى ، ومجرورةً ثالثةً : تقول : جاء رجلٌ ، ورأيت رجلاً ، ومررت برجلٍ ، أما كلمة « سيويه » فهي مبنية ، لأنها تظل على صورة واحدة مهما يدخل عليها من العوامل : تقول : جاء سيويه ، ورأيت سيويه ، ومررت بسيويه .

وينقسم الاعراب ، بهذا المعنى ، إلى ثلاثة أقسام :

١ - اعراب لفظي : وهو التغير اللفظي الظاهر في الكلمات المعربة غير المعتلة الآخر ، مثل : جاء رجلٌ ، ورأيت رجلاً ، ومررت برجلٍ .

٢ - اعراب تقديري : وهو تغير كان من المفروض أن يظهر على آخر الكلمة لولا موانع حالت دون ذلك . فمن هذه الموانع أن تكون الكلمة مقسمة الآخر بالألف أو الواو أو الياء ، فبعض هذه الأحرف ،

لأسباب صوتية معروفة ، يتمذر ظهور الحركة عليه ، وذلك هو شأن الألف ، وبعضها الآخر لا يرفض رفضاً باتاً ظهور الحركات عليه ، إلا أن ظهور بعضها عليه يبدو ثقيلاً ، وذلك هو شأن الواو والياء مع الكسرة والضمة . لهذا كله نقول : جاء الفتى ، ورأيت الفتى ، ومررت بالفتى ، مقدرين على الألف ضمة مرة ، وفتحة أخرى ، وكسرة ثالثة ، لأن القوانين الصوتية تحكم باستحالة ظهور هذه الحركات على الألف ، ونقول : جاء القاضي ، ومررت بالقاضي ، فتقدر الضمة والكسرة على الياء ، ولا تظهرها ، لأن إظهارها يورث اللفظ ثقلاً ملحوظاً . ألا ترى أن قولنا : جاء القاضي ، ومررت بالقاضي ، أثقل منه في حال حذف هاتين الحركتين وجعلها مقدرتين على الياء ، أي ملحوظتين في الدهن فقط ؟

ومن هذه المواضع أيضاً أن يكون آخر الكلمة ، وهو محل الاعراب والتغير ، مشغولاً بحركة لازمة لا يستطيع مفارقتها ، وذلك هو شأن المضاف إلى ياء المتكلم الذي يبدو آخره مشغولاً دائماً بكسرة لازمة لمناسبة ياء المتكلم ، فنقول : هذا كتابي ، وقرأت كتابي ، ونظرت في كتابي ، مقدرًا الحركات الثلاث على الباء دون أن تظهرها بسبب اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهذا هو أيضاً شأن المحكي إن لم يكن جملة ، وشأن المسمى به من الكلمات المبنية أو الجمل ، وشأن المبنيات إذا تعرضت لبناء آخر غير بنائها الأصلي : فنقول في إعراب « يشرب » من قولك : « كتبت كلمة يشرب » : إن « يشرب » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، ونقول في إعراب « كيف » من قولك : « جاء كيف » ، مسمياً بها أحد الأشخاص : إن « كيف » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، ونقول في إعراب « هذا » من قولك : « يا هذا » : إن « هذا » منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة البناء الأصلي .

٣ - اعراب محلي : وهو تغير اعتباري بسبب العامل ، فلا يكون ظاهراً ولا مقدرأ . ولا يكون هذا إلا في الكلمات المبنية والجل .

ونسود ثانية إلى معاني كلمة « الاعراب » فنقول :

ب - والاعراب مرة ثانية : هو نظام ما من أنظمة التغير . فاذا قلنا إن « إعراب المفرد » هو غير « إعراب الاسماء الخمسة » ، فانما نفي أن نظام تغير المفرد القائم على الحركات ، هو غير نظام تغير الاسماء الخمسة القائم على الحروف . وفي كل كتاب من كتب النحو باب مخصوص يسمى « باب الاعراب » فيه تعرض الأنظمة المختلفة لتغير الزمر والفصائل المختلفة من الكلام .

ج - والاعراب ثالثة : هو النحو كله . ولا يكون للكلمة هذا المعنى إلا وكلمة « العلم » مضافة إليها ، فاذا قلنا « علم الاعراب » ، فانما نفي بذلك هذا العلم الذي يبحث في أواخر الكلام من حيث قبولها للتغير وعدم قبولها له ، وفي القوانين التي تحكم هذا وذاك .

د - والاعراب أخيراً : هو فن تحليل الكلام ، ووصفه ، وبيان تأثير بعضه في بعض ، وذكر وظيفة كل جزء من أجزائه .

إن الاعراب ، بهذا المعنى الأخير ، هو موضوع خاتمتنا هذه . فما حقيقة هذا الاعراب ؟

١ - اعراب تحليل :

ونفي بكلمة التحليل هنا ما نفيه بها في علم الكيمياء ، أي فك المادة المركبة ، وردها إلى عناصرها الأولية التي تتألف منها . فنحن أن الكيمياوي الذي يحلل الماء إلى عتصريه الأوكسيجين والهيدروجين ، إنما

هو يقوم بعملية « اعراب » للماء . وفي الفرنسية يطلقون على كلتا العمليتين ، عملية اعراب الكلام ، وعملية تحليل المركبات الكيميائية ، كلمة واحدة هي كلمة « Analyse » . وعلى هذا فان فك أجزاء الساعة ، أو جهاز الراديو ، أو السيارة ، أو غير ذلك من الآلات ، ليس سوى « اعراب » لها .

وقد تبدو عملية تحليل الكلام أمراً على جانب كبير من السهولة ، وهذا صحيح في أغلب الأحيان ، ولا سيما إذا كانت أجزاء الكلام مستقلة بعضها عن بعض ومعزولاً عنه في اللفظ والكتابة ، وذلك نحو : « سافر زيد إلى دمشق صباحاً » ، إذ من الواضح أن تحليل هذه العبارة لن يكون على غير الشكل الآتي : سافر زيد إلى دمشق صباحاً ← سافر + زيد + إلى + دمشق + صباحاً . إلا أن الأمر يختلف عندما تلتحم بعض أجزاء الكلام في بعض ، ويصبح من المسير على غير الخبير أن يعرف الأجزاء المكونة لما أمامه من كلام ، فعبارة « أكرمتي » تبدو لغير الخبير لفظاً مفرداً بسيطاً لا يمكن أن ينحل إلى ما هو أبسط منه ، أما الخبير بالكلام فيعلم أن هذه العبارة مؤلفة من أربع كلمات لا من كلمة واحدة ، وأنها تنحل على النحو التالي : أكرمتي ← أكرم + ت + ن + ي .

وزداد الأمر صعوبة عندما يوجد مركب كلامي يشبه في لفظه عنصراً كلامياً بسيطاً ، وذلك نحو « كريم » من قولك : « زيد كريم » ، فالعرب الناقل يظن اللفظ بسيطاً ، ويحكم متسرعاً بخطأ العبارة ، ويأمر برفع « كريم » لأنها خبر عن « زيد » ، أما العرب اليقظ فهو يعلم أن اللفظ مركب وليس بسيطاً ، وأنه ينحل إلى كلمتين على النحو التالي : كريم ← كاف التشبيه + ريم ، بمعنى « غزال » ، وإذاً تكون العبارة صحيحة لأنها بمعنى : زيد مثل ريم . وفي الواقع فإن أغلب الألفاظ

النحوية مبني على هذا النوع من الجنس .

إن تشبيه الكلام بالركبات الكيماوية والآلات المعقدة تشبيه صحيح إلى حد ما ، ولكنه ليس صحيحاً تماماً ؛ ذلك لأن هذه المركبات لا يجوز أن يسقط شيء من عناصرها الداخلة في تركيبها ، وإلا استحالت شيئاً آخر غير ما كانت ، فالحاء مثلاً يظل دائماً مشتملاً على عنصره السيطلين الأوكسيجين والهيدروجين ، وإذا حدث أن غاب أحدهما ، فلن يستطيع الآخر أن يشكل ماءً وحده ، وأما في المركبات الكلامية فالأمر يختلف تماماً ، فهنا يمكن أن يسقط جزء واحد أو عدة أجزاء ، لأسباب بلاغية أو صوتية أو غير ذلك ، ويظل الكلام مع هذا كلاماً تاماً مفيداً لا غبار عليه من الناحية النحوية : ففي قولك « رَمَتِ فاطمة الكرة » سقطت الألف من فعل « رمى » لثلاث يلتقي ساكنان هما الألف نفسها وتاء التانيث الساكنة ، وفي قولك « والله لتكتبن » سقطت عدة كلمات ، هي فعل القسم ، وفاعله ، ثم واو الجماعة من فعل « تكتبن » التي كان سقوطها لسبب الصوتي نفسه الذي أدى إلى سقوط الألف من فعل « رمى » في المثال السابق . وفي مثل هذه الأحوال ، فإن على المحلل للكلام ، أي العرب ، أن يرد إلى الكلام ما سقط منه ، أو على الأقل ، أن يلحظ في أثناء تحليله هذا الذي سقط ، وبغير هذا الرد أو الاحتظ الذي نسميه تقديراً ، تكون عملية التحليل ناقصة من الوجهة النحوية . ومن الواضح أن لحظ ما قد يسقط من الكلام وتقديره يزيدان عملية التحليل صعوبة فوق صعوباتها الأخرى ، ويجعلانها أمراً عسيراً على غير العارف بأساليب اللغة العربية وقوانينها النحوية والصرفية والصوتية .

وأخيراً ، هناك صعوبة خطيرة تتعرض العرب في أثناء تحليله للكلام . هذه الصعوبة تأتيه من جهة القوانين الصوتية خاصة ، ذلك أن هذه القوانين كثيراً ما تقضي بإبدال حروف بحروف أخرى في ظروف وأحوال

مخصوصة ، فالياء الأولى من قولك « جاء معلّمٌ » ليست إلا الواو التي هي علامة الرفع في الجمع المذكر السالم ، والأصل هو « جاء معلّموي » ، ولكنها - وقد سبقت الياء بالسكون - انقلبت إلى ياء ، ثم أدغمت في ياء التكلم ، كما تفضي بذلك قوانين الاعلال المعروفة . وعلى العرب في مثل هذه الأحوال أن يكون على جانب كبير من اليقظة والاحاطة التامة بالقوانين الصوتية حتى يرد كل جزء من أجزاء الكلام الذي يحلله إلى شكله الحقيقي .

ولا بد أخيراً من التنبيه على حالة شاذة في عملية التحليل الاعرابي ، تلك هي حالة الحرف « ال » ، والاسم الداخل عليه ، فهذان المنصران يظلان في الاعراب كلمة واحدة ، وإن كانا في الحقيقة اللغوية كلمتين مستقلتين ، ففي عبارة مثل « جاء الولد إلى المدرسة » لا يكون التحليل على هذا الشكل : « جاء + ال + ولد + إلى + ال + مدرسة » ، بل يكون على هذا الشكل : « جاء + الولد + إلى + المدرسة » ، وذلك لشدة لصوق هذا الحرف بالاسم الداخل عليه ، من جهة ، ولكونه من العناصر النحوية الماطلة التي لا تتأثر بغيرها ولا يتأثر غيرها بها ، من جهة ثانية . ومع ذلك ، فإننا في بعض الأحيان نزل المنصر « ال » عما يدخل عليه ونعتبره في التحليل كلمة مستقلة ، ولا يكون هذا إلا في موضعين : الأول أن يكون الاعراب إعراب أدوات (١) ، والثاني أن تكون « ال » اسماً موصولاً لا حرفاً ، وذلك كقول أحدم :

من لا يزال شاكرًا على الله فهو حرٌّ بميشةٍ ذاتِ سَمَةٍ

فتحليل هذا الكلام لا بد أن يكون على الشكل الآتي : « على + ال + مع + هـ » ، لأن « ال » هنا اسم موصول بمعنى الذي في محل

(١) سنقد لهذا النوع من الاعراب فصلاً خاصاً .

جر بحرف الجر « على » ، (١) .

٢ - الاعراب وصف وتصنيف :

إن الوقوف - في عملية الاعراب - عند حد تحليل الكلام ورده إلى الأجزاء التي يتركب منها ، ليس وراءه كبير جدوى ، إذ ما القائمة التي نرجوها من وراء معرفتنا أن عبارة « أكرمتي » مؤلفة من أربع كلمات ، لا من كلمة واحدة ؟ لهذا ، وليكون الاعراب ذا جدوى ، وجب رد كل جزء إلى أحد الأصناف الثلاثة التي يتألف منها الكلام ، وهي الاسم والفعل والحرف ، ثم إن كان الجزء المعرب فعلاً ، وجب بيان ما ينتسب إليه من أصناف الفعل المختلفة ، فيذكر إن كان هذا الفعل ماضياً ، أو مضارعاً ، أو فعل أمر ، ويبين هل هو ثلاثي أو رباعي ؟ وهل هو مجرد أو مزيد ؟ وما حروف الزيادة فيه إن كان مزيداً ؟ وهل هو جامد أو متصرف ، أو ناقص التصرف ؟ وهل هو تام أو ناقص ؟ .. الخ الخ . ثم لا بد من وصف حالته أهو مبني أم معرب ؟ وإذا كان مبنياً فعلام هو مبني ؟ .. الخ . ومثل هذا يقال في الجزء المعرب إن كان اسماً ، أما إن كان حرفاً فلا بد من ذكر المعنى الذي أتى له هذا الحرف ، ذلك لأن الحرف في العربية يكون له في عبارة معنى ، ويكون له في عبارة أخرى معنى آخر . ويمكن بيان ذلك كله في إعراب العبارة التالية : « جاء الولد إلى المدرسة » ، فيقال :

جاء : فعل ماض ، ثلاثي ، مجرد ، أجوف ، مهموز اللام ، تام ، متصرف ، مبني على الفتح الظاهر على آخره .
الولد : اسم ثلاثي ، مجرد ، جامد ، اسم ذات ، مذكر ، مفرد ، معرفة ، صحيح الآخر ، معرب .

(١) راجع في قسم الأدوات أحكام وأحوال الأداة « ال » .

إلى : حرف ثلاثي لاتهاء النائية المكانية ، مبني على السكون الظاهر على آخره .

المدرسة : اسم ثلاثي مزيد بلیم والهاء ، مشتق من فعل درس لبيان مكان الدراسة ، مؤنث ، مفرد ، معرفة ، صحيح الآخر ، معرب (١) .

٣ - الاءراب بيان تأثيرات :

بعد تحليل الكلام ، ووصف كل جزء من أجزائه وتصنيفها ، لا بد من ذكر ما إذا كان هذا الجزء أو ذاك مؤثراً في غيره ، أو متأثراً به ، أو غير قابل للتأثير أو التأثر . ففي إعراب العبارة السابقة نصيف إلى ما سبق ما يأتي :

جاء : فعل لازم ، رافع للمسند اليه ، ناصب لما قد يأتيه من تكميلات الفعل ، لا محل له من الاءراب (٢) ، غير صالح لنصب المفعول به بسبب لزومه .

الولد : مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

إلى : حرف جر ، لا محل له من الاءراب (٢) .

المدرسة : مجرور بـ « إلى » ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره .

(١) لا شك أن الطالب القاري سيستغرب هذا النوع من الاءراب لاختلافه الكبير عما ألفه من طرائق الاءراب في المدرسة . والحق معه في ذلك . غير أننا سنوضح له أسباب هذا الخلاف بعد قليل . فلرجو منه عدم الاستعجال .
(٢) لا محل له من الاءراب : أي لا أثر لغيره فيه .

٤ - الاعراب بيان وظائف :

بعد كل ما مضى لا بد - لكي يكون الاعراب كاملاً - من بيان الوظيفة التي يقوم بها كل جزء من أجزاء الكلام . فاعراب العبارة السابقة لا يكون كاملاً إلا إذا أضفنا اليه ما يأتي :

جاء : مسند إلى الولد .

الولد : مسند اليه . وبعبارة أخرى : فاعل .

إلى المدرسة : متعلقان بالفعل جاء . وبعبارة أخرى : إلى : حرف لتمدية الفعل القاصر إلى مفعوله . المدرسة : مفعول به غير صريح للفعل « جاء » .



سيدهش القارئ - ولا شك - من هذا الذي عرضناه من أمر الاعراب ، وسيقول : ولكننا - فيما اعتدناه من أساليب الاعراب - لا نقول أكثر هذا الكلام ، بل قد لا نقول إلا ربه أو عشره . وهذا صحيح إلى حد بعيد . بل إن ابن هشام يوصي أن يقال في إعراب نحو « لم أتم » : جازم ومجزوم ، فقط (١) . وهو إعراب نصّره كاملاً من وجهة النظر النحوية . فما الأسباب التي سمحت بهذا الاختصار الشديد ؟

١ - أول هذه الأسباب أن الاعراب ينقسم إلى ثلاثة أقسام : إعراب نحوي ، وإعراب صرفي ، وإعراب أدوات (٢) وما ذكرناه نحن

(١) انظر خاتمة الباب السادس من كتابه « مني اللبيب » .

(٢) ستكون هذه الأقسام من الاعراب موضوع الفصل القادم .

من أمر الاعراب يشمل الأقسام الثلاثة ، في حين أننا في المدرسة ، كنا إذا أردنا إعراب بيت من الشعر مثلاً ، لم نكن نجري من أقسام الاعراب إلا القسم الأول فقط ، أي ما سميناه بالاعراب النحوي . وهذا القسم من الاعراب لا يهتم كثيراً بأمر التصنيف ، فهو لا يذكر من تصانيف الفعل والاسم إلا ما له مساس بأثر بعض الكلام في بعض : فكلمة مثل « جاء » يكفيه من أمر تصنيفها أن يقول فيها : إنها فعل ، وإنها فعل ماضٍ . فأما تصنيفه لها بأنها فعل ، فلكي ينبئ على أنها هي عامل الرفع في المسند اليه ، وأما تصنيفه لها بأنها فعل ماضٍ ، فلكي يشير إلى أنها مبنية ، وإلى أنها لا محل لها من الاعراب ، أي لا أثر لغيرها فيها . أما تصنيفاتها الأخرى من كونها فعلاً ثلاثياً مجرداً أجوف مهموز اللام ... الخ ، فلكل أمور يتركها لتقسيمه الاعراب الصرفي ، لأننا في النحو - حيث ينصب كل اهتمامنا على العوامل والمعاملات - لا نجد فرقاً بين أن يكون الفعل ثلاثياً أو رباعياً ، وبين أن يكون مجرداً أو مزيداً ، وبين أن يكون معتلاً أو مبدئياً . لأن كل هذه الأصناف من الفعل لها عمل واحد ، هو رفع المسند اليه ، ونصب المفعولات .

ثم إن الاعراب النحوي لا يذكر من أمر الحروف إلا ما له علاقة بقضية العمل ، فيقول في « إن » : حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وفي « لم » : حرف جزم ، وفي « من » : حرف جر ، وفي « ما » من قولك « ما جاء زيد » : لا عمل لها . أما معاني هذه الحروف فلا يهتم بها كثيراً ، بل يتركها إلى قسمه الثاني الذي دعواته بأعراب الأدوات . نعم ، هو يذكر في بعض الأحيان معاني ما يمر به من حروف ، ولكنه لا يفعل ذلك ، في الغالب ، إلا إذا كان لمعنى الحرف مساس أو تلازم مع عمل نحوي معين : فإذا قال في « ما » : نافية ، فلكي يشير إلى أنها تختلف عن « ما » المصدرية التي تسبك ما يسدها مصدرها ، وإذا قال في « لا » من قولك « لا رجل في الدار » : إنها

نافية للجنس ، فلأن هذا المعنى يجعلها كالحروف المشبهة بالفعل ، أي ناصبة
للإسم رافعة للخبر ، وإذا قال في الفاء من قول الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فصل المشيب :

إن الفاء حرف عطف لبيان السبب ، فلكي ينبه على أن المضارع المنصوب
بعدها إنما نصيبته « أن » المضمرة بعد فاء السببية ، لأننا نعلم أن هذا
الحرف الناصب لا يضم بعد الفاء إلا إذا كانت الفاء تعني السببية ... الخ .

وهكذا ، فإذا أسقطنا من عبارات الاعراب العام كل ما ليس له
علاقة بالاعراب النحوي ، فإن الباقي لن يتجاوز في أي حال من الأحوال
الثلاث ، أو ما هو دون الثلاث .

٢ - السبب الثاني : هو أن العبارات الخاصة بالاعراب النحوي
قد يفتي ذكر بعضها عن ذكر الآخر ، فنسقط في هذه الحالة ما يمكن
الاستغناء بغيره عنه . مثال ذلك ما يأتي :

إن : حرف مشبه بالفعل ، يدخل على المبتدأ والخبر ، فينصب
الأول ويسمى اسمه ، ويرفع الثاني ويسمى خبره .

زيداً : اسمه منصوب به .

عالم : خبره مرفوع به .

ففي هذه الحالة أستطيع أن أكتفي من إعراب « إن » بقولي : إنه
حرف مشبه بالفعل ، ذلك لأن قولي عن « زيد » إنه اسمه المنصوب به ،
وعن « عالم » إنه خبره المرفوع به ، يفتي عن عبارة « يدخل على المبتدأ
والخبر فينصب ... » ، لأن القولين لا يؤيدان إلا إلى شيء واحد .

٣ - السبب الثالث : هو أن الاعراب النحوي لا يهتم إلا

بالحالات الخاصة لكلمة ما في تركيب لغوي ما . فأما إن كانت الحالة عامة في الكلمة العربية ، فانه لا يبالي بالنص عليها ، لأن النص في هذه الحالة ليس فيه كبير غناء . ولهذا السبب نسقط من عبارات الاعراب التحوي كل عبارة لا تقص إلا على حالة عامة . مثال ذلك أننا في اعراب « إلى » من قولك « ذهب الولد إلى المدرسة » نسقط عبارة « إلى : لا محل لها من الاعراب » ، ذلك أن كون « إلى » لا محل لها من الاعراب ليس شيئاً طرأ عليها في هذا التركيب فقط ، بل هو حكم ملازم لها في كل التراكيب وفي جميع أحوال استعمالها ، بل إنه شيء عام في الحروف كلها ، فذكره مع كل حرف ، وفي كل تركيب ، أمر لا جدوى منه .

٤ - السبب الرابع الأخير : أننا عندما نعرب كلاماً ما ، لا توجه باعرابنا إلى إنسان يجهل كل شيء عن قواعد اللغة واعرابها ، ولو فعلنا ذلك لكان عملنا في منتهى السخف والحماقة ، بل توجه به في العادة إلى من يدانينا معرفة باللغة والاعراب ، وفي هذه الحالة ، أي عندما يجري الكلام بين متعاطي فن واحد ، فإن التكلم يعيل عادة إلى أن يطرح من كلامه كل العبارات التي تعني أشياء معروفة ومسلماً بها لدى أهل هذا الفن ، لأن السامع في هذه الحالة يعرف بنفسه كل الأمور التي لم يذكرها المتكلم ، ويعرف في الوقت نفسه أن المتكلم يعرفها هو أيضاً . من هنا يمكننا اختصار الاعراب لعبارة « لم أنم » إلى حـد القول : انها جازم ومجزوم ، سواء أكان العرب استاذاً أمام تلميذه ، أم كان تلميذاً أمام استاذه ، أم كان أحدهما أمام زميل له .

هذا إلى أن الاساتذة يوصون تلامذتهم دائماً أن تكون عباراتهم في الاعراب من نوع ما قل ودل . يقول ابن هشام في خاتمة الباب السادس من كتابه « مفتي اللبيب » : « ينبغي للمعرب أن يتخير من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى المراد فيقول في نحو ضُربَ : فعل ماضٍ لم يُسَمَّ »

فاعله ، ولا يقول : مبني لما لم يُسَمَّ فاعله ، لطول ذلك وخفائه ... وأن
يقول في الواو : حرف عطف لمجرد الجمع ، أو لطلق الجمع ، ولا يقول
للجمع المطلق ، وفي حتى : حرف عطف للجمع والنهاية ، وفي ثم : حرف
عطف للترتيب والمهلة ، وفي الفاء : حرف عطف للترتيب والتعقيب ، وإذا
اختصرت فهن فقل : عاطف ومعطوف ، وناصب ومنصوب ، وجازم
ومجزوم ، كما تقول : جار ومجرور ، اهـ

٢ - اقسام الـاعراب

رأينا في الفصل السابق أن الـاعراب ينقسم إلى ثلاثة أقسام :
اعراب محوي ، واعراب صرفي ، واعراب أدوات . والذي نريد أن نبينه
في هذا الفصل هو حدود كل قسم من هذه الأقسام ، ومحيط الدائرة التي
ينحصر فيها اهتمامه .

١ - الـاعراب المحوي :

وهو ما تنصرف اليه كلمة « الـاعراب » إذا أطلقت . وهو يهتم
بكل ما تشتمل عليه البارة اللغوية من عناصره . يستوي في ذلك الأفعال
والأسماء والحروف . بل إنه يهتم أحياناً بما لا علاقة له باللغة مطلقاً ،
ونعني بذلك بعض الحروف التي تكتب ولا تلفظ ، كالآلف التي رسمها بعد
واو الجماعة في نحو قولنا : « الرجال ذهبوا » .

وتنحصر اهتمامات هذا النوع من الـاعراب فيما يأتي :

- ١ - هل المنصر المرب اسم أم فعل أم حرف ؟
- ٢ - فإذا كان فعلاً فمن أي أنواع الفعل هو ؟ أهو ماض أم
مضارع أم فعل أمر ؟
- ٣ - وإذا كان مبنياً فعلام هو مبني ؟ أعلى الفتح أم على الضم أم
على السكون أم على حذف حرف العلة أم على حذف النون ؟ ولماذا ؟
- ٤ - وإذا كان مبنياً فأين حركة بنائه ؟ أي ظاهرة أم مقدرة ؟
وإذا كانت مقدرة فما المانع من ظهورها ؟

٥ - وإذا كان مبنياً فهل هو لا محل له من الاعراب أم هو في محل رفع أو جزم ؟

٦ - وإذا كان معرباً فما اعرابه ؟ أهو مرفوع أم منصوب أم مجزوم ؟ ولماذا ؟

٧ - وإذا كان معرباً فما علامة اعرابه ؟ وأين هي ؟ وإذا كانت مقدرة فما المانع من ظهورها ؟

٨ - وإذا كان الفعل ناقصاً ، أو كان مبنياً للمجهول ، فيجب التنبيه على ذلك ، أما إن لم يكن هذا ولا ذاك فلا حاجة عندئذ إلى تنبيه .
وقبل المضي في بيان حدود اهتمامات الاعراب التحويي فيما يخص الاسم ، نرى من المفيد أن نورد بعض التطبيقات العملية لما قلناه فوق مما يختص بالفعل وحده :

جاءَ الولدُ : فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر على آخره . لا محل له من الاعراب .

رمى الولدُ كرةً : فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر . لا محل له من الاعراب .

رمتُ قاطعةً كرةً : فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء ساكنة مع تاء التانيث الساكنة . لا محل له من الاعراب .

رمىْتُ الكرةَ : فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك . لا محل له من الاعراب .

إن جاءَ زيدٌ جاءَ عمروٌ : فلان ماضيان مبنيان على الفتح الظاهر ، ومحلها الجزم بـ « إن » ، لأن الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه .

يكتبُ زيدٌ رسالةً : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم (١) . علامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

البنات يلعبنَ : فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث ، في محل رفع لتجرده عن الناصب والجازم .

لا تكاسلنَ : فعل مضارع مبني على الفتح لمباشرة نون التوكيد ، في محل جزم بلا .

البنات لن يلعبنَ : فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث ، في محل نصب بـ « لن » .

إن لم تجتهدْ لم تنجحْ : فلان مضارعان مجزومان بلم ، وعمل كلٍ منها الجزم بان ، لأن الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه .

قمْ يا زيد : فعل أمر مبني السكون . لا محل له من الاعراب . ونستأنف الآن ما كنا فيه من بيان حدود اهتمامات الاعراب النحوي ، فنيول :

٩ - وإذا كان المنصر العرب اسماً ، فإن كان ظاهراً فلا حاجة إلى النص على ذلك ، أما إن كان ضميراً ، أو اسم إشارة ، أو اسماً موصولاً ، أو اسم استفهام ، أو اسم شرط ، أو اسم كناية ، فيحسن عندئذ النص .

١٠ - ثم يجب بيان موقع الاسم الاعرابي : أهو مبتدأ أم خبر ؟ أهو فاعل أم نائب فاعل ؟ أهو مفعول به أم مطلق أم منادى أم مستثنى أم مجرور بالحرف أم بالاضافة ... الخ الخ ؟

(١) وفضل ابن هشام أن يقول البصريون : لطلوه محل الاسم (انظر الباب السادس من كتاب المعنى ، الأمر التاسع) .

١١ - وإذا كان الاسم في موقعه الطبيعي من الجملة سكّيتَ عن ذلك ، أما إن كان متقدماً على هذا الموقع أو متأخراً عنه فالأفضل النص على ذلك .

١٢ - وإذا كانت علامة الاعراب أصلية سكّيت عن بيان السبب ، أما إن كانت غير ذلك فالأفضل بيان السبب .

١٣ - وبما أن جميع الأسماء معرضة ، لتأثير فيها ، إما لفظاً ومحلّاً إن كانت معربة ، وإما محلّاً فقط إن كانت مبنية ، فإن عبارة « لا محل له من الاعراب » لا مكان لها في اعراب الاسم .

واليك الآن تطبيقاً عملياً لما مر :

السَّاءُ زَرْقَاءُ : مبتدأ وخبر مرفوعان ، وعلامة رفعهما ضمتان ظاهران .

جاء المعلومون : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم .

قادمٌ أخوك : خبر مقدم مرفوع ، علامة رفعه الضمة الظاهرة ، ومبتدأ مؤخر مرفوع ، علامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الخمسة ، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر بالاضافة .

ونعود إلى الحديث عن الاعراب النحوي ، فنذكر منه ما يتعلق بالحرف :

١٤ - وإن كان العنصر المرب حرفاً فهل هو أصلي أو زائد ؟ ثم هل هو عامل أو غير ذلك ؟

١٥ - وإذا كان الحرف عاملاً فما عمله ؟ أهو الرفع أم النصب أم الجر أم الجزم ؟

واليك تطبيقاً لما مر :

لم يَقم زيد : حرف جزم .

- ما قام زيد : حرف نفي لا عمل له .
 لا رجل في الدار : « لا » نافية للجنس تعمل عمل « إن »
 فتنصب الاسم وترفع الخبر .
 ليس زيد بعالم : الباء حرف جر زائد .

٢ - الاعراب الصرفي :

وهذا النوع من الاعراب يقصر ٥٥ على الأفعال والأسماء المتصرفة ،
 أما الحروف وما أشبهها من الموصولات وأسماء الإشارة والاستفهام والشرط
 ... الخ ، فلا يلقي اليها بالاً ، وذلك لجودها وعدم قابليتها للتصرف .
 والأمور التي يهتم ببيانها هي :

- ١ - بيان كون العنصر العرب فعلاً أو اسماً .
- ٢ - بيان بابه إن كان فعلاً ثلاثياً مجرداً .
- ٣ - بيان كونه مجرداً أو مزيداً .
- ٤ - بيان المزيد فيه إن كان مزيداً .
- ٥ - بيان المعنى الذي أتت له الزيادة .
- ٦ - بيان مجرده إن كان مزيداً .
- ٧ - بيان ماضيه إن كان مضارعاً أو أمرياً .
- ٨ - بيان مفرده إن كان مثنىً أو جمعاً .
- ٩ - بيان نوعه من المشتقات إن كان مشتقاً ، مع بيان ما اشتق منه .
- ١٠ - بيان مكبّرِهِ إن كان مُصَغَّراً .
- ١١ - بيان المنسوب اليه إن كان منسوباً .

- ١٢ - بيان المحذوف منه إن وجد .
 ١٣ - بيان ما فيه من قلب إن وجد .
 ١٤ - بيان ما فيه من إعلال أو ابدال إن وجد .
 ١٥ - بيان نوع الانغماس إن وجد .
 ١٦ - بيان نوع الهمزة إن وجدت .
 ١٧ - بيان اليزان الصرفي . وهذا أعظم الأشياء أهمية ، لأنه -
 بما يصور من واقع الكامة - بشكل وحده ثلاثة أرباع التحليل الصرفي .
 واليك تطبيقاً لبعض ما مر :

سَمِعَ : فعل ماضٍ ثلاثي مجرد سالم . يابيه « عَلِمَ » (١) .
 وزنه « قَمِيلَ » .

قال : الوزن « قَمَلَ » (٢) . فعل ماضٍ ثلاثي مجرد أجوف . فيه
 إعلال بالقلب ، وذلك أن أصله « قَوَلَ » ، لأنه من « القول » ، تحركت
 واؤه وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً .

يُقَاتِل : الوزن « يُفَاعِل » . فعل مضارع ماضيه « قَاتَلَ » :
 ثلاثي زيدت فيه الألف بين الفاء والعين لمعنى المشاركة . ومجرده « قَتَلَ » .

جاء : الوزن « عَفَلَ » . اسم ثلاثي مجرد . فيه قلب ، جعلت
 فاؤه مكان عينه ، وأصله « وَجَه » . وفيه إعلال ، إذ الأصل « جَوَه »
 تحركت واؤه بعد فتحة فانقلبت ألفاً .

آرام : الوزن « أَعْفَال » . جمع مفردة « رَئِم » . فيه قلب ،

(١) أي هو مثل « علم يعلم » : مكسور العين في الماضي ، مفتوحها في
 المضارع .

(٢) وأجاز بعضهم وزنه بـ « قال » .

والأصل فيه « أرآم » لأن جمع « فِعْل » على أفعال ، فيكون جمع « رثم » هو « أرآم » ، لكن عينه - وهي الهمزة - تقدمت إلى مكان الفاء ، واجتمعت مع همزة « أفعال » فسهلت إلى الف لوقوعها ساكنة بعد همزة مفتوحة .

عليّ : الوزن « فَعِيل » ، اسم ثلاثي زيدت فيه الياء بين المين واللام لمحو الصفة المشبهة . مشتق من « علا » . فيه إعلال بالقلب ، إذ الأصل « عليّو » : اجتمعت فيه الياء والواو ، والسابقة ساكنة ، فانقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء ادغاماً صغيراً .

صِلّة : الوزن « عِلّة » . اسم ثلاثي مجرد ، حذف فاءه من أوله وعوض عنها هاء في آخره ، وأصله « وصل » .

إزدهم : الوزن « اِهْتَمَل » (١) . فعل ماض ثلاثي مزيد فيه الهمزة والتاء لمحو المطاوعة . فيه ابدال ، إذ الأصل « ازتهم » أبدلت التاء دالاً لأن فاء الفعل زاي .

يعود : الوزن « يَفْعُل » . مضارع ماضيه « عاد » . ثلاثي مجرد أجوف . فيه إعلال بالنقل والتسكين ، إذ الأصل « يَعْوُدُ » ، فنقلت حركة الواو إلى المين قبلها فصار « يَعْوُدُ » .

عُدّ : الوزن « قُلّ » . أمر ماضيه « عاد » . ثلاثي مجرد أجوف . فيه إعلال بالحذف ، إذ الأصل « عُوْدُ » ، فحذفت الواو هرباً من الساكتين .

إسم : الوزن « إَفْع » . اسم ثلاثي مجرد . حذف لامه وعوض منها همزة في أوله ، والأصل « سِمَوُ » ، لأنه من السمو . والهمزة فيه همزة وصل .

(١) وأجلز بعضهم وزنه بـ « افعل » .

٣ - اعراب الأدوات :

وينحصر اهتمام هذا النوع من الاعراب في دائرة الأدوات فقط ، ونعني بها الحروف كلها ، ثم بعض الأفعال والأسماء مما له أكثر من استعمال في اللغة . مثال ذلك من الأفعال « كان » ، فنحن نعلم أنها تستعمل مرة تامة ، ومرة ناقصة ، ومرة ثالثة زائدة ، ومثال ذلك من الأسماء « ما » ، فنحن نعلم أنها تستعمل مرة نكرة تامة ، وأخرى نكرة ناقصة ، وثالثة معرفة تامة ، ورابعة معرفة ناقصة ، وخامسة اسم استفهام ، وسادسة اسم شرط ... الخ .

والاسئلة التي يجب عنها هذا الاعراب هي :

١ - هل الأداة المعربة اسم أو فعل أو حرف ؟

٢ - أي عامل أم مهملة ؟

٣ - هل هي زائدة ؟

٤ - ما معناها ؟

واليك تطبيقاً لذلك :

الآن يأتي المدير : « ال » في كلمة « الآن » للمهد الحضوري ، أما التي في كلمة « المدير » فهي للمهد الذهني .

ما كان أحسن ما صنع زيد : « ما » الأولى نكرة تامة ، والثانية حرف مصدري لا عمل له ، أما « كان » فهي زائدة لا عمل لها .

قلت لك هذا المال لزيد : اللام الأولى حرف جر أصلي للتبليغ ، واللام التي في « لزيد » حرف جر أصلي للملك ، و « ال » التي في « المال » للمهد الحضوري .

إذا ما جاء زيد فما أنا بمسلم عليه : « ما » الأولى زائدة للتوكيد ،
و « ما » الثانية نافية عاملة عمل ليس ، و « إذا » ظرفية شرطية ، والباء
في « بمسلم » زائدة للتوكيد ، و « على » حرف جر أصلي للاستعلاء المجازي .



وفي ختام هذا الفصل نرى من المفيد أن نورد بعض الآيات
الشعرية معربة الأنواع الثلاثة من الاعراب ، ليتبين القارئ حدود كل
نوع ، وما يمتاز به عن قسيمه :

قال بشار بن برد :

إذا الملك الجبار صرَّ خَدَّه مشينا اليه بالسيوف نعاتبه

١ - الاعراب النحوي :

إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه (١) .
مبني على السكون في محل نصب .

الملك : فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، مرفوع وعلامة رفعه
الضمة الظاهرة على آخره .

الجبار : نعت للملك مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

(١) أما أنها ظرف لما يستقبل من الزمان فيعني أن الصر بعدها مستقبل
الزمان وإن كان ماضي اللفظ ، وأما أنها خافضة لشرطها فيعني أنها مضافة وأن جملة
الشرط بعدها مضاف اليها محلها الخفض ، أي الجبر ، وأما أنها منصوبة بجوابها فيعني
أن ناصيا على الظرفية هو جوابها وأنها متعلقة به . هذا على مذهب من يقول إن
ناصيا هو الجواب ، وأما على مذهب من يقول إن ناصيا هو الشرط فلا تكون
خافضة لشرطها ، بل يكون شرطها جملة ابتدائية لا محل لها من الاعراب .

صَعَّرَ : فعل ماض مبني على الفتح الظاهر على آخره لا محل له من الاعراب . والفاعل ضمير مستتر تقديره هو .

خَدَّه : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره . والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالاضافة .

مشينا : فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك . و « نا » ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل .

اليه : جار ومجرور متعلقان بفعل مشينا .

بالسيوف : جار ومجرور متعلقان بفعل نعماته .

نعماته : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، والفاعل ضمير مستتر تقديره « نحن » ، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به .

جملة الملك مع فعله المخوف : مضاف اليها محلها الجر .

جملة صَعَّرَ : تفسيرية للفعل المخوف لا محل لها من الاعراب .

جملة مشينا : جواب شرط غير جازم لا محل لها من الاعراب .

جملة نعماته : حالية محلها النصب .

٢ - الاعراب الصرفي :

مَلِك : الوزن « قَمِيل » . اسم ثلاثي مجرد .

جَبَّار : الوزن « فَعَّال » . صيغة مبالغة لاسم الفاعل « جابر » من

فعل « جبر » .

صَعَّرَ : الوزن « قَمَّل » . فعل ماض ثلاثي زيد فيه تضييف العين .

خَدَّ : الوزن « قَمَّل » . اسم ثلاثي مجرد .

مشينا : الوزن « فَعَلْنَا » . فعل ماض ثلاثي مجرد ناقص .
سيوف : الوزن « فُعُول » . جمع مفردة « سيف » : اسم ثلاثي مجرد .
فعاتب : الوزن « تفاعل » . فعل مضارع ماضيه « عاتب » : فعل
ثلاثي مزيد فيه الألف بين الفاء والعين . ومجرده « عتب » .

٣ - اعراب الأدوات :

إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان ، متضمنة معنى الشرط .
الملك : « ال » جنسية لاستغراق الافراد .
الجبار : « ال » جنسية لاستغراق الأفراد .
اليه : « الى » حرف جر أصلي لانتهاى الفاية المكاتبة .
بالسيوف : الباء حرف جر أصلي للاستعانة . و « ال » للمهدد
الذهني ، إذ قصده من « السيوف » هو « سيوفنا » .

وقال أبو حية التميري :

وإثنا لما نضرب الكبش ضربةً

على رأسه تلقى اللسان من الفم .

١ - الاءراب الاءحوى :

وإثنا : الواو بحسب ما قبلها . « إن » حرف مشبه بالفعل . « نا »
ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم « إن » .
لما : اللام مزحلقة . « من » حرف جر . « ما » مصدرية .
نضرب : مضارع مرفوع للتجرد . والفاعل ضمير مستتر تقديره
« نحن » . « ما » المصدرية وما بعدها بتأويل مصدر مجرور بـ « من » .
والجار والمجرور متعلقان بخبر « ان » المحذوف .

الكبش : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة .

ضربة : مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة .

على رأسه : جار ومجرور متعلقان بفعل « ضرب » . والماء ضمير متصل في محل جر بالاضافة .

تلقني : مضارع مرفوع للتجرد ، وعلامة رفعه ضمة مقصورة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر تقديره « هي » يعود على الضربة .

السان : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره .

من الفم : جار ومجرور متعلقان بالفعل « تلقني » .

جملة إن مع اسمها وخبرها : ابتدائية لا محل لها من الاعراب .

جملة ضرب الكبش : صلة « ما » الصدرية لا محل لها من الاعراب .

جملة تلقى اللسان : نعت للضربة محالها النصب .

٢ - الاءراب الصرقي :

فضرِب : الوزن « فَعِل » . فعل مضارع ماضيه « ضرب » :

ثلاثي مجرد سالم . بابه « جَلَسَ يجلسُ » .

كَبَشَ : الوزن « فَعَلَ » . اسم ثلاثي مجرد .

ضربة : الوزن « فعلة » . مصدر مرة للفعل « ضَرَبَ » .

رأس : الوزن « فَعَلَ » . اسم ثلاثي مجرد .

تلقني : الوزن « تُفْعِل » . فيه إعلال بالتسكين ، إذ الأصل

« تُتْلِقِي » ، فلما تطرفت الياء بعد حرف متحرك ، وكانت حركتها

الضمة ، حذفت هذه الحركة لاثقل . ماضيه « ألقى » : ثلاثي زينهت

الهمزة في أوله . وقد سقطت هذه الهمزة من المضارع ، إذ الأصل « تُولِّي » ، وذلك لسقوطها من المضارع المسند إلى المتكلم « أُولِّي » ، حيث سقطت للهرب من اجتماع همزتين .

لسان : الوزن « فِعال » ، ثلاثي زيد ألفاً بين العين واللام .

فم : الوزن « فَعَّ » . اسم ثلاثي حذفت لامه ، والأصل « فَمَوَّ » .

٣ - اعراب الاقوات :

وإنّا : الواو بحسب ما قبلها . « ان » للتوكيد .

لما : اللام للتوكيد مهملة لا عمل لها . « من » حرف جر أصلي لابتداء الناية . « ما » حرف مصري .

الكِبش : « ال » جنسية لاستغراق الافراد .

على : حرف جر أصلي للاستعلاء الحقيقي .

الامان : « ال » جنسية لاستغراق الافراد .

من : لابتداء الناية .

القم : « ال » جنسية لاستغراق الافراد .

٣ - شروط الاعراب

نفني شروط الاعراب المعلومات والأشياء التي يجب على المرء أن يتسلح بها حتى يكون إعرابه صحيحاً جيداً .

١ - معرفة القواعد :

قأول ما قد يتبادر إلى ذهن القارئ أن معرفة القواعد النحوية والصرفية والصوتية هي المدة الكاملة لكل مرء جيد . وهذا صحيح إلى حد بعيد جداً ، فغير المعرفة العميقة لقواعد اللغة يكون المرء عرضة للوم والخطأ . ولكن هل يتبأ لكل امرء أن يحيط بقواعد اللغة دوساً وحفظاً ، وأن تكون هذه القواعد ماثلة كلها في ذاكرته بأصولها وفروعها في اللحظة التي يتصدى فيها للاعراب ؟ أعتقد أن هذا أمر عسير على أكثر الناس ، بل إنه عسير أيضاً على القلة المتخصصة التي لا عمل لها إلا الاشتغال بالنحو وتدريسه . وإني لأميل إلى الاعتقاد أن كبار النحاة أنفسهم لم يضعوا مصنفاتهم الضخمة من الذاكرة وحدها ، وإنما استعانوا على ذلك بكية ضخمة من المذكرات الخطية التي دونوا فيها حصيلة ما أبدعته قرائع من سبقهم .

هل يعني هذا الكلام أن الاعراب الصحيح وقف على القلة المتخصصة المتبحرة المحيطة بكل قواعد اللغة ؟

أما هنا فنكتفي في الجواب عن هذا السؤال بقولنا : لا . وأما في الفقرات التالية فسندري التفصيل الوافي لهذا الجواب المجهل .

٢ - معرفة الوظائف النحوية :

ليس الاعراب ترديداً يفاوياً لمبارات ومصطلحات قد يجهل أكثر الطلاب ما وراءها من معانٍ ، بل الاعراب هو - كما قلنا في صدر هذه الخاتمة - هو تحليل للكلام وبيان لوظيفة كل جزءٍ من أجزائه . الاعراب ليس حفظاً أعمى للقواعد ، بل هو فهم صحيح للدور الذي يلعبه كل عنصر من عناصره . ولتعلم أن النحاة الأوائل ، أولئك الذين وضعوا أصول النحو وفروعه ، والذين قدموا قواعدهم وقتنوا قوانينه واخترعوا مصطلحاته - انعلم أن أولئك أعربوا الكلام العربي ولم يكن قبلهم قواعد ولا قوانين . بل إن هذه القواعد والقوانين نفسها لم تنشأ إلا نتيجة للاعراب القائم على الفهم الصحيح لوظائف أجزاء الكلام .

ولكن ماذا نفي بقولنا : وظائف أجزاء الكلام ... وأدوار عناصر الكلام ... ؟

نفي بذلك أن لكل كلمة من الكلمات وظيفة تؤديها في العبارة التي هي فيها . والاعراب إنما هو - في الدرجة الأولى - بيان لهذه الوظائف . فإذا قلنا عن كلمة إنها مفعول لأجله ، فأننا نفي بذلك أنها الكلمة المبينة لسبب حدوث الفعل ، وإذا قلنا عن أخرى أنها مفعول معه ، فأننا نفي أنها المبينة للطرف الذي حدث الفعل بمصاحبته ، وإذا قلنا عن ثالثة إنها حال ، فأننا نفي أنها تقوم بوظيفة بيان الوصف الذي تلبس أحد الشركاء في الحدث أثناء وقوع هذا الحدث ، وإذا قلنا عن رابعة أنها نعت ، فهذا يعني أنها مبينة لوصف ثابت في الاسم الذي قبلها ، وإذا قلنا عن خامسة أنها حرف جر زائد ، كان معنى ذلك أنها جزء يحمل معنى توكيدياً في الكلام لا تأسيسياً ، بمعنى أنه يقوي أحد المعاني الموجودة في الكلام قبل دخوله ، وأنه لا يضيف إلى معاني العبارة معنى جديداً خاصاً به ، بحيث

انه لو نزع من العبارة لما اختلف بنزعه ولا خسرت شيئاً من معانيها ...
النخ الخ .

المعرب الجيد ، إذن ، هو من يقف همه على معرفة الوظيفة التي تؤديها الكلمة في العبارة ، ثم لا يهتم بعد ذلك شكل الكلمة ولا نوعها ولا حركتها الاعرابية ، ذلك أن الوظيفة النحوية الواحدة قد تقوم بها أشكال وأنواع مختلفة من الكلمات ، مثل الضمير والظاهر والمصدر والمستق ، بل إن بعض الوظائف تصلح لكل من المفردات والجلد على حد سواء . ثم إن الحركة الاعرابية كثيراً ما تتلاعب بها عوامل شتى تجعلها على غير ما ينتظر أن تكون ، فقد تكون الكلمة مبنية على حركة غير الحركة المنتظرة ، أو تكون معربة بحركة غير الحركة الأصلية كما هو الشأن في المنوع من الصرف وجمع المؤنث السالم ، أو تكون مجرورة بحرف جر زائد أو بحرف جر شبيه بآرائد أو باضائة لافية ... الخ الخ . فالعرب الذي يلقي بكل اعتماده على شكل الكلمة أو على حركتها الاعرابية يعرض نفسه إلى ضلال كبير .

ولنضرب على ذلك بعض الأمثلة الموضحة :

١ - فالعرب الذي لا يعرف الفاعل إلا بالضممة الظاهرة على آخره سيخفى عليه أمر الفاعلين في العبارات الآتية :

ما جاء إلا أتم .

جاء أبي .

جاء القاضي .

ما جاء من أحد .

ضرب زيد خالدًا مفيدًا له .

لأن فاعل الأولى « أنم » مبني على السكون فلا يقبل ضمة ،
ولأن فاعل الثانية « أبي » متصل بباء التكامل فتحمله الاعرابي مشغول
بكسره المناسبة فلا يقبل ضمة ، ولأن فاعل الثالثة « القاضي » منقوص
لا يقبل على آخره ضمة ظاهرة ، ولأن فاعل الرابعة « أحد » مجرور
بحرف جر رائد ، ولأن فاعل الخامسة « زيد » محرور باصافة لفظية .
أما لو كان العرب يهتدي إلى الفاعل بوظيفته لا بحركته لعرف أن الجميع
فاعلون ، لأن الجميع قاموا بالأحداث المذكورة قبلهم .

٢ - والعرب الذي لا يعرف المفعول المطلق إلا إذا كان مصدراً
مذكوراً بعد فعل من جنسه سيخفى عليه أمر المفعولات المطلقة في
المبارات الآتية :

سرت الهوينى .

سرت مثلما سار زيد .

سرت كما علمتني .

لأن « الهوينى » ومثله ، والكاف « ليست مصادر مذكورة بعد
أفعال من جنسها . أما لو كان العرب يهتدي إلى المفعول المطلق بوظيفته لا
بتبكاؤه لعرف أن الجميع مفعولات مطلقة ، لأن الجميع تؤدي وظيفة واحدة
هي وظيفة بيان هيئة الحدث ونوعه .

بل كثيراً ما تسيطر فكرة الببكن على ذهن الطالب فتوقعه في
أخطاء فاحشة لا يجوز أن يقع فيها البتدئون أنفسهم . مثال ذلك أن يعرف
أحدهم « الشراب » من قولك : « شرب شراباً لذيقاً » مفعولاً مطلقاً ،
لحجده أنه لاحظ اشتراكاً في الحروف بين « شرب » و « شراب » ، غير
منتبه إلى أن « الشراب » هو الشيء المشروب ، وليس هو الحدث المفعول ،
وأنه لذلك مفعول به وليس مفعولاً مطلقاً .

ولخطورة شأن « الوظيفة النحوية » في الاعراب كنت أود أن أعرض على الطالب هنا وظائف كل عصر نحوي ، ولم ينبغي من ذلك إلا كون هذه الوظائف قد عرضت بالتفصيل في أبواب وقصول الكتاب السابقة ، فيكون عرضها ثانية ههنا تكراراً لا لزوم له . فالرجو من الطالب الذي يقرأ هذا الكتاب أن يعود إلى الابواب النحوية كلها ، وأن يستخرج من كل باب نحوي وظيفته التي يؤديها إن لم يكن له غير وظيفة واحدة ، أو وظائفه الكثيرة إن كان يؤدي أكثر من وظيفة واحدة (١) ، ثم يدون ذلك في قائمة بحفظها ويحمل منها قانونه الأساسي في الاعراب ، ومرجه الذي يرجع اليه عندما تختلط عليه الأمور ، يلتبس باب نحوي بباب آخر ، إذ كثيراً ما يحدث أن يلتبس التميز بالحال ، والحال بالفعل المطلق ، وعطف البيان بالبدل ، وفي مثل هذه الحالة لا يجد الطالب من الوسائل للتمييز بين باب نحوي ولب آخر ملتبس به إلا الوظيفة النحوية وحدها .

وختاماً لهذه الفقرة أرى من المفيد أن أسوف إلى القارئ هذه القصة القصيرة ليعلم منها مقدار الفائدة التي يستطيع أن يجنيها من اعتياده على « الوظيفة النحوية » في الاعراب .

عندما كنا صغاراً في أيام الطالب ، كان الواحد منا إذا عثر في قراءته الخاصة على فائدة نحوية شاردة ، أو على معلومات لم تلتق عليه بعد في اللروس - كان يسرع بما عثر عليه إلى زملائه فيسألهم في أمره ، أو يطلب منهم إعراب آيات تتضمن المشكلة المتعلقة بهذه الشاردة النحوية ، يريد من ذلك اعجازهم والتباهي أمامهم بما يعرفه ولا يعرفونه .

(١) وذلك كالمفعول المطلق ، فانه يؤدي إحدى وظائف أربع : النيابة عن الفعل ، وبيان هيئة الحدث ، وبيان عدد مرات الحدث ، وتوكيد الحدث .

وعلى هذه الشاكلة أذكر أني مضيت مرة إلى أحد رفاقي طالباً منه
أن يعرب لي كلمة « نعم » من قول أبي فراس :

أراك عَصِيَّ الدَمْعِ شَيْمُتْكَ الصَّبْرُ
أما للهوى نَهْيٌ عليك ولا أمرٌ ؟
نعم . أنا مُشْتَاقٌ وعندي لَوْعَةٌ
ولكن مثلي لا يُذَاعُ له سرٌّ

وكنيت واقعاً بأنه يحمل أمر حروف الجواب ، وأنه لن يلبث حتى
يسترف بعجزه وجبله ، ولكن رفعتي الذكي خيب ظني حين سكت برهة
يتأمل الكلمة ثم قال :

نعم : حرف جواب لا عمل له .

فسألته مدهوشاً : أكنت تعرف ذلك من قبل ؟ فقال : لا ،
فقلت : فكيف اهتديت إلى الاعراب الصحيح ؟ فقال : نظرت في الكلمة
فرايت أنها لا تأتي إلا في الجواب فعلمت أنها له ، ثم أشكل عليّ أمرها
أي اسم أم حرف ؟ فجربت أن أوقعها في مواقع الاسم المعروفة ، فلما لم
تصلح للابتداء ولا للتجبر ولا للماعلية ولا للمفعولية علمت أنها حرف ، ثم
تساءلت : ما عمله ؟ فنظرت إلى ما بعده فوجدت مبتدأ وخبراً مرفوعين
ولا أثر له فيها ، فعلمت أنه حرف عاطل ، فقلت في إعرابه : هو حرف
جواب لا عمل له .

وهكذا ترى ، أنها القاريء العزيز ، أن هذا الطالب الذكي ،
لانطلاقه في الاعراب من المنطلق الصحيح ، استطاع أن يهتدي إلى أمور
كثيرة لم يكن يعرفها ، فقد صنف الكلمة تصنيفاً صحيحاً ، وعرف
معناها وعملها ودورها في الكلام ، فكان شأنه كشأن النحاة الأوائل ،

فهؤلاء لم يكن طريقهم ليختلف عن طريقه في شيء ، وعن هذا الطريق وحده جاءت كل قواعدهم وقوانينهم .

٣ - فهم المعنى :

ذكرنا في الفقرة السابقة أن اعراب كلمة ما لا يكون صحيحاً إلا إذا عرفنا الوظيفة النحوية التي تؤديها هذه الكلمة في العبارة . لكن هذه الوظيفة النحوية لا يمكن معرفتها إذا كنا نحمل المعنى المجعول للكلمة العربية . مثال ذلك كلمة « الأتقم » من قولنا : « أكلت الأتقم » ، فأول ما يتبادر إلى أذهاننا أنها مفعول به ، وهذا خطأ ، لأن المعجم يقول : « الأتقم : سرعة الأكل » ، وعليه يكون الاعراب الصحيح لها أنها مفعول مطلق ، لأنها لا تدل على الشيء المأكول ، بل تدل على نوع من أنواع حدث الأكل ، وبيان نوع الحدث هو وظيفة من وظائف المفعول المطلق لا المفعول به .

ولهذا السبب قالوا : الاعراب فرع على المعنى ، أي أنه معتمد عليه ولا يتبهاً إلا بمعرفته ، ولهذا السبب أيضاً كان النحاة يوصون طلبتهم بالألا يعرفوا كلاماً قبل أن يعرفوا بالضبط معنى كل مفرد من مفرداته . يقول ابن هشام (١) : « وأول ما يجب على العرب أن يفهم معنى ما يريه ، مفرداً أو مركباً ، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من انتشابه الذي استأثر الله تعالى بملئه » . اهـ

بل إن كبار النحاة أنفسهم لم يكونوا بمنجلون من الاحجام عن إعراب ما لا يعرفون معناه . يقول ابن هشام (٢) : « وسألني أبو

(١) انظر مطلع الباب الخامس من كتابه « الغني » .

(٢) أول الباب الخامس من كتابه « الغني » .

حيان (١) - وقد عرض اجتماعنا - علامَ عطف « بمقلد » من قول زهير :

تَقِي نَقِيٍّ لَمْ يُكْثِرْ غَنِيمَةً
بَنَهَكَ ذِي قَرْبَى وَلَا بِحَقْلَيْدٍ (٢)

فقلت : حتى أعرف ما « المقلد » ، فنظرناه ، فإدا هو سييء الخلق ، فقلت : هو معطوف على شيء مَتَوَهَّمٍ ، إذ المعنى : ليس بمكثِر غنيمة (٣) ، فاستعظم ذلك . اهـ

وعلى المرء حين يبحث في معنى كلام ليعرف علاقات كل جزءٍ بنيره من الأجزاء أن يكون حذراً في هذا البحث حتى لا يكسر أصولاً ثابتة في النحو ، وإلا وقع في أخطاء فاحشة لا تقتفر ، وتوهم أشياء لا وجود لها . من ذلك ما حدث لأحد رفاقنا في الجامعة ، إذ وقف يقرأ شيئاً في يده فقال : لا يمكنني عملَ ذلك ، بنصب « العمل » ، فقلت له : لحنْتَ ، والوجه أن تقول « لا يمكنني عملُ ذلك » ، برفع « العمل » لأنه فاعل الفعل « يمكنني » ، فقال : بل أنت المخطيء ، لأن « العمل »

(١) هو أمير الدين محمد بن يوسف النرناطي الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ تلميذ أبي جمر بن الزبير وابن الضائع في النحو . رحل عن موطنه وتقل في شمال إفريقيا إلى أن ألقى عصا ترحله في القاهرة سنة ٦٧٩ . قرأ عليه ابن هشام ديوان زهير .

(٢) المعنى : أنه لا يكثُر ماله باتهاك ذي القربى وطلبه .

(٣) العطف على التوهم : هو أن يطفف التكلم شيئاً على شيء آخر فيعطي المعطوف حكماً أو شكلاً متغيراً لحكم أو شكل المعطوف عليه ، متوهماً أنه لفظ المعطوف عليه على هذا الشكل أو بهذا الحكم . مثال ذلك أن يقول قائل : ليس زيد عالماً ، ثم يطفف على « عالماً » ، فيقول : ولا شاعراً ، فيجبر المعطوف متوهماً أنه قد أدخل الباء الزائدة على كلمة « عالم » ، أي ظاناً نفسه أنه قال : ليس زيد بعالم ولا شاعر . ومن هذا قول زهير : ←

مفعول به ، فقلت : وكيف يكون ذلك ؟ ، فقال : أليس « يمكنكني » بمعنى « أستطيع » ؟ فيكون العمل مفعولاً به في عبارة « لا يمكنكني عمل ذلك » كما هو مفعول به في عبارة « لا أستطيع عمل ذلك » ، لأنني أنا المستطيع فأنا الفاعل ، والعمل مستطاع فهو المفعول . فقلت : ولكن هذا خطأ من وجهين ، أولهما أن فعل « يمكنكني » ليس مسنداً إلى التكلم كما هو الشأن في فعل « أستطيع » بل هو مسند إلى النائب بدليـل ياء المضارعة في أوله ، ففاعله هو النائب ، أي « العمل » ، وليس التكلم ، وثانيهما أن التكلم محتمل في العبارة ياء التكلم المتصلة بالفعل بمدن الوفاية ، ونحن نعلم أن هذه الياء لا تقع إلا في موقع النصب ، فإذا كانت هي المفعول به فليس بالفعل « يمكن » غير فاعل واحد هو « العمل » ؟ ثم إن تفسيرك فعل « يمكنكني » بفعل « أستطيع » ليس صحيحاً تماماً ، ذلك لأن المعنى الصحيح لقولنا : « أمكن الرجل غيره من نفسه » هو : جعل الرجل غيره يتمكن منه ، وعلى ذلك تكون عبارة « لا يمكنكني العمل » مساوية لقولنا : « لا يجعلني العمل أتمكن منه » . وهكذا ترى

→ بدا لي أنني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

ولا يجوز المطف على التوم إلا إذا كان المطفوف عليه مما يصح دخول الامل التوم عليه ، كما هو ظاهر في اللال أعلاه وفي بيت زهير ، إذ أن دخول الباء الزائدة على الخبر للنفي جائز وكثير . أما أن أقول : ما جاء زيد ولا خالد ، خبر « خالد » متوهماً أنني قد جررت « زيدا » بالباء الزائدة ، فهذا لا يجوز ، لأن المطفوف عليه فاعل ، والفاعل لا يجر هنا بالباء الزائدة .

وفي عطف التوم قد يأتي المطفوف على غير هيئة المطفوف عليه ، وهذا ظاهر في بيت زهير الأول ، حيث عطف « ولا بمقلد » على « لم يكثر غنية » ، أي أنه عطف اسماً مجروراً بالباء الزائدة على فعل مجزوم ، وقد يبدو هذا غير جائز ، لأننا نعلم أن التجانس بين المتماطين شرط لا بد منه ، لكن الذي يجوز ذلك أن الشاعر توم أنه قال : « ليس بمكثر غنية » بدلاً من « لم يكثر غنية » ، والمعنى كما ترى واحد ، مطف فائلاً : ولا بمقلد .

أن « الممل » هو دائماً فاعل ، والتكلم هو المفعول .
لكن رفيقنا النقي ظل على عناده مصراً على خطئه القبيح المجيب .

ولا بد ههنا من التنبيه على خطأ يكثُر أن يقع فيه العربون ، وهو قولهم إن هذا البيت من الشعر يعرب على وجهين . ووجه الخطأ في هذا القول هو جعلهم للبيت الواحد معنيين ، ذلك أننا نعلم أن المعنى الواحد لا يكون له إلا إعراب واحد ، فإذا كان للبيت إعرابان فهذا يقتضي أن يكون له معنيان ، ولا اعتقد أن الشعراء أو غيرهم من الناس يقولون الكلام الواحد ويقصدون منه معنيين مختلفين . وعلى ذلك ، فليس لكلام ما غير إعراب واحد ، وهو الإعراب الذي يلائم المعنى الذي أراحه التكلم من كلامه . نعم ، إن النحاة قد أقرّوا لبعض الأساليب العريية عدة أعاريب ، ونفني بذلك أساليب المدح والتمجيد والتعجب وما أشبهها ، لكن هذا ليس مما نحن فيه ، لأن هذه الأساليب لم تعرب بحسب الوظائف الحقيقية لأجزائها ، لأن هذه الوظائف قد جهلت تماماً بعد أن تحطت هذه الأساليب على أشكالها المعروفة لها ، فجاءت أعاريبها تحكيمة لا تعتمد على سوى الظن والتأويل الذي يخرجها في أكثر الأحيان عن معانيها الصحيحة .

وسنرى تفصيل ذلك في الفقرة الآتية .

٤ - معرفة الأوعاريب التحكيمة :

إن من ينتظر من اللغة أن تسير على قوانين ثابتة لا تحيد عنها ولا تنحرف يشبه في حماقة من ينتظر من الشجرة أن تنمو وتصلف أوراقها على هيئة مخصوصة يكون قد رسمها لها من قبل زراعتها . وإن جهل من يظن أنه يستطيع حصر اللغة وتصرفاتها في بضع قواعد لا يختلف عن جهل من يظن أنه يستطيع بيضة قوانين عامة أن يفسر الحياة كلها بكل ما تزخر

به من تعقد وتنوع . ذلك أن اللغة كائن حي لا تختلف عن سائر الكائنات الحية في شيء . تنمو وتتطور دون أن نملك شيئاً أمام هذا النمو وذلك التطور ، ودون أن نستطيع التنبؤ بالشكل الذي ستكون عليه في المستقبل . وهي في غوها وتطورها الذين لا يبدو أنها محكومان بقوانين معروفة تخلق تعبيرات مخصوصة لمعانٍ معينة بحيث تبدو هذه التعبيرات ذات أشكال وتصاميم غريبة لا تتفق مع ما هو مألوف في هذه اللغة من طرائق التصميم . خذ على ذلك مثلاً أسلوب التعجب في عبارة من نحو « ما أجمل الربيع » ، فهذه العبارة لا يمكن أن نغيز فيها فاعلاً من مفعول ، ولا مبتدأ من خبر ، ولا شيئاً من الأبواب النحوية المعروفة ، وكل ما نستطيع أن نقوله في شأنها واثقين هو : إنها عبارة يقصد منها التعجب من جمال الربيع . أما أين الفاعل فيها وأين الفاعل ؟ وأين المبتدأ وأين الخبر ؟ فذلك أسئلة لا يمكن الإجابة عنها إجابة دقيقة صحيحة ، لأن هذه العبارة مبنية على خلاف الأصول المألوفة في بناء العبارة العربية . وقل ، مثل هذا في أساليب النداء والمدح والذم وغيرها .

أمثال هذه الأساليب الشاذة في بنائها ، الغريبة في تصميمها ، موجودة في كل اللغات ، وهي أساليب تند دائماً عن كل تحليل أو إعراب . وقد حل نحاة اللغات الأخرى مشكلتها بالقول : إنها أساليب خاصة تُحفظ وتحتذى ولا تحلل . ولو قد فعل نحائنا فعل غيرهم لاستراحوا وأراحوا ، ولكنهم أبوا إلا التعب لهم ولنغيرهم من بعدهم ، فراحوا يمربون هسبهم الأساليب رادين كل جزء من أجزائها إلى باب نحوي معروف . ولما كان كل إعراب لا بد له من اعتماد على معنى تظهر فيه الوظيفة النحوية للجزء العرب ظهوراً واضحاً ، راحوا يتأولون هذه الأساليب تأويلات غريبة أخطأهم التوفيق في أكثرها إن لم تقل فيها كلها . مثال ذلك أنهم لما رأوا المنادى منصوباً في بعض أشكاله قالوا إنه مفعول به ، فلما قيل لهم : فأين الفعل ، قالوا : إنه محذوف تقديره « أدعو » وقد نابت أداة النداء منابه .

كذا قالوا . ولكننا نعلم أن عبارة « يا عبد الله » تختلف كل الاختلاف عن عبارة « ادعوا عبد الله » ، لأن الأولى انشائية والثانية خبرية . فانظر إلى مقدار التخييط الذي وقع فيه النحاة حين أصرّوا على إعراب ما لا يرب ، فأدى بهم ذلك إلى تحريف الكلام عن مواضعه . وأكبر دليل على تخييطهم أنك لا تجد خلافهم يستخدم إلا في مثل هذه المواطن الشائكة ، فعبارة « نعم الرجل زيد » فيها ثلاثة أعراب ، أما عبارة « ما أجمل الربيع » ففيها أكثر من ذلك ، وقد تجد أسلوباً تبلغ فيه مذاهب إعرابهم له ستة أو سبعة .

سر المشكلة يتضح إذا تذكرنا ما قلناه قبل قليل ، وهو أننا نحمل القوانين التي تتطور اللغة بموجبها . وعلى ذلك ، فنحن عاجزون عن أمرين : عن التنبؤ بما ستكون عليه أساليب اللغة في المستقبل ، وعن التخمين لما كانت عليه أساليب اللغة في الماضي . وعليه ، فإن كل تخمين لأصل أسلوب من هذه الأساليب المخطئة يبدو تخميناً تحكيمياً لا دليل عليه ، وإعرابه إنما هو إعراب تحكيمي أيضاً ، وليس ملزماً ، لأنه لا يقوم على معانٍ متفقٍ عليها .

ولكن ماذا يفعل الطالب في هذه الحالة ؟ هذا الطالب الذي أوصيناه في الفقرات السابقة ألا يقيم إعرابه إلا على المعنى الصحيح ، وعلى الوظائف النحوية الظاهرة ظهوراً تاماً لكل جزء من أجزاء الكلام . ماذا يفعل في أمر هذه الأساليب المجهولة الأصول ، الفامضة الوظائف النحوية لمناصرها ؟ أيحجم عن إعرابها ، كما يقضي بذلك المنهج الصحيح ؟ أم يربها كما فعل ذلك النحاة السابقون ؟ وإذا أعرّبها لأنه مطالب بذلك ، فهل يكتفي بوجه واحد ينتقيه لأنه يراه أقرب إلى الصواب ، ويضرب صفحاً عما سواه ؟ أم هل عليه أن يحفظ كل الوجوه مع كل تعليقاتها وتأويلاتها ؟

أما نحن فننصح له بالثانية : أي بأن يكون على معرفة كاملة بكل

أوجه الاعراب التحكيمة لأساليب المزية الخاصة مع كل ما يتبعها من تمليلات وتأويلات . وذلك لسيين : أولها أن الاختيار بينها أمر لا معنى له ، فليس بعضها أقرب إلى الصواب من بعضها الآخر ، بل الجميع سواء في البعد عن الصواب لا في القرب منه ، والثاني أنه إذا حفظ اعراباً واحداً لاسلوب ما ، ثم رأى أحداً يرب هذا الاسلوب غير الاعراب الذي يرفه هو له ، فقد يخطئه بتفسير ما حق . أما إذا كان يعرف الأعراب كلها ، فلن يخطئ أحداً ولو طلع عليه باعراب بدع لم يقل به نحو من قبل .

٥ - معرفة المحذوفات :

ذكرنا في صدر هذه الخاتمة أن التراكيب اللغوية كثيراً ما تسمح بسقوط بعض أجزائها من غير أن يؤدي هذا السقوط إلى خلل فيها . وذكرنا أيضاً أن على المرب أن يرد ، وهو يقوم بتحليل تركيب لنوي ما ، كل ما يكون قد سقط منه . وقد سمينا هذا الرد بالتقدير . والذي يزيد أن نبجته هنا هو أنواع هذه الأجزاء الساقطة ، أي المحذوفات ، وبيان ما يقدر منها ، وما لا يقدر .

والواقع أن المحذوف على أربعة أقسام : قسم لا تقتضيه الصناعة الاعرابية ولا المعنى ، وقسم يقتضيه المعنى دون الصناعة ، وقسم تقتضيه الصناعة دون المعنى ، وقسم تقتضيه الصناعة والمعنى جميعاً .

واليك بيان ذلك :

١ - قد يدعوك أحد إلى طعام قد قد قاتلاً : « شكرأ . لقد أكلت » . هذه العبارة التي نطقت بها تشتمل على فعل متعد هو فعل « أكلت » ، ومع ذلك فليس له مفعول به ، فهل نستطيع أن نقول إن

المفعول به قد حذف ، وهل يجب علينا أن نقدره ؟ والجواب : لا . لأن الفعل على الرغم من كونه متعدياً لا يحتاج ههنا إلى مفعول به ، لأن التكامل لم يتعلق غرضه بهذا المفعول ، ببارة أخرى : إن التكامل لا يريد ، أو لا يهتم بذكر المفعول ، فكل هم أن يفهم داعيته إلى الطعام أنه قد أكل ، أي أنه شعبان ولا حاجة به إلى طعام ، أما ماذا أكل ؟ فذلك أمر لا مدخل له في الموضوع .

فهذا هو القسم الأول من المحذوفات ، أي القسم الذي لا تقتضيه الصناعة ولا المعنى . والحق أن جملة أحد أقسام المحذوفات إنما كانت من باب المجاز ، لأن الشيء لا يسمى محذوفاً إلا إذا اقتضاه شيء من صناعة أو معنى ، فأما ما لا يقتضيه شيء فلا يسمى محذوفاً ، بل يقال فيه : إنه غير مذكور .

وواضح أن هذا النوع من المحذوفات لا يجوز تقديره بحال من الأحوال ، لأن هذا التقدير يخل بنرض التكامل ، ويخرج الكلام عن جهته المقصودة ، بالإضافة إلى أنه تقدير تحكي لا دليل عليه ، إذ نحن نجعل تماماً كل شيء عن هذا المحذوف ، ففي المثال السابق لا نستطيع أن نقدر المفعول خبزاً لأنه قد يكون تمرّاً ، ولا نستطيع أن نقدره تمرّاً لأنه قد يكون تفاحاً ... وهكذا .

٢ - قال تعالى على لسان قتي موسى وهو يبين لموسى سبب خرقه للسفينة التي ركبها : « أما السفينة فكاكت لمساكين يعملون في البحر ، فأردت أن أعيىها ، وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصباً » .

في الآية الكريمة صفة محذوفة ، والتقدير : يأخذ كل سفينة صالحة غصباً . وإنما قدرنا ذلك لأن المعنى لا يستقيم إلا به ، إذ لو كانت الملك يتنصب جميع السفن صالحها وفاسدها ، لما كان هناك سبب يدعوا صاحب موسى إلى خرق السفينة .

فهذا هو القسم الثاني من المحذوفات ، أي القسم الذي يقتضيه
المعنى دون الصناعة الاعرابية . وهو محذوف يقدره المفسر ، لأن المعنى لا
يستقيم إلا بتقديره ، أما النحوي فلا يفعل ذلك ، لأن حرمان موصوف
من صفته لا يؤدي إلى الاخلال بالعبارة من الناحية النحوية .

ومن هذا النوع أن يحذف من الجملة جزء أساسي ، ولكن يقوم
غيره مقامه ، مثال ذلك قولك : « جاءنا عالم » ، فواضح أن الجائي هو
« رجل » موصوف بأنه عالم ، أي أن المحذوف هو الفاعل ، والفاعل
عمدة ، وحذفه يؤدي إلى الاخلال بالعبارة ، ومع كل ذلك لا تقدره ،
لماذا ؟ لأن صفة الفاعل قد قامت مقامه بعد حذفه ، فكأمة « عالم » التي
كانت صفة للرجل في حالة عدم الحذف قد صارت هي الفاعل بعد الحذف .
وإن ، تكون العبارة تامة من الناحية النحوية ، وبالتالي ، لا حاجة
بالعرب إلى تقدير شيء .

وحذف شيء وإنابة غيره منابه ، أو جعله ساداً مسدده ، كثير في
المرية ، منها أن يحذف الفاعل فينبوب عنه ما نسميه بالنائب عن الفاعل ،
كالفعول به أو المصدر أو الظرف أو الجار والمجرور ، نحو : كسر الزجاج ،
وجلس الجلوس ، وجلس وسط الحديقة ، وجلس في الحديقة ،
ومنها أن يحذف الموصوف فتنبوب عنه صفته ، نحو : ركبت الأدم ، أي
الحصان الأدم ، ومنها أن يحذف المضاف فينبوب المضاف اليه منابه ، نحو
قوله تعالى : « واسأل القرية » ، أي أهل القرية ، لأن القرية نفسها لا
يمكن أن تسأل .

٣ - قال طرفة بن العبد :

إذا القوم قالوا : مَنْ قى ؟ خلت أني
عُنيْتُ فلم أكسل ولم أتبلد

في قوله « القوم » فاعل حذف فعله الذي تقديره « قال » . وهذا هو القسم الثالث من المحذوف ، وهو الذي تقتضيه الصناعة الاعرابية دون المعنى ، ذلك لأن المعنى مستغن عنه بفعل « قالوا » المذكور بسند « القوم » ، فتقدير فعل « قال » قبل « القوم » فضول لا لزوم له من حيث المعنى ، بل إن الأساليب المريية في البيان لتأبى هذا التقدير كل الإباء ، إذ لم يسمع قط أن العرب تلفظت بمثل هذه العبارة : « إن جاء زيد جاء فأكرمته » . ومع ذلك فنحن مضطرون من الناحية النحوية إلى تقدير هذا الفعل . لماذا ؟ لأن بعض النحاة (١) قد أصّلوا أصلاً يقول : لا تدخل أدوات الشرط إلا على الأفعال ، فإذا وجدت أداة شرط قد وليها اسم مرفوع علم أن قبل هذا الاسم فعلاً محذوفاً .

٤ - قال تعالى : « وقيل للذين اتقوا : ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا : خيراً » .

في قوله « خيراً » مفعول به حذف قبله الفعل والفاعل ، والتقدير : أنزل ربنا خيراً . وهذا هو القسم الرابع من المحذوف ، وهو الذي تقتضيه الصناعة والمعنى معاً . فأما من حيث المعنى فالمحذوف واضح بدليل قوله تعالى « ماذا أنزل ربكم ؟ » ، وأما من حيث الصناعة فإن تقدير فعل وفاعل محذوفين أمر ضروري حتى تكون العبارة كاملة ، لأن كلمة « خيراً » وحدها لا يمكن أن تؤلف عبارة تامة ، هذا بالإضافة إلى أنها منصوبة ، وإذن فلا بد لها من فاصب محذوف .

وهكذا ترى أن العرب لا يقدر من المحذوفات إلا ما تقتضيه صناعته النحوية فقط ، وذلك أن يجد خيراً بدون مبتدأ ، أو بالعكس ،

(١) قلنا « بعض النحاة » لأن منهم من لم يأخذ بهذا الأصل ، واعتبر المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ خبره الجملة التي بعده .

أو شرطاً بدون جزاء ، أو بالعكس ، أو معطوفاً بدون معطوف عليه ،
أو معمولاً بدون عامل ، أو موصولاً بدون صلة . . الخ .

٦ - التمرس بأساليب البيان :

ومن شروط الاعراب الجيد أن يتمرس العرب بأساليب البيان
العربي منظومه ومنتوره ، وأن يضمن المطالعة في كتب الأدب ممناً النظر
في كل ما يقرأ . فانه إن يفعل ذلك فسيرى أن مقداراً لا بأس به من
كلام العرب لا ينطبق عليه شيء مما عرفه من القواعد . بعض هذا المقدار
سلم النحاة بشنوده معللين إياه بالضرورة الشعرية ، وبعضه الآخر عزوه
إلى اختلاف لغات العرب ولهجاتها ، وبعضها الثالث لم يجدوا له تعليلاً من
شيء فحاولوا رده إلى قواعدهم ، باللفظ مره ، وبالاغتصاف مرات ، وما
هو في الواقع إلا مظهر من مظاهر تمرد اللغة على كل محاولة لحصرها في
قواعد ثابتة محدودة ، فاللغة هي دائماً أوسع من كل القواعد التي توضع
لضبطها . والمرب الجيد في رأيي هو من يسلم جيداً التنبؤ ، ويوسع من
دائرة هذا المبدأ لتضم كل ما ورد عن العرب غير منطبق على القواعد
العامة المعروفة ، سواء في ذلك ما ورد في الشعر وما ورد في النثر أيضاً .

٧ - الذوق السليم :

وأخيراً وليس آخراً ، فإن الذوق السليم هو من أهم شروط
الاعراب الجيد إن لم يكن أهمها على الإطلاق . وهذا الذي نسميه ذوقاً
لا يمكن تحديده ولا تعريفه ، وإلا خرج عن كونه ذوقاً إلى كونه قاعدة
كسائر القواعد ، لذا سنكتفي بتسميته ذوقاً فقط . كذلك لا نستطيع أن
نحدد للمرب مواطن استعماله للذوق ، فهو عدته في كل المواطن ، فبه

يعرف المعنى الصحيح لما يعرب ، وبه يعرب الاعراب الذي لا يجوز على المعنى ، وبه يعرف ما حذف وما لم يحذف ، وبه يعرف كيف يقدر المحذوف وأين ، وبه يهتدي إلى كمية ما يجب تقديره ، فلا ينقص إلى الحد الذي تحتل معه العبارة العربية ، ولا يزيد إلى الحد الذي لا تقتضيه الصناعة والمعنى ... الخ الخ .

٤ - اعراب الجملة

من الأشياء التي بكثر أن يخطئ الطلاب في إعرابها الجمل وأشباهاها ، وبعض البنيات كأسماء الشرط والاستفهام ، وذلك إما لانعدام الحركة الاعرابية التي يتخذها الطلبة هادياً لهم في الاعراب ، وإما لخفاء الوظيفة النحوية في هذه الأشياء . ولذلك كله عقدنا هذا الفصل وما سيتلوه من الفصول للبحث في هذه الأشياء وبيان طرائق اعرابها لتكون الفائدة آتية .

١ - صدر الجملة :

اختلف النحاة في حد الجملة ، فعمم بعضهم فقال : هي ما تألف من مسند ومسند اليه ، كالفعل والفاعل ، نحو : قام زيد ، أو الفعل ونائب الفاعل ، نحو : ضرب اللص ، أو المبتدأ والخبر ، نحو : زيد قائم ، أو المبتدأ والفاعل الساذج مسدّد الخبر ، نحو : أقام الزيدان ، أو اسم الفعل وفاعله ، نحو : هيات السفر ، أو الظرف وفاعله ، نحو : أفي الدار أحد ؟ أو الفعل الناسخ وما دخل عليه ، نحو : كان زيد قائماً ، أو الحرف المشبه بالفعل وما دخل عليه ، نحو : إن زيداً قائم .

إذن فالجملة عند هؤلاء هي ما تألف من مسند ومسند اليه فقط ، سواء آتت بها الفائدة كما في الأمثلة السابقة ، أم لم تتم كما في قولك : إن جاء زيد ...

وخصص آخرون فقالوا : الجملة هي العبارة المفيدة فائدة تامة يحسن السكوت عليها ، فمند هؤلاء لا تكون عبارة « إن جاء زيد .. »

جملة ، لعدم فائدتها . وإنما الجملة عندهم في مثل هذا التركيب الشرطي أن يقال : « إن جاء زيد فأكرمه » ، أي إن الجملة الشرطية لا تكون عندهم تامة إلا بمجموع الشرط وجوابه ، وكذا الأمر في كل كلام لا تتم الفائدة إلا بمجموعه لا ببعضه .

والواقع أن هذا الحد الثاني هو حد ما يدعى في النحو « بالكلام » ، وليس حد الجملة ، لكن القائلين به لا يرون فرقاً بين « الكلام » و « الجملة » ، فيها عندهم اسمان لسمى واحد ، أما القائلون بالحد الأول فيرون أن « الكلام » و « الجملة » شيان مختلفان بينهما علاقة عموم وخصوص .

ونحن - معشر المعريين - نجد أنفسنا مضطرين إلى الأخذ بالحدين معاً ، لأن هناك مواطن يصلح لها الأول وحده ، ومواطن أخرى لا يصلح لها إلا الثاني . خذ مثلاً على ذلك عبارة القسم ، فلو قلت : « أقسم بالله لأضربن زيداً » ، لوجدتني مضطراً إلى الأخذ بالحد الأول ، فتكون العبارة مؤلفة من جملتين : جملة القسم التي تقوم بوظيفة الابتداء ، ثم جملة « لأضربن » التي هي جواب القسم . أما لو قلت : « زيد أقسم بالله لأضربنه » ، لوجدتني مضطراً إلى الأخذ بالحد الثاني ، أي بجمل القسم وجوابه كلاً واحداً لا يتجزأ واقفاً موقع الخبر عن « زيد » ، لأنني لو جعلت « أقسم » وحدها خبراً عن زيد لاختل الكلام ، لعدم الفائدة من هذا الخبر ، والخبر كما يقولون هو محط الفائدة ، ولو جعلت « لأضربنه » وحدها خبراً عن زيد لندا القسم بلا جواب . إذن لا بد هنا من اعتبار القسم وجوابه جملة واحدة واقعة خبراً عن الابتداء .

وفي بعض الأحيان نجد أنفسنا مضطرين إلى الأخذ بكلا الحدين في العبارة الواحدة ، مثال ذلك قولنا : « زيد إذا جاء فأكرمه » . فهنا لا

بد من النظر إلى التركيب الشرطي مرتين : مرة على أنه جملتان أولاهما واقعة موقع المضاف إليه ، وثانيها واقعة موقع الجواب الذي لا محل له من الاعراب ، ومرة ثانية على أنه جملة واحدة واقعة موقع الخبر عن زيد . وبعض المرين يذهبون هذا المذهب في كل ما يكون مجموعه قائماً بوظيفة نحوية معينة ، فيقولون في مثل « زيد والله لأضربنه » : جملة القسم ابتداء القسم لا محل لها من الاعراب ، وجملة « أضربنه » جواب القسم لا محل لها من الاعراب ، والمجموع القسمي خبر عن زيد محله الرفع ، ويقولون في مثل « زيد إن جاء فأكرمه » : جملة « جاء » ابتداء الشرط لا محل لها ، وجملة « أكرمه » جواب الشرط محلها الجزم ، والمجموع الشرطي خبر عن زيد محله الرفع ، ويقولون في مثل « قلت : سأسافر غداً وأحمل معي متاعي » : جملة « أسافر » ابتداء القول لا محل لها ، وجملة « أحمل » معطوفة على ابتداء القول فلا محل لها ، والمجموع مقول القول محله النصب . وهو المذهب الذي جرينا عليه فيما أعربنا من شواهد هذا الكتاب .

٢ - أقسام الجملة :

تنقسم الجملة ، بحسب ما تبتدأ به ، إلى ثلاثة أقسام : اسمية ، وفعلية ، وظرفية .

١ - فالاسمية : هي التي صدرها اسم ، سواء في ذلك أن يكون اسم ذات رافعاً للخبر ، نحو : المطر غزير ، وأن يكون اسماً مشتقاً رافعاً لفاعل سدة مسدء الخبر ، نحو : قادمٌ أبواك ، وأن يكون اسم فعل رافعاً للفاعل ، نحو : هيات السفر . ولا عبرة بما قد يتقدم على هذه الجملة من الحروف ، فالجملة من نحو : إن المطر غزير ، وما قادمٌ أبواك ، وليت زيدا قادم ، وإنما المؤمنون أخوة ، اسمية على الرغم من هذه الحروف التي سبقتها .

٢ - والفعلية : هي التي صدرها فعل ، سواء أكان الفعل تاماً معلوماً ، نحو : جاء زيد ، أم كان تاماً مجهولاً ، نحو : ضُربَ اللص ، أم كان ناقصاً ، نحو : كان زيد قائماً . ولا عبرة ههنا أيضاً بما قد يتقدم على هذه الجملة من الحروف ، فالجملة من نحو : قد جاء زيد ، ولم يأت زيد ، وإن جاء زيد ، وما جاء زيد ، فعلية على الرغم من هذه الحروف المتقدمة ، ولا عبرة أيضاً بما قد يسبق الفعل من الاسماء التي حقها أن تكون متأخرة عنه ، فالجملة من نحو : مبتسماً أقبل زيد ، فعلية ، لأن الحال التي في أولها مقدمة من تأخير ، إذ حقها أن تكون بعد الفعل لا قبله ، وكذلك الجملة من نحو : أيّ كتاب قرأت ؟ فعلية ، لأن الاسم ههنا مفعول به مقدم ، وحق المفعول أن يكون بعد الفعل لا قبله .

وإذا كان في الجملة حذف فلا يعلم ما هي حتى يرد المخوف ، فالجمل من نحو : يا عبد الله ، وزيداً أكرمه ، وإذا القوم قالوا ، والله لا جتهدنّ ، جمل فعلية على الرغم مما يبدو من ظاهر لفظها ، لأنها جيماً جمل مخدوفة الفعل ، والتقدير فيها : أدعو عبد الله ، وأكرم زيداً أكرمه ، وإذا قال القوم قالوا ، وأقسم والله لا جتهدنّ .

٣ - والظرفية : هي المصدرة بظرف أو بجار ومجرور ، نحو : أعندك زيد ؟ وما في الدار أحدٌ .

وهذا القسم من الجمل لم يقل به إلا من يعرب المرفوع الوارد بعد الظرف والمجرور فاعلاً بهما ، وليس مبتدأ مؤخراً حذف خبره المقدم كما هو المشهور في الاعراب . وتأويل ذلك فيما يأتي :

إذا جاء في صدر الكلام ظرف أو جار ومجرور ، وليس قبلها نفي ولا استفهام ، وبمدها اسم مرفوع ، نحو : « عندك زيد ، وفي الدار رجل » فلا خلاف في أن المرفوع مبتدأ مؤخر ، وأن خبره اسم مقدم

محذوف تقديره « مستقر » ، وأن الظرف والجار متعلقان بهذا الخبر المحذوف المقدم .

أما إذا جاء في صدر الكلام ظرف أو جار ومجرور ، وقبلها نفي أو أو استفهام ، وبسببها اسم مرفوع ، نحو : « أعندك زيد ، وما في الدار أحد » ، فلا يمكن اعتبار الكلام مبتدأ مؤخراً وخبراً مقدماً ، وذلك لأن النفي والاستفهام من خصائص الأفعال ، فوجودهما في صدر الكلام يدل على أن هناك فعلاً تقديره « استقر » قد حذف ، ولكننا لا نقول عن المرفوع الذي بعد الظرف والجار والمجرور انه فاعل للفعل المحذوف ، بل نقول إنه فاعل للظرف نفسه ، أو للجار والمجرور أنفسهما ، لأن هذين الشيئين قد نابا عن الفعل من بعد حذفه . وعلى هذا الاعتبار تكون الجملة الظرفية مشبهة للجملة المكونة من اسم فعل مع فاعل ، في كون كليهما مؤلفة من شيء ناب عن الفعل مع فاعل لهذا النائب . واليك ذلك موضحاً في اعراب الجملتين الآتيتين :

« هيات السفر »

هيات : اسم بمعنى الفعل « بَعُدَ » ، ناب منابه فلا محل له من الاعراب .

السفر : فاعل الاسم « هيات » لنيابته عن الفعل .

« ما في الدار أحد »

ما : نافية لا عمل لها

في الدار : جار ومجرور بمعنى الفعل « استقر » ، وقد نابا منابه فلا محل لهما من الاعراب .

أحد : فاعل للجار والمجرور لنيابتهما عن الفعل « استقر » .

وهنا أمر لا بد من التنبيه عليه ، وهو قولنا عن الجار والمجرور
 « لا محل لها من الاعراب » ، وهو قول لا أظن أن أحداً من النحاة
 قاله قبلنا ، بل الذي قالوه : أن الجار والمجرور معمولان للفعل « استقر »
 قبل حذفه (١) . وأرى أن قولنا أقرب إلى الصواب ، وذلك لأن الأصل
 فيما تاب عن شيء أن يأخذ حكمه ، ألا ترى كيف أننا نرفع « اللص » في
 قولنا : « ضريبَ اللص » ، لنائبته عن الفاعل المرفوع ، مع أنه مفعول
 به في المعنى ؟ أو لا ترى كيف أننا نرفع « الجلوس » في قولنا : « جُلسَ
 الجلوس » ، لنائبته عن الفاعل ، مع أنه مفعول مطلق في المعنى ؟ أو لا
 ترى كيف أننا نرب « البيت » في قولنا : « جُلسَ في البيت » ، بأنه
 مجرور لفظاً مرفوع محلاً لنائبته عن الفاعل ؟ فإذا كنا نرفع ما تاب عن
 الفاعل لفظاً أو محلاً لأن النوب عنه مرفوع ، فكيف لا نقول عما تاب
 عن الفعل الذي لا محل له من الاعراب إنه لا محل له من الاعراب ؟

أما قول النحاة إن الظرف والمجرور النائيين عن الفعل معمولان له
 فقول يوقع في تناقضات كثيرة . فلو سلمنا به للزمنا تقدير الفعل المخنوف ،
 لأن الأصل المعتمد في التقدير أنه إذا وجد معمول في الكلام ولا عامل
 له ، فيجب تقدير العامل ، ومن المعلوم أن القائلين بالجملة الظرفية لا
 يقدرُونَ فعل « استقر » المخنوف منها . ولو قدرنا الفصل المخنوف جرياً
 على الأصل الذي ذكرناه لوقعنا في تناقض آخر ، وهو أن الاسم المرفوع
 الوارد بعد الظرف والمجرور يصبح فاعلاً لهذا الفعل المقدر ، مع أنهم
 يقولون أنه مرفوع بالظرف والمجرور لنائبتهما عن الفعل ، لا بالفعل نفسه .

إذن فلا سبيل إلى حل هذه التناقضات في إعراب الجملة الظرفية إلا

(١) انظر أول الباب الثاني من كتاب المغني لابن هشام ، فصل « انقسام
 الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية » .

بالقول عن الظرف والجار والمجرور إنها لا محل لها من الاعراب لنيابتها عن فعل لو كان ذكر لما كان له محل من الاعراب .

هذا ، وقد زاد بعضهم في أقسام الجملة قسماً رابعاً سموه الجملة الشرطية . وهو قسم لا حاجة اليه لأنه يترد إلى الجملة الفعلية ، لما أسلفنا من أنه لا عبرة بما يتقدم على الفعل من أحرف أو أسماء هي في نية التأخير ، فعبارة « إن جاء زيد » جملة فعلية ، لأن السابق للفعل حرف لا عبرة به ، وكذا عبارة « متى جاء زيد ... » فانها جملة فعلية ، لأن الظرف السابق للفعل في نية التأخير عنه .

٣ - الجملة الصغرى والجملة الكبرى :

وتنقسم الجملة من جهة ثانية إلى قسمين : صغرى ، وكبرى .

١ - فالصغرى هي الجملة الواقعة خبراً في أبواب المبتدأ والأحرف الخمسة والأفعال الناقصة ، وذلك كقولك : « زيد ينظم الشعر ، وإن زيدا ينظم الشعر ، وكان زيد ينظم الشعر » ، وكذلك الواقعة مفعولاً ثانياً في باب « ظن » ، وثالثة في باب « أعلم » ، لأن أصل هذين المفعولين هو الخبر كما فعل ، وذلك نحو قولك : « ظننت زيدا ينظم الشعر ، وأعلمت بكرأ زيدا ينظم الشعر » .

٢ - والكبرى هي الجملة التي خبرها جملة ، أو التي مفعولها ذو الاصل الخبري جملة . وأمثلتها هي الامثلة السابقة مستتراً في كل مثال تمام الكلام . ويتضح ذلك فيما يأتي :

[زيد (ينظم الشعر)]
[إن زيدا (ينظم الشعر)]

[كان زيد (ينظم الشعر)]
 [ظننت زيداً (ينظم الشعر)]
 [أعلمت بكرّاً زيداً (ينظم الشعر)]

فما بين المقوفات جمل كبرى ، أما ما بين الالهة فجمل صغرى .

هذا ، وإذا كانت الكبرى متحدة الجنس بين صدرها وعجزها
 سميت بذات الوجه الواحد ، وذلك كأن يكون صدرها وعجزها اسمين ،
 أو أن يكونا فملين ، نحو :

[زيد (أبوه مسافر)]
 [ظننت زيداً (ينظم الشعر)]

أما إن اختلف صدرها عن عجزها في الاسمية أو الفعلية ، فإنها
 تسمى عند ذلك بذات الوجهين ، نحو :

[زيد (ينظم الشعر)]
 [ظننت زيداً (أبوه مسافر)]

٤ - مقربة قبل اعراب الجمل :

لم يختلف النحاة في شيء كاختلافهم في أمر اعراب الجمل . ويأتي
 ان هشام على رأس النحاة الذين اهتموا بهذا الخلاف وأولوا الجمل عناية
 خاصة ، فقد أفرد لها في كتابه « المنى » باباً خاصاً بحث فيه حدودها
 وأقسامها وأحكامها وكل ما يتصل بها . وعلى الرغم من كثرة الشواهد التي
 أوردها في هذا الباب ، وعلى الرغم من طول النقاش الذي أجراه حول
 كل شاهد مستعرضاً آراء النحاة فيه ، فإن القارئ لا يستطيع أن يشعر
 بعد قراءته للباب إلا أنه قد خرج منه صفر اليدين ، ذلك لأنه سيجد

نفسه أمام تناقضات غريبة ، لا بين النحاة المختلفين فحسب ، بل بين النحوي الواحد وبين نفسه أيضاً . ويمكن أن نأخذ ابن هشام نفسه غونجاً للنحوي المتناقض مع نفسه :

١ - فهو يرفض مرةً أن تقع الجملة موقع المسند اليه (١) ، ثم يقول بهذا الوقوع مرة أخرى : ففي مطلع كلامه على الجملة الواقعة مفعولاً تراه يقول : وعلمها النصب إن لم تنب عن فاعل ، وهذه النيابة مختصة بباب القول ، نحو (ثم يقال : هذا الذي كنتم به تكذبون) ، ثم تراه يقول في أواخر الباب : وأما قوله تعالى (وإذا قيل لهم : لا تفسدوا في الأرض) ... فليس من باب الاستناد إلى الجملة .

ويقع في التناقض في هذه المسألة نفسها مرة أخرى ، وذلك عندما يقول في صدر كلامه على الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً :

« قيل : وتقع أيضاً (٢) في الجملة المقرونة بملق ، نحو « عليم أقام زيد » . وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلاً ، وحملوا عليه (وتبين لكم كيف فعلنا بهم) ، (أولم يهتد لهم كم أهلكنا) ، (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسبحنّه) . والصواب خلاف ذلك . وعلى قول هؤلاء فيزداد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلاً . فان قلت : وينبغي زيادتها على ما قدمت اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلي الملق بالاستفهام فقط نحو « ظهر لي أقام زيد » ، قلت : إنما أجزت ذلك على أن المسند اليه مضاف محذوف ، لا الجملة (٣) ، اهـ

(١) السند اليه هو المتبدأ ، والفاعل ، ونائب الفاعل .

(٢) أي تقع نيابة الجملة عن الفاعل .

(٣) كان ابن هشام قد أجاز قبل هذا الكلام (انظر المثال السادس ←

فهذا كلام واضح وصريح ، يُفهم منه أن صاحبه يرفض أن تكون الجملة مسنداً إليها ، ويقول إن الصواب « خلاف ذلك » ، وعندما يتصور أن قارئه قد يطالبه بأن يزيد في الجمل الجملة المسند إليها لأنه أقر صحة أن يقال « ظهر لي أقام زيد » ، ينبه هذا القارئ على أنه إنما أجاز ذلك على أن المسند إليه هو مضاف محذوف ، وليس الجملة . ومع كل هذا الرفض تراه يقرر صحة الاسناد إلى الجملة ، وذلك في التنبية الذي ختم به باب الجمل حيث يقول :

« هذا الذي ذكرته - من انحصار الجمل التي لها محل في سبع - جارٍ على ما قرروا ، والحق أنها تسع . والذي أهملوه : الجملة المستثناة ، والجملة المسند إليها (١) » اهـ

ومرة ثالثة يقع في التناقض وهو يبحث هذه المسألة ، وذلك عندما يقول إن عبارة « ظهر لي أقام زيد » هي على تقدير « ظهر لي جواب أقام زيد » ، فهو إنما يقدر مضافاً محذوفاً لكي يسند إليه فعل « ظهر » ذاهباً من وراء ذلك إلى عدم جواز الاسناد إلى الجملة ولو كان الفعل قليلاً وكانت الجملة مصدرية بمطلق ، ولكنه ينسى في الوقت نفسه أن هذا المضاف محذوف ، وأن على الجملة الاستفهامية التي كانت مضافاً إليها أن تنوب عن المضاف بمد حذفه جرياً على القاعدة العامة المروفة ، وعلى هذا يصبح فعل « ظهر » مسنداً إلى الجملة ، وهو عين ما يهرب منه بتقديره للمضاف المحذوف .

— من أمثله للجملة المفسرة (أن يقال « ظهر لي أقام زيد » على أن يكون فاعل « ظهر » مضافاً محذوفاً ، وأن تكون جملة « أقام زيد » مضافاً إليها والتقدير : ظهر لي جواب أقام زيد ، أي جواب قول القائل ذلك .
(١) أتذكر أنه قال قبل قليل إن القول بوقوع الجملة مسنداً إليها خطأ والصواب خلافه » .

٢ - وهناك مسألة أخرى يبدو فيها ابن هشام متناقضاً مع نفسه أشد التناقض ، وهي مسألة وقوع الجلة بدلاً : ففي حين يقرره ، وفي حين آخر يرده . استمع اليه في حديثه عن الجلة السادسة بما له محل من الاعراب حيث يقول :

« الجلة السادسة : التابعة لفرد ، وهي ثلاثة أنواع : أحدها النعت بها ... والثاني المطفوفة بالحرف . . والثالث البدلة كقوله تعالى « ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لنو مغفرة وفو عقاب اليم » ف « إن » وما عملت فيه بدل من « ما » وصلتها « اه

ويقول أيضاً في الجلة السابعة التي لها محل من الاعراب :

« الجلة السابعة : الجلة التابعة لجلة لها محل . ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة » اه

كل هذا مع قوله في معرض رده على الشاويين (١) :

« وكأن الجلة المفسرة عنده (٢) عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جلة » اه

٣ - وهناك مسألة ثالثة يضطرب فيها كلام ابن هشام اضطراباً عجيباً . ألا وهي مسألة القول أهو جلة ، أم هو شيء قصد لفظه فهو مفرد ؟ فأما حين يكون القول بمد قول مبني للمعلوم فأنك ترى ابن هشام لا يتردد في تقرير جلية القول (٣) . ولعله يفضل ذلك لأنه لا يجد من

(١) انظر المسألة الواردة في نهاية الجلة المفسرة من الباب الثاني من كتاب المنى .

(٢) أي عند الشاويين .

(٣) وقد اعترضه الهماعني ذامباً الى أن الكلام للقول شيء قصد ←

القوانين النحوية ما يمنع وقوع الجملة مفعولاً بها . وأما حين يكون المقول بعد قول مبني للمجهول فانك ترى كلامه يضطرب : ففي مثاله السابج للجملة المفسرة يدل كلامه على اعتقاده بجملية المقول . يقول :

« السابج : (وإذا قيل لهم : لا تفسدوا في الأرض) زعم ابن عصفور أن البصريين يقدرون نائب الفاعل في « قيل » ضمير المصدر (١) ، وجملة النهي (٢) مفسرة لذلك الضمير ، وقيل : الظرف (٣) نائب عن الفاعل ، فالجملة في محل نصب . ويؤكد بأنه لا تتم الفائدة بالظرف ، وبسببه (٤) في (وإذا قيل : إن وعد الله حق) . والصواب أن النائب الجملة ، لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول ، فكيف انقلبت مفسرة ؟ والمفعول به متمين للنيابة (٥) » .

وفي مواطن كثيرة يصرح بأن المقول بعد قول مبني للمجهول إنما هو كلام يراد به لفظه ، وهذا يعني أنه مفرد لا جملة ، بل إنه يصرح بعدم جليته ، وذلك في آخر الجمل التي لها محل من الاعراب حيث يقول :

→ لفظه ، فهو مفرد ، أو قل هو في حكم المفرد . وعليه فالكلام الذي بعد القول يجب ألا يد في الجمل التي لها محل من الاعراب ، لأنه خارج عن الجملة مسدود في المفردات . (انظر حاشية الأمير على النخعي ، الباب الثاني ، الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً) .

(١) يعني أن نائب الفاعل لفعل « قيل » ضمير مستتر فيه تقديره « هو » يعود على المصدر المفهوم من فعل « قيل » ، التقدير : قيل هو ، أي قيل القول .

(٢) أي جملة لا تفسدوا .

(٣) يعني الجار والمجرور « لهم » .

(٤) أي ويرد هذا القول بعدم وجود الظرف في الآية المذكورة .

(٥) يعني أنه إذا حذف الفاعل وكان في الجملة مفعول به كان هذا المفعول أول الأشياء بالنيابة عن الفاعل . وقد سر ذلك في بحث النائب عن الفاعل ، فراجع .

« وأما قوله تعالى (وإذا قيل لهم : لا تفسدوا في الأرض) ..
فليس من باب الاسناد إلى الجملة » .

هذه بعض المسائل التي وقع فيها ابن هشام في التناقض وهو يبحث
أمر الجمل ، ولو ذهبنا لتقصاها جميعاً لطال بنا الكلام ولخرجنا بنتيجة
واحدة هي أن الباب اثنائي من كتابه « المفتي » ، وإنما هو مجموعة تناقضات لا
سييل إلى حلها . خذ على ذلك مثلاً كلامه في جملة الشرط : فهو يذهب
إلى أن « إن جاء » من قولنا « زيد إن جاء فأنا أكرمه » لا محل لها
لأنها جزء من الشرط ، والجزء لا محل له ، وإنما المحل للكل . ويترب
على كلامه هذا أن تكون جملة الجواب « فأنا أكرمه » لا محل لها أيضاً
لأنها جزء أيضاً ، وليست كلاً ، ولكننا نعلم أن هذه الجملة مقترنة بالفاء
وانها واقعة في جواب الشرط الجازم ، وابن هشام يقرر في هذه الحالة أن
تكون في محل جزم . فكيف يتأتى أن تكون الجملة الواحدة في محل
جزم وأن تكون لا محل لها من الاعراب في آن واحد ؟ !!

وإذا تركنا أمر التناقضات جانباً ، فأننا واجدون في باب الجمل
عند ابن هشام نقاطاً كثيرة غامضة تحتاج إلى إيضاح ، لكن المؤلف تناقض
عنها عامداً لأنه ليس في جيبه ما يقوله بشأنها . واليك على ذلك مثلاً :

قال في نهاية بحثه في الجملة المفسرة :

« مسألة : قولنا إن الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشاويين ،
فزعم أنها بحسب ما تفسره ، فهي في نحو (زيدا ضربته) لا محل
لها (١) ، وفي نحو (إنا كل شيء خلقناه بقدر) ، ونحو (زيد »

(١) لأنها تفسر لجملة اجدائية مخوفة لا محل لها . والتقدير : ضربت
زيداً ضربته .

الخبزَ يأكُلُه) بنصب الخبز ، في محل رفع (١) ... وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة ، وقد بينتُ أن جملة الاشتغال (٢) ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وإن حصل فيها تفسير ، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان ، وأختلِف في البديل منه ، اهـ

هذا الكلام يثير مسألتين يهرب ابن هشام من الإجابة عنها :

أولاهما : أن ابن هشام يرفض تفسيرية جملة الاشتغال ومعطوفيتها بيانياً وبدليتها . فأما تفسيريتها فيرفضها لأن حد الجملة المفسرة عنده هو أنها (الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه) . وجملة الاشتغال ليست فضلة ، بل هي عملة لا غنى عنها ، لأنها تفسر فعلاً قبلها مخوفاً ، وأما معطوفيتها بيانياً فيرفضها لأنها تفسير لمخوف ، ولا يجوز في عطف البيان أن يحذف المعطوف عليه ، ولأن الجمهور لم يثبت وقوع البيان جملة ، وأما بدليتها فيرفضها لأن الجمهور أيضاً لم يثبت وقوع الاشتغال جملة . فإذا لم تكن جملة الاشتغال مفسرة ولا بياناً ولا بدلاً فماذا تكون بين الجمل ؟

سؤال تهرب ابن هشام من الإجابة عنه .

الثانية : أن ابن هشام إذا كان يرد على الشلوين زعمه بتمية جملة الاشتغال في محلها الاعرابي لمحل ما تفسره بحجة أنها لا يمكن أن تكون عطف بياناً ولا بدلاً ، فلا بد أن تكون في أحد قسمي الجمل ، إما في الجمل نوات المحل ، وإما في الجمل التي لا محل لها ، فأين هي من

(١) لأنها تفسير لجملة خبرية مخوفاة محلها الرفع . والتقدير : زيد يأكل الخبزَ يأكُلُه .

(٢) يعني الجملة المفسرة لفعل مخوف . (راجع أسلوب الاشتغال) .

هذين القسمين ؟ وإذا كان يمدّها في الجمل التي لا محل لها ، وهذا هو الظاهر من كلامه ، فلماذا لم يمدّها مفسرة ، بالمعنى الاصطلاحي لهذه الكلمة ؟ ونحن نعلم أنّ الجمل التي لا محل لها ست ، هي الابتدائية ، والمترضة ، وصلة الموصول ، وجواب القسم ، وجواب الشرط غير المجازم ، والمفسرة . فإذا لم تكن جملة الاشتغال التي يفيد كلام ابن هشام أنها لا محل لها ابتدائية لأنها ليست في صدر الكلام ولا منقطعة عما قبلها ، ولا معترضة لأنها عمدة لا فضلة صالحة للسقوط ، ولا صلة لعدم وجود موصول قبلها ، ولا جواب قسم لعدم وجود قسم قبلها ، ولا جواباً لشرط لعدم وجود شرط قبلها ، فلم يبق إلا أن نقول إنها المفسرة ، وإلا كان علينا أن نزيد في الجمل التي لا محل لها من الاعراب جملة الاشتغال . فهل يقول ابن هشام بهذا أم لا ؟

سؤال آخر تهرب ابن هشام من الاجابة عنه .



كل هذا الخلاف بين النحاة ، وكل هذا التناقض الذي يقع فيه النحوي الواحد بينه وبين نفسه ، وكل هذه النقاط النامضة والمسائل التي لا جواب لها ، كل ذلك لا يدل إلا على شيء واحد ، هو فقدان المنهج ، وتضارب المبادئ ، واختلاط المنطلقات التي انطلق منها النحاة في إعراب الجمل . وحتى نفهم السر في كل ذلك لا بد من معرفة هذه المبادئ وتلك المنطلقات ، وما رفضوه منها وما اعتمدوه ، ومقدار إخلاصهم لما اعتمدوه منها ومدى بعمد عنه . فإذا عرفنا كل هذا فهمنا جانباً كبيراً من خلافهم وتناقضاتهم .

والواقع أنهم لم يصرحوا بهذه المبادئ إلا فيما ندر (١) ، وإذن ،

(١) وسنذكر ذلك في مواضع إن شاء الله .

فليس أمامنا - من أجل معرفة مبادئهم - إلا أن نطرح المبادئ الممكنة في الأعراب ، ثم ننظر في أعاريبهم ، فإن وجدنا شيئاً منها منطبقاً على هذا المبدأ أو ذاك قلنا إنه من مبادئهم المعتمدة ، وأمکننا بالتالي أن نعرف مدى تمسكهم به أو تخليهم عنه ، وإن وجدنا غير ذلك قلنا إنه مبدأ مرفوض برمتيه .

١ - المبدأ الأول :

« تعرب الجمل بحسب ما تؤديه من المعاني النحوية (١) : فكل جملة أدت معنى نحويّاً يؤديه المفرد كان لها إعراب ذلك المفرد ، وأما التي لا تؤدي من المعاني ما يؤديه المفرد فلا محل لها من الأعراب » .

هذا المبدأ يقتضينا أن نعرب جملة « فانه مفيد » من قولنا « اطلب العلم فانه مفيد » على أنها في محل نصب مفعول لأجله ، لأنها تؤدي معنى نحويّاً يؤديه المفعول لأجله ، وهذا المعنى هو بيان السبب للفعل السابق ، كما يقتضينا أن نعرب جملة « صنع من حديد » من قولنا « ابست خاتماً صنع من حديد » على أنها في محل نصب على التمييز ، لأنها تؤدي معنى نحويّاً يؤديه التمييز ، وهذا المعنى هو بيان الذات لاسم مبهم الذات ، والاسم المبهم الذات في مثالنا هو الخاتم .

إن أعراب النحاة تشير بوضوح إلى أن هذا المبدأ المعنوي في الأعراب مرفوض البتة ، فهم يعربون الجملة من نحو مثالنا الأول على أنها مستأنفة لا محل لها من الأعراب ، كما يعربون الجملة من نحو مثالنا الثاني على أنها نعت يتبع في محله الأعرابي منعوته . بل انهم صرحوا بهذا الرفض

(١) قصد بالمعاني النحوية ما تؤديه المفردات من بيان السبب والزمان والكان والتوكيد وبيان الذات ... الخ

حين قالوا : إن الارتباط معنى لا يستلزم عملية الأعراب (١) .

والظاهر أن النحاة قد تركوا هذا البدء الأعرابي إلى علماء المعاني ، ولذلك ترى المصطلحات الواحدة تأخذ مفاهيم مختلفة لدى الفريقين ، فلاستئناف النحوي هو غير الاستئناف البياني ، والاعتراض عند النحاة يختلف كل الاختلاف عن الاعتراض عند البيانيين . ونعلم من ابن هشام أن بعضهم ، كالغضري ، كان يخلط بين المفاهيم البيانية والمفاهيم النحوية في إعرابه ، فيأتي بما يظنه النحوي الجاهل بعلم المعاني ، كأبي حيان مثلاً ، خطأ (٢) .

وللانصاف نقول : إن ترك النحاة لهذا البدء في الأعراب وتخليهم عنه للبيانيين كان في غاية الصواب ، إذ ليست مهمة النحوي دراسة معاني الكلام ، بل مهمته تنحصر في بيان العلاقات البنيوية بين أجزاء الكلام ، ولا تدخل الجملة في اعتباره إلا إذا كانت على علاقة بنيوية مع أجزاء أخرى من الكلام . ولتوضيح ما نعنيه بالعلاقات البنيوية نورد المثال الآتي :

« فَعَلَ فاعِلٌ فعلاً فصيلاً في المفعِلِ المفاعِلِ » .

فهذه الكلمات ليس لها عند البياني إعراب ، لأنها لا تحمل أي معنى على الإطلاق ، إنها مجرد رموز ، وهو لا يهتم إلا بالمعاني ، أما النحوي فيجد فيها كلاماً تاماً من حيث البنية اللغوية ، وهو يستطيع أن يقول في إعرابه : الكلمة الأولى فعل ماض ، والثانية فاعل مرفوع ، والثالثة مفعول منصوب ، والرابعة صفة للمفعول تبعته في النصب ، والخامسة حرف جر ، والسادسة مجرورة بحرف الجر ، والسابعة صفة للمجرور مجرورة مثله .

(١) انظر حاشية الأمير على المعنى عند الكلام على الجملة المتأقفة .

(٢) انظر التنبيه الذي ختم به ابن هشام مبحث الجملة المترضة .

النحوي إذن لا تهمه معاني المفردات ولا الجمل ، بل كل الذي يهمه هو ما بين هذه المفردات أو هذه الجمل من علاقات تصل بالبنية اللغوية ، إنه مثل عالم الرياضة أمام معادلة من نحو :

$$س^2 + س - ٣ = ٠ .$$

فهذا لا يهمه إلا علاقة الزائد بين $س^2$ و $س$ ، أما ما وراء هذين الرمزين من أشياء حسية فأمر لا يأبه له على الإطلاق .

نعم ، إن النحوي لا يفتأ ينظر في معاني ما يعرب ، بل اننا قلنا في فصل سابق إن معرفة المعنى شرط من شروط الاعراب ، لكن النحوي لا ينظر في المعنى على أنه غاية في حد ذاته ، بل على أنه وسيلة للكشف عن العلاقة البنوية للعنصر المعرب ، أو عما مميّناه هناك بالوظيفة النحوية .

٢ - المبدأ الثاني :

« تعرب الجمل بحسب ما يسلط عليها من عوامل : فما يسلط عليه رافع فهو في محل رفع ، وما يسلط عليه فاعب فهو في محل نصب ، وما يسلط عليه جار فهو في محل جر ، وما يسلط عليه جازم فهو في محل جزم ، وما لم يسلط عليه شيء فلا محل له من الاعراب » .

والذي يبدو للوهلة الأولى أن هذا هو المبدأ الأخير عند النحاة ، لأنه مشتق من مبدأ العامل والممول ، هذا الذي بنوا عليه كل نحوم ، ولكن الواقع يشير إلى أنهم تمسكوا به كل التمسك في مواضع ، وتخلوا عنه في مواضع أخرى ، وهم في حالي تمسكهم وتخليهم لا يمدمون الخيل التي تبرئهم من تهمة التنكر لبدنهم الأول في العامل والممول . واليك أمثلة لذلك :

ففي جملة جواب الشرط الجازم المقترنة بالفاء أو باذا للفجائية ، نحو
 « إن جاء زيد فأكرمه » تخدم بصرون على أن الجملة في محل جزم (١) .
 لماذا ؟ لأن الشرط الجازم لا بد له من مجزوين ، ولما كانت جملة الجواب
 في حال اقترانها بالفاء مصدرية بما لا يقبل الجزم لفظاً ولا محلاً ، كان
 الجزم واقعاً على محل الجملة برمتها (٢) .

أما في الجملة الواقعة بعد « حتى » كما في قول جرير :

فما زالت القتلى تمجّ دماءها
 بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

فانهم جميعاً - ما عدا الزجاج وابن درستويه - يرفضون تطبيق هذا
 البدأ ، فلا يقولون إن الجملة في محل جر بحتى ، بل يقولون إنها ابتدائية
 لا محل لها من الاعراب ، ولا تحسب نفسك محرجاً إياهم إذا قلت لهم :
 فأين مجرور حتى ؟ لأنهم سرعان ما يردون قائلين : إن « حتى » هنا
 ابتدائية وليست جارة . فإذا طالبتهم بالدليل لم تجد عندهم إلا أوهاماً لا

(١) وخالفهم الدماميني فقال إنها لا محل لها من الاعراب ، منطلقاً من مبدأ
 آخر سنذكره بعد قليل .

(٢) كذا يقول ابن هشام ، وهو يعني بالمصدر الذي لا يقبل الجزم لفظاً
 ولا محلاً - يعني الفاء . وهذا منه عجب ، لأنه يقول في مكان آخر إنه لا عبرة
 بما يخدم الجملة من أحرف . وعلى هذا يمكن إيقاع الجزم على محل فصل الأمر
 المصدر في جملة الجواب ، وتنحصر المشكلة عندئذ فيما لو كانت الجملة اسمية نحو
 « إن جاء زيد فأنا مكرمه » حيث لا يتوفر فصل يقبل الجزم لفظاً ولا محلاً .
 وإلا لزمه أن يقول في جملة الشرط المجزوم بلم من نحو : « إن لم يجيء زيد فلن
 أكرمه » أنها في محل جزم لأنها مصدرية بمحرف « لم » وهو عنصر لا يقبل
 الجزم لفظاً ولا محلاً . ولا نعلم أحداً قال بهذا ، لا هو ولا غيره ، بل الجميع
 يقررون أن الفعل المجزوم اللفظ بلم ، وهو وحده مجزوم المحل بـ إن .

تقنع أحداً غيرهم : استمع معي إلى ابن هشام يقول في آخر بحثه في « حتى » راداً على الزجاج وابن درستويه : « ولا محل للجمل الواقعة بعد « حتى » الابتدائية ، خلافاً للزجاج وابن درستويه ، زعما أنها في محل جبر بحقي ، ويردّه أن حروف الجر لا تعلق عن العمل (١) ، وإنما تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات ، وأنهم إذا أوقفوا بعدها « ان » كسروها فقالوا « مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه » والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل على « ان » فتحت همزتها (٢) نحو « ذلك بأن الله هو الحق » . اهـ

وهو دليل كل مرتكزه أن حروف الجر لم تُثرَ إلا جارة للمفردات الصريحة ، أو داخلة على الجمل المصدرة بحرف مصدري ، فإذا علمنا - وهذا ما سنراه بعد قليل - أن الريبة ، في كثير من مظاهر سلوكها ، لا تأبه بهذا الحرف ، إنهار هذا الدليل دفعة واحدة .

وقد يجد القارئ في النصوص العربية ما يفرسه بمجادلة النحاة ومحاجتهم في أمر « حتى » هذه ، ولكنني أنصح له بالألا يفعل ذلك ، لأنه سيخرج من جداله خاسراً على كل حال ، فليس أحد أبرع من هؤلاء النحاة في التخلص من كل ما يمكن أن يجرهم . وليكن له من حال ابن طاهر معهم عبرة : فهذا النحوي يقول (٣) : « ان » أن « الناصبة الداخلة على المضارع في نحو « أريد أن أسافر » هي غير « أن » الداخلة على الماضي في نحو « سافرت بعد أن غربت الشمس » . لأنه إذا

(١) التعلق عن العمل : أن يمنع العامل عن العمل في اللفظ مع الاحتفاظ له بحقي العمل في محل العمل .
(٢) أي فتصير حرفاً مصدرياً ، ويصبح المصدر المؤول منها ومن صلتها مجروراً بالجار .
(٣) انظر في المتني حرف « أن » المتوحة المنزلة الساكنة النون .

كانت هذه هي تلك فلماذا لا تقولون عن الماضي بعدها إنه في محل نصب بها كما تقولون عن الماضي بعد أداة شرط جازمة إنه في محل جزم بها ؟ .
وهذا قياس وجه لا غبار عليه ، ولكن النجاة لا يمجزم أن يردوه قائلين :

« إننا قلنا عن الماضي الواقع بعد أداة شرط جازمة انه في محل جزم لأن أداة الشرط تؤثر في معنى الماضي فتجعله مستقبلاً ، فهي لتأثيرها في معناه تعتبر مؤثرة في محله ، وأما « أن » الداخلة على الماضي فلأنها لا تؤثر في معناه ، تقول إنها لا تؤثر في محله » .

ياله من كلام عجيب !!!

٣ - المبدأ الثالث :

« تعرب الجمل بحسب المواقع التي تحتلها : فكل جملة احتلت موقفاً لفرد ، كان لها اعراب ذلك المفرد ، وكل جملة احتلت موقفاً لا يحتله إلا الجمل ، فليس لها محل من الاعراب » .

ويظهر أن هذا هو المبدأ المعتمد لديهم في إعراب الجمل ، فكثيراً ما نجد في كلامهم ما يلح إليه تلييحاً ، أو بصرح به تصريحاً : يقول ابن هشام في مفتاح كلامه على الجمل التي لا محل لها من الاعراب : « وهي سبع ، وبدأنا بها لأنها لم تحل محل المفرد ، وذلك هو الأصل في الجمل » اهـ . ويقول الدماميني مصرحاً في معرض رده على من جعل جملة جواب الشرط الجازم المقترنة بإلقاء ذات محل من الاعراب - يقول : « التحقيق أن جملة الشرط (١) لا محل لها مطلقاً ، وذلك أن كل جملة

(١) يقصد جملة جواب الشرط .

لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل (١) ، اه .

فلذا كان الأمر كذلك ، فأننا نرى من الضروري أن فوضح ما نسنيه بكلمة المواقع ، حتى يكون هذا البدأ الاعرابي القائم على المواقع ، والذي يعترف النحاة أنه مبدؤم الأساسي - حتى يكون واضحاً كل الوضوح في ذهن القارئ ، وحتى نستطيع ، بالتالي ، أن نناقش النحاة على أساس منه .

قلنا في مكان آخر من هذه الخاتمة إن الاعراب يان وظائف نحوية ، وقلنا في مكان ثالث إن الاعراب يان علاقات بنيوية ، والمبارتان بمعنى واحد ، ولنقل الآن عبارة ثالثة بالمعنى نفسه ، وهي : إن الاعراب يان مواقع .

ولكن ما المواقع ؟

لنتظر إلى العبارة الآتية :

اشتريت خمسين [؟]

هذه عبارة ناقصة ، لأن فيها موقفاً شاغراً لم يحتله شيء ، وقد حصرننا هذا الموقع بمقوفين ووضعنا فيه علامة استفهام إشارة إلى خلوه . وبالبداهة نستطيع أن نعرف أن هذا الموقع هو موقع التمييز ، لأنه يأتي بعد مبهم هو العدد خمسون الذي يحتاج إلى ما يفسر ذاته ويميزها .

والسؤال الآن : أهذا الموقع للمفرد ، أم هو للجملة ، أم هو

لكليهما ؟

(١) انظر حاشية الأمير على المتن ، الجملة الخامسة مما لا محل له من الاعراب ، وكذا الجملة الخامسة مما له محل ، حيث نجد اللاماني كلاماً في معنى كلامه هنا مع شيء من الزيادة .

والجواب : إنه للفرد وحده ، فأنت تستطيع أن تملأه بكل مفرد تشاء ، ولكنك لا تستطيع أن تملأه بجملة منها يكن شكلها .
ولنحرب ذلك بالثالين الآتين :

- ١ - اشترت خمسين [كتاباً]
- ٢ - اشترت خمسين [جاء الولد]

ها أنت ذا تلاحظ أن العبارة الأولى سليمة تماماً ، وأن الثانية لا علاقة لها بالمرية البتة .

إذن نقول : إن وظيفة التمييز وظيفة خاصة بالفرد ، ولا تستطيع الجملة أن تقوم بها ، وبعبارة أخرى : إن موقع التمييز موقع محتكر لحساب المفرد ، أما الجملة فلا تستطيع احتلاله . ولذلك لا ترى بين الجمل ذوات المحل جملة تسمى الجملة التمييزية .

والمواقع الموقوفة على المفرد كثيرة ، منها موقع المفعول المطلق ، وموقع الظرف ، وموقع المفعول لأجله ، وموقع المفعول معه ... الخ .
ولنتظر الآن إلى هذه العبارة :

أقسم بالله [؟]

واضح أن هذه العبارة ناقصة لوجود موقع شاغر فيها ، وواضح أيضاً أن الموقع الشاغر هو موقع ما نسميه جواب القسم .
والسؤال الآن : أهذا الموقع للفرد وحده ، أم للجملة وحدها ، أم لكليهما معاً ؟

والجواب : انه للجملة وحدها ، فأنت تستطيع أن تملأه بكل جملة تشاء ، ولكنك لا تستطيع منها حاولت أن تملأه بمفرد أياً يكن شكل هذا المفرد .

ولتجرب ذلك بالثلاثين الآتين :

١ - "اقسم بالله [لأسافرن]

٢ - "اقسم بالله [الولد]

ها أنت ذا تلاحظ أن العبارة الأولى سليمة تماماً ، وأن الثانية لا علاقة لها بالعربية البتة .

إذن نقول : إن وظيفة الإجابة عن القسم وظيفة خاصة بالجملة ، ولا يتنبأ للمفرد أن يقوم بها . وبعبارة أخرى : إن موقع جواب القسم محتمل لحساب الجملة ، أما المفرد فلا يستطيع احتلاله . ولذلك لا ترى بين المفردات مفرداً نقول عنه أنه جواب قسم مرفوع أو مجرور أو منصوب . وإذن ، فإن الجملة إذا وقعت في موقعها الخاص بها قلنا عنها : إنها لا محل لها من الإعراب .

ومواقع الجمل كثيرة أيضاً ، منها موقع الإجابة عن القسم ، وموقع الإجابة عن الشرط ، وموقع افتتاح الكلام ، وموقع الاعتراض ... الخ . ولننظر الآن إلى هذه العبارة :

زيد [؟]

واضح أن هذه العبارة ناقصة ، لأن فيها موقفاً شاغراً لم يحتله شيء ، وواضح أن هذا الموقع هو موقع الخبر ، لأنه يأتي بـ "بـ" مبتدأ ينتظر السامع أن يسمع خبراً عنه .

والسؤال الآن : أهذا الموقع للمفرد وحده ، أم للجملة وحدها ، أم لكليهما معاً ؟

والجواب : إنه للمفرد بالأسالة ، ويمكن للجملة أن تحتله أيضاً .

ولنعرب ذلك بالمثالين الآتين :

زيد [مسافر]
زيد [سافر أبوه]

ها أنت ذا تلاحظ أن كلتا المارتين سليمة لا غبار عليها .

إذن تقول : إن وظيفة الاخبار وظيفة مشتركة بين المفرد والجملة ،
فإن قام بها المفرد فمن طريق الأصالة ، وإن قامت بها الجملة فمن طريق
النيابة ، لأن هذه الوظيفة هي وظيفة المفرد في الأصل ، وليست وظيفة
الجملة . وبعبارة أخرى : إن موقع الاخبار موقع خاص بالمفرد أصلاً ،
ولكن يسمح للجملة أن تحتله في بعض الأحيان .

وإذن ، فإن الجملة إذا وقعت في موقع مفرد ما قلنا عنها إنها ذات
محل من الاعراب ، وحكنا عليها اعراباً بما كنا نحكم به على المفرد من
رفع أو نصب أو جر أو جزم فيما لو كان هذا المفرد هو الذي يحتل الموقع .

والمواقع الخاصة بالمفردات ، والتي يسمح للجملة أن تحتلها كثيرة
أيضاً ، منها موقع الخبر ، وموقع المفعول به ، وموقع المضاف إليه ،
وموقع الحال ، وموقع التعت ... الخ .

★ ★ ★

وهنا تنبيه لا بد منه : وهو أن المواقع المسموح بها للجملة لتحتلها
عن طريق النيابة عن المفردات ليست كلها على درجة واحدة من الترحيب
بالجملة ، فموقع الخبر مثلاً ، يبدو أكثر المواقع ترحيباً ، فهو مشرع
الأبواب للجملة تحتله متى شئت ، وأياً يكن شكل المبتدأ ، ولا يلزمها
من أجل احتلاله إلا أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ ، فتستطيع
أن تقول : « زيد [يجب القراءة] - العلم [يفيد صاحبه] - هذا

القول [لا ينكسر] - مَنْ [جاء] (١) ؟ ... الخ ، فهذه العبارات مؤلفة من مبتدآت مختلفة الأنواع ، ومع ذلك فقد قبلت جميعاً أن تكون أخبارها جملاً ، أما موقع الحال فهو مقفل في وجه الجملة ، ولا يفتح لها إلا بدروط معروفة ، منها أن يكون صاحب الحال معرفة ، وأن تشمل على رابط يربطها به ، ، وألا تكون مصدرية بحرف استقبال ... الخ ، فأنت تستطيع أن تقول : « جاء زيد [يتسم] » ، ولكن لا تستطيع أن تقول : « جاء زيد [سيئسم] » ، ولو فعلت لما كانت الجملة واقعة في موقع الحال ، بل لكانت في موقع الاستئناف ، وبالتالي تكون من الجمل التي لا محل لها من الأعراب . وأما موقع المفعول به فيبدو أشد تزمناً ، فهو لا يفتح للجملة إلا في ثلاثة مواضع : أن يكون الفعل فعل قول ، أو يكون واحداً من أفعال « ظن وأعلم » وإخواتهما ، أو أن يكون واحداً من الأفعال المعلقة ، فأنت تستطيع أن تقول : « قال زيد : [أنا مسافر] » ، ولكن لا تستطيع أن تقول : « سمعت [جاء زيد] » . وأما موقع المضاف إليه فيبدو أنه أكثر المواقع تشدداً مع الجملة ، فهو لا يفتح إلا إذا كان المضاف واحداً من أسماء الزمان ، أو واحداً من بضع كلمات قليلة أخرى ، فأنت تستطيع أن تقول : « وقفت حين [جاء زيد] » ، ولكن لا تستطيع أن تقول : « قرأت كتاب [جاء زيد] » . وعلى كل فهذه أمور نكتفي الآن بالتنبيه عليها ، وسنبسطها بالتفصيل عند الكلام على كل جملة .



وهكذا نأتي إلى نهاية شرح المبدأ الذي اعتمدته النحاة في إعراب

(١) من الآن فصاعداً سنحصر الجمل التي هي مدار الحديث بين المفعولات لتبسيطها عما سواها . فيرجى الانتباه إلى ذلك .

الجل ، والذي صفناه لهم قبلُ على الشكل الآتي : « تعرب الجمل بحسب مواقعها : فما وقع منها في موقع المفرد كان له اعراب ذلك المفرد ، وما وقع منها في المواقع الموقوفة على الجمل فليس له محل من الاعراب » .

ولننظر الآن : هل تمسك النحاة بهذا البَدْء على حرفيته ؟ أم أدخلوا عليه بعض التعديلات ؟ وإذا كانوا قد عدلوا فيه فهل تمسكوا به في شكله المعدل ؟ أم تنكروا له في بعض الأحيان ؟ وأين وقع هذا أو ذلك ؟

وسنجد عن كل هذه الأمثلة فيما يأتي ، وذلك بأن نعرض المثال ، ثم نبين ما كان يجب على النحاة أن يفعلوه إذا تمسكوا بحرفية مبدئهم ، وما فعلوه هم في الواقع . وعن طريق الموازنة بين الأمرين سيتبين القارئ مدى قرب النحاة من مبدئهم ، أو مدى بعدهم عنه .

١ - المثال الأول : جاء [الذي نجح]

واضح من هذه العبارة أن كلمة الكلمات المحصورة بين المقوفتين واقعة في موقع الفاعل . فانطلاقاً من البَدْء الذي قرره كان يجب على النحاة أن يقولوا : « الذي نجح » جملة في محل رفع فاعل .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

الذي نعلمه أنه لم يقل بهذا إلا شيخ واحد مجهول الاسم ذكره ابن هشام في أول كلامه على الجملة السادسة بما لا محل له فقال : « وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقي أصحابه أن يقولوا : إن الموصول وصلته في موضع كذا ، محتجاً بأنها كلمة واحدة » اهـ .

أما سائر النحاة فيرفضون هذا كل الرفض . ونرى ابن هشام ،

كعادته ، يمضي فيمطرنا بوابل من الشواهد التي تدحض في رأيه زعم هذا الشيخ المجهول ، فاسمعه يقول : « والحق ما قدمت لك (١) ، بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول في نحو « ليقسم آيهم في الدار ، ولازمن آيهم عندك ، وأمرر بآيهم هو أفضل » وفي التنزيل : « ربنا أرينا الذين أضلانا ، وقرىء آيهم أشد (٢) » بالنصب ، وروي :

..... فسلم على آيهم أفضل (٣)

بالخفض ، وقال الطائي :

..... فحسي من ذي عندهم ما كفانيا (٤)

وقال المقيلي :

نحن المذون سبّحوا الصباح (٥)

وقال الهذلي :

م اللاؤون فكوا الفل عني . اه

وتنظر في هذه الشواهد كلها فلا تراها تشهد إلا بشيء واحد ، وهو ظهور الحركة الاعرابية على الاسم الموصول ، ولو كان الشيخ المجهول يقول بأن الأثر الاعرابي هو جملة الصلة وحدها دون الاسم الموصول لكان

(١) أي ما سبق أن ذكر من أن الجملة بعد الاسم الموصول صلة لا محل لها من الاعراب .

(٢) تنه المبرة في الآية « ثم انتزعن من كل شعبة أيهم أشد على الرحمن عيا » .

(٣) صدره : « إذا ما لقيت بني مالك » .

(٤) صدره : « فاما كرام موسرون لقيتهم » .

(٥) تمامه : « يوم النخيل غارة ملحاحا » .

في هذه الشواهد ما يدحض زعمه ، ولكنه لا يقول إلا أن الموصول وصلته كالكلمة الواحدة ، فيها يحتلان معاً موقفاً إعرابياً واحداً . وهذا كلام صحيح بدليل أننا لا نستطيع أن ننزل الموصول عن صلته وأن نتركه وحده في المحل الاعرابي ، فلو قلنا « جاء [الذي ...] » ، لما كان لكلامنا معنىً بشهادة جميع النحاة . أما الحركة الاعرابية ، وأما ظهورها هنا أو هناك ، فأمر لا يغير من واقع البنية اللغوية شيئاً . ولقد قلنا مراراً إن الحركة الاعرابية ليست دليلاً على شيء ، فما أكثر الأشياء التي تتلاعب بهذه الحركة فتجعلها على غير ما هو متوقع منها ، فهناك الجر بالمجاورة (١) ، وهناك الجر بحرف الجر الزائد ، وهناك ما يسمى بتقارض الأحكام (٢) ، وهناك تعدد اللهجات العربية الذي يجعلك ترى الرفع في

(١) الجر بالمجاورة هو أن تجر اسماً لا يستحق الجر لمجاورته اسماً آخر مجروراً . ومنه ما ورد عن العرب من قولهم « هذا حجر ضب خرب » يجر « خرب » رغم أنه خبر ، لمجاورته المضاف إليه المجرور « ضب » . ومنه قول الشاعر :

كأن أباناً في مرابن وبله كير أنس في يجاد منزله

حيث جر « منزل » لمجاورتها « يجاد » رغم أنها صفة لـ « كير » وكان حقها الرفع . (انظر الباب الثامن من كتاب المغني) .

(٢) تقارض الأحكام : أن يتبادل شيخان أحكامهما الاعرابية ، أو أعمالهما الاعرابية . وله صور كثيرة ، منها أن يتبادل « لم » و « لن » أعمالهما ، فتصبح « لم » فاصبة ، وتصير « لن » جازمة ، فن الأول قراءة بعضهم « ألم نمرح لك صدرك » بنصب « نمرح » ، ومن الثاني قول الشاعر :

لن يحب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الخلقه

يجزم « يحب » مع تحريكه بالكسر دفناً لالتقاء الساكنين . ومن صورهِ أيضاً أن يتبادل الفاعل والمفعول حركاتهما ، فيصبح الفاعل منصوباً ، وصير المفعول مرفوعاً ، ومنه قولهم : « خرق الثوب المسار » برفع الثوب مع أنه المفعول ، ونصب المسار مع أنه الفاعل . (انظر الباب الثامن من كتاب المغني) .

لهجة ما منصوباً في لهجة أخرى (١) ، وهناك غير هذا وذلك مما يجعل العلاقة بين الوظيفة النحوية والحركة الاعرابية على درجة من الضعف لا تتحمل ، وبحيث نستطيع أن نقرر ، ونحن على شيء من الاطمئنان ، أن الحركة الاعرابية ليست دليلاً على شيء ، وأنها لا علاقة بينها وبين الوظيفة النحوية للكلمة (٢) .

ومما يكن قول الشيخ الجهول غربياً فليس بأغرب من قول النحاة في إعرابهم لنحو « جاء الضاربُ زبدًا » . هم يقولون : إن « ال » اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل لفعل « جاء » ، و « ضاربُ » صلة « ال » لا محل له من الاعراب ، وأما الضمة التي على آخره فهي الضمة التي كان يجب أن تظهر على الموصول « ال » ، ولكنه لما كان مبنياً لا يقبل الحركة ألقاها على صلته بعده .

يا عجباً . يحرمون اسماً صريحاً من الاعراب ويدعون أنه صلة لا محل لها مع أن الضمة ظاهرة عليه ، ويقولون عن اسم آخر إنه هو الفاعل رغم أن له شكلاً لا يختلف عن شكل الحرف ، ويقولون عن الضمة إنها ضمة الموصول قد القيت على صلته التي تستطيع أن تحملها . أفلا يحق للشيخ الجهول أن يقول الآن : وأنا قلت بمثل هذا أيضاً ، ولكي عكست ، فالضمة التي كانت مستحقة لمجموع الموصول مع صلته قد القيت على الموصول وحده لقدرته على تحملها ؟

(١) من ذلك ما ورد من أن بعضهم كان ينصب الاسم والخبر بد الحروف الشبهة ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة :

إذا اسود جنح الليل فلتأت وتكن خطاك خفافاً ، إن حراسنا أسدا

(٢) كان الخليل ممن يقولون بهذا (انظر كتابنا « الوجيز في فقه اللغة » فصل « حكاية الاعراب ») .

بلى والله . يحق له ذلك ولكن اللوم ليس عليه ، بل على النحاة الذين يمنحون أنفسهم من الحقوق ما ينكرونه على غيرهم .

ومع كل ذلك فسنسلم للنحاة بفصل الموصول عن صلته وجعله صالحاً لأن يحتل الموقع الاعرابي وحده . ونحن لا نفعل ذلك اقتناعاً بحجبتهم القائمة على ظهور الحركة الاعرابية ، بل نفعله لاعتقادنا أن الاسم الموصول ، وإن كان ناقصاً من الوجهة المعنوية ومحتاجاً دائماً إلى جملة تم معناه ، فإنه من وجهة النظر البنيوية اسم صحيح الاسمية ، ويستطيع أن يملأ فراغ ما يحتله من المواقع الاعرابية ، ثم لا تكون الجملة بعده إلا مجرد ذيل له يتم معناه .

ولكن هذا يقتضي تعديلاً في صيغة المبدأ الاعرابي . فلنصنفه الآن على الشكل الآتي :

« كل جملة تحتل موقع مفرد فلها اعراب ذلك المفرد ، شريطة ألا تكون صلة لاسم موصول ، فإن كانت كذلك ، فالوقع لموصولها ، والاعراب له ، أما هي فتبقى صلة لا محل لها من الاعراب » .

٢ - المثال الثاني : أريد [أن أسافر]

واضح من هذه العبارة أن كتلة الكلمات المحصورة بين العقوفين واقعة في موقع المفعول به . فانطلاقاً من المبدأ الذي قررناه كان يجب على النحاة أن يقولوا : « أن أسافر » جملة في محل نصب مفعول به .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

والجواب : لا . بل الذي فعلوه أنهم قالوا : « أن » حرف موصول لا محل له من الاعراب ، وجملة « أسافر » صلة له لا محل لها من الاعراب .

قلنا : إذا كان كذ من الحرف والجملة لا محل له من الاعراب ،
فمن الذي احتل موقع المفعول به إذن ؟

قالوا : المصدر المؤول .

قلنا : وما هذا المصدر المؤول ؟

قالوا : هو المصدر المنسبك من الحرف المصدرى « أن » مع جملة
الصلة . فتقدير قولكم « أريد [أن أسافر] » هو « أريد [السفر] » .

قلنا : وهل هذا المصدر المؤول شيء حقيقي تستقدونه ؟ أم هو
مجرد أمر اعتباري ألجأتمكم اليه الصناعة ؟

قالوا : بل هو شيء حقيقي ، وإلا ما جعلنا الوقع الاعرابي له
وحكنا على الجملة بأنها لا محل لها .

هذا ما قاله النحاة . أما نحن فنقول شيئاً آخر ، نقول : إن هذا
الحرف الذي يدعونه موصولاً ليس إلا أداة تستعملها العريضة في بعض
الاحيان للوصول بها إلى الجملة المعمولة ، وتستغني عنها في أحيان أخرى
فتباشر جملتها المعمولة مباشرة . وعلى النحوى الأمين منهجه أن يكتفي
باستقراء الأساليب العريضة ليصل من ذلك إلى تحديد المواضع التي يستعمل
فيها هذا الحرف ، والمواضع التي لا يستعمل فيها . أما أن يدعى بأن هذا
الحرف يسبك مصدرأ أو شيئاً غير المصدر فهو ادعاء باطل لا دليل عليه .

وحجبتنا في ذلك من عدة وجوه :

١ - فالذي يبدو من سلوك العريضة أنها لا تبالي كثيراً هذا الذي
يسمونه بالحرف المصدرى ، بدليل أنها في الوطن الواحد تستعمله مرة ،
وتستغني عنه مرة . خذ على ذلك مثلاً أسماء الزمان ، فأنت تستطيع دائماً

أن تضيفها إلى الجمل مباشرة ، وأن تضيفها إليها بتوسط هذا الحرف ، فتقول مرة : « دخلت المدرسة يوم [دخلها زيد] » ، وتقول أخرى : « دخلت المدرسة يوم [أن دخلها زيد] » . وكذلك الشأن في خبر « كاد » وأخواتها ، فلك أن تأتي بهذا الخبر جملة طارئة من هذا الحرف ، ولك أن تأتي به جملة مقترنة به ، فتقول مرة : « كاد الولد [يسقط] » ، وتقول أخرى : « كاد الولد [أن يسقط] » . فلما كان وجوده في هذه المواطن كعدمه ، دل ذلك على عدم أهميته من الناحية البنيوية .

٢ - بل إن العرية كثيراً ما تستغني عن هذا الحرف في المواطن التي عودتنا أن نراه فيها ، فقد جاء في المثل « [تسمع] بالعميد خير من أن تراه » ، والشكل المألوف في مثل هذه العبارة أن يقال « [أن تسمع] بالعميد خير من أن تراه » ، وقال الشاعر :

ألا أيُّ هذا الزاجري [أحضر] الوغى
وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي ؟

والشكل المألوف أن يقال : « ألا أيُّ هذا الزاجري [أن أحضر] الوغى » ، وقال آخر :

وما راعني إلا [يسير] بشرطة
وعهدي به قيناً يسير بكير

والشكل المألوف أن يقال : « وما راعني إلا [أن يسير] بشرطة » ، وقال آخر :

أريد [لأنسى] ذكرها فكأنها
تمثل لي ليلى بكل سيل
والشكل المألوف أن يقال : « أريد [أن أنسى] ذكرها » ،

وسمع عن الرب قولهم : « أريد [تقوم] » ، والمألوف كثيراً أن يقال :
« أريد [أن تقوم] » ... الخ .

فإذا كانت المربية تتخلى عن هذا الحرف في المواطن التي يستند أنها فيه
أشد ما تكون تمسكاً به ، فهل يعني هذا شيئاً غير كونها يحلو لها كثيراً
أن تباشر جعلها الممولة مباشرة بغير توسط حرف مساعد ؟

٣ - ثم إن قول النحاة إن هذا الحرف مصدر يسهل مصدر
مفرداً من الجملة الواقعة بعده ليكون هذا المصدر واقعاً في الموقع الاعرابي -
هذا القول غير صحيح ولا يثبت للامتحان . وسنرى حقيقة ذلك فيما يأتي :

خذ العبارة الآتية : « أريد [أن يسافر زيد] » .

سيقول النحاة : إن موقع المفعول به ليس للجملة ، بل هو للمفرد ،
أي هو المصدر المؤول من « أن » وصلتها . والتأويل : « أريد
[السفر] » .

سنقول : ولكن بين العبارة وتأويلها فرقاً في المعنى ، فالعبارة تفهمنا
أننا زيد سفرأ واقماً من زيد ، أما التأويل فيفهمنا أننا زيد سفرأ فقط ،
هذا إلى أن التأويل يحلو من فكرة الزمن التي تظهر واضحة في العبارة
الأصلية .

سيقول النحاة : إذن سنجعل التأويل على الشكل التالي : « أريد
[سفر زيد] » .

فنقول : ولكن هذا التأويل الجديد ليس مفرداً كما ادعيت أول
مرة ، بل هو مركب إضافي ، والإضافة فيه لفظية كما نعلم جميعاً ، لأنها
إضافة مصدر إلى فاعله ، وإذن فين الكلمتين اسناد ، والاسناد يعني جملة ،

وإذن فتركيب [سفر زيد] جملة لا مفرد ، وإن كانت هذه الجملة ذات تصميم مختلف . وهكذا فإن تأويلكم لم يزد على كونه هرباً من جملة للوقوع في جملة أخرى ذات بناء مختلف . إذن فدعوى أن الوقع الاعرابي لمفرد دعوى باطلة ، بل هو للجملة برمتها . ومما تحاولوا أن تضمنوا في هذا الوقع مفرداً فلن تستطيعوا إلى ذلك سبيلاً .

٤ - وأخيراً انظر ممي إلى العبارة التالية :

« [أن تسافر] 'أفضله' »

هذه العبارة فاسدة باتفاق ، ولكن النحاة القائلين بالتأويل بالصبر لا يملكون ما يمللون به فسادها ، بل إن نظريتهم تجبرهم على القول بصحتها رغم فسادها البادي لكل ناطق بالمرية ، فإن التأويل يقول : « أن » وما بعدها في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء ، وجملة « أفضله » خبر عنه ، والتقدير : [سفرك] أفضله .

وهكذا ترى أن عبارة لا يختلف اثنان في فسادها قد انتهت بالتأويل إلى عبارة لا يختلف اثنان في سلامتها .

أما نحن الذين لا نقول بالتأويل فسندنا ما نطل به فساد العبارة ، فنقول : إن الأصل في المرية أن يكون الاسناد بين مفردين ، نحو « زيد عالم » ، ولكن المرية تتسامح في أن يكون أحد طرفي الاسناد جملة شريطة أن يظل الطرف الآخر مفرداً ، فمن سماحها بأن يكون الخبر وحده جملة قولك « زيد [ينظم] الشعر ^(١) » ، ومن سماحها بأن يكون مبتدأ وحده جملة قولهم « [تسمع] بالعبيدي خير من أن تراه ^(٢) » ،

(١) زيد : مبتدأ ، وجملة ينظم : خبر .

(٢) جملة تسمع : مبتدأ ، وخير : خبر .

وقوله تعالى « سواء عليهم [أنذرتهم] أم لم تنذرهم » (١) ، أما أن يكون كلا طرفي الاسناد جملة فهذا غير جائز لأنه يبعد الاسناد كثيراً عن شكله الأصلي ، إذن ففساد عبارة « [أن تسافر] أفضله » متأ من كون كلا طرفي الاسناد جملة ، ونتيجة ذلك كله أن [أن تسافر] جملة وليس في تأويل المفرد .

قد يقول النحاة : ونحن أيضاً عندنا ما نحلل به فساد هذه العبارة .

ف نقول لهم : وما هو ؟

فيقولون : هو الماء في جملة « أفضله » ، ذلك أننا لو ابتناه ليكون رابطاً يربط جملة الخبر بالبتداً لماد على لا شيء ، لأن المود عليه هو المصدر المؤول ، وهو شيء تقديري وليس صريحاً حتى يمود عليه ضمير ، ولو زعنا هذا الضمير لبقيت جملة الخبر بغير رابط . فلما بطل الأمران ، أي نزع الضمير وإثباته ، بطل كون العبارة صحيحة .

وقد يبدو هذا التعليل مقبولاً لأول وهلة ، ولكن إذا تذكرنا ما يقوله النحاة في موطن آخر بدا لنا أن تعليلهم هذا ليس إلا واحدة من من حيلهم المعروفة للتخلص من كل عرج يصادفهم . واليك توضيح ذلك :

سنقول للنحاة : ما تقولون في قوله تعالى « وأن تصوموا خير لكم » ، أصحيح هو أم فاسد ؟

سيقولون : بل إنه لصحيح .

فعون : ولكن هذه الآية تشتمل على مثل الضمير الموجود في

(١) جملة أنذرتهم : مبدأ مؤخر ، وسواء : خبر مقدم .

مثالنا الفاسد ، فأتى ، لا نحن ، من يدهي بأن في اسم التفضيل « خير »
 ضميراً مستكناً ، فإن لم يعد هذا الضمير المستكن على مصدركم المؤول
 فعلام يعود إذن ؟ فأتى الآن أمام أمرين فاخاروا ، فاما أن ترجعوا عن
 دعواكم باستكنان الضمير في اسم التفضيل ، وإما أن تميدوه إلى مصدركم
 المؤول الذي رفضتم قبل قليل أن يعود عليه شيء .



ألم بأن للنحاة ، بعد كل الذي سقناه من الأدلة ، أن يتخلوا عن
 نظرية التأويل بالمصدر ، وأن يقولوا : إن [أن أسافر] جملة وليست
 مفرداً ؟

إني أعددكم ، إن فعلوا ذلك ، بحل في غاية البساطة لكثير من
 مشكلاتهم التي ورطتهم فيها نظرية التأويل . ولا أريد أن أعدد لهم هذه
 المشكلات ، فهم أدرى مني بها ، ولكنني أعرض على القارئ نماذج منها
 ليرى مقدار ما نجيئه من الخير إذا نحن تخلينا عن هذه النظرية :

خذ مثلاً العبارة : كاد الولد [أن يسقط]

يأتي النحاة فيؤولون « أن يسقط » بالمصدر « السقوط » ، فتصبح
 العبارة : كاد الولد سقوطاً ، فيرون أنها فاسدة بهذا التأويل ، لأن فيها
 اسناد مصدر إلى اسم ذات ، وهو أمر لا تميزه العربية ، إذ لا يقال فيها
 « الولد سقوط » ، فيلجؤون إلى تأويل ثان ، فيؤولون المصدر بمشتق ،
 فتصبح العبارة : كاد الولد ساقطاً ، وهي أيضاً عبارة فاسدة لم تلتفظ
 العربية بمثلها .

وهكذا ترى النحاة قد عجزوا ، بعد تأويلين اثنين ، عن أن

يصلوا إلى مفرد يستطيع أن يقوم مقام الجملة . والظاهر أنهم يحتاجون إلى تأويل ثالث ، أو إلى رابع ، أو إلى سلسلة لا نهاية لها من التأويلات .

خذ مثلاً آخر قول الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب

يأتي النحاة فيؤولون « أخبره » بالمصدر « إخبار » ، ثم ينظرون فيجدون قبل هذا المصدر المؤول فاء سببية عاطفة ، فإذا أرادوا عطف المصدر المؤول على مصدر سابق لم يجدوا في الكلام الذي قبل الفاء مصدراً صريحاً يمكن العطف عليه ، ولا مصدراً مؤولاً خلّو الكلام من حرف مصدرى سابق ، وعندئذ يقولون : نطفه على مصدر متصير ، أو متخيل ، أو منتزع ، أو متوهم من الكلام السابق .

فاظفر اليهم كيف وصل بهم الأمر إلى حد الوقوع في الأوهام والتخيلات والتصيّدات وقصر الكلام العربي لينتزعوا منه بالقوة ما يشاؤون . وما ذلك كله إلا بسبب التأويل بالمصدر .

★ ★ ★

ومع كل هذا وذاك فسنسلم للنحاة جدلاً بنظرية التأويل بالمصدر ، لأننا نريد أن نسير معهم إلى آخر المدى لنرى هل كانوا أمناء على مبدئهم الاعرابي الذي ارتضوه لأنفسهم رغم بعض نظرياتهم الفاسدة ، أم لا ؟

غير أن التسليم بنظرية المصدر المؤول يقتضي إدخال تعديل جديد على المبدأ الموقفي في اعراب الجمل ليصير على الصيغة الآتية :

« تعرب الجمل بحسب مواقعها : فكل جملة وقعت في موقع المفرد فلها اعرابه ، شريطة ألا تكون مصدرة باسم موصول ، فإن كانت كذلك

فالواقع الاعرابي للاسم الموصول ، وشريطة ألا تكون مصدرة بحرف مصدري ، فإن كانت كذلك فالواقع الاعرابي للمصدر المؤول . وكل جملة وقعت في المواقع الموقوفة على الجمل فهي بما لا محل له من الاعراب . ويستبر المواقع اللذان بعد الاسم الموصول والحرف الموصول من مواقع الجمل ، فالجملة في هذين الموقعين لا محل لها من الاعراب .

هل تمسك النحاة بهذا المبدأ بعد هذين التمديلين عليه ؟ لننظر :

٣ - المثال الثالث : ظلت واقفاً حتى [جاء زيد]

واضح من هذا المثال أن الذي بين المقوفين جملة ، ولا يستطيع النحاة ادعاء وجود مفرد ، لأن الكلام يخلو من حرف مصدري سابق ، وواضح أيضاً أن الموقع موقع المفرد المجرور بحق ، بدليل صحة وقوع المفرد فيه ، فعلى حسب تأويل النحاة يمكن أن يقال : ظلت واقفاً حتى [مجيء زيد] . فانطلاقاً من المبدأ الاعرابي بعد تعديلاته يجب أن يقال : جملة « جاء زيد » في محل جر بحق .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

الواقع أنه لم يفعل ذلك إلا اثنان فقط منهم ، هما الزجاج وابن درستويه ، أما الباقيون فرفضوا ، ولكي يتخلصوا من اتهامهم بالخروج على المبدأ ظلموا علينا بقسم جديد حتى فقالوا : « حتى » هذه ابتدائية وليست جارة ، والجملة بعدها مستأنفة لا محل لها من الاعراب .

٤ - المثال الرابع : إن جاء زيد [فأكرمه]

واضح من هذا المثال أن الموقع الذي بين المقوفين هو موقع الإجابة عن الشرط ، ونحن نعلم أن الشرط لا يجاب إلا بجملة ، وإذن فإن الجملة

التي بين المقوفين واقعة في موقع هو وقف على الجمل وحدها ، فانطلاقاً من المبدأ الاعرابي يجب أن يقال : جملة « فأكرمه » جواب شرط لا محل لها من الاعراب .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

الواقع أنهم رفضوا ذلك وقالوا : هي في محل جزم لأن الشرط جازم ولأنها اقترنت بالفاء . وهو تليل لا معنى له ولا يرثم من تهمة الخروج على المبدأ ، ولذلك نرى الدماميني يقف أمامهم بجزم متمسكاً بالمبدأ قائلاً : جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقاً لأنها واقعة في مواقع الجمل ، لا في مواقع المفردات .

ونكتفي من الموضوع بهذا القدر. تاركين للقارئ ، إذا أحب ، أن يناقش النحاة بنفسه على هذه الشاكلة .

★ ★ ★

وبعد ، فإذا زيد من هذه المقدمة الطويلة ؟

سؤال لا بد أنه خطر على قلب القارئ . وأحب قبل الإجابة عنه أن يكون واضحاً تماماً أنني لم أسع فيما قلت إلى النيل من النحاة ولا إلى التشنيع على مناهجهم . ولقد سبق أن بينت في مقدمة الكتاب أنني أحب النحاة القدماء وأحترمهم وأعجب كل الإعجاب بهم ، ولكن كل أولئك لا يمنع أنهم بشر يصيبون ويخطئون ، كما لا يمنع من أن تنبه على خطئهم إن أخطؤوا ، وأن نشير إلى المواطن التي خرجوا فيها عن النهج الصحيح في البحث والدراسة .

أما ما أردته من هذه المقدمة فيمكن تلخيصه فيما يأتي :

١ - أولاً : لقد وعدت قارئى في مقدمة الكتاب أن أكون محافظاً ، أي أن أقدم له النحو العربي كما وضعه القدماء . ولقد ظلت خلال أقسام الكتاب الأربعة محافظاً على وعدي هذا قدر المستطاع ، ولم أتدخل بآرائى الخاصة إلا في أضيق الحدود ، ولقد حرصت أن يكون ذلك في الحواشي ما أمكن ، أما الآن فقد حاولت أن يكون خلاصاً لقواعد النحاة وحدهم . فلما انتهى الكتاب بأقسامه المذكورة على هذا الوجه ، شعرت في هذه الخاتمة أنني أصبحت في حل من وعدي ، وأن باستطاعتي أن أعرض على قارئى آرائى الخاصة ، ولا سيما أنه أصبح ، بعد أن قطع معي هذا الشوط الطويل ، على قدر لا بأس به من التمكن من أصول النحو وفروعه ، بحيث لم يبق هناك داعٍ للخوف عليه من البلبلة إذا هو اطلع على وجهات نظر تختلف عما عرفه في السابق . لهذا كله انتهزت فرصة إعراب الجمل فرضت عليه وجهة نظري في الموضوع . وبالطبع ، فلم يكن التبجح هو فرضي من هذا العرض ، بل كنت أرمي منه إلى أمرين : أولهما أن آيين للقارئ أن الأسس القديمة التي أقيم النحو العربي عليها ليست على قدر كافٍ من المثانة والصلابة ، بل فيها ثغرات واسعة سمحت لمعدد كبير من المشكلات أن ينفذ إلى هذا النحو ، والثاني أن آيين له أن هذه الأسس القديمة ليست قدراً مقدوراً على النحو العربي فلا يمكنه الفكك منها ، بل يمكن لهذا النحو أن يقوم على أسس أخرى قد تكون أمتن من الأولى وأشد منها صلابة .

٢ - ثانياً : لما كنت سأعرض على القارئ بعد قليل إعراب الجمل كما ارتآه النحاة ، وجدت من واجبي أن أقدم له مقدمة طويلة أشرح له فيها المبدأ الذي اعتمدوه في إعرابهم ، ليكون له من ذلك أساس يقف عليه كلما أراد أن يفهم أسباب خلافهم ، أو كلما بدا له أن يختار بين مذاهبهم .

هذا ما أردته بالضبط ، فإن كنت قد وثقت إليه ، فالحمد والشكر لله وحده ، وإن كان غير ذلك ، فللقارئ الحرية في أن يمزق من صفحات هذه المقدمة ما يشاء .

والآن إلى اعراب الجمل . ونبدأ بالجمل التي لها محل من الاعراب .

٥ - الجمل التي لها محل من الاعراب :

وهي سبع عند بعضهم ، وأكثر من سبع عند آخرين . واليك بيانها :

١ - الجملة الواقعة خبراً

وعملها الرفع إن كانت خبراً عن مبتدأ ، نحو : زيد [ينظم الشعر] ، أو كانت خبراً لأحد الحروف المشبهة بالفعل ، نحو : إن زيدا [ينظم الشعر] ، وعملها النصب إن كانت خبراً لفعل ناقص ، نحو : كان زيد [ينظم الشعر] .

وإذا وقعت الجملة خبراً عن مبتدأ فلا يشترط في هذا المبتدأ إلا أن يكون مفرداً صريحاً ، أما إن كان جملة ، نحو : جاء زيد ، أو جملة مصدرية بحرف مصدري نحو : أن تسافر ، فلا يجوز له أن يأتي خبره جملة ، فلا يقال : جاء زيد [أرغب فيه] ، على تقدير « مجيء زيد [أرغب فيه] » ، ولا : أن تسافر [أفضله] ، على تقدير « سفرك أفضله » ، بل لا يأتي الخبر في هاتين الحالتين إلا مفرداً صريحاً أيضاً ، فأما المبتدأ الجملة الذي خبره مفرد فكقولهم : [نسمع بالمديني] خيرٌ من أن تراه ، وأما المبتدأ الذي هو جملة مصدرية بالحرف المصدري وخبره مفرد فكقوله تعالى : [وإن تصوموا] خيرٌ لكم . وقد مر شرح ذلك مستوفى في مقدمة اعراب الجمل ، وعليه اعتمدنا في إثبات أن الجملة

المصدرة بالحرف الذي يدعونه مصدرياً هي جملة في الاعتبار التحوي وليست في تأويل المفرد كما يزعمون . وهذا الشرط أهمله النحاة ، ولم أجد ، في حدود ما قرأت من كتبهم ، من نص عليه .

وأما الجملة الواقعة خبراً فلا يشترط فيها سوى اشتغالها على رابط يربطها بالبتداء (١) . واشترط بعضهم شرطاً آخر وهو أن تكون خبرية لا إنشائية .

وهذه أمثلة للجملة الخبرية مع ذكر ما دار حول بعضها من خلاف :

١ - زيدٌ [ينظم الشعر]

الجملة خبر عن الابتداء . ولا خلاف .

٢ - إن زيداً [ينظم الشعر]

الجملة خبر « إن » . ولا خلاف .

٣ - كان زيدٌ [ينظم الشعر]

الجملة خبر « كان » . ولا خلاف .

٤ - زيدٌ [سلّم عليه]

قال بعضهم : الجملة خبر عن زيد ، وقال آخرون : الجملة انشائية ، فلا تكون خبراً ، وإنما هي مفعول به لقول محذوف هو خبر عن زيد ، والتقدير : زيدٌ مَقُولٌ فيه : سلّم عليه .

(١) راجع أنواع الرابط في ص ٣٦٠ من الجزء الأول من هذا الكتاب .

٥ - عسى زيد أن [يقوم]

قال بعضهم : الجملة خبر « عسى » ، و « أن » زائدة . وقال آخرون : لو كانت « أن » زائدة لما نصبت ، والصحيح أنها مصدرية والجملة بعدها صلة لها ، أما الخبر فهو المصدر المؤول .

٦ - [نعم الرجل] زيدٌ

قال بعضهم : الجملة خبر مقدم لزيد . وقال آخرون : بل هي ابتدائية لا محل لها ، وأما خبر زيد فمحذوف تقديره : زيد المدوح .

٧ - من [جاء بالحسنة] فله عشر أمثالها

قال بعضهم : الجملة خبر « من » ، لأنها تشتمل على ضميره المائد عليه ، ولأن أصل « من » الشرطية هي « من » الاستفهامية ، ونحن نعلم أن خبر الاستفهامية هو الجملة الواقعة بعدها ، نحو : من [جاء ؟] . فلذا تضمنت « من » الاستفهامية معنى الشرط فصارت شرطية ، فإن الاعراب يبقى على ما كان عليه ، وأما أن الفائدة لا تتم بجملة الشرط وحدها ، فلأنها بعد تضمنها معنى الشرط صارت محتاجة للجزء من حيث المعنى فقط لا من حيث الاعراب ، وذلك لأن التركيب الشرطي لا يكون إلا بجملتين . وقال آخرون : الجملة صلة « من » ، أو فائدة عن صلتها فلا محل لها ، وذلك لأن أصل « من » الشرطية هو « من » الموصولية ، لأن قولك « من يجتهد ينجح » هو كقولك « الذي يجتهد ينجح » . وقال غيرهم : الجملة جزء الخبر فلا محل لها ، لأن المحل للكل لا للجزء ، وإنما الخبر هو مجموع جملتي الشرط والجزاء . وقال غيرهم : الجملة ابتداء الشرط فلا محل لها ، والخبر هو مجموع ابتداء الشرط مع جزائه ، فقولك « من يجتهد ينجح » يساوي قولك « زيدٌ إن يجتهد ينجح » . فلو أن الشرط

وجوابه مبنيان على البدأ فكانت جملة « ان يجتهد » ابتدائية لا محل لها من الاعراب ، ولكانت جملة « ينجح » جواب الشرط لا محل لها من الاعراب ، فلما بني مجموع الجملتين على البدأ صار مجموعها خبراً عن هذا البدأ ، وبقي لكل جملة بنودها اعرابها السابق .

٨ - من جاء بالحسنة [فله عشر أمثالها]

قال بعضهم : الجملة خبر عن البدأ « من » ، لأنها محط الفائدة أولاً ، ولوجوب أن تشمل على ضميره تانياً . وقال آخرون : بل هي جواب شرط جازم مقترنة بالفاء فتحطها الجزم ، ولو اعتبرناها خبراً لكان لها محلان : محل جزم باعتبارها جواب شرط ، ومحل رفع باعتبارها خبراً عن مبتدأ ، وهذا لا يكون ، لأن الشيء الواحد لا يكون له محلان من الاعراب .

٩ - من [جاء بالحسنة فله عشر أمثالها]

قال بعضهم : مجموع الجملتين هو الخبر . وقال غيرهم غير ذلك . وقد مضى .

وهذا الخلاف جارٍ في كل اسم شرط وقع مبتدأ .

١٠ - ما [أحسن زيداً !]

قال البصريون : الجملة خبر « ما » . وقال الأخفش : يجوز هذا ، ويجوز أن تكون صلة لها . أو صفة لها ، وعليها قاله جرير بن عوف ، والتقدير : الذي حسن زيداً شيء عظيم ، أو : شيء حسن زيداً شيء عظيم . وهذا كله مبني على خلافهم في « ما » التعجبية : أي فكرة تامة ،

أم نكرة ناقصة ، أم معرفة ناقصة (١) .

٢ - المحنة الحالية

وعلمها النصب دائماً ، نحو : جاء زيد [يضحك] .

وقد اشترطوا في هذه شروطاً :

١ - أن تكون جملة خبرية ، فإن كانت انشائية نحو : جاء زيد [سليمٌ عليه] ، فهي مستأنفة لا حالية .

٢ - ألا تكون مصدرية بدليل استقبال ، أي بكلمة دالة على الاستقبال ، فإن كانت كذلك نحو : جاء زيد [سوف أكرمه] ، فهي مستأنفة لا حالية .

٣ - أن تقع بعد معرفة محضة ، فإن وقعت بعد معرفة غير محضة مثل المرفع الجنسي في قوله تعالى : كمثل الحمار [يحمل أسفاراً] ، فهي غير متعينة للحالية ، بل يصح اعتبارها حالاً ، ويصح اعتبارها نعتاً ، لأن المرفع الجنسي كالنكرة في المعنى . وكذا الأمر إذا وقعت بعد نكرة غير محضة مثل النكرة الموصوفة في قوله تعالى : وهذا ذكر مبارك [أزلناه] ، فهذه صالحة للحالية والوصفية .

وقد تقع الجملة حاليةً بعد النكرة المحضة ، ومنه قوله تعالى : وعسى أن تكرهوا شيئاً [وهو خيرٌ لكم] ، وقوله : أو كالذي مرّ على قريةٍ [وهي خاوية] . وإنما تعين في هذه أن تكون حالاً على الرغم من كونها بعد نكرة ، لأنها مصدرية بالواو ، والواو لا تقتض بين الموصوف

(١) انظر ص ٢٢١ وما بعدها من الجزء الثالث من هذا الكتاب .

وصفته ، خلافاً للزخشري ومن واقفه . كذا يقول ابن هشام . وعندني أن الحالية متعينة لا بسبب الواو ، بل لأن تذوق الجملة يشعر بحاليته ، إذ قد تأتي الجملة حالية بعد النكرة المحضة وليست مصدرية بالواو ، وذلك كقوله تعالى : وجاء من أقصى المدينة رجل [يسمى] ، فالحس اللغوي يشعر أن المقام هنا مقام بيان حال تلبس الفاعل أثناء قيامه بفعله ، لا مقام بيان وصف ثابت .

٤ - أن تشتمل على رابط يربطها بصاحبها . وربطها إما الضمير وحده ، وإما الواو وحدها ، وإما كلاهما معاً .

٥ - ألا يكون ما تطلعت به مبتدأ أو موصولاً ، فإن كان الأول فهي خبر عنه لا حال ، نحو : زيد [ينظم الشعر] ، وإن كان الثاني فهي صلة له ، نحو : جاء الذي [أكرمته] .

وقد تلبس الحالية بالمترضة . وعندئذ فشروطها هذه تميزها منها . وهذه أمثلة للجملة الحالية مع ذكر ما دار حول بعضها من خلاف :

١ - جاء زيد [يضحك]

الجملة حالية محلها النصب . ولا خلاف .

٢ - وعسى أن تكرهوا شيئاً [وهو خير لكم]

قال بمضهم : الجملة حالية بدليل تصدرها بواو الحال . وقال آخرون : الجملة صفة لتعلقها بنكرة محضة ، أما الواو فزائدة . وقد مر .

٣ - نحن [معاشر الأنبياء] لا نورث

قال بمضهم : جملة الاختصاص حالية . وقال آخرون : بسل هي معترضة لا محل لها .

٣ - الجملة الواقعة مفعولاً

ومحلها النصب ، نحو قوله تعالى : قال : [إني عبدُ الله] .

وليس كل فعل متعدٍ بقادر على أن يأخذ مفعوله جملة ، فالأفعال من نحو « ضرب وأكل وشرب » وما شابهها لا يقع مفعولها إلا مفرداً . أما الأفعال التي يأتي مفعولها جملة فمحصورة فيما يأتي :

١ - فعل القول : نحو : قال [إني عبد الله] .

٢ - الفعل المرادف للقول : ونعني به كل فعل بمعنى « قال » ، نحو قول الشاعر :

رَجُلَانِ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا : [إِنَا رَأَيْنَا رَجُلًا عُرَيْنَا]

وفي هذين خلاف ستذكره عند سرد الأمثلة .

٣ - « ظن وأخواتها » : ولا تقع الجملة هنا إلا مفعولاً ثانياً ، نحو : ظننت زيداً [ينظم الشعر] . وأصل هذه هو الخبر كما نعلم .

٤ - « أعلم وأخواتها » : ولا تقع الجملة هنا إلا مفعولاً ثالثاً ، نحو : أخبرت زيداً خالداً [ينظم الشعر] . وأصل هذه هو الخبر أيضاً .

٥ - الفعل القلي المعلق : ونعني به كل فعل قلي علق ، أي منع من العمل في لفظ مفعوله أو مفعوليه ، فالأول نحو : عرفتُ [من زيد ؟] ، والثاني نحو : علمت [أيُّ الرجال زيد ؟] . والجملة مع الأول سادة مسد المفعول الواحد ، ومع الثاني سادة مسد المفعولين .

وهذه أمثلة للجملة المفعول بها مع ذكر ما دار حول بعضها من

خلاف :

١ - ظننت زيداً [ينظم الشعر]

الجملة مفعول ثان لفعل « ظن » . ولا خلاف .

٢ - أخبرت بكرةً زيداً [ينظم الشعر]

الجملة مفعول ثالث لفعل « أخبر » . ولا خلاف .

٣ - عرفت [من أبوك ؟]

الجملة مفعول بها لفعل « عرف » الملق بالاستفهام . ولا خلاف .

٤ - قال : [إني عبد الله]

قال بعضهم : الجملة مفعول بها لفعل « قال » ، لأنه يمكن الاخبار عنها بأنها « مقولة » ، أي إنك تستطيع أن تقول فيها ما تقوله في كل مفعول به عندما تجبر عنه باسم مفعول مشتق من الفعل الواقع به . واليك شرح ذلك : إذا أخبرت عن المفعول به من قولك « أكلت الخبز » قلت : الخبز مأكول ، وإذا أخبرت عن المفعول به من قولك « شربت الماء » قلت : الماء مشروب ، وإذا أخبرت عن المفعول به من قولك « ضربت زيداً » قلت : زيد مضروب ، وإذا أخبرت عن جملة « إني عبد الله » من قوله تعالى « قال : [إني عبد الله] » قلت : الجملة مقولة . فإذا كان المأكول مفعولاً به لفعل الأكل ، والمشروب مفعولاً به لفعل الشرب ، والمضروب مفعولاً به لفعل الضرب ، فإن المقولة أيضاً مفعول بها لفعل القول . وقال آخرون : بل الجملة مفعول مطلق ، لأن جملة القول هي حدث القول نفسه ، فكما أن « القرفصاء » مفعول مطلق في قولك : جلست القرفصاء ، لأنها نفس الجلوس ، وكما أن « الهوى » مفعول مطلق

في قولك : سرت الهويني ، لأنها نفس السير ، فكذلك جملة « اني عبد الله » ، لأنها نفس حدث القول .

٥ - صاحَ زيدٌ : [أنا مسافر]

قال الكوفيون : الجملة مفعول بها لفعل « صاح » لأنه بمعنى « قال » . والقاعدة العامة أن الشيء إذا كان بمعنى شيء آخر أخذ حكمه . وقال البصريون : الجملة مفعول بها لقول مخذوف هو حال من زيد ، والتقدير : صاح زيد قائلاً : [أنا مسافر] ، وانما قلنا ذلك لأن الجملة يمكن الاخبار عنها بأنها « مقولة » فتكون مفعولاً بها لفعل القول فقط ، ولكن لا يمكن الاخبار عنها بأنها « مصيحة » حتى تكون مفعولاً بها لفعل الصياح . وقال الزنجشيري : الجملة المحكية بمرادف القول تفسير له وليست مقولة لشيء ، وإذن فلا محل لها من الاعراب . وتابعه ابن هشام في ذلك فقال : وهو الظاهر .

٤ - الجملة المضاف إليها

ومحلها الجر ، نحو : دخلت المدرسة يومَ [دخلها زيد] .

ولا يشترط في الجملة المضاف إليها شرط ، أما مضافها فاشتراطوا أن يكون واحداً من ثمانية .

١ - أسماء الزمان : ونعني بها كل اسم موضوع لقطعة من الزمان مثل : اليوم ، والساعة ، والدقيقة ، والحين ، وال لحظة ، وما شابه ذلك . فكل هذه الأسماء يصح إضافتها إلى الجمل سواء كانت منصوبة على الظرفية نحو : جئت يومَ [جاء زيد] ، أم كانت غير ذلك نحو : جئت

في يومٍ [جاء زيد] ، و : يومٌ [يجيء زيدٌ] أحبُّ الأيامِ إلي ، و :
عرفت يومَ [يجيء زيدٌ] ...

٢ - « حيث » : وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان ، وإضافتها
إلى الجملة لازمة . وإذا خرجت عن الظرفية ففي إضافتها إلى الجملة خلاف
سندكره عند عرض الأمثلة .

٣ - « آية » : بمعنى علامة . وفيها خلاف سندكره في الأمثلة .

٤ - « ذو » : وفيها خلاف .

٥ - « لذن » : وفيها خلاف .

٦ - « ريث » : وفيها خلاف .

٧ - « قول » : وفيها خلاف .

٨ - « قائل » : وفيها خلاف .

وهذه أمثلة للجملة المضاف إليها مع ذكر ما دار حولها من خلاف .

١ - جئْتُ حينَ [جاء زيد]

قال الأَكْثَرُونَ : الجملة في محل جر بالاضافة . وقال اللغاميون :
الجملة مقصود لفظها فهي مفرد لا جملة ، وعلى رأيه فلا يضاف شيء إلى
الجملة إطلاقاً .

٢ - جلست في حيثُ [جلس زيد]

قال الأَكْثَرُونَ : الجملة في محل جر بالاضافة . وقال الهدوي شارح
الدرية : إذا خرجت « حيث » عن الظرفية بأن جرَّت بالحرف خرجت

عن الاضافة إلى الجمل ، وصارت الجمل بعدها صفة لها ، والتقدير : جلست في مكانٍ [جلس فيه زيد] .

٣ - أعطني كتاب زيد بآية [زارك البارحة]

قال سيويو : الجملة مضاف اليها محلها الجر . وقال ابن جني : الجملة صلة لحرف مصدري محذوف ، والتقدير : بآية ما زارك البارحة . وعلى ذلك فالضاف اليه مفرد لا جملة ، وهو المصدر المؤول .

٤ - إذهبْ بذني [تسلمُ]

هذه عبارة مألوفة في الكلام العربي ، ومعناها المام : اذهب في وقت تسلم فيه . واختلف النحاة في تحليلها على وجهين ، فقال بعضهم : هي على تقدير : إذهبْ بوقتٍ صاحبٍ سلامةٍ ، وعليه تكون « ذو » اسماً من الاسماء الخمسة ، واقعة موقع النعت لمنوت منكر محذوف ثابت هي عنه بعد حذفه ، وتكون مضافة ، والجملة بعدها مضاف اليها . وقال آخرون : هي على تقدير : إذهبْ بالوقت الذي تسلم فيه ، وعليه تكون « ذو » اسماً موصولاً ، واقعة موقع النعت لمنوت معرف محذوف ثابت هي عنه بعد حذفه ، وتكون الجملة بعدها صلة لها لا محل لها من الاعراب .

٥ - جئتْ لَدُنْ [جاء زيد]

قال الأثرون : الجملة مضاف اليها محلها الجر . وقال ابن مالك في بعض كتبه : الجملة صلة لحرف مصدري محذوف ، والتقدير : جئتْ لَدُنْ [جاء زيد] . والمضاف اليه هو المصدر المؤول من الجملة ، وذلك لأن « لَدُنْ » ليست خالصة للزمان ، بل هي لبداً النيات مطلقاً ، زمانية

كانت هذه الغايات أو مكانية ، فلهذا لا تضاف إلا إلى المفرد ، فشأنها كشأن « قبل » و « بعد » ، فكما أن هاتين لا تضافان إلى الجملة فلا يقال : جئت قبل [جاء زيد] ، ولا : جئت بعد [جاء زيد] ، حتى تقول : جئت قبل أن [جاء زيد] ، و : جئت بعد أن [جاء زيد] ، فكذلك « لدن » . ولذا فالحرف الصدري بعدها لا بد منه مذكوراً أو مقدراً . قال ابن الدهان : وهذا هو مذهب سيويه .

٦ - إجلس ريثَ [يأتي زيد]

والخلاف هنا كالخلاف في « لدن » .

٧ - قولُ [وُلِدَ لك غلام] يسعدني

قال الآكثرون : الجملة مضاف إليها محلها الجر . وقال اللغاميون : الجملة مقصود لفظها فهي مفرد لا جملة ، وإذن فهي خارجة عما نحن فيه .

٨ - قائلُ [وُلِدَ لك غلام] سينال مني مكافأة

والخلاف هنا كالخلاف في المسألة السابقة .

٥ - الجملة المجزومة بالشرط

ومحلها الجزم نحو : إن يجتهد زيد [فهو ناجح] .
وشرط هذه أن تكون أداة الشرط جازمة ، ثم أن تقترب بالفاء أو بـ « إذا » الفجائية . وقد تحذف الفاء أحياناً فتقدر ، ومنه قول الشاعر :

من يفعل الحسناتِ [الله يشكرها]
والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلاً

والتقدير : من يفعل الحسنات [فאלله يشكرها] .
وهذه أمثلة للجملة الواقعة في جواب الشرط الجازم مع ذكر الخلاف
الذي دار حولها .

١ - إن يجتهد زيد [فهو ناجحٌ]

قال الأكثرون : الجملة في محل جزم . وقال الدماميني : بل لا
محل لها ، تمسكاً بمبدأ أن الجملة إذا حلت في المواقع المخصصة للجمل فلا
محل لها ، وموقع الإجابة عن الشرط هو للجمل وليس للمفردات .

٢ - إن اجتهد زيد [ينجحُ]

برفع « ينجح » . وهذا جائز إذا كان فعل الشرط ماضياً . ولا
خلاف في أن هذه الجملة ليست هي جواب الشرط ، ولكن الخلاف في
كونها جزءاً من جواب الشرط أو ابتدائية مؤخرة من تقديم : قال المبرد :
الجملة هنا خبر عن مبتدأ محذوف قبله فاء جزاء محذوفة ، والتقدير : إن
إن يجتهد زيد فهو [ينجحُ] ، وعليه فالجملة صغرى خبرية محلها الرفع ،
والجملة الكبرى جواب شرط محلها الجزم . وقال سيويه : يجوز هذا ،
ويجوز أمر آخر ، وهو : أن تكون مؤخرة من تقديم ، والتقدير :
[ينجحُ زيد] إن اجتهد ، وعليه فالجملة ليست صغرى ولا كبرى ،
وهي ابتدائية لا محل لها من الأعراب « أخيرت » من تقديم ، وهي دليل
الجواب المحذوف ، وليست هي الجواب ولا جزءاً منه .

٣ - الجملة التابعة لمفرد

وهي ثلاثة أنواع :

١ - الوصفية : وشرطها أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بوصفها ، ثم أن يكون موصوفها نكرة محضة ، فإن لم يكن كذلك ، كأن يكون نكرة مخصصة بوصف أو إضافة ، فهي سالحة لأن تكون نصاً له أو حالاً منه ، وذلك نحو : « عندنا تلميذٌ نشيطٌ » [يجب المطالعة] . فجملة « يجب المطالعة » يمكن اعتبارها نصاً للتلميذ ، ويمكن اعتبارها حالاً منه لأنه تخصص بوصفه بالنشاط .

وباعتبار أن الجملة الوصفية جملة تابعة ، فإن محلها في الاعراب تابع لاعراب موصوفها ، فهي في مثل قولك : جاء رجل [يحمل كتاباً] ، محلها الرفع ، وفي مثل قولك : رأيت رجلاً [يحمل كتاباً] ، محلها النصب ، وفي مثل قولك : مررت برجلٍ [يحمل كتاباً] ، محلها الجر .

٢ - المعلقة على مفرد : ومحلها بحسب ما عطف عليه ، فهي في مثل : زيد كاتبٌ [وينظم الشعر] محلها الرفع لعطفها على خبر مرفوع ، وفي مثل : كان زيد كاتباً [وينظم الشعر] محلها النصب لعطفها على خبر منصوب ، وفي مثل : مررت برجلٍ كاتبٍ [وينظم الشعر] محلها الجر لعطفها على اسم مجرور .

٣ - المبتدئة من مفرد : وهذه تختلف النحاة فيها : فمنهم من أثبتها ، ومثلوا لها بقوله تعالى : وأسروا النجوى الذين ظلموا : [هل هذا إلا بشرٌ مثلكم ؟] ، فالجملة عند هؤلاء بدل من « النجوى » ، ومنهم من نقاها ورد ما ورد منها مشابهاً للآية إلى نوع الجملة المفسرة .

٧ - الجملة المستتاة

وهي الواقعة بعد « إلا » ، ومحلها النصب على الاستثناء ، نحو : جاء الطلاب إلا [زيدٌ لم يأتِ] ، فزيد مبتدأ ، والجملة الصغرى « لم

يأت « خبره » ، والجملة الكبرى في محل نصب على الاستثناء .

ولا بد في هذه الجملة من أن يكون الكلام قبل « إلا » تاماً ، فإن كان مفرغاً كانت الجملة التي بعد « إلا » بحسب العوامل التي قبلها ، ففي مثل : « ما جاء زيد إلا [كتابه منه] » محلها النصب على الحالية لا على الاستثناء ، لأنها حال مفرغة من أحوال عامة لزيد لم تذكر قبل « إلا » ، وفي مثل : « ما علمت زيدا إلا [بفعل الخير] » ، محلها النصب على المفعولية لا على الاستثناء ، لأن فعل « علم » لم يستوف غير مفعوله الأول قبل « إلا » ، فتكون الجملة التي بعدها مفعولاً ثانياً له .

٨ - الجملة الواقعة مبتدأ

وعلمها الرفع . واختلف النحاة فيها ، فمنهم من أثبتها واحتج لها بالمثل العربي : [تسمع بالمصريّ] خيرٌ من أن تراه ، ومنهم من نفاهما وحمل ما ورد منها على إضمار « أن » ، فلي قول هؤلاء يكون المبتدأ هو المصدر المؤول من الجملة والحرف المصري المقدر ، لا الجملة نفسها .

٩ - الجملة الواقعة فاعلاً

وعلمها الرفع . وخلاف النحاة فيها كخلافهم في الواقعة مبتدأ ، فأما المثبتون لها فاحتجوا بقول الشاعر :

وما راغني إلا [يسيرٌ بشرطة]
وعهدي به قيناً يسيرٌ بكير

على اعتبار جملة « يسير » فاعلاً لفعل « راغني » ، وأما النافون لها ، فأولوا ذلك وأمثاله على إضمار الحرف المصري .

ومنهم من فصل فقال : إن كان الفعل المسند قلبياً ، وكانت الجملة بعده مقترنة بملق ، جاز إسناد الفعل إلى الجملة ، نحو : ظهر لي [أ جاء زيد ؟] ، وإلا فلا .

١٠ - الجملة النائية عنه الفاعل

ومحلها الرفع . وخلاف النحاة فيها كخلافهم في الواقعة فاعلاً ، فمنهم من أجازها مطلقاً ، وعلى رأي هؤلاء تكون عبارة : عليم [جاء زيد ؟] ، صحيحة ، على اعتبار جملة « جاء زيد » نائية عن الفاعل ، ومنهم من أنكرها مطلقاً ، وعلى رأي هؤلاء تكون العبارة السابقة فاسدة ، ومنهم من أجازها بالشرطين السابقين ، وهما كون الفعل المسند قلبياً ، وكون الجملة مقترنة بملق ، وعلى رأي هؤلاء لا تصح العبارة السابقة إلا بعد إضافة ملق إليها ، أي أن تصير هكذا : عليم [أ جاء زيد ؟] .

وأما الجملة المحكية بقول لم يسم فاعله ، كقوله تعالى : « وإذا قيل لهم : [لا تفسدوا في الأرض] ، فقد اختلف فيها النحاة : فأما النافون لأن تكون الجملة نائية عن الفاعل ، فقد اعتبروا نائب الفاعل في مثل هذه العبارة ضميراً مستتراً عائداً على المصدر المفهوم من الفعل « قيل » ، والتقدير : قيل هو ، أي قيل القول ، واعتبروا الجملة الواقعة بعد القول مفسرة لهذا الضمير المستتر ، ولا محل لها من الاعراب . وأما ابن هشام فيضطرب كلامه في شأن هذه الجملة ، مرة يقول : والصواب أن النائب هو الجملة لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول ، فكيف انقلبت مفسرة (١) ؟ ، ومرة أخرى يقول : وأما قوله تعالى « وإذا قيل لهم :

(١) انظر النال السابع من أمثلة الجملة المفسرة ، من الباب الثاني ، من كتاب النحوي .

[لا تفسدوا في الأرض] ... فليس من باب الاسناد إلى الجملة (١) ،
ومرة ثالثة يقول : « وهذه النياحة مختصة بباب القول » ، ويملل ذلك
بقوله : « إن الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة الاسماء المفردة (٢) » .
وهذا خلط عجيب ، لأن الجملة إذا أريد لفظها جاز الاسناد إليها مطلقاً ،
وليس ذلك مختصاً بباب القول .

١١ - الجملة التابعة للجملة ذات محل

ومحلها بحسب محل ما تتبعه . ولها نوعان :

١ - المعطوفة على جملة ذات محل : ومثالها : زيد [ينظم الشعر]
و [يكتب القصة] ، فالجملة الثانية محلها الرفع لمطفها على الجملة الأولى
التي محلها الرفع لوقوعها خبراً عن زيد .

٢ - المبدلة من جملة ذات محل : وهذه تختلف فيها ، فمنهم من
أثبتها مشروطاً لها أن تكون أوفى مما تبدل منه بتأدية المعنى المراد ،
واحتجوا لها بقول الشاعر :

أقول له : [ارحل] [لا تقيمنَّ عندنا]
وإلا فكُن في السرِّ والجهر مسلماً

فالجملة الثانية محلها النصب لكونها بدلاً من جملة « ارحل » التي
محلها النصب لوقوعها محكية بالقول ، والشرط المذكور متوفر فيها ، لأن
إظهار الكراهية ، وهو المعنى الذي أراده الشاعر من بيته ، ظاهر في

(١) انظر التنبيه الذي نتم به الجمل ذات المحل من الاعراب .

(٢) انظر الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً من كتابه المنى .

الجملة الثانية أكثر من ظهوره في الجملة الأولى ، لأن عبارة « ارحل » ، لا تدل دلالة قاطعة على الكراهية ، لأنك قد تقولها لمن تريد رحيله لا بداعي الكراهية ، بل بدواع أخرى ، أما عبارة « لا تقيم عندنا » ، فدلتها على الكراهية ظاهرة واضحة ، لما فيها من الطباق السلبي مع عبارة « اقم عندنا (١) » .

وأما النكرون لوقوع الجملة بدلاً فردوا ما ورد بما يوهيها إلى التفسيرية مرة ، وإلى المستأنفة مرة أخرى .

٦ - الجمل التي لا محل لها من الاعراب :

وقد حصرها النحاة في سبع ، وهي :

١ - الجملة المستأنفة

وتسمى الابتدائية أيضاً ، وذلك لأن الكلام يبدأ بها . ولها نوعان :

١ - المفتوح بها النطق : كالجملة الأولى من قولك : [جاء زيد] يحمل كتبه .

٢ - المنقطعة عما قبلها : كالجملة الثانية من قولك : مات فلان [رحمه الله] .

وقولنا « المنقطعة » نعني به عدم التعلق باتباع أو إخبار أو نعت

(١) الطباق السلبي ، كما هو معروف في علم البديع : هو الاتيان بكلمتين أو عبارتين متضادتين في المعنى بوساطة أداة نفي ، مثل : جاء - ما جاء ، جميل - غير جميل ... وهكذا .

أو حالية ... الخ ، أما الارتباط المعنوي بغير ذلك فلا يضر ، فالجملـة الثانية من قولك : أكرمك زيد [فأكرمه] ، مستأنفة على الرغم من ارتباطها بما قبلها برابط الصلة .

وهذه أمثلة لجمل اختلف النحاة في استئنافيتها :

١ - إن قام زيد [أقوم]

قال سيويوه (١) : الجملة مستأنفة ، مؤخرة من تقديم ، والأصل : [أقوم] إن قام زيد ، وهي إذن دليل الجواب ، لا الجواب نفسه . وقال البرد : الجملة خبر لبتداء محذوف ، والتقدير : إن قام زيد فأنا [أقوم] .

وانما حملها على ذلك رؤيتها للمضارع مرفوعاً بعد الشرط الجازم (٢) .

٢ - جاء القوم [خلا زيدا]

قال ابن عصفور : الجملة مستأنفة . وقال السيرافي : يجوز هذا ويجوز اعتبارها حالية ، على تقدير : جاء القوم خالين عن زيد .

٣ - جاء القوم حتى [زيد] جاء

قال الجمهور : الجمل بعد « حتى » مستأنفة . وقال الزجاج وابن درستويه : إنها في موضع جر بحتى . وقد تقدم .

(١) هذا أحد قولين له في هذه الجملة .

(٢) مر معنا في مبحث جزم المضارع انه إذا وقع في جواب جزم وكان فعل الشرط ماضياً جاز رفعه وجاز جزمه .

٢ - الجملة المعترضة

وهي الواقعة بين شيئين متطالين ، كالمبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ،
والجار والمجرور ، والمضاف والمضاف اليه ... الخ . وضابطها أن تصلح
للسقوط دون أن يؤدي ذلك إلى اختلال في علاقات الكلام بعضه ببعض ،
وذلك نحو : نجح [أظن] زيد ، ونحو : زيد [والله] فاجح ،
ونحو : ترك زيد بعد وفاته [رحمه الله] ثروة طائلة .

هذا ، وقد اختلف في جملة الاختصاص من نحو : نحن [معاشر
الأنبياء] لا نورث ، فقال قوم هي معترضة ، وقال آخرون هي حالية .
وقد تقدم .

٣ - الجملة المفسرة

واختلاف النحاة في أمر هذه الجملة كثير ، واضطراب أقوالهم فيها
أكثر . ويمكن تلخيص ما قالوه بالآتي :

فأما ابن هشام فيضبطها بأنها : الفضلة الكاشفة للحقيقة ما تليها .
وبقوله في هذا الضابط « الفضلة » يحتز عن نوعين من الجمل يكشفان
حقيقة ما يليان : فأما النوع الأول فهو الجملة المفسرة لضمير الشأن ، كما
في قولك : إنه [لا يفلح الظالمون] ، فهذه الجملة عمدة لا فضلة ، ولها
مثل من الاعراب باتفاق . وأما النوع الثاني فهو الجملة المفسرة في باب
الاشتغال ، كما في قولك : زيداً [ضربته] ، فهذه عمدة أيضاً لا فضلة ،
لأن إسقاطها يخل بالكلام .

ولا ننري لماذا يحتز ابن هشام بضابطه عن هذا النوع الثاني من

الجل رغم أنه يسميه بالجملة المفسرة ، ورغم أنه يذهب إلى كونه لا محل له من الاعراب خلافاً للشاويين .

ومها يكن من شيء فالظاهر أن ابن هشام شعر بغموض ضابطه وعدم كفايته فمقب عليه قائلاً : وسأذكر لها أمثلة توضيحها (١) .

وبدلاً من أن يأتي بأمثلة توضح الجملة المفسرة - كما ادعى - وتبين بشكل حاسم حدودها التي تميزها عن غيرها ، نجد أنه يأتي بثمانية أمثلة كان خمسة منها مما جرى فيه خلاف ، أو مما هو محتمل للتفسير وغيره على رأي ابن هشام نفسه . وأضرب من ذلك أنه في بعض الأمثلة التي اختلف فيها وقف من المختلفين موقف الحياد فلم يرجع رأياً على آخر . وكل هذا جعل من أمثلته عاملاً في زيادة غموض الجملة المفسرة لا في وضوح حدودها .

وإذا رجعنا نحن إلى أمثلته الثمانية الأساسية ، وإلى ما جاء في تضاعيف تنبيهاته واستطراداته من أمثلة أخرى ، أمكننا أن نستخلص رأيه في الجملة المفسرة على الشكل التالي :

١ - كل جملة مصدرة بحرف التفسير « أي » ، فهي جملة مفسرة ، وذلك كقول الشاعر :

وترمينني بالطرفِ أي [أنت مذنبٌ]
وتقلينني لكنَّ إياك لا أقلي

٢ - كل جملة أتت بعد لفظ فيه معنى القول وليس فيه حروفه (٢) ،

(١) يقصد الجملة المفسرة .

(٢) يعني كل فعل بمعنى « قال » ، مثل : صاح ، نادى ، هتف ، أمر ، ... الخ .

فهي جملة مفسرة ، ولكن بشرط في هذه شرطان : الشرط الأول أن تكون مقترنة بـ « أن » التفسيرية ، كقوله تعالى : فأوحينا إليه أن [اصنع الفلأك] ، فإن لم تكن مقترنة بها ، نحو : نادى زيد : [تعالى يا خالد] ، فهي إما محكية (١) لما فيه معنى القول على مذهب الكوفيين ، وإما محكية لقول مخوف على مذهب البصريين الذين يقدرونه : نادى زيد قائلاً : [تعالى يا خالد] . والشرط الثاني ألا تقدر الباء الجارة قبل « أن » ، فإن قدرتها كانت « أن » مصدرية لا تفسيرية ، وكانت الجملة صلة للحرف المصدرى لا مفسرة .

٣ - كل جملة أتت بمفرد يؤدي معناها في مفسرة لذلك المفرد ، وذلك كقوله تعالى : وأسروا النجوى الذين ظلموا [هل هذا إلا بشر مثلكم ؟] ، فجملة الاستفهام تفسر للنجوى لأن النجوى التي أسروها الذين ظلموا هي جملة الاستفهام نفسها .

٤ - كل جملة أتت تفصيلاً لمفرد يحمل في مفسرة له ، وذلك كقوله تعالى : إن مثلاً عبى عند الله كمثل آدم : [خلأقه من تراب ثم قال له كن فيكون] ، فواضح أن « مثل آدم » كلمة بجملة ، وإن الجملة التي بين المحققين تفصيل لهذا الاجمال .

٥ - كلما وقعت جملة موقع مفرد لا تميز القواعد النحوية إقاعها موقعه ، اعتبر المفرد صاحب الموقع مخوفاً ، أو مضمراً ، واعتبرت الجملة تفسيراً له . ومن هذا النوع الجملة الثانية من نحو قولك : أحسن إلى زيد [أعطه ألف دينار] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع المفعول المطلق ، لأنها مبنية لنوع الاحسان الذي تطلبه زيد ، ولكن لما كانت

القواعد النحوية لا تميز عند النجاة أن يأتي المفعول المطلق جملة ، اعتبر المفعول المطلق محذوفاً ، واعتبرت هذه الجملة المؤدية لوظيفته تفسيراً له . ومنه أيضاً جملة « لهم مغفرة » من قوله تعالى : وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ [لهم مغفرة وأجرٌ عظيمٌ] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع المفعول الثاني لفعل « وعد » ، ولكن لما كانت قوانين النحويين لا تميز لفعل « أعطى » وإخوته - وفعل « وعد » واحد منها - أن يكون مفعوله الثاني جملة ، اعتبر هذا المفعول الثاني محذوفاً ، واعتبرت الجملة القائمة بوظيفته تفسيراً له ، والتقدير عند النجاة : وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ شيئاً هو : [لهم مغفرة وأجرٌ عظيمٌ] . ومنه أيضاً جملة « لا تفسدوا » من قوله تعالى : وَإِذَا قِيلَ لَهُم : [لا تفسدوا في الأرض] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع النائب عن الفاعل لفعل « قيل » ، ولكن لما كانت قواعد بعض النحاة لا تميز الاسناد إلى الجملة ، اعتبر نائب الفاعل ضميراً مستتراً تقديره « هو » يعود على « القول » المفهوم من فعل « قيل » ، واعتبرت الجملة القائمة بوظيفته تفسيراً له . والتقدير : وَإِذَا قِيلَ لَهُم قولٌ هو : [لا تفسدوا في الأرض] . ومنه أيضاً جملة « ليسجننه » من قوله تعالى : ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ [لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع الفاعل لفعل « بدأ » ، ولكن لما كانت قواعد بعض النحاة لا تميز مجيء الفاعل جملة ، اعتبر الفاعل ضميراً مستتراً تقديره « هو » يعود على « البدء » المفهوم من فعل « بدأ » ، واعتبرت الجملة تفسيراً له ، والتقدير : ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ بدءٌ هو : [ليسجننه] (١) .

ويمكن أن نجمع الأنواع الثلاثة الأخيرة : ٣ ، ٤ ، ٥ ، تحت

(١) وابن هشام يرى أن هذه الجملة جواب قسم مقدر ، وإن المفسر إنما هو مجموع القسم وجوابه .

ضابط واحد هو : كل جملة أتت بعد مفرد مصرح به ، أو بعد مفرد محذوف عند كل النحاة أو عند بعضهم ، وكانت هذه الجملة جواباً عن سؤال : ما هو ؟ أو ما مضمونه ؟ أو : وكيف ذلك ؟ فهي جملة مفسرة . وكل ذلك بشرط أن تكون فضلة لا عمدة (١) . ويظهر هذا إذا عدنا إلى الأمثلة ووضعتنا قبل الجملة المفسرة واحداً من الأمثلة المذكورة لتكون الجملة جواباً عنه :

١ - واسرؤوا النجوى الذين ظهروا - وما مضمون هذه النجوى ؟ - : [هل هذا إلا بشرٌ مثلكم ؟] .

٢ - إن مثَلَّ عيسى عند الله كمثل آدم - وكيف كان مثل آدم ؟ - : [خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون] .

٣ - هل أدلكم على تجارةٍ تُنجيكم من عذابٍ أليمٍ ؟ - وكيف تكون هذه التجارة ؟ - : [تؤمنون بالله] .

٤ - ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات - وما هذا البداء الذي بدا لهم ؟ - : [لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ] .

٥ - وإذا قيل لهم - وما القول الذي قيل لهم ؟ - : [لا تفسدوا في الأرض] .

(١) ذلك لأن من الجمل ما يقع جواباً عن أمثال هذه الاسئلة ولا يكون مع ذلك مفسراً ، من ذلك مثلاً جملة الخبر في نحو قولك : الأمان [إنها اتى الجمار] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع الجواب عن سؤال : « وما الأمان ؟ » . ومع ذلك لا تعتبر تفسيرية ، بل خبرية ، لأنها عمدة ، والكلام يختل بمذنبها .

٦ - أحسن إلى زيد - وما هذا الاحسان ؟ - : [أعطه ألف دينار] .

٧ - وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات - وما الشيء الذي وعدهم إياه ؟ - : [لهم مغفرة وأجرٌ عظيم] .

★ ★ ★

هذا ما أمكننا أن نستخلصه من كلام ابن هشام على الجملة المفسرة . أما الزخشري فلم يدرس الجمل في كتابه النحوي المسمى بالفصل ، وإنما بث آراءه فيها في تفسيره للقرآن الكريم المسمى بالكشاف . وإذا عدنا إلى ما نقله عنه ابن هشام في هذا الموضوع ، أمكننا أن نستخلص أن الجملة المفسرة عند الزخشري هي كل جملة آتت تفصيلاً لجمل بما في ذلك أن يكون الجمل لفظاً فيه معنى القول دون حروفه من غير أن تقترن الجملة بـ « أن » التفسيرية ، فهو يقول في جملة « للذكر مثل حظ الأنثيين » من قوله تعالى : يوصيكم الله في أولادكم [للذكر مثل حظ الأنثيين] يقول : إن الجملة الأولى إجمال ، والثانية تفصيل لها . ويعقب ابن هشام على ذلك بقوله : وهذا يقتضي أنها عنده مفسرة ، وهو الظاهر (١) .

وهذا عجيب من ابن هشام ، فرغم موافقته هنا للزخشري في اعتبار الجملة التي بعد ما فيه معنى القول تفسيرية ، لا يصرح برأيه هذا عند الكلام على الجملة المفسرة ، ولا يشير إلى هذا المذهب من قريب ولا من بعيد .

أما الشلوبين فلا نعلم من رأيه في هذا الموضوع إلا ما قاله عنه ابن هشام ، ويمكن أن يستفاد من هذا القول أن الشلوبين يخالف سائر النحاة في شيئين : الأول هو حد الجملة المفسرة ، فهي عنده كل جملة

(١) انظر الباب الثاني من المتن . الجملة الثالثة الواقعة مفصلاً .

فصلت بجملاً مذكوراً أو كشفت عن حقيقة محذوف ، وعليه فجملة الاشتغال من نحو : زيداً [ضربته] ، والجملة المفسرة للفعل المحذوف من نحو : إذا الرجال [قاموا] جملتان مفسرتان . والثاني هو محل الجملة المفسرة ، فتحلها عنده هو بحسب ما تفسره ، فإن فسرت مرفوعاً فهي في محل رفع ، وإن فسرت مجروراً فهي في محل جر ، ... وهكذا .

وإذا بدا لنا أن نستعين برأي نحوي محدث هو الشيخ مصطفى الغلاييني فلن نجد عنده إلا الخلط والاضطراب ، فهو يقول عند الكلام على عطف البيان (١) : « ومن عطف البيان ما يقع بعد « أي وأن » التفسيريتين ، غير أن « أي » تفسر بها المفردات والجل ، و « أن » لا يفسر بها إلا الجمل المشتملة على معنى القول دون أحرفه . تقول : « أشرت إليه أي : اذهب » . اهـ

وتقرأ هذا الكلام ففهم منه أنه يعتبر الجمل الواقعة بعد هذين الحرفين المفسرين جملاً معطوفة عطفاً بيانياً على ما قبلها ، بل إنه يصرح بذلك عند إعرابه لأمثله في الحاشية حيث يقول : « جملة « أي اذهب » عطف بيان على جملة « أشرت إليه » . اهـ

ثم تراه عند الكلام على الجملة التفسيرية من الجمل التي لا محل لها من الاعراب يقول (٢) : « والتفسيرية ثلاثة أقسام : مجردة من حرف التفسير ... ومقرونة بـ « أي » ، نحو : أشرت إليه أي : اذهب » . اهـ . وهكذا تراه يأتي بالثال الواحد فيجعله مرة معطوفاً بيانياً ، فيكون

(١) انظر الجزء الثالث من كتابه « جامع الدروس العربية » فصل : عطف البيان .
(٢) انظر آخر الجزء الثالث من كتابه « الجامع » .

محله من الاعراب كاعراب ما عطف عليه ، ويجعله مرة ثانية تفسيراً لا محل له من الاعراب .

٤ - جملة جواب القسم

وهذه لا خلاف فيها إذا كان القسم مذكوراً ، نحو : والله [لأكرمئك] ، أو موطأً له ، نحو : لئن جاء زيد [لأكرمته] ، ولكن اختلف في نحو : [لقد جاء زيد] ، فقال بعضهم : الجملة جواب قسم مقدر ، واللام التي فيها هي لام القسم ، وقال آخرون : اللام لام الابتداء والجملة ابتدائية .

٥ - جملة جواب الشرط

وهذه لا محل لها مطلقاً إذا كانت أداة الشرط غير جازمة ، نحو : لولا المطر [لهلك الزرع] ، وكذلك إذا كانت أداة الشرط جازمة ولم تقتزن الجملة بالفاء ولا بـ « إذا » الفجائية ، نحو : إن جاء زيد [أكرمته] .

٦ - جملة الصلة

وهذه نوعان :

١ - الأول : ما كان صلة لموصول اسمي ، نحو : جاء الذي [قام أبوه] .

٢ - والثاني : ما كان صلة لموصول حرفي ، نحو : أريد أن [أنام] . والحروف الموصولة هي ما نسميه بالحروف المصدورية ، وهي « أن » ، نحو : أريد أن [أنام] ، و « أن » ، نحو : علمت أن

[زيداً شاعراً] ، و « كي » ، نحو : أنرسُ لكي [أتعلّم] ، و « ما » ، نحو : سافرت عندما [أشرقت الشمس] ، و « لو » ، المسبوقة بفعل « ود » ، نحو : وددت لو [تزورني] . وزاد بعضهم همزة التسوية ، نحو قوله تعالى : سواءٌ عليهم أ [أنذرتهم] أم لم تنذروهم .

٧ - الجملة التابعة لما لا محل له

وهي المطفوفة على جملة لا محل لها ، نحو : قام زيد [ولم يقم عمرو] ، فالثانية هنا لا محل لها لأنها معطوفة على الأولى التي هي ابتدائية لا محل لها ، أو البدلة من جملة لا محل لها ، كقوله تعالى : واتقوا الذي أمدهم بما تعلمون [أمدهم بأنعام وبنين] ، فهذه الجملة لا محل لها لأنها بدل من جملة « أمدهم بما تعلمون » التي لا محل لها لوقوعها صلة للذي .

٥ - اعراب شبه الجملة

١ - معنى شبه الجملة :

نمى شبه الجملة الظرف أو نائبه المنصوبين على الظرفية ، والجار الأصلي مع مجروره . وقد يطلق على الاثنين اسم واحد هو : « الظرف » . ولهذا الاطلاق سببان :

١ - أولهما : أنه كثيراً ما يستعمل الجار والمجرور في مكان الظرف ومعناه ، إذ يستوي في المرية أن تقول : « سافرت في المساء » ، وأن تقول : « سافرت مساءً » ، وكذلك أن تقول : « جلست على الأرض » ، وأن تقول : « جلست فوق الأرض » .

٢ - ثانيها : أن المرية تعامل كلاً من الظرف والجار والمجرور معاملة واحدة في أكثر الأحيان ، فنحن نعلم أنها تتسع فيها ما لا تتسع في غيرها ، فنفصل بهما بين أشياء لا تميز الفصل بينها بشيرها ، وتمطيهما من حرية التنقل في المكان ما لا تمطيه لغيرها . ولو استعرضنا القواعد النحوية كلها لوجدنا أنه ما من امتياز يمنح للظرف إلا كان الجار شريكاً له فيه .

أما تسميتها بشبه الجملة فذلك لأنها كثيراً ما يؤيدان من الخدمات ما تؤديه الجملة نفسها ، ففي باب الخبر يمكنك أن تجعل الخبر جملة ، نحو : زيد [ينظم الشعر] ، كما يمكنك أن تجعله ظرفاً ، نحو : زيد [عندي] ، أو جاراً ومجروراً ، نحو : زيد [في الدار] ، وكذا الأمر في باب الحال ، وباب النعت . هذا إلى أن الجملة قد تحذف في بعض الأحيان

فلا يمكن شيئاً أن ينوب عنها إلا الظرف أو الجار والمجرور ، ونعني بذلك جملة الصلة ، فهذه الجملة لا تحذف إلا إذا ناب عنها ظرف أو جار ومجرور ، فمن الأول قوله تعالى : « ما [عندهم] يَنفَقُ وما [عنده] الله [باق] » ، ومن الثاني قولك : « زيد حريص على ما [يده] » .

والمشكل في إعراب شبه الجملة هو أمر التعليق . فما هذا التعليق ؟

٢ - معنى التعليق :

رأينا فيما مضى من القواعد في القسم الرابع من الكتاب أن الاسم إذا لم يكن مسنداً ولا مسنداً اليه فهو إما تكملة للحدث الذي يمثله الفعل غالباً ، وإما تكملة للاسم الدال على الذات . وبعبارة أخرى : الاسم إما خادم للحدث ، وإما خادم لاسم آخر . وليس التعليق إلا بيان الخدم لكل خادم . وهذا البيان ضروري ، فبه نكشف عن العلاقات التي تربط كل كلمة بأخرى ، وقد قلنا قبل : إن الاعراب في بعض حقيقته بيان علاقات .

قد يقال : ولكن لماذا لا نعلق المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول معه ، والمفعول لأجله ، بما تخدمه من أحداث ؟ ولماذا لا نعلق الحال والتمييز والمضاف اليه والمعطوف بيانياً والتعت ، بما تخدمه من أسماء ؟ ولماذا نقصر التعليق على الظرف والجار والمجرور ونلج عليه ؟

فنعول في الجواب :

١ - أولاً : نحن في الواقع الاعرابي نعلق أكثر هذه التكملات بما

تخدمه من أحداث أو أسماء ، ولكن تمليقنا لها يجري بالفاظ أخرى غير لفظ « متعلق » أو « متعلقان » ، فإذا قلنا في إعراب « صبراً » من قولنا « صبراً على الشدائد » : إنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، فكأننا نقول : إنه مفعول مطلق متعلق بفعل محذوف ، فقولنا « لفعل » يمدل قولنا « متعلق » . وكذلك إذا قلنا في إعراب « كتاباً » من قولنا « كم كتاباً عندك ؟ » : إنه تمييز لـ « كم » ، فكأننا نقول : إنه تمييز متعلق بـ « كم » .

٢ - ثانياً : اننا إذا سكنتنا في بعض الأحيان عن بيان علاقة كل كلمة بما تخدمه ، فذلك لأن العلاقة بين الخادم والمخدوم تكون في بعض الأحيان واضحة لا تحتاج إلى بيان ، أو لأن الخادم والمخدوم لا يكاد يتفصل أحدهما عن الآخر ، فمن الأول العلاقة الواضحة بين الفعل ومفعوله في نحو قولك : « شربت ماءً » ، ومن الثاني العلاقة بين المضاف والمضاف إليه في نحو قولك : « قرأت كتابَ النحور » ، فهنا لا حاجة لأن نقول : « ماءً » مفعول به لفعل « شربت » ، لوضوح ذلك وعدم خفائه ، وكذلك لا حاجة لأن نقول : « النحور » مضاف إليه للمضاف « كتاب » ، وذلك لشدة التلازم بين المضاف إليه ومخدومه الذي هو المضاف .

٣ - ثالثاً : إن إصرارنا على تمليق الجار والمجرور والظرف بما يخدمانه دون سائر التكميلات نابع من عدة أسباب : أولها : أن مخدومها كثيراً ما يحذف ، فإذا لم تبن علاقتها بهذا المخدوم ظلت هذه العلاقة سائبة لا تعرف بمن هي ؟ ثانياً : أن الظرف والمجرور قد مُنحَا في المريسة حرية واسعة في أن يكونا في صدر العبارة أو في وسطها أو في آخرها ، فإذا لم يصرح في الإعراب بعلاقة كل منها بمخدومه ظلت العلاقات غامضة . ثالثاً : أنه قد تتمدد الأحداث في العبارة الواحدة وتمدد الظروف والمجرورات ، فإذا لم تحدد علاقة كل حدث بخدمه من الظروف والمجرورات التبتت العلاقات واختلط الأمر .

وعلى كل حال فليس من الضروري أن يكون تعليق الظرف والمجرور بلفظ « متعلق » أو « متعلقان » ، بل يكفي في ذلك أن تقول إنها للحدث الفلاني ، فإذا قلت في إعراب « جلست في الدار » : « في الدار » جار ومجرور للفعل « جلست » ، وإذا قلت في إعراب « جلست عندك » : « عندك » ظرف للفعل « جلست » ، أو منصوب بفعل « جلست » - إذا قلت ذلك كفى وكان تعليقاً حقيقياً .

٣ - تعليق الظرف :

وتعليقه أمر في غاية البساطة ، وذلك لسيين : أولها : أنه لا يخدم إلا الحدث ، وثانيها : أن خدمته للحدث لا تكون إلا في شيء واحد ، هو بيان مكانه أو زمانه . لهذا كله يكفي عند تعليقك لظرف تريد إعرابه أن تسأل نفسك هذا السؤال : ما الحدث الواقع في هذا المكان أو في هذا الزمان ؟ ثم تلتزم جواباً لسؤالك من العبارة المعربة ، فإذا وقعت على الحدث المظروف في هذا الظرف قفل : هذا الظرف متعلق بذلك الحدث . ولا يهمنك بعد ذلك أن يكون الحدث مُثَمِّلاً بفعل تام متصرف ، أو بفعل جامد ، أو بفعل ناقص ، أو بمصدر ، أو بمشتق ، أو بجامد يؤدي معنى المشتق ، أو بحرف من حروف المعاني ؛ فكل ما دل على الحدث صالح لأن ينظر في الظرف ، وبالتالي هو صالح لأن يتعلق بالظرف به .

والأمثلة التالية توضح لك هذه الطريقة المقترحة :

١ - جلست فوق العشب

السؤال : ما الحدث الواقع فوق العشب ؟ الجواب : الحدث الواقع فوق العشب هو حدث الجلوس . إذن : « فوق » متعلق بجلست .

٢ - سأكون غداً أخاً لك

السؤال : ما الحدث الواقع غداً ؟ الجواب : الحدث الواقع غداً هو كينوتي أخاً لك . إذن : « غداً » متعلق بالفعل الناقص « سأكون » .

٣ - أحب المطالعة ليلاً

السؤال : ما الحدث الواقع ليلاً ؟ الجواب : الحدث الواقع ليلاً هو حدث المطالعة . إذن : « ليلاً » متعلق بالمصدر « المطالعة » .

٤ - رأيت رجلاً جالساً عند زيد

السؤال : ما الحدث الواقع عند زيد ؟ الجواب : الحدث الواقع عند زيد هو جلوس الرجل . إذن : « عند » متعلق بالمشتق « جالساً » .

٥ - زيد أسدٌ وقت اللقاء

السؤال : ما الحدث الجاري وقت اللقاء ؟ الجواب : الحدث الجاري وقت اللقاء هو أسديّة زيد ، أي شجاعته . إذن : « وقت » متعلق بالجامد المؤدي معنى المشتق « أسدٌ » .

٦ - ما أنت اليومَ بأخ لي

السؤال : ما الحدث الواقع اليومَ ؟ الجواب : الحدث الواقع اليومَ هو انتفاء كونك أخاً لي . إذن : « اليومَ » متعلق بالحرف « ما » لأنه هو الحامل لمعنى الانتفاء (١) .

(١) ومن اللعين من لا يميز هذا ، بل يقول : الظرف متعلق بفعل الانتفاء الذي ناب حرف « ما » عنه . ولا أرى كبير فرق في النتيجة .

وفي بعض الأحيان تطرح السؤال على نفسك ، ثم تلتزم له الجواب فيميك ، ذلك لأنك تبحث عن حدث منظر في ظرفك المراد إعرابه فلا تجد فيه إلا الذات . ففي هذه الحالة لا يجوز التعليق بالذات ، لأن التعليق - كما علمنا - هو ربط كل خادم بمخدومه ، ولما كان الظرف لا يخدم إلا الحدث ، وجب علينا أن نبحث عن حدث نربط به ظرفنا :

١ - فان كانت الذات التي نراها في ظرفنا اسماً موصولاً ، فالظرف متعلق بجملة الصلة المحذوفة .

٢ - وإن كانت الذات ليست اسماً موصولاً ، بل هي اسم عادي ، نظر في موقعه : فان كان مبتدأ ، أو شيئاً أصله المبتدأ ، فالظرف متعلق بالخبر المحذوف ، وإن لم يكن مبتدأ ، ولا شيئاً أصله المبتدأ ، نظر فيه أيضاً : فان كان نكرة ، فالظرف متعلق بصفة محذوفة له ، وإن كان معرفة ، فالظرف متعلق بحال محذوفة له .

والأمثلة التالية توضح ما قلنا :

١ - هذا الأجير الذي عندك نشيط

السؤال : ما الحدث الواقع عندك ؟ الجواب : ليس ، عندي حدث ، بل عندي « الأجير الذي » . إذن : الظرف متعلق بحدث محذوف هو جملة الصلة المحذوفة ، والتقدير : هذا الأجير الذي استقر عندك نشيط .

٢ - زيد بين الأشجار

السؤال : ما الحدث الواقع بين الأشجار ؟ الجواب : ليس بين الأشجار حدث وقع ، بل الذي بين الأشجار هو « زيد » . إذن : لما كان زيد مبتدأ ، كان الظرف متعلقاً بحدث محذوف هو حدث « وجود »

زيد بين الأشجار ، وإذن : فالطرف متعلق بخبر محذوف لهذا البتداء ،
والتقدير : زيد موجود بين الأشجار .

٣ - رأيت عصفوراً فوق الشجرة

السؤال : ما الحدث الواقع فوق الشجرة ؟ الجواب : ليس فوق
الشجرة حدث ظاهر ، بل فوقها « عصفور » . إذن : الطرف متعلق
بحدث محذوف ، هو حدث « وجود العصفور » ، ولما كان صاحب هذا
الحدث ، وهو العصفور ، ليس مبتدأ ، ولما نظرنا فيه فوجدناه نكرة ،
كان الطرف متعلقاً بحدثه المحذوف على أنه نعت له ، والتقدير : رأيت
عصفوراً موجوداً فوق الشجرة .

٤ - رأيت الكتاب فوق الرف

السؤال : ما الحدث الواقع فوق الرف ؟ الجواب : ليس فوق
الرف حدث ، بل الذي فوقه هو « الكتاب » . إذن : فالطرف متعلق
بحدث محذوف هو « وجود » الكتاب ، ولما كان الكتاب غير مبتدأ ،
ولما كان معرفة ، كان الطرف متعلقاً بحدثه المحذوف على أنه حال منه ،
والتقدير : رأيت الكتاب موجوداً فوق الرف .

٥ - تعليق الجار والمجرور :

يختلف الجار عن الطرف في أمرين :

١ - الأمر الأول : هو أن خدمة الجار ليست وفقاً على الحدث
وحده كما هو الشأن في الطرف ، بل قد يخدم الحدث وحده ، أو قد
يخدم الذات وحدها ، أو قد يخدم الجملة برمتها ، وفي هذه الحالة الأخيرة ،

فاما أن يكتفي بتقوية ما في الجملة من معنى فقط ، وإما أن يحمل اليها معنىً جديداً لم يكن فيها من قبل . واليك بيان ذلك بالأمثلة :

١ - جلست في الدار

هذا الجار خادم لحدث الجلوس ، لأنه مبين للمكان الذي وقع فيه . وهذا النوع من الجار يسمى أصلياً ، لأن الأصل في الحرف أن يستعمل للخدمة الفعل .

٢ - عندي خاتم من حديد

هذا الجار ليس خادماً لحدث استقرار الخاتم عندي ، إذ ليس بين « الاستقرار » وبين « من حديد » أبة علاقة ، وإنما هو خادم لذات « الخاتم » ، إذ هو كاشف عن هذه الذات الغامضة . أي هو قائم بوظيفة التمييز . وهذه الخدمة الموجهة للذات تكاد تكون قاصرة على « من » البيانية من بين حروف الجر الأصلية .

٣ - ما زيد بعالم

هذا الجار ليس خادماً لحدث انتفاء العلم عن زيد ، ولا لذات زيد ، وإنما هو خادم للاستناد كله ، أي انه مقوٍ لنفي اسناد العلم إلى زيد . وهذا النوع من الجار يسمى زائداً ، لأنه في الواقع لم يربط شيئاً بشيء ، ولا خديم فرداً من أفراد الجملة ، ولا حمل اليها معنى لم يكن فيها ، بل اكتفى بأن كان مجرد أداة تقوية لمعنى الجملة ، وسقوطه منها لا يؤثر في معناها ، ولا في علاقات بعض أجزائها ببعض .

٤ - لعل زيد ناجح

هذا الجار - في لغة من لغات العرب - ليس خادماً لحدث النجاح ،

ولا لذات زيد ، بل هو خادم للاسناد كله ، إذ أضفى على اسناد النجاح إلى زيد معنى الرجاء ، فبه أصبح هذا الاسناد شيئاً مرجواً ، وليس شيئاً واقعاً مخبراً عنه . وهذا النوع من الجار يسمى الشبيه بالزائد ، لأنه كالزائد لم يربط شيئاً بشيء ، ولا خدم فرداً من أفراد الجملة ، لكنه يختلف عنه في أنه حمل إلى الجملة معنى لم يكن فيها وهو معنى الرجاء ، وسقوطه منها - وإن لم يؤثر في علاقات بعض أجزائها ببعض - يحرمها من معنى تأسيسي يحمله هذا الحرف .

٢ - الأمر الثاني : أن الجار إذا خدم الحدث لم تكن خدمته مقصورة على بيان مكانه أو زمانه كما هو الشأن مع الظرف ، بل قد يخدمه في أشياء كثيرة اليك بعضها موضحاً بالأمثلة :

١ - جلست في الدار

هذا الجار خادم لحدث الجلوس ، وذلك ببيان مكانه ، فهو قائم بوظيفة ظرف المكان .

٢ - سافرت في المساء

وهذا الجار خادم لحدث السفر ، وذلك ببيان زمانه ، فهو قائم بوظيفة ظرف الزمان .

٣ - سرت بسرعة

وهذا الجار خادم لحدث السير ، وذلك ببيان نوعه ، فهو قائم بوظيفة المفعول المطلق .

٤ - سافرت للمتعة

وهذا الجار خادم لحدث السفر ، وذلك ببيان سبب حدوثه ، فهو قائم بوظيفة المفعول لأجله .

٥ - كتبتُ بالقلم

وهذا الجار خادم لحدث الكتابة ، وذلك ببيان الأداء التي نفذ بواسطتها ، فهو قائم بوظيفة لم ينص عليها النحاة ، أو قل إنهم لم يفردها في باب خاص ، بل جعلوها من وظيفة المفعول به .

٦ - تمسكتُ بالفضيلة

وهذا الجار خادم لحدث التمسك ، وذلك ببيان الجهة التي وقع بها ، فهو قائم بوظيفة المفعول به ، أي إنه حرف تعدية (١) .

(١) هذه القطة تحتاج الى مزيد شرح وإيضاح ، لأنه يكثر أن يخلط الطلبة بين جار استعمال لايصال الفعل الى مفعوله ، وبين جار استعمال لايصال الفعل الى ظرفه أو سببه أو غير ذلك من الاشياء . وفي إيضاح ذلك نقول : إن الفعل تعرف تعديته من لزومه من مجرد تأمل معناه ، لا من وضعه في الكلام : فعلم « نام » علم أنه فعل لازم ولولم يوضع في جملة تظهر لزومه ، وذلك لأتينا إذا تأملنا حدث « النوم » رأينا أنه حدث يمكن تنفيذه بنصر واحد ، هو شخص النائم ، وليس في حاجة الى عنصر آخر ليتخذ ، أما فعل « صرب » فنعلم أنه فعل متعد ولولم يوضع في جملة تظهر تعديه ، وذلك لأتينا إذا تأملنا حدث « الضرب » رأينا أنه حدث لا يمكن تنفيذه إلا بوجود عنصرين ، واحد يضرب ، وواحد يقع عليه فعل الضرب ، إذ لا يمكن أن تصور « الضرب » إلا بوجود ضارب ومضروب .

وكان المنتظر من اللغة أن تسمح لهذه الأفعال المتعدية بعضها أن تباشر مفعولاتها مباشرة ، وهذا هو الواقع في أكثر الأحيان ، ولكنها في أحيان أخرى لا تسمح لهذه الأفعال أن تباشر مفعولاتها إلا بتوسط حرف جر . مثال ذلك فعل « تمسك » . فهذا الفعل متعدٍ بمعناه ، إذ إيتا حين تتأمل فعل « التمسك » لا يمكن أن تصور حدوثه إلا بنصرين : واحد يتمسك ، وشيء يجري التمسك به . ولكن اللغة لا تسمح بأن يقال : « تمسكت بالفضيلة » ، بل إنها تجبرنا على القول : « تمسكت بالفضيلة » ، فترى ما هو مفعول به في المعنى قد جر بحرف جر . فند ذلك نقول : إن هذا الحرف حرف تعدية ، أي إنه الحرف الذي توسط ←

وقد ترتب على كل ذلك أمور يحسن أن ننبه عليها :

١ - أولها : أن النحاة اتفقوا على عدم تعليق الجار الذي هو من نوع الزائد . وكانوا في ذلك على حق ، لأن خدمة هذا الجار ليست متجهة إلى مفرد حتى يرتبط به ويتعلق ، وإنما خدمته متجهة إلى الجملة برمتها . وقد تقول : ولكن التعليق هو ربط الخادم بمخدومه ، وإذا كان حرف الجر الزائد خادماً للجملة ، فلماذا لا نعلقه بها ؟ فأقول : هذا صحيح . ولكننا في الاعراب لا ننص إلا على الأشياء التي تختلف من عبارة إلى أخرى ، فأما الأشياء الثابتة التي لا تتغير فأننا نهمل ذكرها لعدم الفائدة من ذلك . ولما كان كل حرف جر زائد لا يتعلق إلا بالجملة ، كان النص على ذلك فضولاً لا فائدة منه ، ألا ترى أننا لا ننص في اعراب الحروف على أنها لا محل لها من الاعراب مع أن هذا هو الواقع ؟ وما ذلك إلا لأن جميع الحروف في جميع العبارات لا محل لها من الاعراب .

٢ - ثانياً : أن النحاة اتفقوا أيضاً ، وللسبب الآنف الذكر ، على عدم تعليق الجار الذي هو من نوع الشبيه بالزائد .

٣ - ثالثاً : أن النحاة اختلفوا في كاف التشبيه من نحو قولك : « زيد كأسد » ، فقال الأكثرون : هي حرف جر أصلي ، وعلى ذلك

→ بين الفعل المتعدي بمعناه ومفعوله الذي كان ينتظر من اللغة أن تنصبه على المفعولية مباشرة .

هذا النوع من الجار يختلف ولا شك عن الجار في مثل قولك « سافرت للعبة » ، ذلك لأن اللام هنا داخلة على سبب الفعل ، والباء هناك داخلة على الجهة التي وقع عليها الفعل . لذلك يقال عن « اللعبة » هنا إنها مفعول لأجله غير مباشر ، كما يقال عن « الفضيلة » هناك إنها مفعول به غير مباشر . فيرجى الانتباه إلى ذلك عند النظر في حروف الجر .

تكون خدمتها متجهة إلى الحدث ، ويجب تطبيقها به . وقال الأخفش وابن عصفور : هي حرف جر شبه بالزائد . وأرى أن الحق معها ، لأن الخدمة التشبيهية لا يعقل أن تتجه إلى الحدث ، ولكن من المقول أن تتجه إلى الجملة كلها . وقال آخرون : الكاف التشبيهية اسم بمعنى « مثل » وليست حرف جر . وهذا رأي مقبول ، لأننا نستطيع أن نضع كلمة « مثل » مكان كل كاف في كل عبارة ، بل اننا في بعض الأحيان لا نستطيع إلا اعتبار الكاف اسماً بمعنى « مثل » . وقد تقدم ذلك .

٤ - رابعها : أن النحاة أجموا على تطبيق « من » البيانية بالحدث . وهذا عجيب منهم ، لأن خدمة هذا الحرف للاسم واضحة لا شبهة فيها ، بل إن تسميتهم له بأنه « يائي » اعتراف صريح منهم بأن وظيفته هي تمييز الذات المهمة . وقد رأينا أن التمييز خدمة للاسم لا بالحدث . وعلى هذا كان المنهج الصحيح يقتضيهم أن يطلقوا « من » البيانية بما تخدمه ، أي بالذات المهمة لا بالحدث . ولكن الظاهر أنهم - انطلاقاً من نظرية العامل - لما اعتبروا التمييز منصوباً بالحدث ، اعتبروا الجار القائم بوظيفة التمييز مرتبطاً بالحدث الناصب ومتعلقاً به .

٥ - خامسها : أن النحاة لما وجدوا أن الجار يخدم الحدث أنواعاً شتى من الخدمات اقساموا في اعرابه فريقين : فريقاً أحب السهولة فاكثف بتعليق الجار والمجرور بالحدث المخدم ، وفريقاً آثر الدقة فأعرب الجار والمجرور بحسب ما يؤديانه من خدمة . واليك توضيح ذلك بالأثلة :

١ - زيد في الدار

المذهب الاول : « في الدار » جار ومجرور متعلقان بنجر محذوف تقديره « مستقر » .

المذهب الثاني : « في الدار » جار ومجرور في محل رفع خبراً
عن زيد .

٢ - رأيت زيداً في الدار

المذهب الاول : « في الدار » متعلقان بحال محذوفة لزيد ، التقدير :
رأيت زيداً موجوداً في الدار .

المذهب الثاني : « في الدار » في محل نصب على الحال من زيد .

٣ - انطلق زيد بسرعة

المذهب الاول : « بسرعة » متعلقان بفعل انطلق .

المذهب الثاني : « بسرعة » في محل نصب على المفعولية المطلقة .

٤ - سافرت للمتعة

المذهب الاول : « للمتعة » متعلقان بفعل سافرت .

المذهب الثاني : « للمتعة » في محل نصب على المفعولية لاجلها .

٥ - عندي خاتم من حديد

المذهب الاول : « من حديد » متعلقان بصفة محذوفة للخاتم ،
التقدير : عندي خاتمٌ كائنٌ من حديد .

المذهب الثاني : « من حديد » في محل نصب على التمييز .

٦ - تمسك بالفضيلة

المذهب الاول : « بالفضيلة » متعلقان بفعل تمسك .

المذهب الثاني : « بالفضيلة » في محل نصب مفعول به .

٧ - جلست في الدار

- المذهب الاول : « في الدار » متعلقان بفعل جلست .
 المذهب الثاني : « في الدار » في محل نصب على الظرفية المكانية .

٨ - سافرت في المساء

- المذهب الاول : « في المساء » متعلقان بسافرت .
 المذهب الثاني : « في المساء » في محل نصب على الظرفية الزمانية .
 وهكذا ...

فاذا كنت تحب السهولة فخذ بمذهب التعليق . وليس عليك حينئذ
 إلا أن تطبق الطريقة التي ذكرناها في كيفية تعليق الظرف . أما إذا كنت
 تحب الدقة فيجب أن تكون واعياً لمنى ووظيفة كل جار تريد اعرابه مع
 مجروره .

٥ - تنبيه :

ذكرنا - عند الكلام على تعليق الظرف - أننا إذا صادفنا ظرفاً
 وأردنا تعليقه ، نسأل أنفسنا عما اضطر في هذا الظرف . وذكرنا أنه
 للإجابة عن هذا السؤال ننظر في البارة المربة ، فإن وجدنا المنظرف
 حدثاً ، علقنا الظرف به ، وإن وجدنا داتاً ، علقنا الظرف بصلته المحذوفة
 إن كان موصولاً ، أو بنجبه المحذوف إن كان مبتدأ ، أو بصفة محذوفة
 له إن كان نكرة ولم يكن مبتدأ ، أو بحال محذوفة له إن كان معرفة ولم
 يكن مبتدأ .

ومعنى كل هذا أنه لا بد أن نجد في البارة ما ينظرف في الظرف ،

سواء أكان حدثاً أم كان ذاتاً . ونقول هنا : هذا هو الأصل . ولكننا نعلم أن اللفظ كثيراً ما تسقط من العبارة بعض العناصر التي يمكن فهمها بغير ذكرها . وهذا يؤدي إلى أننا نتساءل في بعض الأحيان عما انظر في ظرفنا الذي زيد تعليقه فلا نجد في العبارة ما ينظر فيه ، لا حدثاً ولا ذاتاً . وفي هذه الحالة يكون الحدث المنظر محذوفاً هو والذات المسند إليها . وعلى العرب حينئذ أن يقدر هذا الحدث بما يلائم معنى العبارة . مثال ذلك قول العرب لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده : « حينئذ الآن » فالظرف الأول متعلق بـ « كان » محذوف ، والظرف الثاني متعلق بفعل « اسمع » المحذوف ، وذلك لأن أصل هذه العبارة : « كان ذلك حينئذ واسمع الآن » . وهذا شيء كثير لا يمكن حصره في قاعدة ، وإنما نترك أمره إلى فطنة العرب ونباهته وحسن ذوقه . وأمر الجار والمجرور في هذا الشأن كأمر الظرف تماماً .

٦ - أعراب أدوات الاستفهام

كثيراً ما يغمض على الطلبة أعراب أدوات الاستفهام . وفي ظني أن ذلك راجع إلى أن الوظيفة النحوية للكلمة وهي في حالة الاستفهام أقل وضوحاً منها إذا كانت الكلمة في حالة التقرير . فإذا صح هذا فإن أسهل طريقة للكشف عن وظيفة الكلمة الاستفهامية هي أن نحولها إلى كلمة تقريرية ، وبعبارة أخرى : أن نحول العبارة الاستفهامية إلى عبارة إخبارية ، أي أن نجيب عن السؤال . فإذا ظهرت لنا علائق المفردات في الجواب ، واستطعنا بالتالي أن نعرب كل كلمة فيه ، فليس علينا بعد ذلك إلا أن ننقل الأعراب نفسه إلى السؤال ، ذلك أن كل سؤال يعرب بأعراب جوابه . واليك بيان ذلك موضحاً بالأمثلة :

١ - السؤال : (هل) جاء زيد ؟

الجواب : (نعم) جاء زيد

فإذا كنا نعلم أن « نعم » التي في الجواب هي حرف جواب ، علمنا أن نظيره « هل » في عبارة السؤال هو حرف سؤال أيضاً .

٢ - السؤال : (متى) سافر زيد ؟

الجواب : (مساءً) سافر زيد

فإذا علمنا أن « مساءً » في الجواب منصوب على الظرفية الزمانية ومتعلق بالفعل سافر ، علمنا أن نظيره (متى) في السؤال اسم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية وأنه متعلق بالفعل سافر .

٣ - السؤال : (كيف) زيد ؟

الجواب : (حزين) زيد

فإذا علمنا أن « حزين » في الجواب خبر مقدم ، علمنا أن نظيره « كيف » في السؤال خبر مقدم أيضاً (١) .

٤ - السؤال : (كيف) جاء زيد ؟

الجواب : (ماشياً) جاء زيد

فإذا علمنا أن « ماشياً » في الجواب حال من زيسد ، علمنا أن نظيره « كيف » في السؤال هو حال أيضاً .

٥ - السؤال (كيف) وجدت العلم ؟

الجواب : (نافماً) وجدت العلم

فإذا علمنا أن « نافماً » في الجواب مفعول به ثانٍ مقمّم ، علمنا أن نظيره « كيف » في السؤال هو مفعول به ثانٍ مقمّم أيضاً .
وهكذا دواليك ...

ولكنني ألفتُ انتباه الطالب الذي يريد تطبيق هذه الطريقة إلى أمر مهم جداً ، وهو : أن عليه أن يجعل عناصر الجواب بمقدار عناصر السؤال تماماً ، وأن يحافظ على ترتيب هذه العناصر أيضاً ، لأن أي زيادة في عناصر الجواب عن عناصر السؤال ، أو أي تشويش في الترتيب ،

(١) ويرى سيبويه أن جواب « كيف » لا يكون إلا بالجار والمجرور ، أي بالظرف ، نحو : كيف زيد ؟ - فيقال في الجواب : زيد في حالٍ حسنة ، أو على حال سيئة . ولذلك فانه لا يرب « كيف » إلا في محل نصب على الظرفية .

سيؤدي حتماً إلى تغيير في علاقات الكلمات بعضها ببعض ، وسيؤدي بالتالي إلى خطأ فاحش في الاعراب . خذ مثلاً على ذلك السؤال والجواب الآتين :

السؤال : (من) جاء ؟

الجواب : جاء (زيد)

فزيد في الجواب فاعل ، ولكن نظيره « من » في السؤال ليس فاعلاً بل هو مبتدأ . ولو أعربناه فاعلاً لوقعنا في خطأ فاحش . وما من سبب لهذا الخلاف بين اعراب السؤال واعراب جوابه إلا تلاعبنا بالترتيب ، ولو أننا أجبننا بالطريقة الآتية :

السؤال : (من) جاء ؟

الجواب : (زيد) جاء

لكان كل من السؤال والجواب واقفاً موقع المبتدأ .

٧ - اعراب أدوات الشرط

اختلف النحاة في اعراب أدوات الشرط ، وفي اعراب جملة .
واليك ما قالوه في هذا الصدد :

١ - (إن) : ومثالها : إن يجتهد زيدٌ ينجح .

انمقد الاجماع على أنها حرف شرط جازم ، وعلى أن جملة شرطها لا محل لها من الاعراب ، ثم قال بعضهم : لأنها جزء الشرط ، والجزء لا محل له ؛ وقال آخرون : لأنها ابتداء الشرط ، والابتداء لا محل له . وتظهر ثمة هذا الخلاف في جملة الجواب : فالقائلون بالجزئية يلزمهم أن يقولوا فيها إنه لا محل لها مطلقاً ، وذلك لأن الجزئية سارية عليها كسريانها على جملة الشرط ، وهم لا يقولون بهذا بل يقولون انها تكون في محل جزم إذا اقترنت بالفاء أو بـ « إذا » الفجائية . أما القائلون بالابتداء فلا يلزمهم في جواب الشرط شيء .

هذا ، واختلف النحاة في جملة جوابها ، فقال الهماميني : لا محل لها مطلقاً ، وقال سائر النحاة : إذا لم تقترن فلا محل لها ، وإن اقترنت فهي في محل جزم .

٢ - (لو) : ومثالها : لو جاء زيدٌ لأكرمه

انمقد الاجماع على أنها حرف شرط غير جازم . وأما جملة شرطها فلا محل لها ، على خلاف في السبب كما مر ، وأما جملة الجواب فلا محل لها مطلقاً .

٣ - (لولا - لوما) : أحكامها كأحكام « لو » .

٤ - (لما) : ومثلها : لما جاء زيد أكرمه .

واختلفوا فيها ، فقال الأكثرون : هي حرف شرط غير جازم ، وجملة شرطها ابتدائية لا محل لها ، وكذلك جملة جوابها ، وقال ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة : هي ظرف تضمن معنى الشرط غير جازم ، متملق بالجواب ، وعلى هذا فجملة شرطها في محل جر بالاضافة ، أما جملة الجواب فلا محل لها .

٥ - (إذا) : ومثلها : إذا جاء زيد أكرمه .

اتفق النحاة على أنها ظرف للزمن المستقبل متضمن معنى الشرط ، غير جازم ، ثم اختلفوا في ناصبها ، فقال قوم : ناصبها هو الجواب ، وعليه تكون مضافة إلى جملة شرطها . وقال غيرهم : ناصبها هو الشرط ، وعليه فهي مقدمة من تأخير ، وجملة شرطها لا محل لها من الأعراب .

وإذا اتصلت بها « ما » الزائدة ، نحو : إذا ما جاء زيد أكرمه ، فالكل على أنها باقية على ظرفيتها ، أما ابن يعيش فيرى أن القياس يوجب نقلها إلى الحرفية . ويعني بذلك قياسها على اجتهاد إذ « عندما تنصل بها » ما . وسيأتي .

٦ - (إنما) : ومثلها : إنما يجتهد تنجح .

قال سيويه : هي حرف شرط جازم ، وعليه فأحكام جملي شرطها وجوابها كأحكام جملي « أن » ، وقال ابن السراج والفارسي : هي ظرفية شرطية جازمة ، وعليه فأحكام الجملتين بعدها كأحكام الجملتين بعد « إذا » ، إلا إذا اقترن جوابها بالقاء فهو حيثئذ في محل جزم .

٧ - (من) : ومثالها : من يفعل الخير لا يعدم جوازيه .

هي اسم شرط جازم باتفاق . ومحلها الرفع على الابتداء إن لم يقع الفعل الذي بعدها عليها ، وذلك كأن يكون الفعل لازماً ، نحو : من جاء أكرمه ، أو أن يكون متمدياً قد استوفى مفعولاته ، نحو : من ضرب زيدا ضربته ، فإن كان متمدياً لم يستوف مفعولاته فهي في محل نصب مفعول به مقدم ، نحو : من تضرب أضربه .

ثم اختلفوا في خبرها إن وقعت مبتدئها ، فقال قوم : هو جملة الشرط . وكأنهم نظروا في ذلك إلى أن أصلها الاستفهام ، ومن المعلوم أن « من » الاستفهامية إذا وقعت مبتدئها كان خبرها الجملة التي بعدها ، نحو : من جاء ؟ وقال آخرون : خبرها جملة الجواب لأن به تمام الفائدة ، ولا يكون الخبر إلا حيث تكون الفائدة . ثم اختلف هؤلاء في جملة الشرط ، فقال بعضهم : هي صلة لا محل لها من الاعراب ، وكأنهم رأوا أن أصل « من » الشرطية هو « من » الموصولة (١) ، لأن قولك « من يفعل الخير لا يعدم جوازيه » الذي يفعل الخير لا يعدم جوازيه ، « من » الموصولة (١) ، لأن قولك « من يفعل الشرط لا يعدم جوازيه » بل جملة الشرط لا محل لها من الاعراب لأنها جزء الشرط ، والجزء لا محل له . وبشكل على الفريقين أمر ، وهو أن جملة الجواب إذا اعتبرت هي الخبر كان محلها الرفع ، فكيف يكون ذلك وهي لا محل لها إن لم تقترن بالفاء ، أو محلها الجزم إن اقترنت بها ؟ وقال غير هؤلاء وأولئك : الخبر مجموع جملتي الشرط والجواب ، ولا محل لكل

(١) قال ابن عييش في معرض كلامه على أسماء الشرط : « وإنما عملت [أي أسماء الشرط] من أجل تضمنها معنى « إن » ، ألا ترى أنها إذا خرجت عن معنى « أن » إلى الاستفهام ، أو معنى « الذي » لم تجزم ؟ ... » شرح المصل ٤٢/٧ أقول : هذا الكلام يفهم منه أن من النحاة من يرى موصولية « من » أصلاً .

واحدة منها لأنها جزء ، ويشكل على هؤلاء أمر جواب الشرط كما أشكل على سابقهم .

٨ - (ما) : أحكامها كأحكام « من » .

٩ - (مها) : ومثلها : مها قرأ تستند .

واختلف النحاة فيها اختلافاً كبيراً ، فقال قوم : هي مركبة من « مة » ، و « ما » الشرطية ، وعلى قولهم تكون « مه » اسم فعل أمر فاعله مستتر فيه ، و « ما » اسم شرط جازم ينطبق عليه ما ينطبق على « من » . وقال غيرهم : هي مركبة من « ما » الشرطية و « ما » الزائدة ، وقد قلبت ألف الشرطية هاء دفماً للتكرار . وقال آخرون : بل هي بسيطة غير مركبة . وعلى قول هؤلاء قبح « مها » في مواقع اعرابية مختلفة ، فإن وقعت على الذات كانت أحكامها كأحكام « من » وما ، ، وإن وقعت على الحدث كانت في محل نصب مفعولاً مطلقاً ، نحو : مها تمّ ترنج ، إذ التعلير : أي تمّ ترنج . وقد يتأخر عنها فعل ناقص لم يستوف خبره ، فتكون خبراً له وعملها النصب ، نحو : مها يكن الأمر فأنف أخى .

١٠ - (أين) : ومثلها ، أين تجلس أجلس .

اتفقوا على أنها اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية المكانية ، ثم اختلفوا في ناصبه ، فهو الشرط أم الجواب ، والآخر كثرون على الأول . وينبغي على خلافهم هذا خلاف في اعراب جملة الشرط . راجع اعراب جمل « إذا » .

١١ - (أئى) : أحكامها كأحكام « أين » .

١٢ - (حيث) : ومثالها : حيثما تجلس تجلس .

اتفقوا على أنها جازمة للفعلين ، ثم سكتوا عما دون ذلك . فالذي يفهم من كلام سيبويه أنها انتقلت إلى الحرفية بازوم « ما » لها ، فصارت حرفاً مثل « إذما » (١) ، أما ما يفهم من كلام ابن هشام (٢) فهو أنها باقية على الظرفية وإن « ما » المتصلة بها هي « ما » الكافة ، وعليه ففانصبها هو جملة الجواب ، أما جملة الشرط فلا محل لها لانكشاف « حيث » عن الاضافة اليها .

١٣ - (متى - إيان) : وأحكامها كأحكام « أين » سوى أن هاتين الزمان لا للمكان .

١٤ - (كيف) : ومثالها : كيف تجلس تجلس .

هي اسم شرط باتفاق ، ثم اختلفوا في أمر جزمها ، فقال قوم : هي جازمة مطلقاً ، وقال آخرون : هي غير جازمة مطلقاً ، وقال غيرهم : هي جازمة إذا اتصلت بها « ما » الزائدة ، وغير جازمة إذا تجردت عنها .

وتقع « كيف » مواقع اعرابية مختلفة ، فان وقعت على الوصف وبعدها فعل تام فهي في محل نصب على الحال : نحو : كيفما تضرب زيداً أضربه ، إذ التقدير : على أي هيئة تضربه أضربه ، وإن وقعت على الوصف وبعدها فعل ناقص كانت في محل نصب خبراً مقدماً ، نحو : كيفما تكن أكن ، وإن وقعت على الحدث فهي في محل نصب على المفعولية المطلقة ، نحو : كيفما تجلس ترتع ، إذ التقدير : أي جلوس تجلس ترتع .

(١) انظر ابن يبيش ٤٧/٧

(٢) انظر المني : حرف « ما »

هذا ، وجملة شرطها لا محل لها من الاعراب إما لأنها ابتداء ، وإما لأنها جزء من الشرط ، على الخلاف الذي سبق .

١٥ - (أي) : ومثالها : أي شيء اقرأ تستفد

وقد اتفقوا على أنها اسم شرط جازم ، وعلى أنها تصلح لكل شيء ، أي أنها تتضمن معاني مختلفة ، وإنما تأخذ منها مما تضاف إليه ، فأن أضيفت إلى الذات ، نحو : أي رجل يجتهد ينجح ، فأحكامها كأحكام « من » ، وإن أضيفت إلى الزمان ، نحو : أي وقت تم فيه ترتج ، فأحكامها كأحكام « متى » ، وإن أضيفت إلى المكان ، نحو : أي مكان تجلس فيه ترتج ، فأحكامها كأحكام « أين » ... وهكذا .

وقد لا تضاف إلى شيء ، فيفهم معناها حيثئذ من سياق الكلام .

وإذا أضيفت إلى شيء فجملة شرطها صفة للمضاف إليه دائماً .



تم الجزء الثالث من كتاب المحيط

فهرس الجزء الثالث من كتاب المحيط

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٤	الأغراء	٣	المدح والذم
٢٤	تعريفه وأساليبه	٣	المدح والذم بفعل « حب »
٢٥	الاشتغال	٤	أحكام خاصة بجبذا
٢٥	تعريفه والفرض منه	٦	المدح والذم بنعم وبئس
٢٧	التكلمات الصالحة للتقدم	١١	المدح والذم بوزن « قمل »
٣٢	ما يحدث للتكلمة بعد تقديمها	١٣	الاختصاص
٣٦	تنبيهات	١٣	معناه واغراضه
٣٧	التنازع	١٥	تحليل اسلوب الاختصاص
٣٧	تعريفه وأساليبه	١٦	الضمير في الاختصاص
٤١	شروطه	١٦	المختص
٤٥	التوكيد بالنون	١٦	الاختصاص بأبيها
٤٥	فونا التوكيد	١٧	ملاحظات
٤٥	الأفعال التي تؤكد	١٩	التحذير
٤٨	ما يطرأ على الفعل عند توكيده	١٩	تعريفه
٤٩	أحكام النون الخفيفة	٢٠	أساليب التحذير
		٢٢	ملاحظات

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٧٩	أشكال الأدوات	٥١	العدد
٨٢	حرف الألف	٥١	تذكير العدد وتأنيثه
٨٢	الهمزة	٥٣	العدد المركب والعدد المفرد
٨٤	الألف	٥٤	تعريف العدد بـ « ال »
٨٧	« آ »	٥٥	اعراب العدد وبنائه
٨٧	أجل	٥٧	تمييز العدد
٨٧	أخ	٥٧	إضافة العدد إلى غير تمييزه
٨٧	إذ	٥٩	الأعداد الترتيبية
٨٩	إذا	٦٢	ملاحظات
٩١	إنما	٦٥	في عمل المصدر والمشتقات
٩١	إذن	٦٥	نظرية العامل
٩٢	أرأيت	٦٧	عمل المصدر
٩٢	اس	٧١	عمل اسم المصدر
٩٣	اشكان	٧١	عمل اسم الفاعل
٩٣	أف	٧٣	عمل مبالغة اسم الفاعل
٩٣	أفة	٧٣	عمل اسم المفعول
٩٣	أل	٧٣	عمل الصفة المشبهة
٩٧	ألا	٧٤	عمل اسم التفضيل
٩٨	ألاه		
٩٩	إلا		القسم الرابع: في الأدوات ٧٥-٢٥٨
١٠٠	إلى		
١٠٢	إليك	٧٧	في معنى الأداة وأشكالها
١٠٢	أم	٧٧	معنى الأداة النحوية

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
أما	١٠٥	اِيْتِهَات	١٢٠
أَمَّا	١٠٦	اِيْتِهَان	١٢٠
إمّا	١٠٧		
أمامك	١٠٩	حرف الباء	١٢١
آمين	١٠٩	« ب »	١٢١
أَنْ	١٠٩	بجل	١٢٤
أَنَّ	١١٢	بخ	١٢٤
إِنَّ	١١٢	بس	١٢٤
إِنَّ	١١٥	بُطْآنَ	١٢٥
أو	١١٦	بَعْدَكَ	١٢٥
أَوْت	١١٧	بل	١٢٥
أَوْه	١١٧	بله	١٢٦
أَيَّ	١١٧	بلى	١٢٧
أَيَّ	١١٨	يَمَّ ؟	١٢٧
إِيَّ	١١٩	يَهْ	١٢٧
أَيَّا	١١٩	بَهْلَ	١٢٧
لِيَخْ	١١٩	بَيْدَ	١٢٧
أَيَّا	١١٩		
أَيْنَ	١٢٠	حرف التاء	١٢٨
إِيه	١٢٠	« ت »	١٢٨
أَبَّة	١٢٠	تَشُوْ	١٢٨
أَبْنَا	١٢٠	تَيِّدَ	١٢٨
أَبْنَا	١٢٠		
إِيهَا	١٢٠	حرف الثاء	١٢٩

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
نِيءٌ	١٢٩	حَى	١٣٦
نَمَّ	١٢٩	حَقًّا	١٣٦
نَمَّ	١٢٩	حَلَّ	١٣٧
حرف الجيم	١٣٠	حَانَيْتِكَ	١٣٧
ج	١٣٠	حُوبٌ	١٣٧
جِيءَ	١٣٠	حَيٌّ	١٣٧
جَاءَ	١٣٠	حَيْثُ	١٣٧
جَلَدَ	١٣٠	حَيْهَلٌ	١٣٨
جَهَّ	١٣١	حرف الخاء	١٣٩
جَوَّ	١٣١	خَلَا	١٣٩
جِيرَ	١٣١	حرف الدال	١٤٠
حرف الحاء	١٣٢	دَجَّ	١٤٠
حَا	١٣٢	دَعَّ	١٤٠
حَاتَرَ	١٣٢	دَعَا	١٤٠
حَاشَا	١٣٢	دَعْدَعَا	١٤٠
حَايَ	١٣٣	دَهَّ	١٤١
حَبَّ	١٣٣	دَوَالِيكَ	١٤١
حَقَى	١٣٣	دَوْنَكَ	١٤١
حَجَّجَ	١٣٥	دَوَّهَ	١٤١
حَجَرًا مَجْجُورًا	١٣٦	حرف الذال	١٤٢
حَذَارِيكَ	١٣٦	ذَا	١٤٢
حَسَّ	١٣٦		

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
ذِهْ	١٤٢	سوف	١٥٢
ذو	١٤٢	سوى	١٥٢
ذي	١٤٣	سِيْ	١٥٢
ذِيًا	١٤٣	لا سِيا	١٥٢
حرف الراء	١٤٤	حرف الشين	١٥٣
« رَ »	١٤٤	« شِ »	١٥٣
رُبَّةْ	١٤٤	شَتَّانْ	١٥٣
رَغْمًا	١٤٦	حرف الصاد	١٥٤
رَهْ	١٤٦	صَهْ	١٥٤
رُوَيْدْ	١٤٦	حرف العين	١٥٥
رَيْثْ	١٤٧	« ح »	١٥٥
حرف الزاي	١٤٩	عاج	١٥٥
زِهْ	١٤٩	عاعا	١٥٥
حرف السين	١٥٠	عاه	١٥٥
« س »	١٥٠	عالي	١٥٥
سَأْ	١٥٠	عدا	١٥٥
سُبُحان	١٥٠	علس	١٥٦
سرعان	١٥٠	عَزْ	١٥٦
سَعْ	١٥١	عسى	١٥٦
سمديك	١٥١	علْ	١٦٠
سواء	١٥١	علْ	١٦٠

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٧٦	حرف القاف	١٦١	على
١٧٦	« ق »	١٦٣	عليّ به
١٧٦	قد	١٦٣	عليك به
١٧٨	قدك	١٦٣	عمّ ؟
١٧٨	قط	١٦٣	عن
١٧٨	قطك	١٦٥	عند
١٧٨	قوس	١٦٦	عندك
١٧٩	حرف الكاف	١٦٦	عنه
١٧٩	« ك »	١٦٦	عوض
١٨٠	كائن	١٦٦	عَيَّرَ
١٨٠	كأنّ	١٦٦	عِيَهُ
١٨١	كأنما	١٦٧	حرف الغين
١٨٢	كأين	١٦٧	غير
١٨٣	كنخ	١٧١	حرف الفاء
١٨٣	كذا	١٧١	« ف »
١٨٤	كذلك	١٧٣	فاع
١٨٤	كلّ	١٧٣	فرطك
١٨٦	كلا - كلنا	١٧٤	فصاعداً
١٨٧	كلّا	١٧٤	فقط
١٨٧	كلّما	١٧٤	فسمّ
١٨٩	كم	١٧٤	في
١٩٠	كما		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢١٨	لَيْسَ	١٩٣	كَيْ
٢٢٠	حرف الميم	١٩٤	كَيْتَ
٢٢٠	د م ء	١٩٤	كَيْفَ
٢٢١	ما	١٩٦	كَيْفَا
٢٢٨	ما دام	١٩٧	حرف اللام
٢٢٨	ماذا	١٩٧	د ل ء
٢٢٩	مق	٢٠٦	لا
٢٣٠	مذ	٢١٠	لان
٢٣١	مِضْ	٢١١	لَيْتَكَ
٢٣١	مع	٢١١	لَا
٢٣٢	مَعَاذَ اللَّهِ	٢١١	لَاذَنْ
٢٣٢	مكانك	٢١٣	لَايَ
٢٣٢	مَنْ	٢١٣	لَا
٢٣٣	مِنْ	٢١٣	لَعَلَّ
٢٣٤	مَنْذَرٌ	٢١٤	لَكِنْ
٢٣٤	مَنْذَرٌ ؟	٢١٥	لَكِنْ
٢٣٤	مَنْ	٢١٥	لَمْ
٢٣٥	مَهَا	٢١٥	لَمَّا
٢٣٥	مَيْدَ	٢١٧	لَنْ
٢٣٦	حرف النون	٢١٧	لَوْ
٢٣٦	د ن ء	٢١٧	لَوْلا
٢٤١	النجاء	٢١٨	لَوْما
		٢١٨	لَيْتَ

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٤٩	هَيَّا	٢٤١	نَيْخٌ
٢٤٩	هَيْتَ	٢٤١	نَيْعَمٌ
٢٥٠	هَيْجَ		
٢٥٠	هَيْخَ	٢٤٢	حرف الهاء
٢٥٠	هَيْدَ	٢٤٢	« ه »
٢٥٠	هَيْكَ	٢٤٢	ها
٢٥٠	هَيْهَا	٢٤٣	هَاء
٢٥٠	هَيْهَاتَ	٢٤٣	هَات
٢٥١	هَيْهَانَ	٢٤٤	هَادٍ
		٢٤٤	هَالٍ
٢٥٢	حرف الواو	٢٤٤	هَجَجَ
٢٥٢	« و »	٢٤٤	هَجَا
٢٥٥	وا	٢٤٤	هَدَجَ
٢٥٥	واهاً	٢٤٤	هَسَّ
٢٥٥	وَحَ	٢٤٤	هَكَذَا
٢٥٥	وراءك	٢٤٤	هل
٢٥٦	وشكان	٢٤٧	هَلَا
٢٥٦	وَيَ	٢٤٧	هَلَاً
٢٥٦	وَيْكَ	٢٤٨	هَلُمَّ
٢٥٦	ويكأنه	٢٤٨	هَمَامٌ
٢٥٧	وَيْهَا	٢٤٨	هَنَا
		٢٤٨	هو
٢٥٨	حرف الياء	٢٤٩	هِي
٢٥٨	« ي »	٢٤٩	هَيْتَا

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
يا	٢٥٨	حد الجملة	٣٠٥
خاتمة في الاعراب	٣٩٧-٢٥٩	أقسام الجملة	٣٠٧
حقيقة الاعراب	٢٦١	الجملة الصغرى والجملة الكبرى	٣١١
الاعراب تحليل	٢٦٣	مقدمة قبل اعراب الجمل	٣١٢
الاعراب وصف وتصنيف	٢٦٧	الجمل التي لها محل من الاعراب	٣٤٦
الاعراب بيان تأثيرات	٢٦٨	الجملة الواقعة خبراً	٣٤٦
الاعراب بيان وظائف	٢٦٩	الجملة الحالية	٣٥٠
أقسام الاعراب	٢٧٤	الجملة الواقعة مفعولاً	٣٥٢
الاعراب النحوي	٢٧٤	الجملة المضاف اليها	٣٥٤
الاعراب الصرفي	٢٧٨	الجملة المجزومة بالشرط	٣٥٧
اعراب الانوات	٢٨١	الجملة التابعة لمفرد	٣٥٨
شروط الاعراب	٢٨٧	الجملة المستثناة	٣٥٩
معرفة القواعد	٢٨٧	الجملة الواقعة مبتدأ	٣٦٠
معرفة الوظائف النحوية	٢٨٨	الجملة الواقعة فاعلاً	٣٦٠
فهم المعنى	٢٩٣	الجملة النائية عن الفاعل	٣٦١
معرفة الاعراب التحكية	٢٩٦	الجملة التابعة لجملة ذات محل	٣٦٢
معرفة المحذوفات	٢٩٩	الجمل التي لا محل لها من الاعراب	٣٦٣
التمرس بأساليب البيان	٣٠٣	الجملة المستأنفة	٣٦٣
النون السليم	٣٠٣	الجملة المترضة	٣٦٥
اعراب الجملة	٣٠٥	الجملة المفسرة	٣٦٥
		جملة جواب القسم	٣٧٢
		جملة جواب الشرط	٣٧٢
		جملة الصلة	٣٧٢
		الجملة التابعة لما لا محل له	٣٧٣

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٨٧	تبيينه	٣٧٤	اعراب شبه الجملة
٣٨٩	اعراب أدوات الاستفهام	٣٧٤	معنى شبه الجملة
٣٩٢	اعراب أدوات الشرط	٣٧٥	معنى التعليل
		٣٧٧	تعليل الظرف
		٣٨٠	تعليل الجار والمجرور

★ ★ ★

To: www.al-mostafa.com